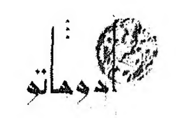
العدد الرابع ربيع الثاني ١٤٢٢هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠١م



مجلة نصف سنوية محكَمة تعنى بآثار الوطن العربي



اهداءات ٢٠٠٣

مؤسسة عبد الرحمن السديرى
المملكة العربية السعودية

قواعد النشر

١- يقدم البحث باللغة العربية أو الانجليزية مطبوعاً على ورق A4 ومرفقاً به قرص ممغنط مقاس ٣,٥ بوصة ويفضل أن يكون مطبوعاً على برنامج مايكروسوفت ورد ٦ أو أحدث. ويكون متوافقاً مع أجهزة (IBM) . أو أن يكون مطبوعاً على برنامج الناشر الصحفي (جهاز الماكنتوش) .

٢- يرفق مع البحث مُلخّصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية على أن لا يزيد عدد كلمات كل منهما على ١٠٠ كلمة.

٣- يشترط الا يكون البحث المقدم للمجلة قد قدم للنشر في أي وعاء نشر آخر، كما لا يجوز إعادة نشرة كاملاً أو جزئياً إلا بإذن خطي من هيئة تحرير المجلة.

٤- يجب الا يتجاوز حجم نص البحث خمسة آلاف كلمة، وبحيث لا تتجاوز نسبة الأشكال التوضيحية أكثر من ٣٠٪ من حجم البحث.

٥- ينبغي أن تكون الصور غير ملونة ومطبوعة على ورق لماع وأن تكون ذات جودة عالية ومناسبة للنشر.

٦- تقدم الخرائط واللوحات والأشكال على ورق شفاف (كلك) مرسومة بالحبر الصيني. وترفق التعليقات الخاصة بها في ورقة منفصلة.

٧- توضع إحالات المراجع المذكورة في داخل النص، في نهاية الجملة بين قوسين، على النحو التالي: (الجاسر ١٤١٧ : ١١).

٨- توضع الهوامش (التعليقات) في نهاية البحث. وتليها المراجع مرتبة ألفبائياً وبحيث تتبع الطريقة التالية في رصدها:

أ- **الكتب:** إسم العائلة، الإسم الأول، سنة النشر، **العنوان**، دار النشر، مكان النشر، (وفي حالة وجود أكثر من مؤلف فتكتب بقية الأسماء مرتبة بشكل عادي).

ب- **الكتب المحررة:** اسم العائلة، الإسم الأول، سنة النشر، اسم المحرر، «عنوان البحث»، اسم الكتاب، صفحات المقال، مكان النشر.

ج- **الدوريات:** إسم العائلة، الإسم الأول، سنة النشر، «عنوان المقال»، **اسم الدورية**، العدد، الصفحات.

د- **الرسائل العلمية:** إسم العائلة، الإسم الأول، السنة، «عنوان الرسالة»، نوع الرسالة العلمية، القسم، الجامعة، المدينة، البلد.

٩- تمنح المجلة الكاتب خمساً وعشرين مستلة من بحثه، إضافة إلى نسخة من العدد.

١٠- أصول البحث والمقالات التي تصل المجلة لا تُرد أو تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١- يرفق مع البحث سيرة ذاتية مختصرة عن الكاتب وعنوانه الحالي.

الاشتراكات:

(عددان سنوياً شاملاً أجور البريد)

في العالم العربي:

الأفراد	٧٠	ريالاً سعودياً
المؤسسات	١٢٠	ريالاً سعودياً

خارج العالم العربي:

الأفراد	٣٠	دولاراً أمريكياً
المؤسسات	٤٠	دولاراً أمريكياً

(قسيمة الاشتراك داخل العدد)

المراسلات:

مجلة أدوماتو
ص . ب ١٠٠٧١ الرياض ١١٤٣٣
المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٠٣٦٧٨٠/٤٠٣٤٧٥١ (١) (٩٦٦+)
فاكس ٤٠٢٢٥٤٥ (١) (٩٦٦+)
بريد الكتروني: adumatu@suhuf.net.sa
الموقع على الانترنت: www.adumatu.com

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية: ٢٠/٣٧١٩
الرقم الدولي المعياري (ردمد) : ٨٩٤٧ - ١٣١٩

مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية: أسسها الأمير عبدالرحمن بن أحمد السديري، أمير منطقة الجوف من ١٣٦٢/٩/٥هـ إلى ١٤١٠/٧/١هـ الموافق ١٩٤٣/٩/٤م إلى ١٩٩٠/١/٢٧م. بهدف إدارة وتمويل المكتبة العامة التي أنشأها سنة ١٣٨٣هـ، المعروفة باسم دار الجوف للعلوم، والإسهام في حفظ التراث الأدبي والإرث الحضاري في منطقة الجوف، ودعم النهضة العلمية فيها وأعمال خيرية أخرى. وتأمل مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية أن تسهم مجلة أدوماتو في التعريف بآثار منطقة الجوف، وتسليط الضوء عليها، ضمن اهتمامها الواسع بآثار الوطن العربي.

- **الغلاف:** مسجد قبة الصخرة المشرفة، القدس - فلسطين.

بسم الله الرحمن الرحيم



مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بآثار الوطن العربي

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ. د. عبدالرحمن الطيب الأنصاري

عضوا هيئة التحرير

د. خليل بن إبراهيم المعيقل   د. عبدالله بن محمد الشارخ

الناشر

مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية

محتوى الأبحاث لا يُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

ⓒ جميع الحقوق محفوظة للناشر



الهيئة الإستشارية

١- الأستاذ الدكتور إبراهيم شبوح
مؤسسة آل البيت
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

٢- الأستاذ الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي
قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب
جامعة الملك سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية.

٣- الأستاذ الدكتور جاب الله علي جاب الله
المجلس الأعلى للآثار
القاهرة - جمهورية مصر العربية.

٤- الأستاذ الدكتور جون فرانسوا سال
مركز دراسات شرق البحر المتوسط
جامعة لومير ليون الثانية
ليون - فرنسا.

٥- الأستاذ الدكتور جيورجيو بوشلاتي
معهد الآثار - ماليبو
كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- الأستاذ الدكتور ريكس سميث
قسم دراسات الشرق الأوسط
جامعة مانشستر
مانشستر - بريطانيا.

٧- الأستاذ الدكتور زيدان عبدالكافي كفافي
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
جامعة اليرموك
إربد - المملكة الأردنية الهاشمية.

٨- الأستاذ الدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد
وكالة الآثار والمتاحف - وزارة المعارف
الرياض - المملكة العربية السعودية.

٩- الدكتور سلطان محيسن
قسم الآثار - كلية الآداب
جامعة دمشق
دمشق - الجمهورية العربية السورية.

١٠- الدكتور عاصم البرغوثي
قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب
جامعة الملك سعود
الرياض - المملكة العربية السعودية.

١١- الأستاذ الدكتور عبدالمنعم عبدالحليم سيد
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية.

١٢- الأستاذ الدكتور علي التجاني الماحي
قسم الآثار - كلية الآداب
جامعة السلطان قابوس
مسقط - سلطنة عُمان.

١٣- الأستاذ الدكتور فرد ويندورف
قسم الأنثروبولوجيا
جامعة سثرن ميثوديست
دالاس، تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤- الأستاذ الدكتور علي محمود موسى رضوان
كلية الآثار
جامعة القاهرة
القاهرة - جمهورية مصر العربية.

١٥- الأستاذ الدكتور فكري حسن
قسم الآثار المصرية - معهد الآثار
جامعة لندن
لندن - المملكة المتحدة.

١٦- الدكتور فهد الوهيبي
إدارة الآثار- وزارة الإعلام
الكويت - دولة الكويت.

١٧- الأستاذ الدكتور محمد حسين فنطر
المعهد الوطني للتراث
تونس - الجمهورية التونسية.

١٨- الدكتور محمد بن فهد الفعر
قسم الحضارة الإسلامية - كلية الشريعة
جامعة أم القرى
مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

١٩- الأستاذ الدكتور معاوية إبراهيم
قسم الآثار - كلية الآداب
جامعة السلطان قابوس
مسقط - سلطنة عمان.

٢٠- الأستاذ الدكتور والتر دوستال
معهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية والطبيعية
جامعة فيينا
فيينا - النمسا.

٢١- الأستاذ الدكتور وولتر موللر
قسم الدراسات السامية
جامعة ماربورج
ماربورج - ألمانيا.

المحتويات



الافتتاحية

تمتلك المملكة العربية السعودية إرثاً حضارياً، لا يُستهان بأهميته وثقله العلمي، في مجال فهم التاريخ الحضاري للثقافات والحضارات، التي سادت فيها. وعلى الرغم من النشاطات الأثرية، التي أُنجزت أو لا تزال الأعمال فيها مستمرة على أرض المملكة العربية السعودية، إلا أن عدداً من المهتمين بالحضارات، التي سادت على أرض المملكة، يجدون أنفسهم في معزل عن الإحاطة بما يدور فيها، من أعمال ميدانية أو بحثية. ولمّا كان هذا المقام لا يتسع، لاستعراض تلك الجهود والنشاطات العلمية، بالقدر الذي تستحقه، فإنه من المناسب وضع عدد من المقترحات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة، خاصة شبكة الإنترنت وخدمات البريد الإلكتروني، في التعريف بأحدث الانجازات، التي تمت في مجالات النشر العلمي والتنقيب الأثري، واللقاءات والندوات والمحاضرات، التي يجري عقدها، لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المهتمين للمشاركة، من داخل المملكة وخارجها.

ثانياً: تفعيل التعاون العلمي مع الجامعات والمنظمات والجمعيات ذات العلاقة، بقطاع الآثار والمتاحف؛ وتبادل الخبرات العلمية معهما على نطاق واسع، وإتاحة الفرصة للباحثين للدخول في مشاريع علمية مشتركة، تصب في مصلحة العمل الآثاري بالمملكة.

ثالثاً: الحضور الدائم والمكثف، في المحافل العربية والدولية المرتبطة بالآثار، وإطلاع المتخصصين والمهتمين على أحدث المستجدات البحثية، التي تم إنجازها في كافة فروع علم الآثار، خاصة أعمال التنقيب الميدانية.

رابعاً: إقامة معارض أثرية لأهم المكتشفات والبقايا الأثرية المهمة، التي تم التنقيب عنها في المملكة، وعرضها في المتاحف العربية والعالمية، وإتاحة الفرصة لتبادل المعارض، مع تلك المتاحف.

* * *

إن حجم المعرفة الآثارية عن الجزيرة العربية وآثارها، له ارتباط واضح بالدور الكبير الذي تقوم به البعثات الأثرية الأجنبية، العاملة في المنطقة، في نشر أعمالها الميدانية، في أوعية النشر الآثارية المكتوبة باللغات الأجنبية، وعرض تلك المكتشفات في اللقاءات العلمية، التي تُعقد خارج الوطن العربي؛ وربما قُدمت بعض هذه الأبحاث والدراسات، داخل الوطن العربي. وعلى الرغم من أهمية مساهمة هذه البعثات العلمية في أعمال الحفر والتنقيب، الا أن هناك بعض المآخذ، التي لا تختص فقط بالبعثات العاملة في الجزيرة العربية، بل والبعثات الأخرى العاملة في أجزاء أخرى من الوطن العربي، ومن ذلك:

أولاً: قلة حجم مشاركة الكوادر المحلية، التي إن وجدت فقد تقتصر على مندوب لإدارة الآثار، أو عدد من الكوادر غير المتخصصة في مجال الآثار.

ثانياً: عدم إتاحة فرص تدريبية مناسبة للكوادر غير المؤهلة، وهي كوادر إن وجد أفرادها، فهم - غالباً - بعيدون عن المناقشات والطروحات المتعلقة بطبيعة الموقع ومعالمة الحضارية.

ثالثاً: تغييب المساهمة الحضارية للمنطقة، التي يتم التنقيب فيها، وإضفاء صبغة التأثيرات الخارجية بصورة تدل على وجود تصورات مسبقة، حول البعد الحضاري للموقع، قبل دراسة المادة الأثرية وتحليلها. وغالباً ما يظهر ذلك جلياً، في إعطاء الفترات الحضارية بالموقع مسميات، لها دلالات حضارية مغايرة للواقع.

رابعاً: قلة نشاط أو حماس بعض البعثات الأجنبية، في تعريف أبناء المجتمع، الذي يعملون فيه، حول طبيعة أو أهمية المكتشفات والانجازات، التي حققتها بعثة التنقيب، ودلالاتها الحضارية؛ وكذلك غياب نشاط المحاضرات العامة، أو تلك التي تُقام في الجامعات أو المتاحف، أو المعاهد البحثية.

خامساً: حدوث تجاوزات فيما يتعلق بمشروعية نقل بعض القطع الأثرية، بهدف دراستها، دون إتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة

لتصديرها خارج بلدها الأصلي. ونأمل أن تكون مثل هذه التجاوزات محدودة للغاية.

وعلى كُلٍ، فإن هذه المآخذ لا تُعدُّ سبباً للانتقاص من الدور، الذي تقوم به البعثات الأجنبية عموماً؛ فهناك العديد من البعثات، التي لها دور واضح، وجهود حثيثة، على مستوى بلدانها، لدعم الجوانب التنموية في البلد الذي يعملون فيه. ولعله من المناسب لإدارات أو هيئات الآثار والمتاحف في عالمنا العربي، عموماً، البحث في السبل الكفيلة بإعداد جيل مدرب من الآثاريين والمتخصصين بالعلوم المساعدة لعلم الآثار، من خلال الاستفادة من وجود البعثات الأجنبية العاملة في المنطقة، وظهور مدرسة آثارية محلية تتحمل أعباء العمل الأثري، وتؤازر المساهمة البحثية الخارجية، بصورة مشرفة وفاعلة.

* * *

إن الوضع الذي تعيشه المواقع والمعالم الأثرية الإسلامية في فلسطين خاصة، يماثل ما تعانيه الآثار في حالة وجود حرب بين دولتين، مع الفارق الكبير في حالة فلسطين. فالعديد من المواقع الأثرية في فلسطين تحت السيطرة الاسرائيلية، وتعاني أشد المعاناة من غلبة الاهتمام بالفترات الحضارية السابقة لظهور الإسلام، وغالباً ما تكون فترات الاستيطان الإسلامية الغنية بمحتوياتها ولُقاها الأثرية، بمثابة حجر عثرة ينبغي تجاوزها، بل والتخلص منها، للوصول الى الفترات "المهمة" المطمورة تحتها، والتي هي محل اهتمام الآثاري العلمي أو الفكري أو السياسي.

إن الإهمال المتعمد لفترات الاستيطان البشري في العصور الإسلامية، على حساب طبقات أثرية مبكرة، يمثل خللاً في المنهجية العلمية المتبعة، وتلاعباً واضحاً في كيفية توثيق السجل الحضاري البشري في فلسطين. كما أن هناك العديد من التعديات المدمرة والمباشرة، على المباني الإسلامية الشاخصة، من مساجد وأوقاف وغيرها، وعلى رأسها المسجد الأقصى الشريف، الذي يغطي حَرَمُهُ مساحات كبيرة من المناطق المحيطة به. كما أن أعمال حفر الأنفاق، الي تقوم بها اسرائيل تحت المسجد الأقصى منذ زمن طويل، تعدُّ انتهاكاً واضحاً وغير مبرر، بهدف إضعاف دعامات المسجد الأقصى، والتعجيل بسقوطه؛ هذا عدا عدم توفير الحماية اللازمة لهذه المعالم الحضارية الإنسانية، مما أدى الى حدوث العديد من الإعتداءات العنصرية، المتمثلة في حرق المسجد الأقصى ومنبر القائد المظفر صلاح الدين الأيوبي، وقتل المصلين الآمنين، وهدم العديد من المساجد التاريخية، في أنحاء متعددة من فلسطين.

وهنا نتساءل: لِمَ يقف المتخصصون والهيئات الدولية، المعنية بالحفاظ على الإرث الحضاري الانساني، مكتوفي الأيدي دون معالجة ومواجهة هذه التجاوزات، التي لا يفوقها ظُلماً وعدواناً سوى التعدي على الفلسطينيين العزل وإبادتهم؟

* * *

لا غرو أن لكل أجل كتاب؛ فها نحن نشهد رجال العلم وآباء التجربة يبلغون أجلهم، واحداً تلو الآخر؛ فنفقد برحيلهم أعلاماً كنا نستدفيء بعلمهم، ونفيد من تجاربهم الثّرة العميقة. منذ أشهر فقدنا حمد الجاسر، وتحدثنا في العدد الثالث عن جهاده وكفاحه، بصفته أحد الذين صنعوا أنفسهم؛ إذ حفر في الصخر حتى أصبح رائداً في مجاله. واليوم نتحدث عن فقيدين، كان لهما دورهما في العمل الأكاديمي في مجال الآثار والتراث الإنساني، وبوفاتهما فقدت مصر والوطن العربي رجلين كان لهما دورهما في البحث عن الآثار والتاريخ، في الحضارتين العربية والإسلامية.

كان الدكتور حسن الباشا (١٩١٩ - ٢٠٠١م) أحد الذين بنوا وأسسوا، ويكفيه فخراً أنه أحد الذين أسسوا قسم الآثار الإسلامية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وتولى رئاسته سنة ١٣٨٧هـ١٩٦٧/م، ست سنوات. وسوف لا نوغل في الحديث عن مراحل دراسته، ولا ما أسهم فيه من أعمال إدارية، لأن الأعمال هي التي ستبقى لصاحبها ذكراً مدى الدهر. فكم هم أولئك الذين ارتقوا الى مناصب عليا، وما أسرع ما أصبحوا نسياً منسيا؟! أما العلماء وأولو المدارس الفكرية، فإنهم يبقون ويبقون، وتصبح أعمالهم منافع ثرة، خاصة إذا كانت تعالج قضايا جديدة، لم يُسبق إليها من قبل.

الدكتور الباشا - يرحمه الله - كان عاشقاً للفنون، منذ العصور القديمة حتى العصور الإسلامية المتأخرة. فلقد كان من أول ما



كتب، مؤلفه: "تاريخ الفن في عصر الانسان" سنة ١٩٥٤م، وآخر عمل علمي له هو "موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية" سنة ١٩٩٩م، وبين أول عمل وآخره قرابة خمسين عاماً، أصدر خلالها العديد من الكتب والأبحاث؛ كتب عن الفنون في : إيران والعراق وبلاد الشام والجزيرة العربية وشمال أفريقيا، وبالطبع في مصر؛ وأشرف على أكثر من مائة رسالة علمية، الى جانب عضويته في عشرات الهيئات العلمية والجمعيات، داخل مصر وخارجها. وقد قُدِّر للدكتور الباشا أن ينشر علمه في الجامعات العربية، فعمل في جامعة الملك سعود، وفي جامعة أم القرى، وفي جامعة صنعاء. وفي كل مكان يذهب اليه، كان يشارك في أنشطته العلمية، وينشر أبحاثه. فقد زاملته عندما كان عضو هيئة التدريس في قسم الاثار والمتاحف، بجامعة الملك سعود، قرابة أربع سنوات، فكان نعم الأستاذ، غزارة علمٍ، وتواضعاً جمّاً، وتعاوناً بنّاءً. وعندما وجد الدكتور الباشا عدداً من نصوص عربية إسلامية من منطقة بني سليم، في متحف كلية الآداب، أقدم على دراستها، ونشرها في أعمال الندوة العالمية لدراسات الجزيرة العربية، التي عُقدت في رحاب جامعة الملك سعود. لقد كان الدكتور الباشا - عليه رحمة الله - محل تقدير وإجلال، فحاز على جائزة الدولة التقديرية في مصر سنة ١٩٩٣م، كما حاز على درع اتحاد الآثاريين العرب سنة ٢٠٠٠م.

* * *

أما الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح (١٩٢١ - ٢٠٠١م)، فقد كان أول أستاذ قابلته بعد عودتي من بريطانيا سنة ١٩٦٦م، رئيساً لقسم التاريخ في جامعة الملك سعود؛ قبلني عضو هيئة تدريس في القسم، لأن قسم اللغة العربية، الذي كان من المفروض أن أعود إليه، لم يرتح الى تخصصي في الآثار وفي اللغات القديمة، فرحب بي أستاذنا أجمل ترحيب، ووضع لي مكتباً في غرفته، وتنازل لي بكل أريحية عن تدريس مادة تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام، وعن مادة النصوص التاريخية، التي كان يدرسها، باعتبار هاتين المادتين تتصلان بالتاريخ القديم. وعرفت من خلال اختلاطي به، أنني أتعامل مع عالم جليل، له باعٌ طويل في دراسات الشرق الأدنى القديم، وأنه أستاذ جيل من الطراز الأول. وخلال ملازمتي له، قمنا بأول زيارة للعلا ومدائن صالح، وخلالها، أيضاً، أنشأنا جمعية التاريخ والآثار في كلية الآداب، وكان أول رئيس لها.

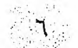
وانتهت مدة إعارته، فشعرنا بأننا قد فقدنا أحد دعامات القسم. وخَلَفَهُ آخرون، ولكنهم لم يكونوا كما كان عبدالعزيز صالح، الذي كان واثقاً من نفسه، متبحراً في علمه، يأخذ بأيدي الشباب الى حيث يجدون مكاناً لهم، بين الباحثين والعلماء. واستمرت العلاقة بيني وبينه، فكنت أزوره في منزله، واستفيد من أبحاثه.

عاد الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح الى جامعة القاهرة، فعُين عميداً لكلية الآثار. فكان الرجل المناسب في المكان المناسب. لقد نشر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح أعمالاً كثيرة؛ كُتباً رصينة تزيد على العشرة، وأبحاثاً شتى، شملت حضارة وادي الرافدين وبلاد الشام والجزيرة العربية ووادي النيل، باللغات العربية والإنجليزية والألمانية، وكانت أبحاثه محل تقدير لدى الأوساط العلمية، العربية والأجنبية. ولقد ذاعت شهرته ورسخت قدمه، حتى اختير عضواً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكان ذلك تتويجاً لكده وكدحه، طوال نصف قرن أو يزيد. رحمه الله رحمة واسعة.

* * *

إنني لا أشك في أن الأستاذين الكبيرين، حسن الباشا وعبدالعزيز صالح، قد انتقلا الى رحمة الله، وهما قريرا العين لما لقياه من طلابهما، من تقدير وحفاوة، باعتبارهما من أعمدة كلية الآثار بجامعة القاهرة؛ لم يفارقا مكتبيهما على الرغم من أن كلاً منهما قد تعدى الثمانين، ولا زالا حتى آخر لحظة يرعيان تلاميذهما، ويتدفقان علماً وخلقاً، وهكذا يُكافأ العلماء، ويكون بر الأبناء بالاباء، وما أجمل الوفاء من أهل الوفاء، في زمن قل فيه الوفاء. والله من وراء القصد،،،

رئيس هيئة التحرير





الممتلكات الثقافية بين المواطنة والاغتراب

عباس سيد أحمد محمد علي

ملخّص: عانت الكثير من الأقطار من تسرب ممتلكاتها الثقافية، ممثلة في موروثها الآثاري والتراثي إلى خارج حدودها. وكان من بين الأسباب التي أدت إلى ذلك، بعض النشاطات غير المشروعة التي قام بها الرحالة وجامعو التحف، والبعثات الأجنبية، والسياح والدبلوماسيون، تحت مظلة الاحتلال الأجنبي. وساعد على ذلك عمليات سرقة وتهريب منظم وحفريات عشوائية، إلى جانب غياب الرقابة وضعف القوانين والنظم، ونحو ذلك. وقد بذلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، إلى جانب منظمات إقليمية ومحلية، جهداً في محاربة تهريب الممتلكات الثقافية، وإعادتها إلى بلدان المنشأ، وأبرمت سلسلة متصلة من المعاهدات، وأصدرت عدداً من التوصيات. غير أنّ عوامل كثيرة تضافرت لتعوق تنفيذ تلك المعاهدات والتوصيات. يطرح هذا البحث أبعاد تلك القضية، ويقدم بعض المقترحات بشأنها.

Abstract. *Many countries have suffered the pillage of its cultural heritage as reflected in its archaeological and ethnographical materials. among the factors responsible for this were illegal activities of some missionaries tourists and diplomats, under the umbrella of the colonial administration. This was crowned by local theft and looting, unauthorized excavations, passivity of authorities, incompetence of staff, lack of detailed information, inventories and legal frameworks and insufficient severity of penalties. The United nations and other regional and local organizations have been actively engaged in fighting illicit traffic, transfer of ownership and restitution of cultural property. many conventions and treaties were adopted and many efforts were undertaken. But these were hindered by a wide range of obstacles, which have acted combinedly to create a difficult and complex situation. This article deals with these issues and recommends some measures.*

يشكل الموروث الثقافي إحدى الركائز الأساسية للهوية القومية، التي تستند إليه كل أمة وهي تخطو مستشرقة نحو مستقبل أفضل، حاملة لواء نهضتها التنموية. وبحكم أن الموروث الثقافي، بشقيه المادي والمعنوي، يشكل انعكاساً مادياً، لتكيّف كل أمة مع بيئاتها، وتأقلمها مع تقلبات تلك البيئة وتداعياتها، فإن الممتلكات الثقافية تعكس التطور المادي، لمختلف جوانب الحياة في كل مجتمع، وتكشف إنجازات ذلك المجتمع عبر مسيرته، بإبراز إبداعاته وابتكاراته. لذا، لم يعد من شك في أن دراسة الماضي وفهمه واستيعاب دروسه، هي الطريق الأمثل لصنع قرار المستقبل.

لقد تعددت محاولات إعطاء تعريف للممتلكات الثقافية، منذ قرن ونيف، بدءاً بإعلان مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٤م، مروراً بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، وانتهاءً بالتوصية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية المنقولة، الصادرة عن اليونسكو في عام ١٩٧٨م، ومعاهدة اليوندرويت Unidroit عام ١٩٩٥م. غير أن هذه "التّعريفات"، على الرغم من اختلاف صياغاتها؛ فإنها تتفق في مضمونها، بأن الممتلكات الثقافية هي كل مادة ذات قيمة تاريخية، أو فنية، أو تقنية، أو علمية، سواء كانت منقولة، أو ثابتة، تعبر أو تبرز، إبداعات الإنسان، أو تطور الطبيعة، عبر مسيرة الحضارة البشرية.

وقد تبلورت قضية التركيز على إنجازات الماضي، وتسليط الضوء على دلالاته الحضارية، مع بداية حركات التحرر الوطني، والخروج عن السيطرة الاستعمارية خلال القرن العشرين، في إطار توكيد الهوية القومية، بالنسبة للشعوب حديثة الاستقلال، أو إثبات الوجود بالنسبة للأقليات



العدد الرابع ربيع الثاني ١٤٢٢هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠١م
(ص ص ٧ - ٢٦) ردمد: ٨٩٤٧ - ١٣١٩

العرقية، أو إبراز الانصهار الثقافي، للمجموعات المتجانسة في البلد الواحد، أو وضع الأساس للمشروعات التنموية النهضوية. وأحياناً، تثبيت الدلالات المادية لماضٍ، لا تود تلك الشعوب أن يغيب عن ذاكرتها، أو أن تنفصل عنه.

وحين التفتت بعض الأمم لتراثها الحضاري، لاحظت أن كماً من التراث، متمثلاً في المخلفات المادية لحضاراتها الغابرة، قد وجد طريقه إلى خارج البلاد؛ حيث يُعرض في متاحف في دول أخرى، أو يُحتفظ به ضمن مجموعات خاصة، أو هو مجهول المكان أحياناً. وهناك برزت القضية موضوع هذا البحث: الممتلكات الثقافية بين المواطنة والاغتراب.

الخلفية التاريخية

تذهب جذور هذه القضية إلى أبعد من ذلك، فالبدايات الأولى ربما تعود إلى فترة يتعذر تحديدها بشكل دقيق. فالشعوب الغالبة، والجيوش المنتصرة، كانت لا تفتأ تسلب وتنهب ما طاب لها من أملاك الشعوب المغلوبة، أو المهزومة. ومن بين تلك الأسلاب والغنائم، كانت التحف الفنية، والآثار المصنعة من مواد باهظة الثمن، تنقل من أماكنها إلى حواضر أخرى. وتلك ظاهرة يمكن إرجاعها إلى عهود قديمة. فقد عرفها ملوك حضارات الشرق القديم، ومن بعدهم اليونان والرومان والفرس والمغول والتتار. كذلك كان الوعي بأخطار تلك الظاهرة، مفهوماً لدى المؤرخين. فقد كتب مؤرخ إغريقي في القرن الثاني ق.م. يقول "... على الذين يُكتب لهم النصر في المستقبل، أن يتعلموا ألاّ ينهبوا المدن، التي استولوا عليها؛ وألاّ يجعلوا من مآسي الآخرين زينة لبلادهم" (اليونسكو ١٩٧٨: ٤). وفي نهاية القرن العشرين، كتب آثاري مرموق معلقاً على اللوحات الرخامية، التي أخذها الدبلوماسي البريطاني لورد الجين Lord Elgin من البارثنون في أثينا: "مما لاشك فيه أن هذه اللوحات قد حُفظت في المتحف البريطاني، حيث تُعرض الآن بشكل رائع، أفضل مما لو تُركت في وطنها الأصلي، لتتعرض للدمار والتخريب (دانيال ٢٠٠٠: ١٠٢) (لوحة١).

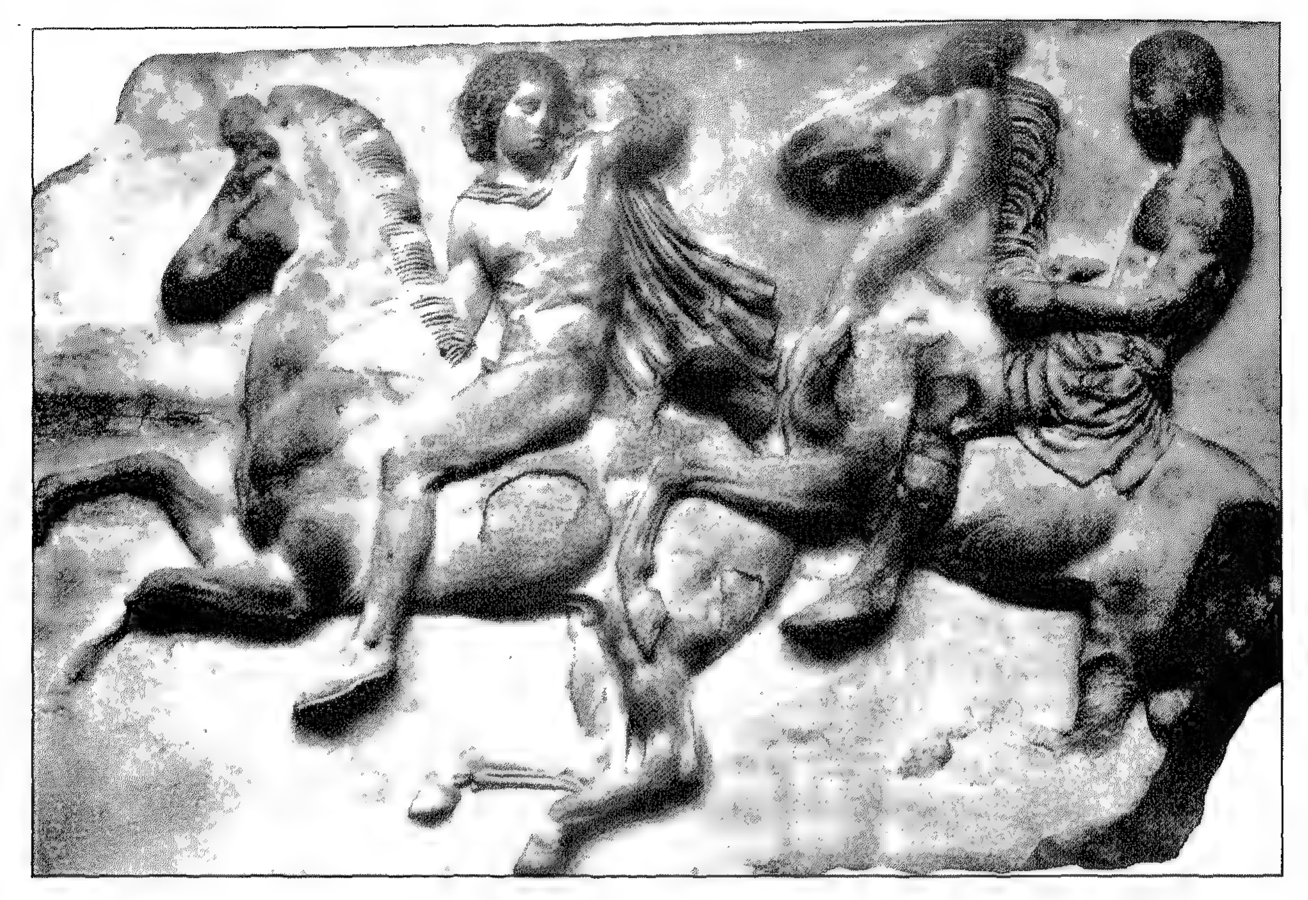
وقد تبلورت قضية عودة الممتلكات الثقافية إلى أوطانها بشكل واضح، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فبعد قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م، ووصول نابليون إلى الحكم في فرنسا في عام ١٨٠٤م، اندلعت الحروب النابليونية في أوروبا، واكتسحت الجيوش الفرنسية معظم دول أوروبا، ومن بعدها بعض دول الشرق. وخلال سنوات الحرب (١٨٠٤-١٨١٥م)، درجت الجيوش الفرنسية على توقيع اتفاقيات مع الدول المنهزمة، مثل بلجيكا وإيطاليا، تمنح فرنسا الحق في الاستيلاء على أملاك تلك الدول، بما فيها الممتلكات الثقافية. وبالفعل وصل إلى المتاحف، وصالات العرض، وقصور الأثرياء في فرنسا، الكثير من الآثار، والقطع التراثية، والمخطوطات، وخلافها. وبعد هزائم نابليون، وتقهقر الجيوش الفرنسية، بعد معركة "وترلو" اضطرت فرنسا إلى توقيع معاهدة فيينا عام ١٨١٥م، التي وافقت بمقتضاها، ضمن أمور أخرى، على رد الممتلكات، التي أخذتها أبان الحرب، إلى بلدانها الأصلية. ولعل من أهم ماجاء في تلك الاتفاقية، اعتبار الاتفاقيات السابقة، بين فرنسا والدول المنهزمة، التي سبق أن أعطت فرنسا الحق في أخذ ممتلكات تلك الدول، اتفاقيات لاغية، بحكم أنها وقعت بين طرفين غير متكافئين، أُرغم فيها أحدهما على التوقيع.

ومع أن الاتفاقية اختصرت الأمر، بالطبع، على تلك الدول ذات العلاقة المباشرة بجذور تلك الحرب، إلاّ إنها وضعت أول أساس قانوني، لرد الممتلكات الثقافية إلى أوطانها.

وجاءت الخطوة التالية في هذا الاتجاه في عام ١٨٦٣م، في مايعرف "بقانون ليبر" Labor، وهو محام فرنسي في مجال القانون الدولي، قدّم أول مسوّدة قانون لحماية الممتلكات التراثية، في حالات الحرب واحتلال أراضي الغير؛ غير أن تلك المسودة بقيت حبيسة إطارها النظري. أعقب ذلك دعوة من الإسكندر الثاني، قيصر روسيا (١٨٥٥-١٨٨١م)، لعقد مؤتمر لإبرام اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية. وعُقد المؤتمر في بروكسل، وأعد مسودة قانون استندت على مسودة قانون ليبر، غير أنها لم تخضع للتنفيذ.

وفي عام ١٨٦٦م، قبيل توحيد ألمانيا، وُقعت اتفاقية





لوحة ١: إحدى اللوحات الرخامية التي انتزعت من البارثنون - اليونان (المتحف البريطاني).

تُلزم مقاطعة هيس الألمانية بإعادة مكتبة كولونيا، التي كان قد تم ترحيلها إلى مقاطعة هيس في عام ١٧٩٤م (اليونسكو ١٩٧٨: ٣). وفي العام ذاته وقعت معاهدة فيينا الثانية، التي تضمنت نصاً يطالب النمسا بإعادة القطع الأثرية واللوحات الفنية التي استولت عليها من مدينة البندقية، خلال احتلال النمسا لإيطاليا.

أعقب ذلك معاهدة لاهاي الأولى لعام ١٨٩٩م، الخاصة بقوانين الحروب البرية؛ ومعاهدة لاهاي الثانية لعام ١٩٠٧م، الخاصة بالقصف البحري، اللتان استندتا بدورهما على مسودة بروكسل وقانون ليبر. وقد هدفت هاتان المعاهدتان إلى تحديد حقوق الدول المتحاربة، بالنسبة للمتلكات الثقافية، حيث نصتا على عدم تعريض المتلكات الثقافية للتدمير، أو التخريب، أو المصادرة (حمدان ١٩٨٨:١٨). وقد وقعت ثمان وعشرون دولة على المعاهدة الأولى، واثنتان وأربعون دولة على المعاهدة الثانية (حمدان ١٩٨٨: ٣٧-٣٨).

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م)، نشطت مرة أخرى ظاهرة نهب التراث الثقافي، حيث استولت الجيوش الألمانية الغازية على قطع تراثية وآثرية، من بعض الدول الأوروبية.

وجاءت معاهدة فرساي لتنص صراحة في مادتها الرقم ٢٤٥، على حق فرنسا في استرجاع القطع الأثرية، التي استولت عليها ألمانيا. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وقّعت الأطراف المتحاربة في أوروبا في عام ١٩١٩م اتفاقية سان جرمان، التي ألزمت في أحد بنودها حكومة النمسا، إعادة كل القطع التراثية والفنية، التي أخذتها من إيطاليا عقب هزيمة عام ١٧١٨م.

وفي عام ١٩٣٥م صدر ميثاق واشنطن، بموافقة بعض الدول الأمريكية، الذي يقضي بضرورة حماية المؤسسات الفنية والعلمية، والمباني التاريخية والمتاحف، في أوقات الخطر،



وعدم استخدام تلك المباني لأغراض عسكرية. وقد وقعتها إحدى وعشرون دولة من أمريكا الشمالية، والوسطى، والجنوبية، ودول الكاريبي (حمدان ١٩٨٨: ٣٨).

وما أن لاحت في الأفق بواكير الوعي البشري، بضرورة المحافظة على الممتلكات الثقافية والالتزام بحفظها، حتى وقعت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، التي شكّلت نكسة حقيقية للمجهودات السابقة، الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، بل تجاوزتها إلى تدمير الكثير منها؛ حيث قُصف الكثير من المباني التاريخية، ودور العبادة، وجرّفت مواقع آثرية، ونهبت وسرقت قطع آثرية وتراثية، بشكل منظم وغير منظم، ونقلت إلى بلدان أخرى.

وبحكم حالة الفوضى والدمار، التي لازمت سنوات الحرب، وما نتج عنها من عمليات سطو ونهب، راجت تجارة القطع الأثرية المنقولة، وكثر عرضها في الأسواق. وحين أخذت تلك الظاهرة شكلاً استرعى الانتباه، أقر اجتماع للحلفاء في عام ١٩٤٣م، ضم ثماني عشرة دولة، ما عُرف بـ "إعلان لندن"، الذي أقر ببطلان نقل، أو تداول، الممتلكات الثقافية الموجودة في أراضٍ تقع تحت سيطرة دولة أخرى، نتيجة للحرب. وأصدر توجيهاً للدول المحايدة، بعدم شراء أي أعمال تراثية أو فنية أو أثرية، تكون الدول المتحالفة مع ألمانيا قد استولت عليها، خلال سنوات الحرب. وفي تلك الأثناء، كانت العجلة قد أخذت تدور في الاتجاه الآخر. وكانت بوادر هزيمة ألمانيا وحلفائها، قد لاحت في الأفق.

إدراكاً لِما نجم من فقدان بعض الدول لبعض من ممتلكاتها الثقافية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات (١٥١٤ و ٣١٨٧) تنادي باحترام تلك الملكية، وإعادة ما نقل منها إلى أوطانها. ثم جاءت المادة "١" في الفقرة "٢" من لائحة تأسيس اليونسكو في عام ١٩٤٦م تنادي "بالسهر على محافظة وحماية التراث العالمي، من كتب وأعمال فنية، ومعالم أثرية أخرى ذات منفعة تاريخية، أو علمية".

وفي ١٤ أيار (مايو) عام ١٩٥٤م وقّعت سبع وثمانون دولة، عضواً في منظمة اليونسكو، على اتفاقية في لاهاي، ضمت لائحة تنفيذية وبروتوكولاً لحماية الممتلكات الثقافية، في حالة النزاع المسلح والحروب والاحتلال. وقد ارتكزت هذه الاتفاقية على اتفاقيتي لاهاي لعامي ١٨٩٩م، و١٩٠٧م، وعلى ميثاق واشنطن لعام ١٩٣٥م.

وقد حددت الاتفاقية الممتلكات الثقافية بوضوح، لتشمل الممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة، من مبانٍ تاريخية مدنية ودينية، والمواقع الأثرية، والتحف والقطع الأثرية، والمخطوطات، إلى جانب المباني، التي تحوى هذه الممتلكات كالمتاحف والمستودعات ودور حفظ الوثائق والمراكز الأكاديمية (اليونسكو ١٩٥٤: مادة ١). وتمنع الاتفاقية، ضمن أمور أخرى، الأطراف المتنازعة من تعريض تلك الممتلكات للخطر. كما تمنع الطرف المنتصر من الإضرار بها أو تخريبها أو الاستيلاء عليها، أو نقلها إلى أراضيه (اليونسكو ١٩٥٤: المواد ٤-٧). وفي حالة تعرض تلك الممتلكات لأخطار تهدد وجودها في أماكنها الأصلية، فإن المادة "١٣" من الاتفاقية، والمادتين "١٧" و "١٨" من اللائحة، تحدد الحالات، التي يمكن بمقتضاها نقل الممتلكات الثقافية، وحفظها بعيداً عن أماكنها. وهناك تكون الممتلكات أمانة لدى الدولة المسيّطرة، وتكون في مأمن تام، ولايجوز التصرف فيها بأي شكل كان (اليونسكو ١٩٥٤: المواد ١٣، ١٧، ١٨). كذلك يُلزم البروتوكول كل الدول، بإعادة تلك الممتلكات إلى بلدانها بمجرد نهاية الاحتلال، ولايجوز حجزها، أو اعتبارها، ضمن تعويضات الحرب (اليونسكو ١٩٥٤: بند ١ فقرة ٣).

وكان من بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، سبع دول عربية، هي: الأردن، والسعودية، وسوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، ودولتان أفريقيتان هما: أثيوبيا، وجنوب أفريقيا. ولم تكن معظم الدول العربية والأفريقية قد نالت استقلالها بعد. ووقعت على الاتفاقية كذلك إسرائيل، وتحفظت عليها دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

غير أنه يلاحظ أن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م، حصرت قضية تهريب الممتلكات الثقافية، على النزاعات المسلحة والحروب والاحتلال، بحكم حدة الأخطار التي تواجه تلك الممتلكات في وقت الحرب؛ إلا إنها لم تعالج ظاهرة تسرب الممتلكات الثقافية في أزمان السلم، إلاّ بالقدر الذي يمكن



تفسيره بأن "النزاع المسلح"، قد لايعني دائماً "إعلان الحرب".

وفي عام ١٩٥٦م أصدرت اليونسكو، في دورتها التاسعة في نيودلهي، توصية بشأن المبادئ الدولية للتنقيبات الآثارية، تضمنت قرارات بمنع تصدير القطع الأثرية، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة، بعد اقتناء المتاحف لأي قطع اثرية تفد إليها بطرق غير مشروعة. كما يجب عليها أن تعمل على تسهيل إرجاع القطع، التي وصلت إليها بطرق غير مشروعة، إلى بلدانها الأصلية (اليونسكو ١٩٥٦: البنود ٢٩-٣١). وتركت التوصية لكل دولة، أمر تعريف وتحديد ممتلكاتها الثقافية.

وعلى الرغم من كل تلك الاتفاقيات، إلاّ إن الالتزام بها كان بعيداً عن الحد الأدنى، حيث استمرت ظاهرة تسرب الآثار من بلدانها. وعلى الرغم من ميثاق واشنطن، فقد اسهمت الحاجة والفقر، في بعض بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا وأفريقيا، في رواج تجارة الآثار والقطع التراثية، نسبة للطلب المتزايد عليها في أوروبا وأمريكا، خلال حقبة رخاء اقتصادي، مما قاد العديد من حكومات تلك الدول إلى مناشدة الأمم المتحدة، العمل للحد من تلك الظاهرة. فأصدرت اليونسكو في عام ١٩٦٤م توصية، تدعو لمكافحة تهريب الممتلكات الثقافية ونقلها ومنع استيرادها وتصديرها، وسن التشريعات اللازمة لذلك، ومراقبة تنفيذها. كما طالبت بتعاون دولي وإقليمي في هذا المجال (اليونسكو، ١٩٦٤). ثم أعقبتها بتوصية أخرى عام ١٩٦٨م، تنادي بحماية الممتلكات الثقافية من أخطار التخطيط العمراني والإنشائي (اليونسكو ١٩٦٨: المادة ٣).

بعد ذلك أبرمت اليونسكو اتفاقية عام ١٩٧٠م، "بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية، بطرق غير مشروعة". حوت تلك الاتفاقية ستاً وعشرين مادة، ووقعتها ثمان وسبعون دولة، ارتفع عددها إلى ثمان وثمانين بحلول عام ١٩٩٧م، تعهدت خلالها القيام بحملة دولية، لحماية الممتلكات الثقافية. وقد حمّلت الاتفاقية مسؤولية تهريب الممتلكات الثقافية، الدول المصدرّة والمستوردة معاً. ونادت بضرورة إنشاء إدارات وطنية لحماية التراث الثقافي، والقيام بجرد كل القطع التراثية، ووضع سجل لها، وحماية المواقع الأثرية، ومراقبة التنقيبات، ونشر الوعي بأهمية التراث (اليونسكو ١٩٧٠: المادة ٥ الفقرات أ - ز). كما نصت المادة ٩ على حق كل دولة تتعرض ممتلكاتها الثقافية للخطر، أن تطلب مساعدة الدول الأخرى لتطبيق الإجراءات اللازمة، لعودة تلك الملكية.

كذلك نصّت الاتفاقية على منع تصدير أي قطع أثرية، أو تراثية. ونادت بعدم قبول أي ممتلكات ثقافية، تصل إلى أي بلد بطريقة غير مشروعة (اليونسكو ١٩٧٠: المادة ١١)، كما حظرت نقل الملكية نتيجة الاحتلال (اليونسكو ١٩٧٠: المادتان ٦، ٧). ونادت بعودة تلك الممتلكات إلى بلدانها (اليونسكو ١٩٧٠: المادة ١٣). وقد شملت قائمة الدول الموقعة على الاتفاقية، اثنتي عشرة دولة عربية.

وتوالت توصيات اليونسكو، التي شملت في بعض بنودها جوانب ترتبط بمنع الاتجار في الآثار، ومحاربة التهريب، وعودة الممتلكات. ففي عام ١٩٧٢، تبنت اليونسكو معاهدة بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي، عرفت " بمعاهدة حماية التراث لعالمي الثقافي والطبيعي"، وألقيت مسؤولية الحماية فيها على عاتق دول المنشأ، التي تقع تلك الممتلكات على أراضيها. إلاّ إن نقص الإمكانات لدى الكثير من تلك الدول، يحتم على الدول الأخرى المساهمة المالية والتقنية والأمنية، في شأن الحماية، بحكم أن هذا التراث هو جزء من تراث عالمي، يقع واجب حمايته على المجتمع الدولي (اليونسكو ١٩٧٢: المواد ١-٨). وقعت على هذه المعاهدة ثنتان وتسعون دولة، ضمت ست عشرة دولة عربية (حمدان ١٩٨٨: ٣٠).

وفي عام ١٩٧٦، تبنت اليونسكو في اجتماعها في نيروبي توصية خاصة، بالتبادل الدولي للممتلكات الثقافية، وذلك بتبادل الدول لممتلكات ثقافية بطرق مشروعة، تمكّن مواطني تلك الدول من الانفتاح، على ثقافات بعضهم الآخر.

وعند انعقاد المؤتمر العشرين لليونسكو، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨م، اتخذت المنظمة توصية بضرورة حماية المعثورات الأثرية، باتخاذ كافة الوسائل، التي تمنع تعرضها للمخاطر، من سرقة وتزييف وتخريب. وتبنت اليونسكو في ذلك المؤتمر، دعوة لإنشاء لجنة حكومية من



عشرين دولة عضواً في المنظمة، تختص بالبحث في الوسائل الكفيلة بتسهيل المفاوضات الثنائية، لإعادة الممتلكات الثقافية لبلادها، وتعزّز التعاون بين تلك الدول، وحددت مهامها في البند ٤ من النظام الأساس لتلك اللجنة (اليونسكو ١٩٧٨). وبعد نحو عامين، عقدت تلك اللجنة أول اجتماعاتها في أيار (مايو) ١٩٨٠م، لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تعريف الممتلكات الثقافية. وانتهت إلى صيغة تقول: "يقصد بالممتلكات الثقافية تلك، التي تكون تعبيراً عن الإبداع البشري، أو عن تطور الطبيعة، والتي تكون لها قيمة، أو أهمية آثرية، أو تاريخية، أو فنية، أو علمية، أو تقنية".

لم يكن نصيب هذه التوصية بأحسن مما سبقها. غير أن سلسلة المحاولات لم تتوقف. فعقدت اليونسكو مؤتمرها العام في مدينة المكسيك في عام ١٩٨٢م، ليُقر "إعلان المكسيك" الذي أكد ما نادت به مؤتمرات اليونسكو السابقة، في هذا الشأن.

وجاءت معاهدة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص "اليونيدرويت" Unidroit، التي وقعتها سبعون دولة في روما عام ١٩٩٥م، مكملة لمعاهدة اليونسكو لعام ١٩٧٠م، حيث عالجت بعض الثُغرات، فيما يتعلق بتعارض معاهدة عام ١٩٧٠م، مع بعض قوانين الدول الغربية. كما أعطت الفرد حق المطالبة بالممتلكات الثقافية المسروقة. وقد نصت المعاهدة على عودة الممتلكات (القطع الأثرية والتراثية والفنية)، التي تسربت من بلدانها بطرق غير مشروعة، بما في ذلك كل أثر منقول، خرج بطريقة غير مشروعة، حتى وإن كانت قد نقبت بطريقة مشروعة (Unidroit 1995؛ شلبي ٢٠٠٠: ١٣ – ١٨). نصت المعاهدة كذلك، على ضرورة عودة الممتلكات التي تخرج بغرض العرض والدراسة، وتبقى دون عودتها إلى بلدانها الأصلية (Unidroit 1995: article 5).

وكان للمجلس الدولي للمتاحف ICOM، منذ إنشائه في عام ١٩٤٦م، مساهماته في مجال حماية الممتلكات الثقافية واستعادتها. فقد أصدر، بعد اجتماعه في غرينوب في عام ١٩٧١م، "أخلاقيات الاقتناء"، وحدد بعد اجتماعه في بوينس ايرس عام ١٩٨٦م، "قواعد أخلاقيات المهنة"، الذي أجازه الاجتماع العام للمجلس في دورته العاشرة. وقد ضم بنوداً تعالج بشكل صارم كيفية اقتناء وتبادل ونقل المقتنيات، في المجالات المتحفية (Baghli, et. al. 1996: 24, 32).

وعلى الصعيد الإقليمي والقاري، عُقدت بعض الاتفاقيات لمعالجة ظاهرة تسرب الممتلكات الثقافية. ففي عام ١٩٦٩م، تبنى المجلس الأوروبي معاهدة لحماية الآثار، بحكم أنها تمثل المرتكز الحضاري، ومصدر التاريخ الأوروبي، وذلك بحماية المواقع والمتاحف، وتنظيم الحفريات، ونشر نتائج النشاطات الآثارية. وطالبت المتاحف الأوروبية بعدم شراء أو عرض أي آثار تصلها، من مصادر غير مشروعة (حمدان ١٩٨٨: ٣٢، المواد ١، ٢، ٦). وقد وقعت ثماني عشرة دولة أوروبية على الاتفاقية، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠م.

كذلك أشار الإعلان الصادر عن المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز، في اجتماعها في الجزائر عام ١٩٧٣م، والمؤتمر الثالث للرابطة الدولية للفنون، في اجتماعها في زائير عام ١٩٧٣م، إلى ضرورة صيانة الممتلكات الثقافية (اليونسكو ١٩٧٤).

ونادى المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية في أفريقيا، المنعقد في غانا في عام ١٩٧٥م، كما نادت منظمة المتاحف والآثار والمواقع الأفريقية (أومسا OMSA)، في اجتماعها في نيروبي عام ١٩٧٨م، بصون ممتلكاتها الثقافية (اليونسكو ١٩٧٤).

وفي عام ١٩٧٠م، أقرت الدول الأمريكية معاهدة سان سلفادور، بهدف وقف أعمال السّرقة والتهريب والاستنزاف المستمر لممتلكاتها الثقافية. واعتبرت تصدير الآثار عملاً محرماً وغير مشروع، يتطلب تسخير كل الوسائل القانونية لاسترجاعها (حمدان ١٩٨٨: ص ٣٣-٣٤ المواد ١، ٣، ٧، ١١، ١٧).

ووقعت دول أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٦م، على اتفاقية فيما بينها، لاسترجاع ممتلكاتها الثقافية وحمياتها (اليونسكو ١٩٧٤).

كذلك، تمخضت نداءات مؤتمرات الآثاريين العرب، عن الدعوة إلى عقد دورة استثنائية في أيلول (يوليو) ١٩٩٠م في

بغداد لتداول أمر الممتلكات الثقافية العربية والإسلامية، التي تسربت إلى الخارج. غير أن أحداث حرب الخليج الثانية حالت دون ذلك؛ فأصدرت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، مجموعة أبحاث حول الموضوع، في مجلد بعنوان: "التراث الحضاري العربي الإسلامي، خارج الوطن العربي (الراوي ١٩٩١: ٧-٨).

ونادت عدة لقاءات خلال السنوات الأخيرة، إلى الالتفات إلى الأخطار المحدقة بالممتلكات الثقافية، وتسربها المستمر إلى خارج بلدانها، منطلقة من قناعة أن الموروث الثقافي لايحتمل الخسارة، الناجمة عن الحفريات غير المشروعة، والتهريب المتصل، للمادة الأثرية.

بذلك نادى كل من المؤتمر الأفريقي لدراسات ماقبل التاريخ، المنعقد في هراري بزمبابوي، في عام ١٩٩٥م، والاجتماع السنوي لرابطة الآثاريين الأوروبيين في غوتنبرج بالسويد، في عام ١٩٩٨م، واجتماع المجلس الدولي للمتاحف في ملبورن باستراليا، في عام ١٩٩٨م، وورشة العمل، التي عقدها المجلس الدولي للمتاحف في تونس في عام ١٩٩٣م، ثم في باماكو بغينيا، في سنة ١٩٩٤م، والمؤتمر العالمي لصيانة الفنون والتحف في نيوجرسي، بالولايات المتحدة، في عام ١٩٩٨م، والمؤتمر العالمي للآثار في مدينة الكاب، بجنوب أفريقيا، في عام ١٩٩٩م، ومجلس حظر سرقة الفنون COPAT في آذار (مارس) ١٩٩٩م، والمؤتمر الدولي لحظر التسرب غير المشروع للآثار ISCOTIA في تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٩م، وورشة فيتنام لوقف تسرب الممتلكات الثقافية المنقولة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠م.

أدت المعاهدات والنداءات السابق ذكرها، في حدود ضيقة ومحدودة، إلى إعادة بعض الممتلكات إلى بلدانها. فعلى سبيل المثال، أعادت المملكة المتحدة آثاراً إلى مصر وكينيا، وأعادت هولندا آثاراً إلى أندونيسيا، وأستراليا إلى نيوزيلندا، والولايات المتحدة إلى العراق وتركيا وأسبانيا. وأعادت فرنسا آثاراً إلى إيطاليا، وأعادت إيطاليا آثاراً إلى الإكوادور وكمبوديا. كذلك، تمكنت السلطات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، من كشف عملية تهريب لآثار يمنية، وأعادت الأردن نحو ألف قطعة أثرية عراقية، كانت في طريقها إلى أوروبا، وكشفت المملكة العربية السعودية عملية تهريب لآثار عراقية، ونجحت مصر في استعادة بعض آثار سيناء، التي نتجت عن تنقيبات أجراها الاسرائيليون، بعد حرب عام ١٩٦٧م.

معوقات التنفيذ

من خلال هذا الاستعراض الموجز، للجهود العالمية والإقليمية في مجال استعادة الممتلكات الثقافية، نجد من الضروري التمعّن في الأسباب، التي أعاقت تنفيذ تلك الاتفاقيات والتوصيات، ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

١- لا تزال الفواصل القانونية واهية، في تعريف وتمييز الممتلكات الثقافية، التي خرجت بطرق مشروعة، وتلك التي تسربت بطرق غير مشروعة.

٢- لم تحظَ المعاهدات بقبول كل الدول وتوقيعها عليها، خاصة بعض الدول الغربية، التي تحتفظ بممتلكات ثقافية تخص دولاً أخرى. ولذلك يتعذر تطبيق المعاهدات على كل الأطراف. فبعد عشرين عاماً من إجازة إتفاقية ١٩٧٠م، كانت دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد واليابان، خارج قائمة الدول الموقعة عليها. ولم توقع عليها الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ في عام ١٩٨٣م، لأسباب خاصة بها (مختار ١٩٩١: ٤١؛ Hingston 1999: 130-131).

٣- لا تملك الدول صاحبة الحق سجلات دقيقة، لممتلكاتها الثقافية المتسربة للخارج، ولاعلم لها، في الكثير من الحالات، عن تلك الممتلكات، أو أماكن وجودها، ليتم التبليغ عنها، عدا تلك، التي تظهر في خزائن العرض في المتاحف، أو التي تعرضت للدراسة والنشر. ومن ثم تتعذر المطالبة بها.

٤- الدول التي توجد تلك الممتلكات على أراضيها، لاتتحكم بشكل مباشر في الجهات، التي تحتفظ بتلك الممتلكات، إذ إن بعضها في حوزة أفراد، أو في متاحف خاصة، أو

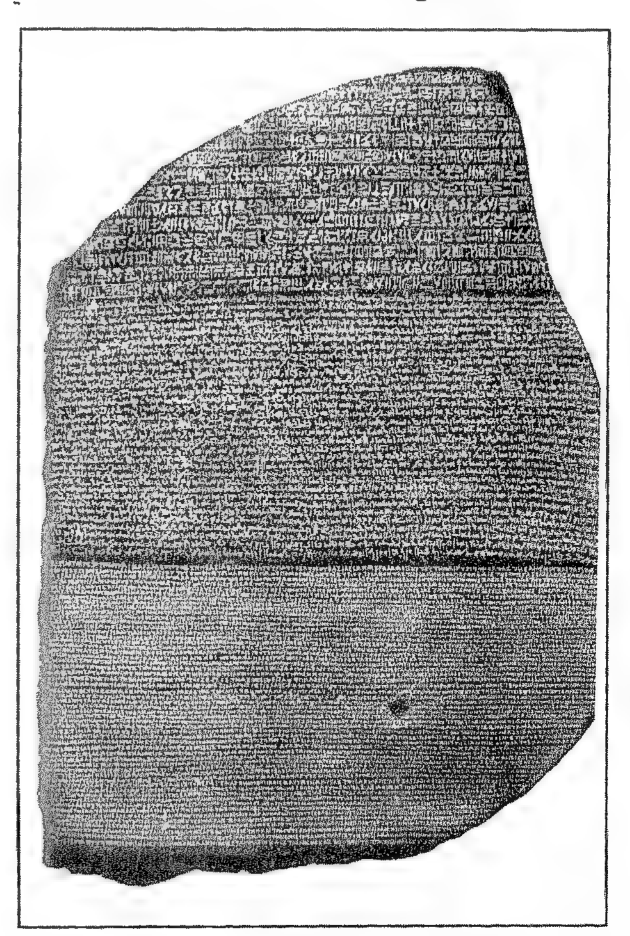


جامعات خاصة، أو غير ذلك من مؤسسات، مما لا يحق للدولة نزع الملكية عنها. فالمتحف البريطاني، مثلاً، لا يحق له، قانوناً، التصرف في أي من المقتنيات، التي في حوزته (لوحة ٢).

٥- لا تحوي المعاهدات أي نص يُفرض تنفيذها بأثر رجعي، أي باستعادة الممتلكات، التي تقادم عهدها؛ فالالتزام الفعلي يبدأ من تاريخ التوقيع على المعاهدة.

٦- يصعب أحياناً، إن لم يستحل، تتبع الأثر وتداوله من لحظة خروجه من الموقع، أو المتحف، في بلد المنشأ وعبر بلدان أخرى، حتى وصوله إلى نقطة النهاية. وعلى امتداد هذه المسيرة تتداخل قوانين، ونظم بلدان كثيرة وتتشابك، بحيث يصعب الحكم فيها.

٧- تتعارض بعض بنود المعاهدات، مع بعض التشريعات الدستورية، ومع القوانين العامة والخاصة المعمول بها في



لوحة ٢: حجر رشيد - مصر (المتحف البريطاني).

بعض الدول، ما يعوق تنفيذ تلك المعاهدات، ناهيك عن الدول ذات النظام الكنفدرالي، حيث يمكن أن تتعارض القوانين بين ولاية وأخرى، في الدولة الواحدة.

٨- تمثل الممتلكات الثقافية، التي نقلت إلى متاحف بعض الدول مصدر جذب سياحي وعائد اقتصادي، يصعب على تلك الدول التخلي عنه.

طرق تسرب الممتلكات الثقافية

تتعدد الطرق، التي تسربت بها الآثار إلى خارج أوطانها. فهناك طرق قاصرة على الماضي، وأخرى على الماضي والحاضر. ويقوم بها أجانب ومواطنون، بل ومسؤولون أحياناً. ويتم ذلك عبر أفراد وجماعات. ونذكر من ذلك ما يأتي:

١- الرحالة وجامعو التحف والمستكشفون الأوائل

قام هؤلاء في عقود سابقة بجمع آثار وتحف فنية، بهدف اقتنائها أو بيعها، ونقلوها من مواطنها إلى بلدان أخرى، حيث انتهت إلى قصور الأثرياء، وأصحاب المجموعات الخاصة، حتى تطورت لاحقاً إلى أكبر المتاحف الأوروبية، مثل الهيرمتاج في بطرسبيرج، والمتحف البريطاني في لندن.

ومن الأمثلة الجيدة في هذا السياق، ما قام به الطبيب الإيطالي جوفاني بلزوني G. Belzoni (١٨١٧م)، من دمار للمواقع ونبش للقبور في مصر والسودان، ونقل مواد أثرية هائلة إلى المتحف البريطاني (لوحة ٣). وكذلك فعل هنري ليارد H. Layard (١٨٤٥ - ١٨٤٨م)، ومن بعده هرمز راسام H. Rassam (١٨٥١م) في شمال وادي الرافدين (دانيال ٢٠٠٠: ٨٦ -٩٦)، والألماني هونغار Honegger (١٨٤٢ - ١٨٥٨م)، في قرطاج (فنظر ١٩٩١: ١١٠ - ١١١)، وغيرهم.

٢- الاحتلال الأجنبي

عمدت الدول الاستعمارية، خلال فترة احتلالها

لوحة ٣: قطع من مجوهرات ملكة كوشية سودانية (متحف برلين).

لمستعمراتها، أو عبر وكلائها، إلى الاستيلاء على ممتلكات تلك البلدان، ومن بينها آثار وقطع فنية، ونقلها إلى الحواضر الاستعمارية، حيث تزين متاحف وميادين تلك الدول. فهناك حجر رشيد في المتحف البريطاني، والمسلات الفرعونية، التي تزين ميادين الكونكورد في باريس، وسنترال بارك في واشنطن وتمثال فينوس الروماني، وبوابة عشتار العراقية (لوحة ٤) وخلافها، في متحف اللوفر.

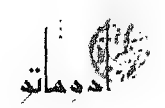
٣- الدبلوماسيون والسياح الأجانب

درج بعض القناصل والسياح الأجانب، خلال الحقبة الاستعمارية، تحت مظلة الحماية الاستعمارية حيناً، والحصانة الدبلوماسية أحياناً، إلى التنقيب في المواقع الأثرية، وشراء التحف الأثرية ونقلها إلى بلدانهم. وقد كان القناصل البريطانيون والفرنسيون وغيرهم في اليونان وتركيا والعراق وتونس، وكلاء لبلدانهم ومتاحفها، في جمع الآثار وترحيلها إلى المتحف البريطاني، واللوفر، والهيرمتاج، ومتحف برلين، وغيرها. كذلك كان بول بوتا P. Botta القنصل الفرنسي في الموصل (١٨٤٢م)، وفوقل Vogule القنصل الفرنسي في أثينا، وكذلك فعل الدبلوماسي الاسكتلندي لورد الجين Elgin، في البارثنون (دانيال ٢٠٠٠: ١١٠)، والقنصل البريطاني توماس ريد T. Reed في تونس (١٨٢٤-١٨٤٩م)، (دانيال ٢٠٠٠: ١١٠)، ونقل القنصل الفرنسي في جدة، دي لوستالوت، مسلة تيماء إلى اللوفر (لوحة ٥) (اوتينج ١٤١٩: ١٦).

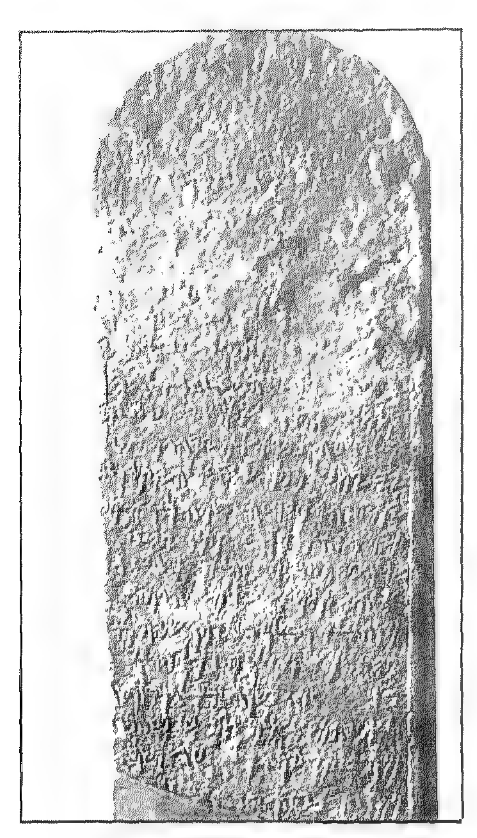
٤- البعثات الأثرية الأجنبية

خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، قامت بعثات آثارية، بتمويل من جمعيات آثارية ومتاحف وجامعات أجنبية،

لوحة ١: بوابة عشتار - العراق، (متحف اللوفر).



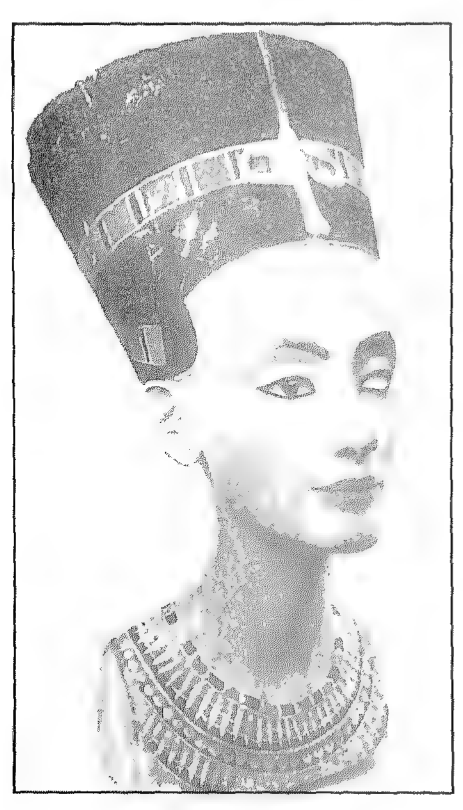
بتنقيبات آثارية في بعض المواقع الأثرية، انتهت إلى الكشف عن كم هائل من المعثورات، نُقلت في معظمها، تحت مظلة مبدأ القسمة بين البعثات وإدارات الآثار، إلى مراكز البعثات (جامعات أو متاحف)، في أوروبا وأمريكا. فقد قام المتحف البريطاني، ومتحف اللوفر، ومتحف الاسمثونيان، وغيرها، بتمويل بعثات آثارية في البلدان النامية. وكذلك فعلت جامعات هارفارد، وكيمبردج، واكسفورد، وتورينو. فقد نقلت بعثة ألمانية بقيادة لبسيوس، ما لا يقل عن خمسة عشر ألف قطعة أثرية من مصر والسودان إلى ألمانيا، ونقلت بعثة جامعة هارفارد، ومتحف بوسطن، مثل هذا العدد، من مواقع دولة كوش السودانية، إلى بوسطن. وهناك نحواً من سبعين ألف قطعة أثرية من الشام وبلاد الرافدين والأناضول، في متاحف ألمانيا (لوحة ٦).



لوحة ٥: مسلة تيماء - السعودية، (متحف اللوفر).

٥- التبادل

درجت إدرات الآثار والمؤسسات العلمية والأكاديمية والمتاحف، على تبادل بعض القطع الأثرية فيما بينها، بهدف الدراسة، أو العرض المؤقت. ولعل معظم نظم إدارات الآثار وقوانينها في البلدان النامية تتضمن فقرات ومواد تبيح ذلك. ونتيجة لضعف المتابعة تبقى تلك الممتلكات خارج بلدانها، حتى يطويها النسيان. من ذلك على سبيل المثال، ماحدث خلال حملة إنقاذ آثار النوبة (١٩٥٩ - ١٩٦٤م) حيث عملت نحواً من ثلاثين بعثة آثارية في المنطقة، التي غمرتها لاحقاً بحيرة ناصر، ولايزال الكثير مما كشفت عنه تلك البعثات من آثار، خارج أوطانها.



لوحة ٦: رأس تمثال نفرتيتي - مصر، (متحف برلين).

٦- الإهداء

يتم هذا عبر رؤساء الدول وكبار المسؤولين، حين يقدمون إلى رصفائهم في دول أخرى قطعاً أثرية وتراثية، ضمن الهدايا التي يتبادلونها بينهم؛ وأحياناً بين أفراد أسرهم. فقد أهدى محمد علي باشا، حاكم مصر (١٨٠٥ -



١٨٤٨م)، مسلتين فرعونيتين إلى فرنسا والولايات المتحدة. وأهدى ابنه الخديوي عباس، آثاراً فرعونية إلى ولي عهد النمسا. كما أهدى خلفه الخديوي سعيد، مجوهرات فرعونية إلى إحدى زوجاته. وظلت هذه الممارسة تقليداً يمارسه المسؤولون في بعض البلدان، حتى وقتنا الحالي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩١: ٢١٣).

٧- التجارة

تسمح الكثير من نظم إدارات الآثار وقوانينها في البلدان النامية، بالتجارة في الآثار، على الرغم من دعاوى بعضها لتقنين تلك التجارة، والرقابة عليها. ومن يطلع على نظم إدارات الآثار في معظم البلدان العربية، حتى نهاية القرن العشرين، يلاحظ أنها تحوي بنوداً تسمح بالتجارة في الآثار. وحتى قانون الآثار الموحد، الذي أجازه المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة العرب عام ١٩٨١م، أجاز في الباب الثالث "الاتجار بالآثار" (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩١: ٢١١ – ٢١٢). وقد تسبب هذا الأمر في وصول قطع أثرية عبر أيادي التجار والوسطاء، إلى بلدان أخرى، حيث تحتفظ بها متاحف تلك البلدان.

٨- التهريب

درجت شبكات، شبيهة بشبكات تجارة المخدرات، على تجنيد عناصر محلية لسرقة بعض القطع المتحفية، أو نبش المواقع، وأخذ بعض مقتنياتها، ومن ثم تهريبها –عبر الشبكة نفسها– في غفلة من الرقابة الإدارية والأمنية، لتنتهي في دور المزادات. ومن المؤسف أن هذه الشبكات ضمت، أحياناً، بعض العاملين في مجال الآثار. ولعل خير مثال على ذلك ماتعرضت له دول غرب أفريقيا (مالي، نيجريا، وغيرهما)، من نهب منظم ومكثف، للمواقع الأثرية والمتاحف الآثارية، ومتاحف التراث الشعبي، وتهريب كم هائل من الممتلكات الثقافية الخاصة بتلك الدول، إلى خارج بلدانها (ICOM 1995). ولم تسلم من ذلك دول أخرى، مثل العراق وأفغانستان وتركيا وكمبوديا وإيطاليا، ومعظم دول أمريكا الوسطى.

العوامل المساعدة على تسرب الممتلكات الثقافية

إلى جانب تلك الطرق، التي تسربت عبرها الممتلكات الثقافية إلى خارج بلدانها، كانت هنالك بعض العوامل، التي ساعدت – بشكل أو آخر – على ذلك، منها ما يأتي:

أ- الحماية الاستعمارية

يلاحظ أن الكثير من الآثار، التي تسربت خارج بلدانها قد تم نقلها في فترة السيطرة الاستعمارية، وهيمنة الاحتلال، وفي ظل غياب السيادة والإرادة والوعي الوطني؛ وتحت مظلة تبرير الدراسات الأنثروبولوجية، وكشف تاريخ الشعوب. حدث ذلك للكثير من الدول، التي كانت تحت السيطرة البريطانية والفرنسية والأسبانية وغيرها.

ب- النزاعات المحلية

أدت حالات الحروب، والنزاعات السياسية، والصراعات العرقية، بين الفئات المتناحرة، والجماعات الإثنية، في البلد الواحد، وعلى المستوى الإقليمي، في الكثير من البلدان النامية، إلى خلق حالة من الفوضى، وعدم الانضباط الأمني، وغياب الرقابة الإدارية، ما ساعد على تفشي ظاهرة تسرب الممتلكات الثقافية. وهي ظاهرة تمتد من الصين وكمبوديا، إلى أفغانستان والعراق والبوسنة ونيكارغوا. وفي بعض الحالات كان تهريب الآثار وبيعها، أحد مصادر الدخل للجماعات المتحاربة لشراء السلاح وغيره من الاحتياجات.

ج- ضعف القوانين والنظم

لا تزال الكثير من إدارات الآثار في الدول النامية، تعاني من قدم النظم الخاصة بها، وعدم مواكبتها لتطور الجريمة. فالكثير من نظم الآثار وقوانينها تضع عقوبات غير



رادعة، لا تتناسب وحجم الجريمة. بل يعتبر بعضها مشجعاً على التعدي والتهريب.

د- ضعف الكوادر القائمة على أمر الآثار

يلاحظ أن بعض الكوادر المحلية القائمة على أمر الحفظ والحماية، غير مؤهلة بالشكل الذي يرتقي بها إلى التعامل مع حجم المشكلة، وطرح المعادلات، التي تتناسب ومحاربة الظاهرة، أو الحد منها. وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ضعف المؤهلات العلمية، وغياب الدورات التدريبية، وعدم الإلمام الكافي بالأنظمة، ونحو ذلك.

هـ- ضعف الرقابة الإدارية والأمنية

ثمة ظاهرة تتسم بها الدول النامية، بوجه خاص، حيث تعاني جوانب الحماية الإدارية والأمنية على الممتلكات الثقافية، من ضعف، أو ثغرات واضحة، تمتد من غياب المسح لكشف المواقع وتسويرها وحراستها، والقيام بزيارات متكررة ومفاجئة، وحماية المتاحف، بكل الوسائل المتاحة، بشرية وتقنية، إضافة إلى حفظ سجلات دقيقة ومنظمة، للمواقع ومقتنيات المتاحف، تحوي صوراً ورسومات وأوصاف مفصلة. وقد أدى ذلك إلى حالة من الإهمال وعدم الاكتراث، تجاه تلك الممتلكات.

و- تهميش إدارات الآثار

يلاحظ أن إدارات الآثار، بل وقضية الممتلكات الثقافية عموماً، تقع في هامش اهتمام المسؤولين، في الكثير من الدول النامية. فهذه الإدارات هي الأقل عدداً ووظائف واعتمادات مالية. وتتأرجح الإدارات بين وزارة وأخرى، وتتداخل صلاحياتها بين تلك الوزارات. ثم تأتي مشاريع التنمية، بما تشتمل من توسعات عمرانية وصناعية وزراعية، على حساب مواقع أثرية ومبانٍ تاريخية، دون إعطاء كبير اعتبار لأهمية تلك المواقع والمباني ومحتوياتها.

ز- ضعف الوعي الآثاري

يعاني مواطنو الدول النامية، عموماً، وبعض المسؤولين، أحياناً، من ضعف وعيهم الآثاري، والاعتقاد بعدم جدوى الممتلكات الثقافية. ويصل بهم الأمر إلى التشكك في جدوى دراسة الماضي؛ إضافة إلى حالة الفقر والعوز، التي تعيشها بعض مجتمعات الدول النامية، التي تدفع ببعض أبنائها أحياناً إلى أقصر الطرق للكسب. وقد لايجد هؤلاء مشقة في نبش مقبرة قديمة، وسلب محتوياتها وعرضها للبيع.

وليس من شك في أن المرء ليخطئ، حين يلقي بكامل مسؤولية تسرب الممتلكات الثقافية على كاهل المستعمرين، والمستكشفين الأوائل، والبعثات الأجنبية، وعلى الحقب السابقة. فالتاريخ المعاصر للبلدان النامية، بعد مرحلة الاستعمار والتمتع بالسيادة، واستقلالية القرار، شهد من تسرب الممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلية، لأي من العوامل السابقة أو خلافها، ما يستدعي الوقوف عنده. ونستعرض هنا - في إيجاز - بعض الأمثلة:

في خضم الصراع العربي الإسرائيلي، واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية عقب حرب عام ١٩٦٧م، كثّف الإسرائيليون أعمال التنقيب، في سيناء والضفة الغربية. ففي سيناء وحدها اختبر الإسرائيليون نحو مائة وثلاثين موقعاً، وعدداً مماثلاً في الضفة الغربية، بحثاً عن جذور عرقية مزعومة. ونقلت موجودات المتحف الفلسطيني من القدس (متحف روكفلز)، إلى المتحف الإسرائيلي، ومن بينها مخطوطات البحر الميت. وخلال تلك العمليات، وجد الكثير من القطع طريقه إلى خارج الأراضي العربية المحتلة (شعث ١٩٩١: ١٢٤).

وخلال سنوات الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥-١٩٨٨م)، فقدت السلطة المركزية سيطرتها على معظم مناطق البلاد. ووجد الكثيرون الفرصة سانحة لنبش المواقع، وسرقة المتاحف، وتهريب آلاف القطع الأثرية والتراثية، لتعرض في أسواق التحف، بل ومقايضة بعضها بالسلاح!. وقد ذُكر أن عدداً من المسؤولين تورطوا في بعض تلك الممارسات. ثم جاء مشروع "إعمار بيروت"، لتتسرب الكثير من الآثار، التي نتجت



عن أعمال الحفر والتشييد في وسط المدينة (Naccache 1996: 51-54).

وعلى أثر اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م)، فقدت الحكومة العراقية سيطرتها على الأجزاء الجنوبية والشمالية من البلاد، ولم يعد لها سلطة فعلية على المواقع الأثرية والمتاحف، في تلك المناطق. فحتى عام ١٩٩٠م، كان العراق يمتلك إحدى أكثر إدارات الآثار في العالم الثالث، انضباطاً وتنظيماً وكوادر. وكان من نتائج الحرب، أن شمل القصف الجوي والمعارك البرية هدم مبانٍ تاريخية، وجرف مواقع أثرية، وحرق متاحف إقليمية. ونتيجة لذلك، فَقدت المتاحف في مناطق الحظر هذه، نحواً من أربعة آلاف قطعة أثرية، إضافة إلى آلاف أخرى انتزعت من المباني الشّاخصة، أو نبشت من المواقع. ويُعرض هذا الكم في أسواق التحف والعاديات في أوروبا وأمريكا (Zimansky and Stone 1992: 24; Hunter 1997; Gibson 1997).

وخلال الحرب الأهلية الأفغانية، عقب الانسحاب السوفيتي، وبداية تناحر الفصائل الأفغانية (١٩٩٢م)، تعرض متحف أفغانستان لقصف صاروخي، ومن ثم نهب مكثف ومتصل لمقتنياته، ما أودى بنحو ٧٠٪ من مقتنياته، وجدت طريقها إلى الخارج. هذا المتحف، الذي أُنشأ عام ١٩٢٤م، كان يحوي كماً هائلاً من التراث المادي الأفغاني، الذي نتج عن حضارات عريقة تعاقبت على ذلك البلد. ولكن نتيجة لانهيار القانون والنظام، تعرض الكثير من المواقع لنهب محتوياتها، وتحولت باكستان إلى سوق للآثار الأفغانية (الأمين ١٩٩٦؛ Dupree 1996).

وبعيداً عن الصراعات الأهلية، فإن بلداناً أخرى شهدت استنزافاً لممتلكاتها وتسريبها للخارج، في ظل غياب الرقابة الكافية، على الرغم من تصريحات خلاف ذلك، يطلقها القائمون على أمر الآثار. فالمواقع المصرية والسودانية، والمتاحف فيهما، تتعرض بشكل مستمر لسرقة الآثار وتصديرها. وخلال العقد الحالي فقدت بعض المواقع الأثرية والمتاحف، مجموعات من أروع مقتنياتها، تسرب بعضها، فيما يُعتقد، إلى الخارج (المستقبل ١٩٩٣: ١٣).

وعلى الجانب الأفريقي، جنوب الصحراء، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، تعرضت المواقع والمتاحف في دول شرق ووسط وغرب أفريقيا، إلى عمليات نهب منظم لمواقعها، وتفريغ لمتاحفها. وقد ساعدت ظاهرة الجفاف والتصحر، التي ضربت دول السّاحل الأفريقي، إلى خلق حالة من الفقر والعوز لدى قطاعٍ من السكان، أسهمت بدورها، مع غياب الرقابة على الحدود، إلى تهريب منظم للموروث الثقافي. فقد فقدت دول مثل مالي ونيجيريا وغانا وتنزانيا ورواندا، الكثير من موروثها الثقافي المادي. ووصل كم غير قليل من ممتلكاتها الثقافية، إلى مراكز بعيدة عن تلك البلدان (Samuel 1995: 109-116)

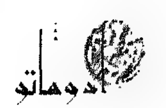
وفي بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية، لا يختلف الحال عن غيره فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية. فالكثير من القطع الأثرية، الخاصة بحضارات المايا والانكا والازتك، في المكسيك والبيرو وغواتمالا وغيرها، سرقت وهرّبت تحت ظروف مماثلة، وبطرق مشابهة، إلى خارج أوطانها (Brodie & Watson 1999: 18-20) .

وحتى الدول الغربية لم تسلم من هذا الداء، إذ يذكر تقرير عنوانه : « الموارد الثقافية: مشاكل حماية الآثار»، رُفع لإحدى لجان الكونغرس الأمريكي، أنه رغم كل إجراءات الحماية، فإن ثلث المواقع الآثرية المكتشفة في ولايات أرزونا، وكلورادو، ويوتا، ونيو مكسيكو، تتعرض لعمليات نهب لمحتوياتها.

بين تيارين

إن من يطرق جوهر قضية عودة الممتلكات الثقافية، يجد نفسه بالضرورة، أمام تيارين: تيار ينادي بضرورة عودة الآثار إلى بلدانها الأصلية؛ وآخر ينادي ببقاء تلك الآثار في أماكنها الحالية.

ونقف هنا برهة عند وجهتي النظر. فيما يتعلق بالتيار الأول، وهو الغالب بين أصحاب الممتلكات الأصليين، الذين يرون من الأسباب ما يبرر الدعوى لإعادة الممتلكات الثقافية



إلى أوطانها. ويبرز من تلك الأسباب ما يأتي:

١ - إن هذه الممتلكات هي نتاج تكيف مجتمع ما، في مكان محدد وزمان معين، أي هي نتيجة تفاعل جماعة بشرية، مع بيئة ما، في وقت ما، وهي لذلك ملك لذلك الظرف المكاني - الزماني، وليس لأي ظرف مكاني - زماني آخر .

٢- إن تلك الممتلكات جزء من ممتلكات الشعوب، سلبها الاستعمار، فيما سلب من خيرات وثروات، دون وجه حق. أو أنها أخذت بطرق أخرى ، أياً كانت. ومن دون الدخول في أي تفاصيل، تصبح عودتها إلى أوطانها أمراً لا يحتاج إلى مبرر.

٣- يتميز الجنس البشري، دون غيره من كائنات، بتوارث تجاربه والاستفادة من تجارب الأجيال السابقة، بتطوير منجزاتها وتجنب عثراتها. والآثار، بحكم كونها عاكسة لتلك التجارب والخبرات، فهي بمثابة المرجعية لمجابهة تحديات الحاضر والمستقبل؛ تحتم الضرورة بقاءها في أوطانها.

٤- إن الهوية الثقافية للشعوب، وتأكيد ذاتها في حاضرها، أمور ترتكز على التراث الثقافي، الذي يحوي كل ما خلفه تاريخ تلك الشعوب، من آثار وتراث، نتيجة تكيفها وتأقلمها على أرضها. ومن ثم، فإن ذلك التراث بشقيه، المادي والمعنوي، جزء لا ينفصل عن حاضر تلك الشعوب.

٥- هناك ارتباط روحي وعقائدي، يربط مجموعات إثنية معاصرة، كالأمريكيين الهنود، وسكان استراليا الأصليون، والماوري سكان نيوزيلندا الأصليون، وأمثالهم، بقبور ومواقع أسلافهم، ويؤلمهم كثيراً رؤية هذا الإرث الثقافي ينزع من مناطقهم، ليعرض في حواضر شعوب أخرى (Griffin 1998: 7-9) .

٦ - إن نقل تلك الممتلكات ووضعها في بيئات بعيدة عن بيئاتها الأصلية، وخارج إطارها الطبيعي، حيث تبقى في ظروف مغايرة لطبيعتها، يعجل بتلفها.

أما التيار الثاني، فيرى تأييد ودعم الجهات المالكة حالياً لتلك الممتلكات. وهو بدوره يرى بعض المبررات، التي تدعم بقاء الآثار في أماكنها الحالية بعيداً عن بلدانها. من تلك المبررات ما يأتي:

١) إن الممتلكات الثقافية لا وطن لها. فالتجربة الإنسانية وحدة واحدة، والتراث الثقافي في أي بلد، هو جزء من التراث العالمي. والإنجازات الحضارية للإنسان من الماضي، يجب ألاّ تخضع للحدود السياسية الحديثة. وليس أدل على ذلك من مساهمة كل دول العالم في إنقاذ الآثار، كتراث بشري مشترك، أياً كان موقعها. وإلاّ لما تكفل دافع الضرائب الأمريكي، أو الأوروبي، عبر المنظمات الدولية، بإنقاذ الآثار وتمويل بعثات وصيانة مواقع، في الشرق الأدنى، أو في أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا، أو أمريكا اللاتينية.

٢) إن التنقيب عن تلك الآثار، وجمع الممتلكات الثقافية للبلدان النامية وحفظها، هو جزء من رسالة الدول المتقدمة، تجاه شعوب الدول النامية، لكشف تراث تلك الشعوب وتاريخها وحاضرها، ومن ثم انتشالها من واقع التخلف الذي تعيشه.

٣) إن الممتلكات المطلوب استعادتها، قد نقلت ضمن حق مكتسب للاستعمار في الأراضي التي احتلها. وبفعل التقادم، فقد انقضى وقت المطالبة بها.

٤) إن هذه التهم، التي تكال للغرب، والأحكام، التي تصدر في حق الدول الغربية، مثل «سرقة» و «نهب» و «سلب» وخلافها، هي مصطلحات يُلقى بها في إطار وواقع تاريخيين، لا يتناسبان ومدلولاتها الحالية.

٥) إن الظروف البيئية والاقتصادية والأمنية السائدة اليوم، في معظم البلدان النامية صاحبة الممتلكات الثقافية، تهدد آثارها ما يحتم بقاءها بعيداً عنها، ناهيك عن إعادة المأخوذ قبلاً منها، الأمر الذي يتطلب بقاءها في أماكنها الحالية. والآثار اليوم في المتاحف الأوروبية، أحسن حالاً مقارنة بمثيلاتها في بلدانها الأصلية. فالألواح الرخامية، التي أُنتزعت من البارثنون ووضعت في المتحف البريطاني مثلاً، وتطالب اليونان باستعادتها، هي أحسن حالاً من

مثيلاتها في أثينا. وكذلك الحال بالنسبة لآثار أخرى، هي الآن في مأمن في المتاحف الغربية .

٦) هناك عوامل «لوجستية» أخرى، كغياب الوسائل العلمية، والتقنيات اللازمة للمحافظة على الآثار في بلدانها الأصلية، إلى جانب ضعف الرقابة، وغياب الوعي في البلدان النامية، كعوامل مساعدة على إتلاف الآثار وضياعها، لذلك يتحتم بقاؤها في أماكنها الحالية.

٧) إن الآثار والممتلكات الثقافية الأخرى، في بلدانها الأصلية، تبقى بعيدة عن الزوار والباحثين وتصعب مشاهدتها، أو دراستها، ويتعذر بذلك معرفة حضارات تلك البلدان، ومنجزات شعوبها. إذ كيف سيتعرف المرء على آثار كريت، مثلاً، إن بقيت في كريت؟ وكذلك آثار غواتيمالا وكمبوديا وفيجي؟ والآثار في البلد الواحد كثيراً ما تنقل من مواقعها، إلى حواضر ذلك البلد.

إمكانية الاستعادة

إزاء هذه المواقف المتناقضة، لابد من النظر إلى هذا الأمر، على الأقل، بشيء من الإنصاف. هذا، بالطبع، إذا تجاوزنا الرأي القائل «بأممية» الثقافة، واكتفينا بطابعها المحلي، أي، إذا أخذنا بالرأي القائل بضرورة العودة.

إن كان لنا أن نتحدث عن استعادة الممتلكات الثقافية، فلا بد لنا من أن نتعامل مع قضيتين، أولاهما: التمييز بين تلك الممتلكات، التي خرجت بطرق مشروعة، وتلك التي خرجت بطرق غير مشروعة، إذ لكل منهما طريقة خاصة بها في المعالجة. والقضية الثانية: هي العقبات، التي تواجه عودة الممتلكات الثقافية.

فيما يتعلق بقضية التمييز، بين المشروع وغير المشروع، ففي رأينا، ودون الدخول في جوانب قانونية، أننا نواجه قضية متشعبة الجوانب، متشابكة وجدلية الطابع، وربما يمضي وقت طويل، قبل أن يتم الاتفاق عليها. غير أن الممتلكات، التي خرجت بطرق مشروعة في رأينا، تتدرج فيما يأتي:

١ - الممتلكات الثقافية، التي نتجت عن تنقيبات آثارية علمية قامت بها جهات أجنبية، تمت بموافقة الجهات الرسمية في البلد المعني، وسمحت تلك الجهات بخروجها، مناصفة مع الجهات الأجنبية.

٢ - الممتلكات الثقافية، التي خرجت من بلدانها بغرض الإعارة الدائمة، أو لأجل غير مسمى.

٣ - الممتلكات الثقافية، التي وهبتها جهات رسمية معترف بها (كرؤساء الدول) في البلد المعني، إلى جهات أخرى من قِبَل الإهداء.

٤ - الممتلكات الثقافية، التي تم تجاوز وجودها في الاغتراب فترة التقادم، التي حددتها اليونسكو.

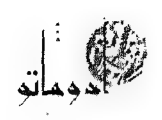
٥ - الممتلكات الثقافية، التي تم التصرف فيها بالبيع أو الحيازة في الفترة، التي سبقت وضع نظم وقوانين إدارات الآثار، في بلد المنشأ.

٦ - الممتلكات الثقافية، التي خرجت من بلد المنشأ في تاريخ يسبق تاريخ توقيع ذلك البلد على الاتفاقية، التي تحظر خروجها.

وما عدا ذلك فإنه يدخل في حكم الطرق غير المشروعة. وسواء أكانت طريقة الخروج مشروعة، أو غير مشروعة، فإن الأمر ينحصر في احتمالين:

(أ) في حالة الممتلكات الثقافية، التي خرجت بطرق مشروعة، فإن الحق القانوني قد يسقط في حالة المطالبة بها. وعليه يمكن إبرام اتفاقيات ثنائية بين دولة المنشأ. والدولة التي تحتفظ بالآثار، لاستعادة بعضها، أو شرائها، أو ضم أجزاء من قطعة واحدة إلى بعضها، أو ضم قطعة كاملة إلى مجموعة هي جزء لا يتجزأ منها، ونحو ذلك.

(ب) في حالة الممتلكات الثقافية، التي خرجت بطرق غير مشروعة، فهذه تجب استعادتها إلى بلدانها، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والتنسيق بين الأجهزة الحكومية المعنية، في كل بلد.



العقبات التي تواجه عودة الممتلكات الثقافية

هنالك عقبات تواجه عودة الممتلكات الثقافية، نذكر منها:

١ - استمرار تجارة الآثار: لاتزال الكثير من نظم وقوانين إدارات الآثار، تسمح بممارسة تجارة الآثار، على الرغم من القيود النظرية المفروضة عليها. وتبقى تجارة الآثار، التي حولت الممتلكات الثقافية إلى سلع تجارية، تشكل نزيفاً متصلاً لتلك الممتلكات. وبالطبع لا يستقيم لأي جهة أن تسمح بتجارة الآثار، في الوقت الذي تطالب فيه بعودة الممتلكات.

٢ - حقوق الملكية: تقع الآثار والممتلكات الثقافية الأخرى المطالب باستعادتها، ضمن الملكية الخاصة لأفراد، أو متاحف، أو مؤسسات علمية، في دول غربية. ولا تملك تلك الدول الحق في مصادرتها، أو نزع ملكيتها من تلك الجهات. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإن بعض الجهات المالكة، لا تملك الحق في التصرف بتلك الممتلكات. فالقانون البريطاني، مثلاً، لا يعطي إدارة المتحف البريطاني الحق في التصرف في أي قطعة من مقتنيات المتحف، حتى وإن أرادت تلك الإدارة ذلك.

٣ - تباين التشريعات واختلافها: تتباين النظم والتشريعات الخاصة بإدارة الآثار، وتلك التي تخص المنظمات الإقليمية والدولية، بل وتتناقض أحياناً، والأمثلة على ذلك كثيرة. وقد يصل التعارض أحياناً الى تضارب تلك الاتفاقيات الدولية أو الثنائية مع نظم الجمارك في البلدان المعنية، أو حقوق الملكية فيها.

٤ - غموض التعريفات: على الرغم من محاولات اليونسكو، فليس هناك تعريف متفق عليه لعبارات مثل: «الممتلكات الثقافية»، و«بلدان المنشأ»، و«الخروج المشروع» و «غير المشروع»، ونحو ذلك.

وكمثال لما ورد أعلاه، من عقبات في طريق استعادة الممتلكات؛ نعرض لبعض الحالات، التي يمكن أن تكون محل جدل بين مَنْ يملك الأثر، ومَنْ يطالب به:

في بداية حكم الرومان لمصر، في الربع الأخير من القرن الأول ق.م.، غزت ملكة من كوش (السودان القديم) جنوب مصر، وغنّمت تمثالاً للإمبراطور الروماني أغسطس، حملته إلى مروي، عاصمة كوش. وفي مطلع القرن العشرين، عثرت بعثة بريطانية، كانت تنقب في موقع مروي، على رأس التمثال، فقدمته للمتحف البريطاني حيث يعرض الآن. والسؤال هنا: مَنْ هو صاحب الحق في هذا التمثال، إيطاليا أم مصر أم السودان؟.

مثال آخر، عندما نزع اللورد الجين، الدبلوماسي الاسكتلندي، اللوحات الرخامية من مبنى البارثنون في أثينا، فعل ذلك بموافقة الحاكم التركي لبلاد اليونان. وقام ببيعها للمتحف البريطاني. فهل قام الجين أو المتحف البريطاني، وقتها بعمل غير مشروع؟ وإلى أي مدى يحق لليونان، حتى من الناحية النظرية، المطالبة باسترداد تلك الممتلكات؟.

مثال ثالث تطالب فيه ألمانيا باستعادة آثار أخذها السوفييت من المتاحف الألمانية، عقب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. تطالب ألمانيا بهذه الممتلكات، في وقت كانت هي نفسها قد أخذتها من بلدان أخرى. ويجئ التبرير الألماني بأن تلك الممتلكات، كان قد استولى عليها السوفييت كغنائم حرب، ما يجعل الاستيلاء عليها أمراً غير مشروع! ويُعرف أن بعض تلك الممتلكات هي في حقيقتها معثورات موقع طروادة في غرب تركيا، التي عثر عليها شليمان (١٨٨٣م) وأهداها إلى موطنه ألمانيا. فالآثار إغريقية الأصل، عُثر عليها في مستوطنة إغريقية في غرب تركيا، وذهبت إلى ألمانيا، وهي الآن في عهدة روسيا!

كذلك يحوي متحف اللوفر بباريس المسلّة، التي نقشت عليها قوانين حمورابي، وكانت هذه المسلة قد نقلت من موقع سوسة، العاصمة العيلامية، في غرب إيران، إلى باريس في نهاية القرن التاسع عشر بموافقة الشاة، حاكم إيران. وقد وصلت المسلة إلى سوسة، أصلاً، من بلاد الرافدين في القرن الثاني عشر ق.م. (لوحة ٧) والسؤال هنا: لمن الحق إذن في المطالبة بها؟ إن كان هنالك حق!



الخلاصة:

إن الخطوات الأولى في طريق استعادة الممتلكات الثقافية، تكمن في الترتيبات الآتية:

١ - مراجعة نظم وقوانين إدارات الآثار، خاصة البنود، التي تتسرب الممتلكات الثقافية من خلالها، وذلك بحظر تجارة الآثار ومنع إهدائها، بحكم أنها ملكية عامة للأمة يحظر التصرف فيها، وتنظيم اتفاقيات الإعارة والتبادل ومراقبة تنفيذها.

٢ - وضع قوانين جنائية رادعة للتعدي على المواقع والمتاحف، وسرقة أو تهريب محتوياتها، ورفع تلك الجناية إلى مستوى الخيانة.

٣ - الاحتفاظ بمعلومات دقيقة ومفصلة عن كل قطعة أثرية وتراثية، تشمل الصورة والرسم والأبعاد والوصف.

٤ - تدريب الكوادر العاملة في مجال حماية الممتلكات الثقافية، في المواقع والمتاحف والمنافذ والإدارات، ورفع درجة أدائها.

٥ - لفت اهتمام المسؤولين إلى أهمية الممتلكات الثقافية، وجدوى حمايتها.

٦ - بناء علاقة بين الإنسان وتراثه، برفع درجة الوعي الشعبي بين المواطنين.

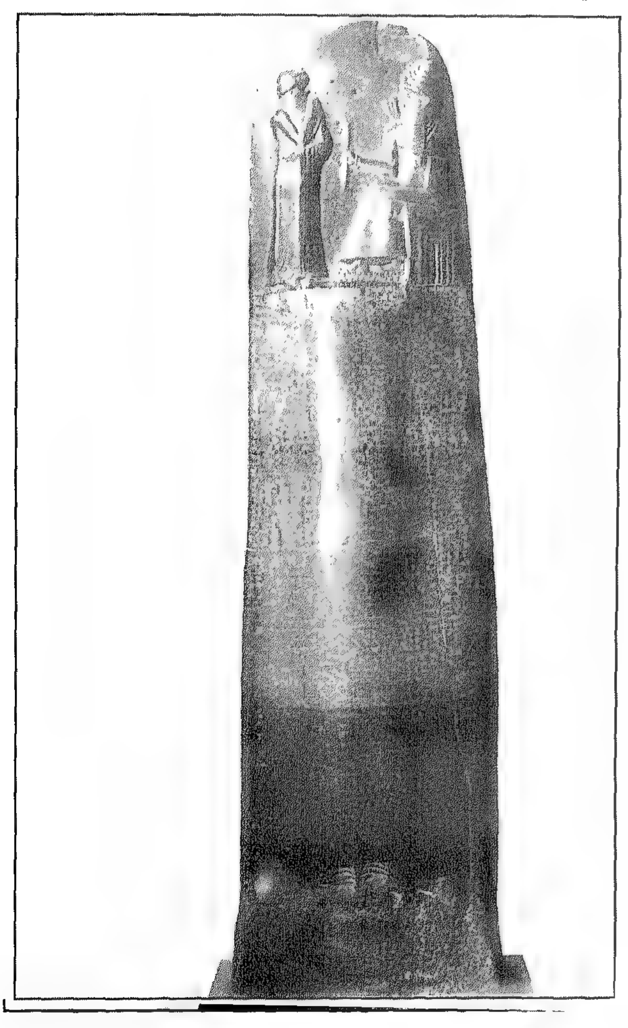
٧ - التوقيع على المعاهدات الدولية والإقليمية، الخاصة بحماية استعادة الممتلكات الثقافية.

٨ - الدخول في اتفاقيات ثنائية، بين دولة المنشأ والدولة المالكة في شأن الممتلكات، التي خرجت بطرق مشروعة، لاستعادة بعض الممتلكات، التي ترى دولة المنشأ ضرورة استعادتها، كالقطع التي تكمل مجموعة متجانسة، أو جزء من قطعة يكمل جزءاً آخر، أو قطعة نادرة، ونحو ذلك.

٩-التبليغ الفوري عن كل قطعة أثرية تبارح مكانها، بطريق غير مشروع، ليسهل الإعلان عنها وتتبعها.

١٠- التنسيق مع المنظمات الثقافية والأمنية، الدولية والإقليمية، في شأن استعادة الممتلكات، التي تسربت بطرق غير مشروعة، وتهيئة المناخ القادر على حفظها، وعدم تعرضها لأي عمل آخر غير مشروع.

وحين تبلغ بنا المسيرة هذا المدى يمكن الحديث بصوت أعلى عن ممتلكاتنا الثقافية في الاغتراب، وإلاّ فربما يبقى الخيار الأفضل هو ما جاء على لسان ذلك الآثاري المرموق، الذي ذكرناه في صدر هذا المقال.



لوحة ٧: مسلة قوانين حمورابي - العراق، (متحف اللوفر).

د. عباس سيد أحمد محمد علي - قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - ص. ب ٢٤٥٧ الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية. sidahmed@ksu.edu.sa

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

الأمين، يوسف مختار ١٩٩٦، «متحف تحت الحصار: القصة الكاملة لتدمير متحف أفغانستان الوطني والنهب المنظم لمقتنياته»، **صحيفة الحياة**، العدد ١٢١٩٥ و١٢١٩٦.

اوتنج، يوليوس ١٤١٩، **رحلة داخل الجزيرة العربية**، ترجمة سعيد بن فايز السعيد، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

حمدان، هشام ١٩٨٨، «مسألة حماية الآثار»، **الفكر العربي**، العدد ٥٢: ص ١٧-٣٩.

دانيال، غلين ٢٠٠٠، **موجز تاريخ علم الآثار** ترجمة عباس سيد أحمد محمد علي، دار الفيصل، الرياض.

الراوي، مسارع ١٩٩١، « تقديم»، **التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**، ص ٧-٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

شعث، شوقي ١٩٩١، «الاستيلاء على المتلكات الثقافية الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني»، **التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**، تونس، ص ١٢٠-١٢٩.

شلبي، صلاح ٢٠٠٠، «استرداد الممتلكات الفنية والثقافية والأثرية»، **السياسة الدولية**، العدد ٤١: ص ٨ -١٩.

فنطر، محمد ١٩٩١، «الاستيلاء على المتلكات الثقافية في ظروف الحماية»، **التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**، ص ١٠٤-١١٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

مختار، جمال ١٩٩١، «المتلكات الثقافية العربية الإسلامية المتسربة إلى الخارج من وجهة نظر الاتفاقيات والتشريعات القانونية الدولية»، **التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ٣١-٤٨.

المستقبل ١٩٩٣، "هل بدأت سرقة الآثار المنظمة في السودان"، **مجلة المستقبل**، العدد ١٩: ص ١٣ - ١٧.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩١، **التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن العربي**، تونس.

اليونسكو ١٩٥٤، **معاهدة حماية المتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح**، لاهاي.

اليونسكو ١٩٥٦، **توصية بشأن المبادئ الدولية الخاصة بالحفريات الأثارية**، نيودلهي.

اليونسكو ١٩٦٤، **توصية بشأن الوسائل التي تستخدم لحصر ومنع وتصدير واستيراد ونقل المتلكات الثقافية**، باريس.

اليونسكو ١٩٦٨، **توصية بشأن المحافظة على المتلكات الثقافية المعرضة للخطر**، باريس.

اليونسكو ١٩٧٠، **معاهدة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع وتصدير واستيراد ونقل ملكية المتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة**، باريس.

اليونسكو ١٩٧٢، **معاهدة حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي**، باريس.

اليونسكو١٩٧٤، "إسهام اليونسكو في إعادة المتلكات الثقافية إلى البلاد التي انتزعت منها بحكم الواقع"، **سجلات المؤتمر العام**، باريس.

اليونسكو ١٩٧٨، **إعادة التراث الثقافي إلى أصحابه الشرعيين**، المكتب الإقليمي، البحرين.



ثانياً : المراجع غير العربية :

ICOM, 1995. **Illicit Traffic of Cultural Property in Africa,** ICOM, Paris.

Messenger P., 1999. The Ethics of Collecting cultural Property (ed.), University of New Mexico Press, Albuquerque.

Naccache, A. 1996. "The price of progress", **Archaeology,** 49: p. 51-54.

Portes, E., 1995. "ICOM action in the fight against illicit traffic" in ICOM, P. 247-250.

Samuel S., 1995. "The fight against the Pillage of Mali's cultural heritage and illicit exportation: National efforts and international cooperation" in ICOM.

Unidroit, 1995. **The Convention on the international return of stolen and illegally exported cultural objects,** Rome.

Zimansky, P. and Stone, E., 1992. "Mesopotamia in the Aftermath of the Gulf War", **Archaeology** 45: p. 24.

Baghli, S., Boylan, P., Hereman, Y., 1996. **History of ICOM,** Paris.

Brodie, N. Watson, P., 1999. "A symposium: illicit antiquities", **Culture Without Context,** 5: p. 19-22.

Dupree, N., 1996. "Museum Under siege" **Archaeology,** 49: p. 42-51.

Gibson, M., 1997. "The loss of achaeological context and the illegal trade in Mesopotamian antiquites", **Culture Without Context,** 1.

Griffin, D.,1998. "The return of indigenous cultural property" **Museum National,** 7: 7-9.

Hunter, E., 1997. "Returned antiquities: a case for changing legislation," **Culture Without Context** 2.

Hingston, A., "U.S. implementation of the UNESCO cultural property convention", in Messenger (ed.) p. 129-148.



استئناس الحيوان والتحولات الإحيائية البيئية والاقتصادية الثقافية: فلسفة الدليل والاستنتاج

علي التجاني الماحي

ملخّص: نالت قضية استئناس الحيوان حيزاً كبيراً من اهتمام علم الآثار. فاستئناس الحيوان يُعد من أعظم الإنجازات في تاريخ البشرية، وإحدى ركائز التقدم الإقتصادي، كما يعد تحولاً عظيماً في علاقة الإنسان وتفاعله مع الحيوان. فالاستئناس علاقة ايكولوجية جديدة في نوعها وطبيعتها، قام الإنسان بفرضها على بعض الحيوانات، وعلى نظم البيئة. ونتج في ظل هذا التفاعل الأيكولوجي الجديد، العديد من التحولات، التي أثّرت تأثيراً مباشراً في المجتمعات الإنسانية وتقدمها، واختلاف مواقعها الجغرافية. وقد أحدث استئناس الحيوان نظاماً اقتصادياً جديداً، يقوم بانتاج الطعام. وأدى هذا التحول الاقتصادي الى طفرة ثقافية واجتماعية وسياسية، لم تتجل نتائجها في أولى مراحل تطور علاقة الإنسان بالحيوان. كما أحدث الاستئناس تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، في المجتمع الإنساني، وبعض التحولات الإحيائية والسلوكية في الحيوان، ولم تنحصر نتائج علاقة الاستئناس الإيكولوجية عند هذا الحد، بل تخطته الى طرف آخر. وهو البيئة ونظمها المتباينة. ويهدف هذا البحث الى فهم التحولات، التي نتجت عن عملية الاستئناس، ويبحث في فلسفة الدليل والاستنتاج، التي يمكن أن تسلط الضوء على التحولات الاقتصادية والثقافية، التي نتجت من جراء التحول التدريجي، من الاعتماد على الصيد وجمع الثمار، الى الاعتماد بقدر كبير على الحيوان المستأنس. كما يبحث بالقدر نفسه في فهم التحولات الإحيائية، التي أصابت الحيوان المستأنس، وتلك التحولات التي أصابت نظام البيئة.

Abstract. *As one of the earliest significant developments in human history, domestication of animals is a complex process that goes well beyond the mere bringing of animals into captivity. Archaeology has constantly paid a special attention to animals domestication and its role in the advancement of early human societies and organization. The coplexity of domestication as a process has led to a variety of approaches aiming at grasping and comprehending its prequisities, the constituents of donesticatiom, the environmental conditions that facilitated this process and the results of domestication. This paper looks into the direct and the indirect evidence of animal domesticatiom that can be detected from the archaeological cintext. it also views the conseqences and changes that domestication have brought to human societies and to the newly domesticated animals. The paper equally looks into the biological, ecological, cultural and economic changes and the evidence for these changes.*

المقدمة

تخصص الإنسان في ألاّ يكون متخصصاً. هذا ما يخلص له الدارس لإستراتيجيات الإنسان الغذائية المتباينة، منذ أوائل العصر الحجري القديم. ففي تأقلم الإنسان مع مسببات البقاء، وسّع من نطاق التخصص في مصادر غذائه. فأصبح مقتاتاً omnivore يأكل النباتات واللحوم على اختلافها. وعلى مستوى آخر من التخصص، تخصص الإنسان في أكل العديد من الكائنات الحية، الرخويات والحشرات والأسماك والزواحف والثدييات والطيور والنباتات، التي أصبحت مصادر تمده بعناصر التغذية المتنوعة، منذ أقدم العصور. وبهذا يكون الإنسان قد عمد إلى عدم الاعتماد على نوع معين من الطعام، أو مصدر واحد للغذاء، بل تخصص في ألاّ يكون متخصصاً في غذائه، وأن يستفيد من كل مصادر الغذاء المتاحة. ومن خلال هذا التخصص في الوصول الى حاجياته الغذائية، حقق الإنسان طفرة نوعية معقدة، كان من شأنها لاحقاً أن تغيّر أساس العلاقة الايكولوجية، بين الإنسان

(ص ص ٢٧ - ٥٤) ردمد: ٨٩٤٧ - ١٣١٩

والكائنات الأخرى، محدثة تفاعلاً بيئياً جديداً. فكان استئناس الحيوان من أهم المبادرات والإنجازات البيئية، التي قام بها الإنسان.

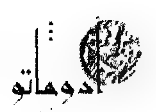
يُعد استئناس الحيوان من أهم إنجازات الإنسان وأعظمها، في تاريخ البشرية وتقدمها. فاستئناس الحيوان في المقام الأول، هو تحول فريد في علاقة الإنسان وتفاعله الايكولوجي بالحيوان. فقد تحولت علاقة الافتراس الايكولوجية predation، عبر مراحل من التطور بفضل تقنية الصيد. أدى تطور هذه العلاقة الايكولوجية فيما بعد، إلى علاقة جديدة في نوعها وطبيعتها، لم يعهد مثلها من قبل عالم الكائنات الحية، وعلاقاتها المتعددة في نظم البيئة Ecosystems. وتحول الإنسان من صيّاد ومفترس، إلى راع مرب للحيوان، الأمر الذي نتج عنه العديد من التحولات، التي أثرّت تأثيراً مباشراً في المجتمعات الإنسانية، وتطور ثقافاتها وحضاراتها على مدى تباعد تاريخها، واختلاف مواقعها الجغرافية. فقد تجلى أثر استئناس الحيوان، في أسلوب حياة الإنسان ومتطلباته، التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات الحيوان البيئية، فعلاقة الإنسان الجديدة بالحيوان، كانت علاقة ذات اتجاهين مزدوجين، ليس فيها المؤثر والمتأثر. فقد غدا الطرفان مؤثراً ومتأثراً بهذه العلاقة الجديدة. كما كان لاستئناس الحيوان أثر عميق في تعامل الإنسان مع البيئة، فتجلت للإنسان - للمرة الأولى - رؤية جديدة في استغلاله لمصادر البيئة الحيوانية، والبيئة غير الحيوانية Abiotic and biotic environments. وبالقدر نفسه أدت العلاقة الجديدة إلى إعادة توزيع واجبات العمل، وتنظيمه على مستوى المجتمع والأسرة الواحدة. وقد نجم عن استئناس الحيوان، ظهور مفاهيم جديدة للثروة والسلطة والتميز الاجتماعي.

وقد تم استئناس الحيوان عبر مراحل متعددة، من التجربة والمعايشة اللصيقة، بين الإنسان والحيوان، لم يكن الغرض الرئيسي منها آنذاك، سوى تأمين مصدر من مصادر الطعام. غير أن استغلال الحيوان اتخذ في وقت لاحق منحى جديداً، الأمر الذي يُعد طفرة اقتصادية عظيمة، أمنت للإنسان بعضاً من قوته، بموجب نظام اقتصادي جديد يقوم بإنتاج الطعام. ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فالطفرة الاقتصادية تعدت حدود الأثر والتحول الاقتصادي إلى ما وراء ذلك، محدثة طفرة ثقافية واجتماعية وسياسية، لم تتجل نتائجها في أولى مراحل تطور علاقة الإنسان بالحيوان.

مثلما أحدث الاستئناس تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع الإنساني، تسبب في بعض التحولات الإحيائية والسلوكية في الحيوان. ولم تنحصر نتائج علاقة الاستئناس الايكولوجية عند هذا الحد، بل تخطته إلى طرف آخر، وهو البيئة ونظمها المتباينة. فقد أحدثت هذه العلاقة الايكولوجية تأقلماً جديداً، ولج الإنسان فيه دون تحسب لنتائجه، أو للتحولات التي تصاحبه. فكان اهتمام علم الآثار بهذه الجوانب المعقدة والمتداخلة، سبباً في جعل عمليات التنقيب الأثري ودراسة المواد الأثرية، تنال قسطاً كبيراً من التحليل الدقيق، والاستعانة بخبرات ومعرفة العلوم المختلفة. وما انفكت جهود البحث الأثري تتصل عبر السنوات، في دراسة وتحليل لعملية استئناس الحيوانات وأنواعها، وتاريخ بدء استئناسها في مواطنها الأصلية، والظروف التي هيأت لاستئناسها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لفهم التحولات، التي نتجت عن عملية الاستئناس. فهناك تحولات إحيائية أصابت الحيوان المستأنس، وأخرى بيئية أصابت نظام البيئة Ecosystem. أما مجموعات العصر الحجري الحديث، التي اتخذت من الحيوان المستأنس معاشها، فيرجح أنها شهدت تحولات اقتصادية وثقافية، جراء التّحول التدريجي من الاعتماد على الصيد وجمع الثمار، إلى الاعتماد بقدر كبير على الحيوان المستأنس. ولكن قبل أن نشرع في محاولة فهم هذه التحولات، يجب علينا أن نتعرض بإيجاز للمرحلة التي سبقت استئناس الحيوان، إذ إن لهذه المرحلة خلفية ومعطيات قد تعيننا في فهم متوازن للعلاقة الايكولوجية الجديدة، بين الإنسان والحيوان وتطورها.



الصيد وجمع الثمار

عمل الإنسان على جلب البروتين الحيواني، في أوائل العصر الحجري القديم الأسفل، من خلال الصيد العشوائي للحيوانات المتقدمة في سنها، أو المصابة بمرض، أو عجز. فالإنسان لم يكن بالصياد الماهر، كما لم يملك أدوات ذات كفاءة وفاعلية، لقتل الحيوانات على اختلافها. اعتمد كذلك على جمع الثمار عشوائياً، وعلى اختلاف مكوناتها. ولم تكن القيمة الغذائية، في المكونات والإمكانيات الغذائية في لحم الحيوان وفي النبات، هدفاً من أهداف الصيد وجمع الثمار، بل كان المسعى الرئيس لهذه النشاطات توفير الطعام لسد الجوع. فقدرات المكونات العضوية للإنسان، مثل حدة حاسة السّمع والبصر والشم وسرعة الجري، والمقدرة على التمويه بفضل ملاءمة لون الكائن لألوان المجال الفيزيائي البيئي، لم تكن تؤهله ليكون صياداً متمكناً. فالإنسان لم يكن مهيئاً للصيد بكفاءة مثل الكائنات الأخرى، التي تشاركه النطاق البيئي نفسه لنظام البيئة. وبما أن الإنسان لم يكن يملك الأدوات، أو المقدرة العضوية أو الخبرة العملية، للصياد بكفاءة في أوائل العصر الحجري القديم الأسفل، فقد عمل على تعويض ذلك بأكثر من أسلوب. وأولى هذه الأساليب تكمن في التأقلم الغذائي، الذي أحدثه الإنسان. فأصبح مقتاتاً، أي أصبح متخصصاً في ألاّ يكون متخصصاً في غذائه. كما اتسعت دائرة الحيوانات والنباتات، التي تشكل المادة الغذائية للإنسان. وخلال المراحل اللاحقة للعصر الحجري القديم، انتقل تدريجياً من الصيد العشوائي إلى الصيد الانتقائي، بفضل تحسين كفاءة أدواته للصيد، ورفع مستوى أدائها، وزيادة خبراته العملية.

اكتسب الإنسان في العصر الحجري القديم الأوسط والأعلى، والعصر الحجري الوسيط Middle & Upper Palaeolithic and Mesolithic، ومن خلال تجاربه في صيد الحيوانات المختلفة، في بيئات جغرافية متعددة، خبرة ومعرفة بسلوك الحيوانات ومتطلباتها البيئية، كهجراتها الموسمية ومواسم تناسلها. كما أكسبته تجاربه دراية بمعطيات المواسم المتغيرة، وتأثير تبدل المواسم على الحياة البرية من حوله. ويرجح بأن بداية تطور علاقة الافتراس، كانت في بواكير العصر الحجري القديم، فقد بدأ الإنسان في جلب صغار الحيوانات، التي كان يعثر عليها في بحثه عن الصيد، حيث وجدت صغار هذه الحيوانات سانحة للعيش في مخيم الصّياد، وقد توفر لها الطعام والماء والمأوى. ومن هنا كانت نقطة التحول نحو علاقة جديدة لم يخطط لها الإنسان. فبوجود الحيوانات الصغيرة في مخيمات الإنسان، أصبحت هناك علاقة جديدة مميزة عن سابقتها. فقد كان أساس هذه العلاقة قيام الإنسان بتوفير الطعام والماء والمأوى، الأمر الذي أدى إلى أن أصبح الحيوان يقبل أن يلامسه الإنسان ويلاطفه.

سمح هذا التطور في العلاقة بإتاحة الفرصة للإنسان، ليراقب عن كثب – من خلال التجربة – سلوك الحيوان وإمكانياته. ومما لا شك فيه، فقد ازدادت خبرة الإنسان ومعرفته بالحيوان. ويعتقد أن هذه العلاقة لم تتطور بشكل جذري، عمّا هي عليه طوال العصر الحجري القديم. أما في العصر الحجري الوسيط، فيبدو أن علاقة الإنسان بصغار الذئاب التي آواها في مخيماته، قد تطورت إلى علاقة شراكة في الصيد (Clutton-Brock 1981; ElMahi 1996).

والخلاصة أن العلاقة الايكولوجية بين الإنسان والحيوان في هذا العصر، لم تعد إلى ما هو أكثر من ذلك، إلاّ إن هذه العلاقة البيئية ظلت قيد التدرج، وفي تطور لا يمكن لوسائل البحث والتنقيب والتحليل الأثرية أن تكشف عنها. فالكشف عن مدلولات إستراتيجيات التغذية في المواقع الأثرية، أمر بالغ الصعوبة، إذ إن الدليل الإحيائي – غالباً – ما يكون ناقصاً بفعل تفاعلات قوانين الدفن Taphonomy (١) (Efremov 1940: 81-93) لبقايا عظام الحيوانات. من جهة أخرى، فإن التمييز بين مدخلات الغذاء الرئيسي، والغذاء الموسمي، والغذاء العرضي، في مجمل المادة الأثرية المكتشفة، مسألة في غاية التعقيد والصعوبة، الأمر الذي يحد من فهمنا الحقيقي لهذه العلاقة البيئية، الدائمة التبديل والتحول. ولكن تبقى حقيقة ثابتة، وهي أن أحوال المجتمع الإنساني المتغيرة والمتطورة، في آن واحد، ظلت في حاجة دائمة لإستراتيجيات تغذية قليلة التكلفة، ومتجاوبة مع



المصادر والظروف البيئية.

استئناس الحيوان

كشف التنقيب في مواقع العصر الحجري الحديث، عن أدلة قاطعة لحيوانات مستأنسة. وتتكون هذه الأدلة من بقايا عظام لحيوانات، تحمل هياكلها العظمية صفات عضوية Morphological features مغايرة لأصولها البرية. وهذا التغير العضوي في حد ذاته، دليل ثابت على استئناس الحيوان. إذ إن تغيراً عضوياً يحدث في بعض الحيوانات البرية، التي تعيش وتتناسل تحت سيطرة الإنسان الشاملة، على مدى أجيال متتالية. ولا شك في أن الإنسان كان على قدر من المعرفة بأمر استئناس الحيوان، في العصر الحجري الوسيط، وبمعنى آخر، فإن مدخلات وعناصر الاكتشاف (الاستئناس كغيره من الاكتشافات) كانت موجودة ومعروفة للإنسان، قبيل جمعها وتوظيفها مباشرة نحو تحقيق الاستئناس. فمما لا شك فيه أن عملية استئناس الحيوان، كغيرها من الاكتشافات أو الابتكارات المعقدة، جاءت نتيجة لتراكم التجربة والمعرفة المتصلة، بعيداً عن الصدفة، وفجائية التجربة الواحدة.

ومن ناحية أخرى، تظل الأسباب، التي دفعت بالإنسان إلى التحول من نظام اقتصادي، يعتمد على الصيد وجمع الثمار، إلى نظام يقوم على الرعي والزراعة، غير محددة. فقد تعددت النظريات، التي سعت في اجتهاداتها لتفسير الأسباب الموضوعية لهذا التحول. ففي الثلاثينيات، تقدم الباحث جوردن شايلد Gordon Chile بنظرية أصبحت تعرف بين الأثريين بنظرية الواحات The oasis theory. رجّح فيها الباحث شايلد بأن التغير المناخي في فترة الهولوسين Holocene، الذي ميّز فترة الألف العاشرة قبل الميلاد وما بعدها، كان وراء التحول الاقتصادي. وأتى من بعده في الستينيات الباحث روبرت بريدوود Robert Braidwood بنظرية مغايرة، تقوم على أسس مختلفة، وتعرف بنظرية مناطق النواة The nuclear zones theory. واعتمد بريدوود في تكوين هذه النظرية، على نتائج التنقيبات في مواقع أثرية في الشرق الأوسط. فقد عوّل الباحث بردوود على مناطق، أو مراكز، بعينها، تلازمت معطياتها وانسجمت لتؤدي إلى تحقيق عملية الاستئناس في هذه المناطق، التي توفرت فيها أفضل الظروف البيئية، من ماء، ونباتات، وحيوان قابل للاستئناس، وإنسان. ثم اقترح الباحث الآخر كنت فلانري Kent Flannary، الذي رأى أن الزيادة في عدد السكان كانت سبباً كافياً يدفع بالإنسان نحو هذا التحول غير المسبوق (Leonard 1973: 15-24).

وعند تقييم هذا الأمر، يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أوجه الاختلاف في تجربة الإنسان، وأنواع الحيوانات الواردة في هذه العلاقة الجديدة، بحكم التباين الجغرافي والظروف البيئية، من مكان إلى آخر. كما لا يجوز أن نغفل إمكانية تباين الدوافع، التي دفعت بالإنسان لخوض هذه التجربة. فمثلاً، لا يعقل بأن الضغط السكاني في الشرق الأوسط وأفريقيا، والأراضي الجديدة في الأمريكتين، وأوربا، كان سبباً في استئناس جميع الحيوانات، واتباع الإنسان لنظم إنتاج الطعام، بدلاً عن الصيد وجمع الثمار ! ومن ناحية أخرى، علينا أن نتذكر بأن استئناس الحيوان، مثله مثل كل الاكتشافات، لم يحدث بين يوم وليلة، فالمعطيات تكون عادة موجودة ومعروفة للإنسان إلى أن تتجمع تدريجياً لتكون الحدث المكتشف.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يعنينا هنا أنه في حوالي عشرة آلاف عام قبل الميلاد، وفي نهاية العصر الجليدي الأخير Pleistocene، بدأت تظهر أدلة أثرية تؤكد وجود حيوانات مستأنسة في مواقع أثرية متعددة في آسيا وأوروبا وأفريقيا. وينبغي أن نؤكد أمرين في هذا المجال: أولاً أن هذا التحول قد تم بصورة تدريجية عبر فترة زمنية طويلة، خاصة وأنه نتاج لتراكم خبرة الإنسان ومعرفته للحيوان، عبر العصر الحجري القديم والوسيط. ثانياً، أن الكشف عن أدلة الاستئناس في العصر الحجري الحديث، لا يعني بالضرورة أن الاستئناس قد تم في العصر نفسه، بل ولا بد أن عملية الاستئناس قد بدأت في وقت مبكر، وفي مرحلة سابقة، الأمر الذي جعل الأدلة تظهر في مواقع العصر الحجري



الحديث. ويبدو أن تجربة الإنسان مع الحيوان قد اتسعت، بحيث أصبحت معرفته بإمكانيات الحيوانات دقيقة، خاصة تلك الأنواع من الحيوانات، التي لها قابلية واستجابة وتوافق للاستئناس. ومن هنا كانت بداية عهد جديد لعلاقة جديدة، لها أعظم الأثر على الإنسان والحيوان والبيئة، ومستقبل كل منهما.

ما الاستئناس؟ سؤال يفرض نفسه في هذه المرحلة. غير أن الإجابة المحددة على هذا السؤال تتعسر بعض الشيء، في ظل التعاريف المتعددة، التي يطرحها عدد من الباحثين في هذا المجال. ولكن تجدر الإشارة في هذه المرحلة إلى أن عملية الاستئناس قد بدأت في مرحلة ما قبيل العصر الحجري الحديث، غير أنها لم تنته أو تتوقف في أي وقت مضى، بل هي عملية وتجربة مستمرتين. فقد أصاب الباحث جوتير حين نوّه إلى أن الاستئناس، ليس نتيجة لعملية معقدة قام بها الإنسان في الماضي، بل إجراءٌ مستمرة نتائجُه حتى اليوم وغداً (Gautier: unpublished Memo). ونؤكد على ذلك، فنتائج عملية الاستئناس مستمرة، وخير دليل على ذلك نتائج عمليات الاستنساخ الأخيرة، وعلى رأسها النعجة الشهيرة باسم «دولي».

عرّف الباحث بوكوني (Bokoyni 1969: 119) عملية استئناس الحيوان، على أنها أسر نوع من الحيوانات لها خصائص سلوكية معينة. ثم ترويضها ونقلها من بيئتها الطبيعية، ومجموعاتها المتناسلة مع بعضها. ثم العمل على تربية هذه الحيوانات في ضوابط محكمة للتناسل المنتج، وذلك بغرض فائدة الإنسان ومصلحته. ويشير إلى أن عملية استئناس الحيوان لا تتم إلاّ على مرحلتين، هما الترويض Tameness والاستئناس Domestication. ولاستئناس أي حيوان، يجب أن يتم ترويضه أولاً ثم استئناسه. والحيوان المستأنس يلد حيواناً مستأنساً مثله. ولتوضيح مراحل عملية الاستئناس علينا أن نتعرض لكل من مرحلتي الترويض والاستئناس، كلٍ على حدة.

الترويض:

عرّف الباحث ريد (Reed 1984: 2) عملية الترويض Tameness بقوله: على الرغم من كون الترويض السبيل الإلزامي للاستئناس، إلاّ أن الحيوان المروض ليس حيواناً مستأنساً، ولكنه حيوان أخذ من بيئته البرية، وتعلم بالتجربة أن الإنسان مصدر للطعام والمأوى، وليس مصدراً يسبب له الأذى. وعليه، فإن ترويض الحيوان يؤدي من دون تعذر للاستئناس. كذلك يخبرنا هيدجر (Hediger 1964:155) بأن الحيوان البري، الذي يتم ترويضه، يختلف عن الحيوانات الأخرى، التي تعيش طليقة في البرية، لأن الحيوان المروض فقد «نزعة الفرار»، وأصبح مستقراً نفسياً. ونود أن نضيف هنا بأن الحيوان المتوحش، عادة، ما تكون له «نزعة الفرار» Flight instinct(٢)، وذلك خوفاً على نفسه من أي خطر. وهذه النزعة ضرورية في البرية، حيث تكون دائماً عاملاً مهماً في بقائه، وعدم وقوعه فريسة لحيوان آخر. كما أن للحيوان البري نزعة أخرى تعرف بـ«نزعة مسافة الفرار» Flight distance(٣).

يخبرنا هيدجر (Hediger 1964:156) بأن الترويض يعني أن يزيل الإنسان «نزعة الفرار» من الحيوان. وفقدان الحيوان «لنزعة الفرار» تؤدى لترويضه. فالترويض يعني الاستقرار النفسي للحيوان، وأن «نزعة مسافة الفرار» بينه وبين الإنسان تكون معدومة، الوضع الذي يسمح فيه الحيوان للإنسان بالاقتراب منه وملامسته. ووصف هيدجر (Hediger 1964:156-7) الحيوان المروض، الذي فقد «نزعة الفرار» و «نزعة مسافة الفرار»، بأنه غير عابئ بحرية الحركة الكاملة والانطلاق. كما أوضح بأن الحيوان المروض يرتضي الأوضاع الجديدة، التي تأقلم عليها لتناسب بيئته، وليكون للحيوان المروض، عادة، انسجام عضوي، وانسجام مع البيئة الجديدة، التي تحيط به. ويعد هذا الانسجام شرطاً ضرورياً للتناسل الطبيعي في الأسر.

ومن ناحية أخرى، تخبرنا الباحثة كلوتن بروك (Clutton Brock 1984:12) بأن الحيوان المروض، يختلف عن الحيوان المتوحش في أنه يعتمد على الإنسان، ويمكث معه



بمحض إرادته. كما يمكن ترويض أي حيوان من ذوات الثدي، إذا ما أخذ من أمه صغيراً، وتمت تربيته بدءاً من هذه المرحلة المبكرة. أما احتمالات أن يظل هذا الحيوان مروضاً عندما يكبر، فهذا أمر يعتمد إلى حد كبير، على درجة تطور غريزة سلوكه الاجتماعي، بغض النظر إذا ما كان هذا الحيوان من الحيوانات التي تعيش في جماعات أو منفردة. ويعقد الباحث هيدجر (Hediger 1964:155) المقارنة بين الترويض، والمرحلة التي تليها؛ فيشير إلى أن كليهما له خصائص تختلف عن بعضها اختلافاً أساسياً. ولذا يجب أن تعقب المرحلة الأولية «الترويض»، مرحلة الاستئناس، حتى ينتج عن هاتين المرحلتين حيواناً مستأنساً، له الخصائص التي أشرنا لها في السابق. كما تؤمن الباحثة كلوتن - بروك على ضرورة التقدم تدريجياً من المرحلة الأولى «الترويض»، إلى المرحلة الثانية «الاستئناس الكامل»، التي ينتج عنها حيوان جديد الخصائص (Clutton-Brock 1984:203).

إذن، فخلاصة الآراء، التي تدارست مرحلة الترويض، تنص على إلزامية وضرورية المرحلة، تمهيداً وتهيئة للمرحلة التي يعقبها «الاستئناس». كما أن هناك إجماعاً بأن استمرار نجاح عملية الترويض، تتوقف على القدر الذي تتطور فيه غريزة سلوك الحيوان الاجتماعي، بغض النظر عن طبيعة أصل سلوكه في البرية: سلوكاً للعيش منفرداً، أو سلوكاً للعيش في مجموعات. وبمعنى آخر، لا يمكن لحيوان ذي سلوك اجتماعي منفرد ويعيش منفرداً solitary animal، أن يتحول بعد ترويضه إلى حيوان ذي استعداد وميول للعيش في تنظيم «أوليغاكي» oligarchic، تسود فيه سيادة قلة من أعضاء المجموعة أو القطيع، كما هو حال التنظيم الاجتماعي عند الأفيال. ومن ناحية أخرى، لا يكتسب الحيوان المروض التسلسل الهرمي الاجتماعي القائم على الهيمنة The social hierarchy of dominance، الذي يتجسد في تنظيم قطعان الذئب، ومجموعات القطط، على سبيل المثال. وعليه نجد أن الحيوان المروّض لا يكتسب إلاّ السلوك، أو المهارات، التي يكرسها الإنسان المروِّض فيه.

الاستئناس:

الاستئناس Domestication ترويض لنوع من الحيوان، ذي خصائص سلوكية معينة، وذلك بنقله من بيئته ومجموعته، لتربيته تحت أسس محكمة للتناسل المنتج لفائدة الإنسان. يشير الباحث بكوني (Bokonyi 1969:12) إلى أهمية ثلاثة عناصر رئيسية، في عملية الاستئناس: الإنسان، الذي يقوم بعملية الاستئناس؛ والحيوان البري، الذي استؤنس؛ والحيوان المستأنس، الذي ينتج من عملية الاستئناس. ومن ناحية أخرى، يؤكد الباحث بيري (Berry 1969: 214) أن استئناس الحيوان في الأساس، هو إنتاج لحيوانات لها المقدرة على التناسل، في ظروف تحت سيطرة الإنسان. لذا، فالحيوان المستأنس هو صنف من الحيوان البيئي المحلي، الأمر الذي يجعله حيواناً متأقلماً - إلى حد ما - لاستعمالات الإنسان وأغراضه. كما قد يكون هذا الحيوان على درجة عالية من التخصص، بحيث لا يستطيع العيش مرة أخرى في البرية، معتمداً على غرائزه ومقدراته الذاتية.

ويعرّف الباحث أودم (Odum 1971: 242-3) عملية الاستئناس من منظور بيئي (أيكولوجي)، فيرى إن الاستئناس اختيار يقوم به الإنسان، للتسبب في نشأة تأقلم خاصٍ في الحيوانات والنباتات، لموافاة الإنسان بمتطلبات معينة. ويعرّف أودم هذا الاختيار بأنه اختيار صناعي. ويذهب إلى القول إن استئناس الحيوانات والنباتات، يتضمن أكثر من تعديل في جينات نوع من الحيوان؛ لأن التأقلم المتبادل بين المستَأنِس (الإنسان)، والمُستأنَس (الحيوان)، مطلوب، الأمر الذي يؤدي لضرب من ضروب تبادل المصالح Mutualism. وقد يفشل الاستئناس في تحقيق غرضه النهائي، إلا إذا تم لهذه العلاقة (تبادل المصالح) التأقلم على مستوى مقومات البيئة، أو أن يتم تأقلمها بضوابط مسببة. ومن الواضح أن الاستئناس طريق ذو اتجاهين، ينتج عنه تغير بيئي واجتماعي للإنسان والحيوان المستأنس، بالقدر نفسه (وجيني في الحيوان فقط)، وعليه يظل الاستئناس في الواقع البيئي نوعاً خاصاً، من أنواع تبادل المصالح.



ويسهم الباحث بريسن (cf. Odum 1971: 242-3) في تحليل عملية الاستئناس بقوله: إن الاستئناس علاقة بين مجموعتين، تقوم فيها مجموعة (الإنسان) بعمليتين، للمجموعة الثانية (الحيوان). أولاً: تعمل مجموعة المستأنس (الإنسان) على منع الاختيار الطبيعي Natural selection، من العمل في جينات المجموعة المستأنسة (الحيوان). ثانياً: تقوم مجموعة المستأنس بفرض نظام اختيار صناعي Artificial selection، ليعمل على تحديد مستقبل جينات المجموعة المستأنسة، في غياب نظام الاختيار الطبيعي. لذلك، يمكن تعريف أي مجموعة حيوان بري، بأنّ مستقبل جيناتها تحت سيطرة الاختيار الطبيعي مباشرة، بينما مجموعة أي حيوان مستأنس يقع مستقبل جيناتها رهينة للسيطرة المباشرة، لنظام اختيار اصطناعي فرض عليها من مجموعة أخرى.

ويخبرنا بريسن (ibid.) أن المجموعات المستأنسة يمكن اعتبارها عنصراً وسيطاً، أو وقائياً، أقيم بين مجموعات المستأنس من الأداء الأفضل والأوفر، وذلك بواسطة التعديلات الايكولوجية، التي تحدثها في نظم ظروف البيئة، تأقلماً على هذه الظروف. ومن ناحية أخرى، يلخص الباحث أودم (Odum ibid) الاستئناس بأنه نوع مميز من التكافل، الذي يتسبب في تحولات عميقة في البيئة، لأن هذه العلاقة تؤثر في عدد كبير من أنواع الكائنات والأنظمة، التي توجد في البيئة (كدورة المادة، انسياب الطاقة، تكوين التربة...إلخ) خاصة وأن هذه الكائنات والأنظمة لم يكن لها دور في التفاعل، بين المستأنِس والمستَأنَس. ومن جانب آخر، تؤكد الباحثة كلوتن بروك (Clutton-Brock 1981:15) بأنه لا يستبعد أن مجتمعات ما قبل التاريخ احتفظت بحيوانات صغيرة في مخيماتها وأماكن سكنها. ولكي تكون هذه الحيوانات مستأنسة، فإنه يشترط فيها أن تنمو وتتناسل في الأسر. وعليه تكون الأجيال المنحدرة منها معتمدة تماماً على الإنسان في معاشها. ويتم هذا الإنجاز فقط في الحيوانات، التي تمتلك صفات فسيولوجية وسلوكية تؤهلها بالإيفاء بالشروط، التي أشار إليها الباحث جالتون (cf. Galton Clutton-Brock 1981:15) كشروط إلزامية لإكمال عملية الاستئناس بنجاح، التي فسّرتها كلوتن بروك في النقاط الآتية:

١ - يشترط في الحيوان الصغير أن يتمكن من البقاء بعد أخذه من أمه. كما يشترط أن يتأقلم هذا الحيوان الصغير على نوع الغذاء الجديد والبيئة، والظروف الجديدة المحيطة به، ممثلة في درجة الحرارة والرطوبة والعدوى بأنواعها، خاصة عدوى الطفيليات.

٢ - يجب أن يكون التركيب السلوكي لنوع الحيوان، متجانساً مع التركيب السلوكي للإنسان. ويعني بهذا أن يكون سلوك الحيوان اجتماعياً. ويكون هذا السلوك قائماً على سيادة الزعامة، لكي يقبل الحيوان بالإنسان سيداً له، وحتى تبقى هذه السيادة في التركيبة السلوكية للحيوان حتي يكبر.

٣ - يجب أن لا يكون نوع الحيوان species له غريزة قوية للفرار الفوري instant flight، كما هو الحال بالنسبة لعائلات families الغزلان والظباء. فهذه العائلات ليس عندها الاستعداد الفوري للطعام والتناسل في الحظائر، أو قيادتها مجتمعة في قطيع.

٤ - يشترط أن يكون الحيوان مفيداً للإنسان. فالحيوان هنا يمثل مصدراً متنقلاً للغذاء، يلجأ إليه الإنسان متى كانت الحاجة لذلك.

٥ - يجب إن تتناسل هذه الحيوانات بيسر وسهولة طبيعية في الظروف الجديدة، التي فرضها الإنسان عليها.

٦ - ينبغي أن تكون رعاية الحيوان سهلة. ويعني بذلك أن يكون الحيوان (مثل الأبقار Bos taurus) هادئاً، وغذاؤه متعدد الأنواع، وذا سلوك جماعي، حتى يتمكن الإنسان من قيادته في شكل قطيع، لتسهيل إدارة الحيوانات والسيطرة عليها.

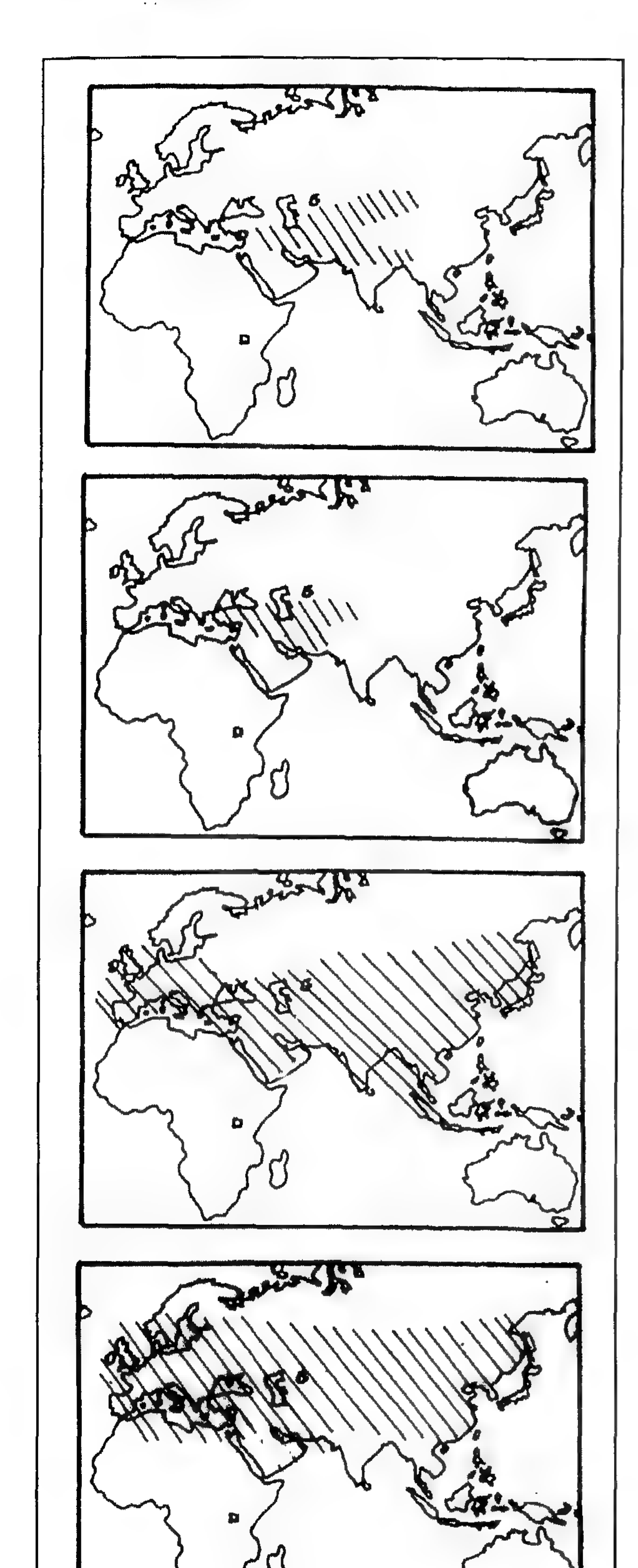
وتقول كلوتن بروك (Clutton-Brock ibid) أنه لا غرابة في أن أنواعاً قليلة من الحيوانات البرية قد عاصرت الإنسان للعشرات من آلاف السنين، كانت فيها السيادة دائماً للإنسان. وبالفعل، فهناك العديد من التجارب والمحاولات الجادة التي تؤكد ما ذهبت إليه كلوتن بروك. فقد فشلت كل التجارب لاستئناس العديد من الحيوانات، مثل الفيل الأفريقي (ElMahi 1993) والغزلان بأنواعها، والزراف،

وحمار الوحش المخطط، والنّعام... وغيرها من الحيوانات.

حتمية الاستئناس:

تعد عملية الاستئناس شراكة ايكولوجية جديدة في نوعها، بين الإنسان والحيوان. فقد استدعت متطلبات عملية الاستئناس وإكمالها بنجاح، أن يكون الإنسان على قدر معين من التقنية والاستعداد الاقتصادي، الذي تدفعه الحاجة الماسة لتأمين مصدر جديد للبروتين الحيواني. وبالنسبة للحيوان الشريك في هذه العملية، فقد استدعى اكتمال عملية الاستئناس ونجاحها، الاستعداد الإحيائي والاجتماعي السلوكي في هذا الحيوان. وقد دلت أبحاث الكيمياء الحيوية أن لدى الحيوانات المجترة (أي أوائل الحيوانات التي تم استئناسها) استعداداً فطرياً للاستئناس (cf. Reed 1969). وهذا يعني أن هذه الحيوانات كانت على استعداد للاستئناس، قبل أن يكون الإنسان مهيئاً تقنياً أو اقتصادياً للدخول في عملية الاستئناس، أو في هذه الشراكة التي سوف تؤثر وتغير في العديد من المسارات والمكونات الإحيائية البيئية، والاقتصادية الثقافية. وتشير الأدلة الأثرية إلى أن استئناس الإنسان للحيوان، قد تم في العصر الحجري الحديث. والمدلول الأثري الصحيح للعصور هنا يؤكد، بأنها مراحل تقنية وليست مراحل زمنية (الماحي ٢٠٠٠). كما تجدر الإشارة هنا، الى اكتمال الاستعداد التقني والاقتصادي عند الإنسان مع بدايات عصر الهولوسين، أي بعد الألف العاشر قبل الميلاد، بينما كانت أوائل الحيوانات المستأنسة على استعداد للاستئناس، في أوقات سابقة لذلك التاريخ.

وبالفعل، يبدو أن هناك مجموعة متميزة من الحيوانات لها استعداد وتأقلم مسبق لعملية الاستئناس، والعيش بالقرب من الإنسان. وفي هذا المجال يشير الباحث ريد Reed (1969: 365-6) إلى أن الذئب، كان من أوائل الحيوانات من مرتبة Order آكلات اللحوم، التي استأنسها الإنسان. كما تم في وقت لاحق استئناس الأبقار والماعز Capra hircus والضأن Ovis aries والخنزير، من مرتبة مزدوجات الأصابع (الخارطة ١). ويلاحظ أن ثلاثة من هذه الحيوانات من عائلة



خارطة ١ : التوزيع الطبيعي لأصول الحيوانات المستأنسة . الخرائط من أعلى الى أسفل تبين توزيع الضأن، الماعز، الخنزير، الأبقار.
After Leonard (1973)



البقريات المجترة Bovine. ولعل الحياة الاجتماعية المتطورة ضمنياً لهذه الحيوانات الخمسة في البرية، كانت عوناً لها في التأقلم والعيش في صحبة الإنسان ورفقته. كما يلاحظ أن اثنين من هذه الحيوانات (الكلب والخنزير)، لهما مقدرة على أكل أنواع متعددة من الحيوانات والنباتات، إضافة للفضلات والجيف. بينما تتغذى البقريات وبقية الحيوانات المجترة على مواد كأوراق الأشجار، أو الحشائش، التي لا يتناولها الإنسان كغذاء مباشر.

ويؤكد الباحث ريد (Reed ibid.) أن فشل أي من ذوات الفقاريات في أن يكون لها أنزيم، أو أنزيمات، لتهضم السلولوز(٤) ما زال لغزاً في دراسات تطور الكيمياء الحيوية Biochemical evolution. ويعني هذا الأمر أن مادة السلولوز، التي تُعد واحدة من أكثر المواد العضوية في البرية، قد حرم منها أغلب أكلة النباتات Herbivores، كمصدر مباشر للطاقة. ولكن التطور الإحيائي في بعض الحيوانات،أحدث تغيراً في التفاعل الكيميائي لسائل الاختمار Fermentation vats، والبكتيريا اللاهوائية Auaerobic (وفي بعض الأحيان مساعدة الأوليات الحيوانية Protozoa)، الأمر الذي أدى لعملية تفتيت السلولوز إلى جزئيات بسيطة، تمكّن منها الجهاز الهضمي في ذوات الثدي. كما أن وجود سائل الاختمار قبيل المعدة في الحيوانات المجترة، له فائدة ثانوية، إذ إن البولية urea يتم فرزها من الدم إلى المعدة، وبهذا يتم إعادة دورة النيتروجين في جسم الحيوان، ما يسمح للحيوان بالتغذية على علف تقل فيه نسبة النيتروجين. وهناك فائدة أخرى تكمن في أن البكتريا تنتج كل الفيتامينات اللازمة، ما عدا فيتامين «أ» و «د» vitamin A & D، الأمر الذي يجعل الحيوانات تعيش على الحد الأدنى من غذائها، وتتضح عملية الاستئناس أكثر بفهم الحقيقتين الآتيتين:

أولاً : لا تستفيد الحيوانات المجترة (آكلات الحشائش والأوراق) مباشرة من مادة السلولوز المهضومة، ولكن الكائنات المجهرية microorganisms في داخل سائل الاختمار تستهلك هذه المادة المهضومة. وعليه، يعيش الحيوان المجتر على ما تنتجه الإيضة البكتيرية Bacterial metabolis إضافة للزائد من مجموعات الكائنات المجهرية Population of microorganisms.

ثانياً: يتضح أن هذه الخاصية في الحيوانات المجترة قد يسّرت لنا فهم بداية عملية الاستئناس، إذ إن طبيعة الجانب الإحيائي للحيوانات المجترة وتنظيمها الفسيولوجي، قد جعل لها تأقلماً مسبقاً للعيش على غذاء، فيه نسبة عالية من السلولوز.

ويخلص الباحث ريد (Reed 1969: 365-8) إلى عدد من الإفادات، أولها: أن مقدرة أنواع معينة من الحيوانات على العيش بغذاء فيه نسبة عالية من السلولوز، ونسبة ضئيلة من البروتين، هو في حد ذاته تأقلم مسبقاً في هذه الحيوانات. وعليه، فقد أدى هذا التأقلم إلى نجاح استئناس مجموعة من البقريات بواسطة مجموعة سكانية مستقرة. كما تم كذلك استئناس الجمل والرنة reindeer لاحقاً، بواسطة بعض مجموعات الرحل. ويتضح أن هذه الحيوانات تتمتع ببعض العوامل المميزة، التي تتيح لها الاستفادة من غذاء يحتوي نسبة عالية من السلولوز. وتكمن هذه العوامل في الآتي:

(أ) أمعاء هذه الحيوانات متعددة الأجزاء، ويكون فيها سائل الاختمار قبيل القناة الهضمية.

(ب) مقدرة هذه الحيوانات على الاجترار.

(جـ) مقدرة هذه الحيوانات على إعادة دورة النيتروجين من البولية.

ويتضح أن عائلة البقريات أمدت الإنسان بحيوانات مهمة ومهيأة لعملية الاستئناس، أكثر من أي عائلة حيوانات أخرى في مملكة الحيوان (Reed 1984: 5). وتشمل عائلة البقريات الحيوانات المبينة في الجدول (١).

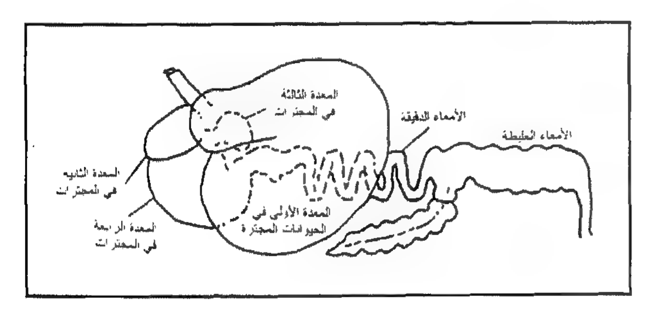
وتأتي اللامة والفيكنا vicun والجمل والالبكا alpaca (نوع من اللامة) والرنة reindeer، في زمرة الحيوانات المجترة، التي أسهمت في مد الإنسان بأنواع مستأنسة (Reed ibid.). إذاً، فهناك مجموعة مجترة من ذوات الثدي، احتفظت عبر تاريخها بخاصية ملائمة تكمن في وظيفة أداء أعضائها وسلوكها الاجتماعي، الأمر الذي أعطاها استعداداً للاستئناس وقبولاً له. وتتميز هذه الحيوانات المجترة بأمعاء تتكون من أربعة أجزاء، تمكّنها من الاستفادة بطريق غير مباشر من السلولوز، كمصدر للطاقة (الشكل ١). وعلى الرغم من أن



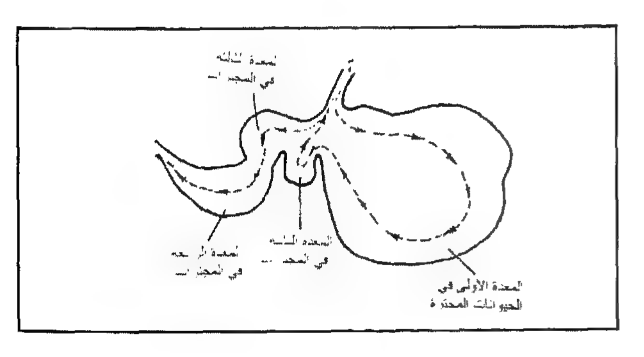
م	الاسم بالعربية	الاسم بالانجليزية	الاسم العلمي
١	**الأبقار**	**Cattle**	Bos taurus
٢	**بانتق (بقر بالي الاستوائي)**	**Bantegs**	Bos javanicus (synonyms: B. banteg, B. sondaicus)
٣	**القوتاش أو الياك (ثور التبت)**	**Yak**	Bos grunniens
٤	**الجاموس المائي**	**Water buffalo**	Bubalus budalis
٥	**الضأن**	**Sheep**	Ovis aries
٦	**الماعز**	**Goat**	Capra hircus

جدول ١: الأسماء العلمية للحيوانات المستأنسة، وما يقابلها باللغتين العربية و الإنجليزية.

الحيوانات المجترة لا تستطيع أن تعيش، مثلاً، على قطع من الخشب، إلا أن البكتيريا الموجودة في معدتها الأولى rumen والثانية reticulum، تحوّل السلولوز في الطعام إلى مركب أبسط، تقوم المجترات بعد ذلك بهضمه. وتستفيد المجترات في تغذيتها من البكتريا الزائدة حيث تنتقل البكتريا إلى الجزء الأخير من المعدة abomasum والمعي intestines حيث يتم هضمها (الشكل ٢). إضافة إلى ذلك، فإن المجترات تعيد دورة البولية urea، بواسطة النظام الدوري من الدم إلى المعدة الأولى، وذلك حفاظاً للنتروجين والسماح للحيوان بالعيش على غذاء تقل فيه مادة البروتين. وبهذه الخاصية تكون المجترات من أحسن الحيوانات، التي تم تصميمها بواسطة أنماط طويلة الأمد من التطور للتأقلم المنتقى، للعيش على هذا النوع من التغذية، بينما يعرض هذا الغذاء الكثير من الحيوانات الأخرى إلى مخاطر الجوع. ويخلص الأمر هنا إلى أن بعض الحيوانات المجترة، كان لها استعداد فسيولوجي واجتماعي مسبق للتأقلم على الاستئناس (Reed 1984:4).



شكل ١ : نظام الهضم المعتمد في الحيوانات المجترة .



شكل ٢ : مرور الطعام في الجهاز الهضمي للأبقار.



الأدلة الإحيائية والثقافية:

أثار التوصل والاتفاق حول دليل الاستئناس، شيئاً من الجدل في بادئ الأمر. فالاستئناس، كما تبيّن، عملية معقدة ومتداخلة عواملها ونتائجها. فكما هو متفق عليه، يقوم الدليل الأثري على فقه مؤسس ومنهج علمي. وبتفحص أدبيات عملية الاستئناس، يتجلى أن ما تسبب في هذا الجدل مرجعه، إلى أن المهتمين بمسألة استئناس الحيوان أتوا من مناهج علمية متباينة، مما أضاف لفهم الاستئناس وتعريفه شيئاً من التعقيد والاختلاف. إلاّ أن هذا التباين أثرى، في خاتمة الأمر، التجربة والمسعى في تعريف هذه العملية المعقدة، ومصدر الخلاف الرئيسي يمكن حصره في حيز ضيق، بين نطاق الدليل الأثري والدليل الإحيائي المعاصر. فالتحولات، التي أحدثتها عملية الاستئناس في الحيوان المستأنس المعاصر، يمكن ملاحظتها ورصدها بشكل أدق في الحيوانات الحية وأشكالها وسلوكها، بينما الدليل الأثري، كما سنبين، يقوم على عدة أسس، بعضها المصدر الأثري، وبعضها منهجي، وآخر إحيائي.

ناقش الباحث جون الاسكندر (Alexander 1969:123) فقه الدليل الأثري لاستئناس الحيوان والنبات، مشيراً إلى الدليل المباشر الذي قد يكون ثقافياً، أو غير ثقافي، ثم عرّف الدليل الثقافي وعناصره في الآتي:

الدليل الثقافي المباشر:

١ - إشارة كتابية محددة لنبات، أو لحيوان مستأنس.

٢ - رسومات أياً كان نوعها لنبات، أو لحيوان مستأنس.

٣ - صورة ملونة أياً كان نوعها لنبات، أو لحيوان مستأنس.

٤ - أشكال منقوشة أو منحوتة لنبات، أو لحيوان مستأنس.

٥ - أدوات ذات تخصص وظيفي لنبات، أو لحيوان مستأنس.

الدليل الثقافي غير المباشر:

١ - الأحفوريات من عظام الحيوانات silica skeletons(٥).

٢ - عظام الحيوانات.

٣ - أسنان الحيوانات.

٤ - قرون الحيوانات.

ومن ناحية أخرى، شخّص الباحث بوكني (Bokonyi 1969: 220-23) أركان الدليل الأثري الإحيائي (بقايا عظام) والثقافي للحيوان المستأنس، في نطاق مواقع فترات ما قبل التاريخ بالآتي:

١ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، متى ما كان هناك اختلاف واضح، بين نسب أعمار الحيوانات القابلة للاستئناس، التي عثر على بقايا عظامها، ونسب أعمار الحيوانات البرية في القطيع الواحد.

٢ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، متى ما كانت نسبة الذكور للإناث في بقايا عظام الحيوانات القابلة للاستئناس مغايرة، لنسبة الذكور للإناث التي توجد عادة في القطيع البري.

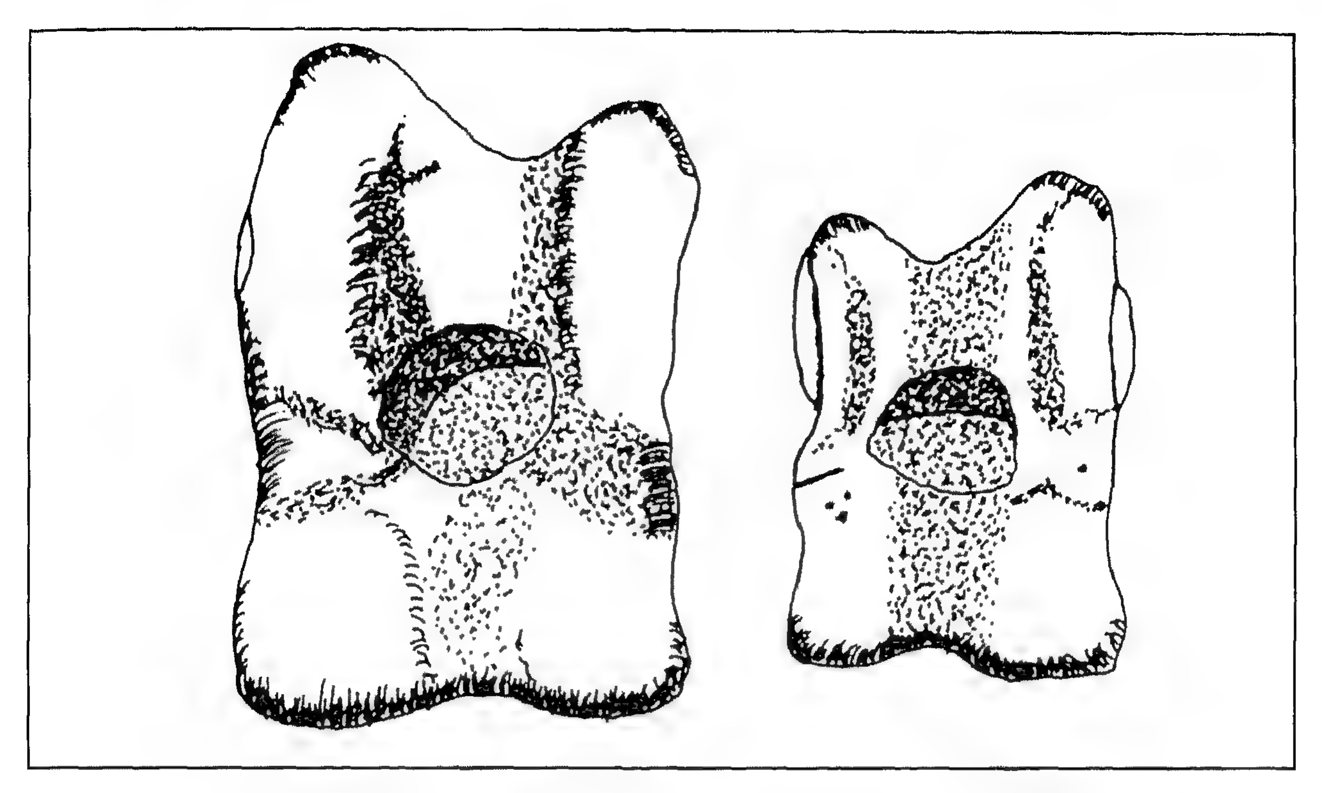
٣ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، بوجود دليل (بقايا عظام) لأنواع حيوانات مستأنسة في مواقع من فترة البلايستوسين، شريطة أن لا توجد الأصول البرية لهذه الحيوانات في منطقة المواقع نفسها. بمعنى أن الحيوانات، التي عثر على دليل لها تم جلبها إلى المنطقة ، وإلى هذا الموقع، كحيوانات مستأنسة.

٤ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، متى ما حمل الدليل الإحيائي على تغير في شكل عظام الحيوانات المستأنسة morphological changes.

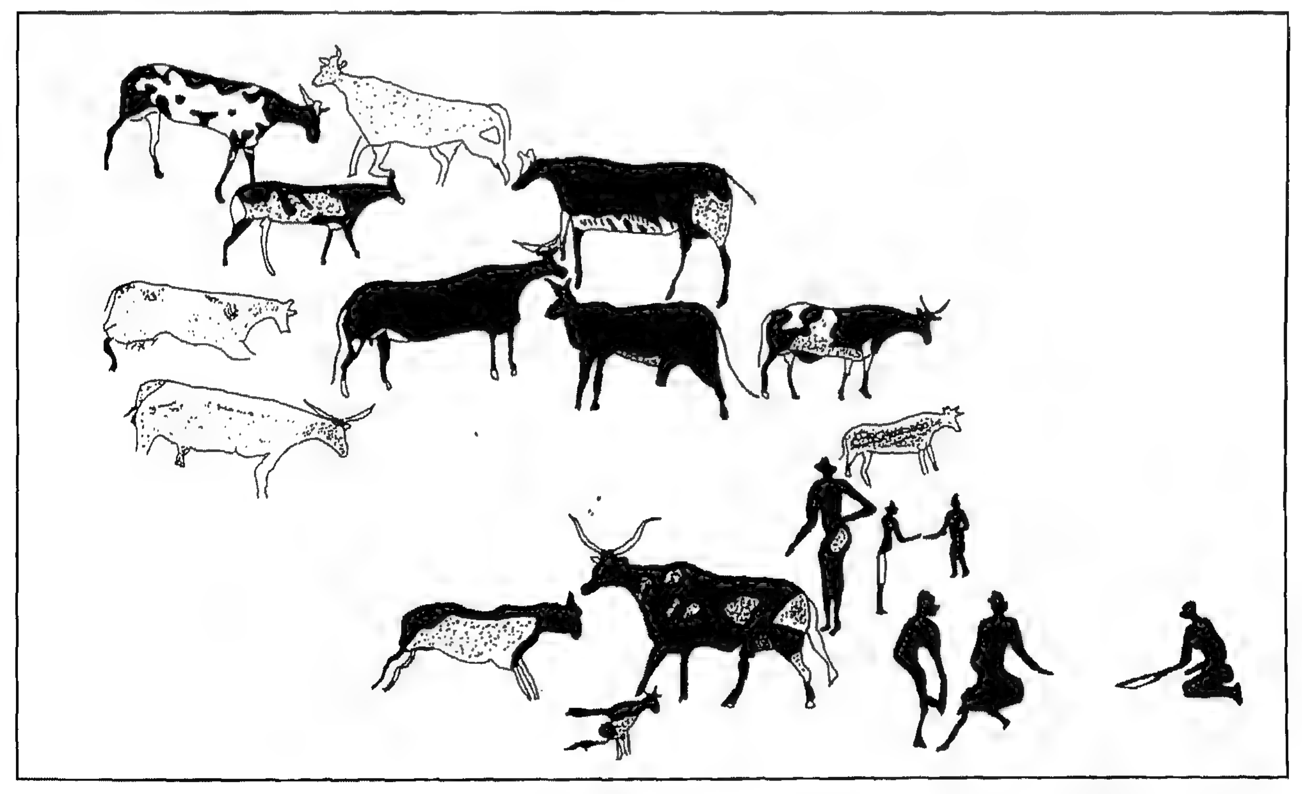
٥ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، متى ما عُثر على تمثيل فني، أيٍّ كان نوعه لحيوانات مستأنسة.

٦ - تكتمل أركان دليل الاستئناس في الموقع الأثري، متى ما عُثر على أدوات مرتبطة بالتخصص الوظيفي لمهنة الرعي.

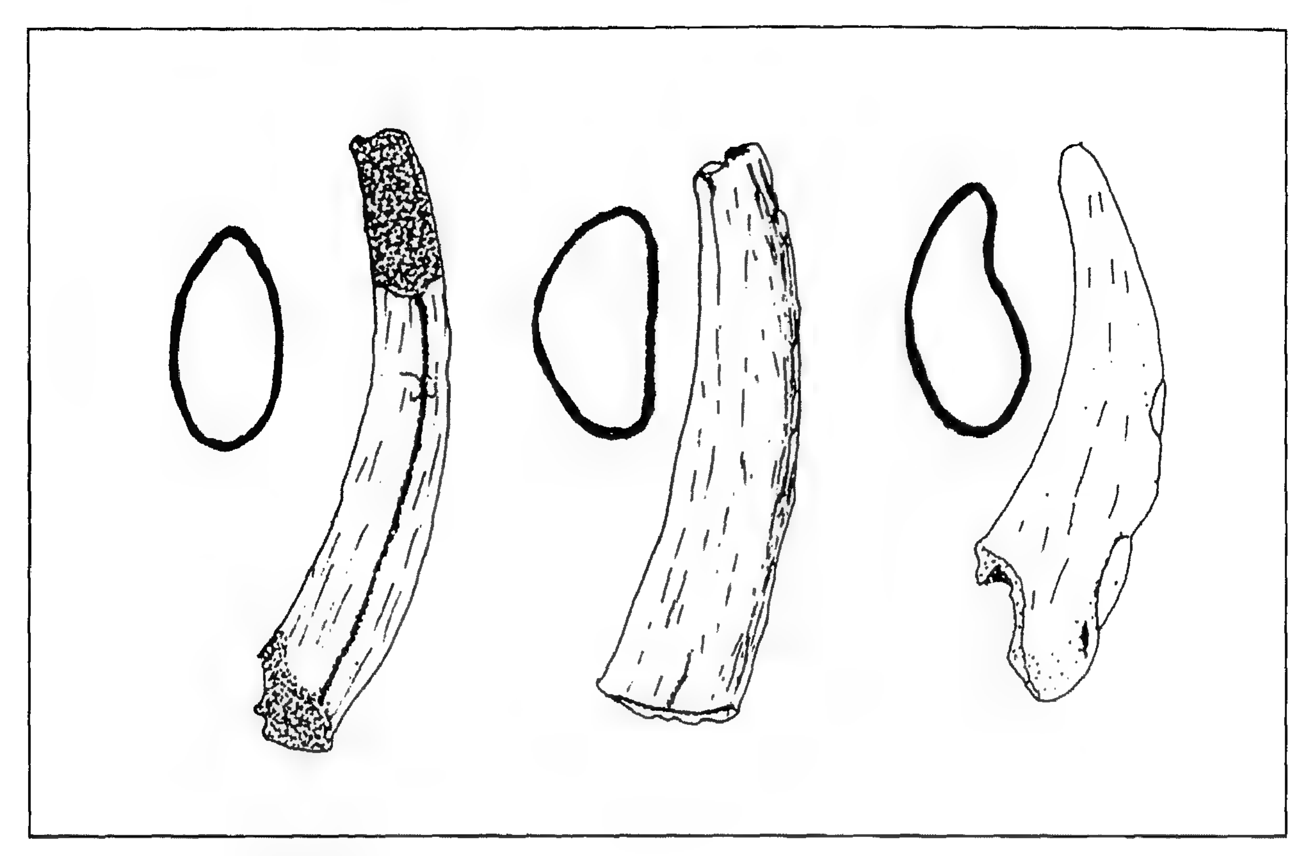
وناقش عدد آخر من الباحثين العناصر، التي قد تؤكد الدليل الأثري والإحيائي لاستئناس الحيوان في المواقع الأثرية (cf. Jarman & Wilkinson 1972; Chaplin 1969).



شكل ٣ : التباين في حجم عظم الكاحل Astragalus عظم الكاحل (يسار) للبقر البري †Bos Primigenius المنحدر منه البقر المستأنس، يرجع تاريخها لمنتصف الألف السابع قبل الميلاد. عظم الكاحل (يمين) لبقر مستأنس من الفترة الزمنية ذاتها. After Leonard (1973)



شكل ٤ : رسم صخري لأبقار مستأنسة من شمال افريقيا، يرجع تاريخه الى الألف الأول قبل الميلاد . تعدد الألوان يدل على انها تنحدر من أجيال الأبقار المستأنسة After Swift (1975).



شكل ٥ : ثلاثة قرون لماعز من ايران تعكس التحولات التي أحدثها الاستئناس . قرن ماعز شبه مستأنس (يسار) يظهر مقطع القرن في شكل لوزة، قرن ماعز مستأنس (وسط) يظهر مقطع القرن مستقيم على جانب واحد. قرن ماعز منحدر من أجيال مستأنسة متعاقبة (يمين) يظهر مقطع القرن على شكل كلية .
After Leonard (1973)

وأضاف الباحثان جارمان وويكلنسن (Jarman & Wilkinson 1972: 84-96) عناصر أخرى للدليل الأثري والإحيائي، تشتمل على الآتي:

١ - تغير في نسب أجزاء أعضاء الحيوان المستأنس، مثل نسب قياسات طول الفك أو القرون في الحيوان.

٢ - تغير في تركيبة القطيع، التي تعكسها بقايا عظام الحيوانات المكتشفة في المواقع الأثرية.

٣ - وجود أدلة متزايدة في عظام الحيوانات تشير لإصابتها بأمراض، الأمر الذي قد يشير إلى وجود حيوانات مستأنسة.

التحولات الإحيائية البيئية:

أحدثت عملية الاستئناس تحولات في شكل الحيوان، رصدها كل من الباحثين هيرر وروهرس Herre and Rohers (1973) في الآتي:

١ - تغير يحدث في حجم الحيوان: ينقص عادة حجم الأجيال الأولى من الحيوانات، التي أخضعت لعملية الاستئناس. فتظهر حيوانات صغيرة الحجم. ثم يزداد بالتدرج حجم الأجيال ، التي تليها . وينعكس هذا التغير في قياسات أحجام عظام الحيوانات المستأنسة، التي تكون متباينة. بينما يكون الوضع متغيراً لوصيفاتها البرية، التي تظل قياسات أحجام عظامها متقاربة (الشكل ٣). وتجدر الإشارة إلى أن هذا التغير قد لا يصاحب كل عمليات الاستئناس، خاصة في المواقع الجغرافية المختلفة، ومع كل أنواع الحيوانات.

٢ - تغير في الشكل العام: أصبحت هناك أنواع من الحيوانات بعضها نحيف، أو رفيع، في بنيتها، ونوع آخر بدين، أو متفاوت في قامته. وبالقدر نفسه ينعكس ذلك على مقاييس حجم عظام هذه الحيوانات المستأنسة، في حين لا نجد مثل هذا



التباين في أسلافها من الحيوانات البرية. ويمكن الإشارة لسلالات الأبقار والكلاب، على سبيل المثال.

٣ - تغير في اللون: تظهر ألوان جديدة للحيوانات من جراء عملية الاستئناس، وتكون هذه الألوان مغايرة للألوان في الظهور في الأجيال المتلاحقة من الحيوانات المستأنسة، التي ولدت مستأنسة (الشكل ٤).

٤ - تغير في اتساق الجمجمة.

٥ - تغير في الأسنان : يصطحب التغيير الذي يحدث في جمجمة الحيوان المستأنس، تغير في أسنانه. ففي الحيوان المستأنس يكون الفك مكتظاً بالأسنان، ما يجعلها مترادفة. ويرجع ذلك للتغيير الذي يحدث في نوع طعام الحيوانات المستأنسة. فالإنسان أصبح يطعم الحيوانات المستأنسة طعاماً مختلفاً (نوعاً وكماً)، عما كانت تأكله أسلافها البرية.

٦ - تغير في أشكال قرون الحيوانات وأحجامها (شكل ٥). ففي بعضها اختفت القرون نهائياً.

٧ - تغير في جلد الحيوانات، فقد أصبح جلد الحيوان المستأنس أكثر ليونة ومرونة من جلد سلفه من الحيوان البري، الذي انحدر منه.

٨ - تغير في شعر الحيوان المستأنس، فقد أصبح مغايراً عما كان عليه حالة شعر الحيوان البري، الذي انحدر منه (cf. Ryder 1969: 495-521).

٩ - تغير في العضلات والأمعاء. يحدث عادة ، تغير في حجم عضلات الحيوان المستأنس، كما يصاحب ذلك زيادة ملحوظة في حجم أمعاء الحيوان المستأنس.

١٠- تغير في أماكن تركيز الشّحم في جسم الحيوان المستأنس، ومثال ذلك ذيل الضّأن المعروف باسم «الضأن ذو الذيل السمين» The fat tailed sheep.

١١- تغير في الوزن، إذ يحدث، عادة، زيادة في وزن الحيوان المستأنس. وبمقارنة أوزان الحيوانات البرية مع أوزان الحيوانات المستأنسة، التي انحدرت منها، تتضح هذه الزيادة.

١٢- تغير في النضوج الجنسي، إذ يبلغ الحيوان المستأنس النضوج الجنسي في وقت مبكر من عمره، مقارنة مع الحيوان البري، الذي انحدر منه.

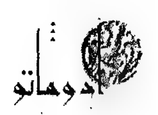
١٣- تغير في السلوك العام، إذ يختلف سلوك الحيوان المستأنس عن الحيوان البري. فالحيوان البري يتميز بسلوك فيه نزعة الفرار، ونزعة الفرار والابتعاد عن الخطر بمسافة مقدرة عند الحيوان. ويُعد هذا جزءاً من غريزة الدفاع عن النفس، التي زالت من جملة سلوك الحيوان المستأنس، بزوال الحاجة إليها.

وعلينا هنا أن ندرك أمرين، أولهما: أن استجابة الحيوانات لعملية الاستئناس متفاوتة، الأمر الذي يجعل من الصعب تكوين قاعدة عامة لأنواع التحولات، التي يتوقع حدوثها في كل حيوان مستأنس، عندما يخضع لعملية الاختيار الصناعي أي الاستئناس. وثانيهما: أن نفرق بين التّحولات التي تحدثها عملية الاستئناس، نتيجة لاختيار الإنسان واصطفائه لميزات ومقومات خاصة كالمقدرة العالية على إنتاج اللحم أو اللبن. وتُعد هذه المرحلة من الإنتاج الحيواني، مرحلة متقدمة في عملية الاستئناس. ولكن ما أسباب هذه التغيرات في الحيوان المستأنس؟ هنالك إجماع على أن عدداً من الأسباب، التي قد تعمل منفردة أو مجتمعة تحدث التحولات في الحيوان المستأنس. وقد رجّح هيرر (Herre 1958) أسباب التحولات الإحيائية في الحيوان، إلى سببين، أولهما وظيفي physiological، وثانيهما انتقائي selectional. وحصر الباحث قوتير Gautier (unpublished Memo) هذه الأسباب في الآتي:

١ - زيادة التغير الإحيائي في الوراثة ونتائجه في الحيوان، من جراء اختلاف الظروف البيئية والوظيفية. إلا إن هذه الملابسات لم يتم إثباتها بعد.

٢ - التحولات الناتجة من الانتقائية، التي مارسها الإنسان مع حيواناته المستأنسة، مثل الحماية والرعاية.

٣ - التحولات الناتجة من الانتقائية المتعمدة، التي مارسها الإنسان مع حيواناته المستأنسة، مثل اختياره لصفات مميزة لحيواناته.



٤ - التهجين، وذلك بانتقال حيوانات مستأنسة من منطقة إلى منطقة أخرى، خاصة إلى مناطق لم تكن تأوي أسلافها البرية.

لا شك في أن تنقل الإنسان في العصر الحجري الحديث، مع الحيوانات المستأنسة، بحثاً عن الماء والكلأ وفقاً للمواسم، كان بداية للانتقال السّكاني من نظام بيئي، إلى نظام آخر. قد أتاح الفرصة للإنسان والحيوان، مجالاً جديداً للتفاعل الإحيائي والبيئي. وقد نتج من استمرار عملية استئناس الحيوان، ظهور سلالات جديدة breeds، من الجنس genus والنوع species نفسه. كما نتج أيضاً ظهور مجموعات لها أكثر من لون في الحيوان الواحد، كما دلت الرسومات الصخرية بشمال أفريقيا، التي تؤرخ للقرن الثالث قبل الميلاد (الشكل ٤). وظهور أكثر من لون يدل على استمرار عملية الاستئناس، وتهجين الحيوانات، عبر اتصالات المجموعات البشرية المختلفة، الأمر الذي مكّن الإنسان من تهجين حيواناته.

وقد أحدثت أنشطة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير المتعمدة قديماً، بعض التحولات الإحيائية الجينية، التي أنتجت صفات عضوية وسلوكية وإنتاجية، في الحيوان المستأنس. فظهرت حيوانات تحمل صفات مغايرة لصفات أسلافها من الحيوانات البرية، ثم نتج من توالي أجيال الحيوانات المستأنسة، وانتقالها إلى مناطق بيئية وجغرافية أخرى ظهور سلالات من جنس genus ونوع species الحيوان نفسه. فعلى سبيل المثال، ظهرت من بين الحيوانات المجترة حيوانات لا قرون لها، وأخرى زادت أو نقصت أوزانها. أو ظهور صفات أخرى تتصل بمقدرات جديدة في بعض الحيوانات، مثل حاسة الشم المميزة في سلالات الكلب السلوقي، خلافاً لِما عليه الحال في السّلالات الأخرى (الماحي ٢٠٠٠: ٣٥).

هل كان للحيوانات المستأنسة في العصر الحجري الحديث، تأثير على الحيوانات البرية المشاركة معها في النظام البيئي؟ وما التأثير، الذي طرأ على نظام البيئة السائد، آنذاك، من جراء إدخال ومشاركة حيوانات ذات صفات ومتطلبات جديدة؟ هذه أسئلة تقود البحث إلى آفاق جديدة، في فهمنا للمتغيرات البيئية، التي أحدثها انتشار الحيوانات المستأنسة في العصر الحجري الحديث. إلا إن وسائل علم الآثار المتاحة في البحث والتحليل، لا تستطيع أن تقيس التأثير البيئي، الذي أحدثته الحيوانات المستأنسة في الماضي البعيد. فطبيعة الأدلة لهذا النوع من التأثير البيئي القديم، لا يمكن الاستدلال عليها، فهي مرتبطة بالتوازن الحركي لقطعان الحيوانات البرية population dynamic، والتفاعلات الإيكولوجية بين الحيوانات البرية والمستأنسة، مثل الافتراس والمنافسة... إلخ. كما أن استحواذ وتوثيق مثل هذا النوع من الأدلة، يقوم على الملاحظة الميدانية لهذه التأثيرات أثناء حدوثها، أي يتطلب الأمر أن يكون الباحث شاهداً ومراقباً لحدوثها حينذاك. وعلى الرغم من هذا، يمكن أن نرجّح نوع وطبيعة التأثير البيئي، الذي نجم من جراء تفاعلات الحيوانات المستأنسة، مع النظم البيئية والحيوانات البرية، في العصر الحجري الحديث. وعليه، يكون ترجيح هذه التأثيرات البيئية مستنداً إلى الملابسات المعاصرة، التي تشابه وضع العصر الحجري الحديث.

وهذا المنهج معمول به في مجال الاستنتاج الأثري، ومعروف بقياس التمثيل أو التناظر analogy. يُعد هذا نهج من أساسيات البحث الأثري، الذي، عادة، ما يؤدي إلى الاستنتاج التمثيلي، أو المتناظر analogical interpretation، إذا ما نفّذ بدقة وحرص. فكما علمتنا التجربة، فإن الدليل الأثري المادي يكون عادة عاجزاً عن تفسير المنطق والحافز البشري، الذي صنع وصاغ الدليل نفسه. وعليه يحتاج إكمال تفسير الدليل الأثري واستنتاجه، إلى قياس تمثيلي يتم اختياره من ممارسات المجتمعات التقليدية (ElMahi 2000: 99). ولتقدير التأثيرات البيئية، التي أحدثتها الحيوانات المستأنسة، علينا أن نرجّح ما يمكن أن يحدث في نظم البيئة، استناداً إلى مفاهيم بيئية واضحة.

نجح الإنسان في استئناس بعض الحيوانات المجترة،

في العصر الحجري الحديث. بمعنى آخر، قام الإنسان بإدخال وفرض حيوانات ذات خصائص جديدة، في نظام البيئة السائد آنذاك. فقد قاد حيوانات فقدت المقدرة علي الحياة، معتمدة على نفسها في البرية، كما كانت تعيش أصولها البرية. بل وفر الإنسان لهذه الحيوانات المأكل والمشرب والحماية، من أعدائها في الطبيعة على اختلاف أنواعها، ابتداء من الحيوانات المفترسة آكلات اللحوم، إلى الحشرات والطفيليات.

لقد صارت هذه الحيوانات تعتمد اعتماداً كاملاً على الإنسان، في تلبية متطلباتها المغايرة لأسلافها في البرية. وأهم ما أحدثه الإنسان، أنه نقل هذه الحيوانات من نظم بيئية ecosystems إلى أخرى، في هجرات وتنقل تتفاوت أسبابه، من منطقة إلى أخرى. يخبرنا أودم (Odum 1971: 220) أن التفاعل الإيكولوجي بين الكائنات في نظام البيئة، خاصة تفاعل «الافتراس»، يقوي ويشتد حين يكون هناك كائن حديث الوجود في نظام البيئة. وخير مثال من تاريخ الحيوان لتوضيح هذا الجانب، حالة الافتراس المرتفعة التي سُجلت في نظام البيئة الاسترالية، حين أُدخل الضأن Ovis aries كحيوان جديد يستثمر فيه. فقد وجد حيوان الدنقو Dingo في الضأن فريسة جديدة، وذات وسائل غريزية دفاعية ضعيفة، وتتجمع في أعداد يسهل افتراسها. وبالقدر نفسه يمكن أن يكون إدخال الحيوانات المجترة، كعنصر جديد في نظم البيئة في العصر الحجري الحديث، قد تسبب في زيادة تفاعل الافتراس (ElMahi 1978).

التحولات الاقتصادية الثقافية:

كما هو معلوم، شهد العصر الحجري الحديث تحولاً تدريجياً من الصيد، إلى النمط الزراعي الرعوي Agro-pastoral system. الذي تفرع منه تخصص زراعي ورعوي. ولهذا سوف تتركز المناقشة على التحولات الاقتصادية الثقافية، التي أحدثها التخصص الرعوي واقتصاده فقط، علماً بأنه قد يصعب، في العديد من الحالات، التمييز بينه وبين التخصص الزراعي، أثناء تحليل المادة الإحيائية، أو غيرها من المواد الآثرية. كما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، أن التحولات الاقتصادية الثقافية، التي سوف يتناولها النقاش، لم يكن المسبب فيها فقط اتخاذ الحيوان المستأنس عماداً للاقتصاد. ولكن تُعد هذه التحولات نتاج تفاعل لعدد من العناصر، في إطار بيئي جغرافي معين، كان اتخاذ رعي الحيوان عنصراً رئيسياً وفعالاً في أحداثها.

يُعد الرعي نظاماً اقتصادياً أعلى مرتبة، من الصيد وجمع الثمار، إلاّ أن هنالك جوانب أخرى يجب التعرف عليها، حتى تتجلى التحولات الاقتصادية والثقافية الناتجة من استئناس الحيوان، واتباع نمط جديد. فالرعي ليس نظاماً اقتصادياً فقط، بل هو أسلوب في الحياة له تداخلاته والتزاماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما صنع الإنسان منذ أوائل العصر الحجري القديم، ثقافة متصلة بكل جانب من جوانب الحياة، فقد صنع ثقافة محورها الحيوان. وفي هذه الثقافة جعل الإنسان الحيوان البرى طريدة وروحاً ومصدراً للغذاء، ينشد في ذلك وسيلة وغاية لقهره أو تقديسه. كما شملت هذه الثقافة على صياغة تُعد الحيوان البرى روحاً وقوة، ينشدها الإنسان استحواذاً لذاته، وتمكيناً لقدراته. وحينما استأنس الحيوان، تجاوزت علاقة الإنسان بالحيوان هذه الأبعاد، إلى أبعاد أخرى جديدة، ما جعلها محوراً لثقافة أكثر تعقيداً وخصوصية. فقد سمى الإنسان حيواناته بأسماء مخصصة، وفضل فيها ألواناً على ألوان، وتخير صفات مميزة فيها، جاعلاً منها معايير جديدة للجودة والجمال. وبيان ذلك ما تشهد به الرسّومات الصخرية، وممارسات المجتمعات التقليدية الرعوية حول العالم، على ثبوت وقدم هذه الثقافة المبكرة المتصلة بالحيوان المستأنس. كما يتوجب الفصل هنا بين إدارة شؤون الحيوان، ذات الأهداف الاقتصادية البحتة، والثقافة المختصة بالحيوان، والمرتبطة بالقيم والمفاهيم التي تخدم أغراضاً ثقافية مجردة. وعليه، يمكن القول إن إدارة شؤون الحيوان والثقافة المختصة بالحيوان، نوعان من أنواع التفاعل البيئي بين الإنسان والحيوان، والظروف البيئية المحيطة بهما. فقد أفادت جميع الدراسات الميدانية، بأن الإدارة التقليدية للحيوان، أو إدارة شؤون الحيوان في المجتمعات التقليدية، تأتي استجابة للظروف البيئية، واستغلالاً للمصادر الطبيعية فيها، من خلال المواسم المتباينة (.cf



Spooner 1974, Barfield 1993, Bodley 1997, ElMahi 2001, etc..) ويمكن من خلال هذا الفهم حصر بعض هذه التحولات الاقتصادية والثقافية. وبالقدر نفسه يتوجب أن ندرك أن هذه المتغيرات، قد تختلف من بيئة إلى أخرى، ومن ثقافة إلى ثقافة، ومن مجتمع الى مجتمع. وعليه، فليس ما سيتعرض له البحث، أمر يمكن تعميمه على جل المواقع الجغرافية البيئية، التي شغل استئناس الحيوان مجتمعاتها، في فترات ما قبل التاريخ.

الهجرات الموسمية :

من المرجّح أن نوع الهجرات الموسمية Transhuman seasonal movements، كانت أهم ما نتج عن الترتيبات الجديدة، التي ابتكرها الإنسان لتلبية احتياجات حيواناته، إبان العصر الحجري الحديث. فلم يكن التنقل والترحال بالشئ الجديد على الإنسان، في ظل نظم الصيد وجمع الثمار، وأستناداً الى ممارسات الصيد وجمع الثمار المعاصرة، يمكن القول إن مجموعات الصيد وجمع الثمار في العصور الحجرية، اعتمدت التنقل والترحال من مكان إلى آخر، تحقيقاً لعدة أهداف. وقد كان أمن وسلامة مجموعة الصيد وجمع الثمار، أولى تلك الأهداف. ففي الترحال يقل تواتر الالتقاء بالأعداء في الطبيعة من الحيوانات المفترسة The frequency of contact between prey and predator (cf. ElMahi 1992: 155-62).

كما تتحرك هذه المجموعات، من مكان إلى آخر بحثاً عن الثمار والحيوانات، وفقاً لتواتر المواسم وعطائها. وهناك دافع آخر للترحال، يكمن في أن مجموعات العصر الحجري للصيد والجمع لم تكن تملك التقنية المناسبة، التي تمكنها من استغلال مصدر معين من الطعام، بحيث يسمح لها هذا التمكين، وعائد جهد استغلال المصدر، بالاستقرار بالقرب منه. كما يتوجب الانتباه الى نتائج دراسات طبية حديثة، تناولت بالفحص والتحليل صحة مجموعات الصيد والجمع المعاصرة وأسلوبها المعيشي (cf. Bodely 1997). فقد خلصت هذه الدراسات الى أن الترحال المستمر، يعد وقاية فعّالة من الامراض والاوبئة وعلى الرغم من هذا، نجد أن هنالك أدلة أثرية لمجموعات من العصر الحجري الوسيط، استقرت على ضفاف الأنهار والوديان، وذلك بفضل ملكيتها للتقنية المناسبة، وتوفر مصادر الصيد وجمع الثمار، في نظم البيئة، على جانبي مصادر المياه side-water ecology كما هو الحال في أفريقيا، ومثال لذلك حضارة الخرطوم القديمة (٧٠٠٠ - ٩٠٠٠ ق م).

دل أمران على أتباع الإنسان لنظام حركة التنقل Transhumance، في موسمية منتظمة إبان العصر الحجري الحديث. أولهما، تشابه العديد من المواد الأثرية وتلازمها في العديد من مواقع العصر الحجري الحديث، ذات التوزيع الجغرافي في نطاق المجال المحلي الواحد. كذلك، أثبت بأن هذه المواقع الأثرية لها توزيع جغرافي، مرتبط ارتباطاً لصيقاً بالمصادر البيئية في المنطقة، وبعطائها الموسمي. مثال ذلك ما كشف عنه البحث الأثري لنمط توزيع مواقع العصر الحجري الحديث، في كل من الكدرو والذاكياب وأم دريوة شمالي مدينة الخرطوم بحري الحالية في أواسط السودان (ElMahi 1988). فقد تخير الإنسان أفضل الأماكن، التي تتوفر فيها احتياجات الحيوان المستأنس، الأمر الذي جعل بعض المواقع الجغرافية تحظى بدوام زيارتها موسمياً طلباً في عطائها. وأدت حركة الهجرات الموسمية الى مفهوم جديد، لحق الانتفاع والملكية الخاصة للمنطقة الجغرافية البيئية Territoriality، يقوم على انتقائية أفضل مواقع المرعى ومصادر المياه. وهكذا فرض النظام الاقتصادي القائم على الرعي، مفاهيم جديدة للمواسم وعطائها new concepts of seasons وأنماط مغايرة لأنماط الاستيطان (توزيع المواقع الأثرية)، settlement patterns والمواضع الجغرافية للموقع السكني site location. ومن ناحية أخرى، أصبحت للمواقع السكنية وظائف أكثر تخصصية، كموسمية المواقع وغيرها.

توزيع أعباء العمل :

دلّت الدراسات الأنثرولوجية الميدانية، لمجتمعات الصيد وجمع الثمار المعاصرة، في كل من القارة الأفريقية والأمريكتين واستراليا، بأن توزيع العمل Division of Labour يقوم على



النوع والعمر (cf. Coon 1976; Rogers; Clastres 1972; Damas 1972; Lee 1968, 1969; Birdsell 1968; Chagon 1968; Marshall 1965; Tobias 1964; etc.) فقد عُرف عن هذه المجتمعات المعاصرة، بأنّ النوع والعمر بين أفراد المجتمع، يشكلان الأساس، الذي بموجبه يتم توزيع عبء العمل ونوعه. ويكون توزيع العمل على أن تقوم النساء بالجمع، ويتولى الرجال الصيد والدفاع عن المجموعة. وعلى هذه الأسس يتدرج الأطفال ذكوراً وإناثاً في المشاركة، ابتداء من اللعب وما يصاحبه من التعلم، حتى المشاركة الفعلية في الصيد أو الجمع. وانطلاقاً من مبدأ المماثلة analogy بين مجتمعات الصيد وجمع الثمار المعاصرة، ومجتمعات ما قبل التاريخ، يُعتقد بأن أسس توزيع العمل ونوعه ربما كانت متشابهة. كما أن هنالك اعتقاداً راسخاً بان أسس توزيع أعباء العمل (النوع والسن)، في مجتمعات الرعي والزراعة التقليدية، ومجتمعات ما قبل التاريخ، لم تتغير. فقد دلت على ذلك الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية، والاثنواركيولوجية، التي سمحت ويسّرت تطبيق مبدأ المماثلة، بين مجتمعات ما قبل التاريخ والمجتمعات المعاصرة.

أوجد الإنسان نظاماً اقتصادياً جديداً، باتخاذه للحيوانات المستأنسة مصدراً لمعاشه، في العصر الحجري الحديث. ولا شك بأن لهذا النهج الجديد تبعات، من حيث قياس حساب التكلفة والربح (الجهد والربح) cost and benefit، ومن حيث توزيع نوع العمل. فقد عمل الرجال والنساء مشاركة في إدارة شؤون الحيوان. وقد ابتكرت مهنة الرعي تخصصات متباينة، مثل الرعي وحلب الحيوانات والاعتناء بصغارها. وتختلف هذه التخصصات من مجتمع رعوي الى آخر، وتكون عادة مرتبطة بنوع الحيوان الرئيسي، والحيوان الثانوي، في المجتمع The Key animal in the pastoral (cf. groups Spooner 1974 & Barfield 1993). كما ألزمت مهنة الرعي صغار السن من الذكور والإناث من أفراد المجتمع، المشاركة في الرعي.

ويتطلب الفهم المتوازن، لما أحدثته تجربة الإنسان في الاقتصاد الرعوي، في فترة العصر الحجري الحديث، شيئاً من التأمل في نظم إدارة شؤون الحيوان ومنتجاته. فالصيد نشاط غذائي مباشر، إذا ما قورن بالرعي، الذي لا يكون بحال من الأحوال مباشراً مثل الصيد. فالزمن الذي ينفقه الصيّاد لجلب فريسته، وتحويلها إلى طعام، أقل بكثير من الوقت الذي ينفقه الراعي، حتى يحول منتجات الحيوان المستأنس إلى طعام. فالمعروف في الرعي أن استثمار الوقت والجهد المبذول، أكثر تكلفة من الصيد وجمع الثمار. وتكون فيه مخاطر انعدام العائد، أو المردود، أكثر تواتراً، من مخاطر الفشل في الصيد وجمع الثمار. فقد أوضحت الدراسات الأنثروبولوجية أن المجتمعات، التي تنتج طعامها من الرعي، أو الزراعة، تكون أقل أماناً من مخاطر الجوع، مقارنة مع تلك التي تجلب طعامها من الصيد وجمع الثمار (cf. Harris 1978). وعليه، يكون منطقياً أن الجهد والوقت اللذان يبذلان ويستثمران في الرعي، اكثر حاجة للتنظيم والتدبير، الأمر الذي يستوجب توزيعاً للعمل، يلبي احتياجات رعي الحيوان ومتطلباته.

خاصية المنطقة الجغرافية البيئية:

أصبحت أدبيات علم الأنثروبولوجي الاجتماعي Social anthropology والاثنوغرافية الأثرية Ethno-archaeology، تحملان فهماً دقيقاً وعملياً لخاصية المنطقة الجغرافية البيئية Territoriality، والمجال الجغرافي البيئي Landscape، عند المجتمعات المعاصرة، التي تمارس الصيد وجمع الثمار، ومجتمعات الزراعة والرعي التقليدي. وقد تم ذلك بفضل المساهمة الفعالة، التي أسهم بها علم الظاهرات Phenomenology، الذي يدرس الظواهر المكونة للمجال الجغرافي البيئي (Tilley 1994: 35-39). فقد أبرز أهمية كل من المنطقة الجغرافية البيئية، والمجال الجغرافي البيئي، في حياة هذه المجتمعات المعاصرة. كذلك، أوضحت الجهود الميدانية أهمية فهم كل من هذين المكونين، من خلال الرؤية المحلية، لهذه المجتمعات التقليدية المعاصرة. وبفضل هذه الدراسات، تيسرت للباحثين في علم الآثار رؤية واضحة، ومنظور أشمل للتعامل بالمنهج التمثيلي المناظر، وذلك بالأخذ بممارسات ومنطق تجربة المجتمعات التقليدية، في تفسيرة



المادة الأثرية، واستخلاص دلالات منها.

ومن المرجح أن تنقل مجموعات العصر الحجري القديم للصيد وجمع الثمار، ومن خلال تجربتها، كونت مفهوماً وإدراكاً معيناً لخصوصية مناطقهم الجغرافية البيئية Territory. فقد كشفت دراسة مجتمعات الصيد وجمع الثمار المعاصرة، أن لهذه المجتمعات رؤية واضحة، ومعرفة بالمجال الجغرافي البيئي، في خصوصية مناطقهم الجغرافية البيئية (cf. Tilley 1994). فالصيد وجمع الثمار يتمان من خلال التجوال والترحال المتواصل، إلا أن هذا الترحال لا يكون دون اتجاه، أو معرفة، أو مقصد. فقد كشفت الدراسات أن الترحال والتنقل، عند مجتمعات الصيد وجمع الثمار المعاصرة ومجتمعات الرعي التقليدية، مرتبطان وملتزمان بمجال جغرافي بيئي محدد المعالم والحدود (cf. Barfield 1997). ولذا، من المرجح أن مجتمعات الرعي في فترات ما قبل التاريخ، قد عدلت المجال الجغرافي البيئي، بحيث يلبي الاحتياجات البيئية للحيوانات المستأنسة، مثل المرعى ومصادر الماء، والبعد عن الأعداء، مثل الحشرات والحيوانات المفترسة، أو الضارة. فتعد خصوصية المنطقة الجغرافية البيئية Territoriality، عند مجتمع الرعي، المكان الذي يخدم أغراض الهجرات الموسمية، المرتبطة باستغلال المصادر الطبيعية في البيئة. كما أن اختيارها يكون تنفيذاً لاستراتيجية معينة، تأخذ بعين الاعتبار تداول المواسم، وطاقة سعة المرعى في كل موسم The pasture carrying capacity.

رأس المال:

من الصعب أن لا يؤثر النمط الجديد من الإنتاج «رعي الحيوان»، في حياة مجتمعات الصيد وجمع الثمار، التي آثرت أن تترك نظام جلب الطعام، لتدخل في نظام إنتاج الطعام. تسبب استئناس الحيوان في أن أصبح للإنسان رأس مال The Capital جديد، لم يعهده من قبل، في ظل نظام الصيد وجمع الثمار. وأشار الباحث بوكني (Bokonyi 1969: 222) لهذا الأمر، فرّجح أن الإنسان في العصر الحجري الحديث، أدرك أهمية الحيوانات المستأنسة في تشكيل أساس للثروة.

وذهب إلى أبعد من ذلك فاقترح Bokonyi (ibid.) بأن هذه الثروة دفعت الإنسان للعمل بكفاءة على نموها، مما قاده الى المزيد من الاستئناس. وجانب التوفيق بوكني Bokonyi (ibid.) في هذه الجزئية من الطرح، الذي تقدم به. فالأرجح أن إدراك الإنسان، في ذلك الزمان، لوجود ثروة جديدة، دفعه إلى زيادة أعداد الحيوانات التي يملكها من خلال زيادة إنتاجها بدلاً عن المزيد من استئناس حيوانات جديدة، كما سنبين لاحقاً في نقاشنا لموضوع الفائض الاقتصادي، عند المجتمعات الرعوية التقليدية، ومن ثم مجتمعات ما قبل التاريخ.

شكّلت الحيوانات المستأنسة ثروة جديدة، أثّرت في الحياة الاجتماعية لمجموعات العصر الحجري الحديث، بشكل أو آخر. قد يذهب المرء الى أن هذه الثروة شكلت حجر الزاوية في التميز الاجتماعي، وتبعاً لذلك في القيادة والسيادة في المجتمع الرعوي. غير أن دراسة المجتمعات التقليدية، أثبتت عدم وجود قاعدة عامة لهذا التمييز يمكن تعميمها، على كل المجتمعات التقليدية. فعلى سبيل المثال، لا تشكل أعداد الحيوانات أساساً للقيادة أو السيادة في المجتمعات الرعوية، في شرق أفريقيا. وكما هو الحال في القبائل النيلية الرعوية، مثل قبيلة النوير وغيرها في جنوب السودان، لا تمثل أعداد الحيوانات أي تميز سياسي أو قيادي لمالكها (cf. Evans-Pritchard 1940: 181). فالمجتمعات الرعوية النيلية في جنوب السودان، تعتمد على الأبقار اعتماداً كلياً في معاشها. فعلى امتداد شرق القارة الأفريقية، تشكل الأبقار عماد المعاش الاقتصادي، والقيم الاجتماعية والثقافية للقبائل الرعوية. وعلى الرغم من هذا الدور الجوهري للأبقار، والاعتماد والارتباط الكلي بها، إلاّ إنها لا تكّون عنصراً من عناصر السيادة أو التميز الاجتماعي أو السيادي في المجتمع (cf. ElMahi 1988: 111). بعض هذه القبائل مساواتي egalitarian، حيث لا تُعطى كثرة أعداد الأبقار الفرد في هذا المجتمع أي سلطة أو سيادة على الغير، فالكل متساوون. فمن يملك أعداداً كبيرة من الحيوانات في مجتمع النوير، على سبيل المثال، يكون في موضع حسدٍ فقط بين أفراد القبيلة (Evans-Pritchard 1940: 181).



الفائض :

تتطلب هذه المرحلة من النقاش، أن نتعرض للتعريف الدقيق لمفهوم "الفائض" The surplusعند المجتمعات الرعوية التقليدية، حتى نتفهم وضعهم الاقتصادي. ويستند حرصنا على هذا النهج البحثي، إلى ما طرحه الباحث مورفي (Tilley 38 :1994) في نهج البحث الانثروبولوجي الاجتماعي. فقد أكد على أهمية الرؤية المحلية للمجتمعات التقليدية (كيف يرى المجتمع الأشياء التي يتعامل معها)، والأخذ بها لفهم جميع الجوانب المحيطة بهذا المجتمع.

أن النظر في اقتصاديات المجتمعات الرعوية التقليدية، يؤكد أن مفهوم "الفائض" شئ نسبي، يتفاوت في معناه وجوهره، من مجتمع رعوي الى آخر. فعلى الرغم من أن الرعي مهنة تجمع المجتمعات الرعوية التقليدية، إلاّ إنها تختلف من مجتمع الى آخر، في العديد من الجوانب.

هناك عنصران مهمان يشكلان اساساً لهذا الاختلاف، هما: البيئية ونوع الحيوان الرئيسي The key (cf. Spooner 1993; Barfield 1974) animal in the herds، الذي يشكل عماد قطيع الحيوان. وتمارس المجتمعات الرعوية التقليدية نوعاً من الاقتصاد، يعرف بنظام الاقتصاد المعيشي subsistence economy (6). وهذا النظام لا يعرف المفهوم الاقتصادي للفائض، الذي تسبب في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية التخصصية، وعمل على نشأة المدن، كما حدث عبر تاريخ المدن ومجتمعات التحضر (الماحي تحت الطبع). وعلى الرغم من تباين مجتمعات الرعي التقليدي، فهي تمارس اقتصاداً معيشياً حيث لا يمثل الفائض الاقتصادي هدفاً رئيسياً. وفي هذا الصدد يشير الباحثان جونسن وأيرل (Johnson and Earl 1987: 12) إلى أنّ نظام الاقتصاد المعيشي، لا يعمل على إنتاج فائض يفوق احتياجات المجتمع الأساسية. ويعمل هذا النوع من الاقتصاد على تحقيق إنتاج الاحتياجات الأساسية للمجتمع، بأقل تكلفة، ويوفر الضمان والأمان للمجتمع. كما يعمل نظام الاقتصاد المعيشي على زيادة الإنتاج، في الوقت نفسه، الذي يعمل فيه على قصر الجهد الإنتاجي، الذي تبذله كل وحدة منتجة تعمل وفقاً للنظم الإنتاجية التقليدية.

إضافة إلى ذلك، يؤكد جونسن وأيرل (Johnson and Earle ibid.) بأن طبيعة نظام الاقتصاد المعيشي، تحددها احتياجات المجتمع المعني، وتكلفة استغلال المصادر الطبيعية المختلفة. وتجد المجتمعات الرعوية التقليدية ضمانها في قطيع الحيوانات، فالمزيد من الحيوانات (من نوع الحيوان الرئيسي في القطيع) يعني فرصاً أرحب للمقاومة والخروج من الأزمات، التي عادة ما تهدد أمن النظم الرعوية، مثل الأمراض والأوبئة والنهب وتقلبات المناخ، كالجفاف والتصّحر. لهذه الأسباب مجتمعة، نرى مجتمعات الرعي التقليدية تحرص على كمية الحيوانات في القطيع، بدلاً عن النوع والاستثمار فيه.

وفي ظل ظروف بيئية وأمنية كهذه، يعمل نظام الاقتصاد المعيشي على زيادة أعداد الحيوانات، بدلاً من التنوع فيها، من خلال الاستئناس، كما أشار بوكني (Bokonyi 1969: 222). فالفائض، وإن وجد مجازاً عند مجتمعات الرعي التقليدية، يعمل على تأمين الوضع الرعوي، فمن دون الحيوانات لا رعاة ولا رعي. وكما وضّحت ممارسات مجتمعات الرعي التقليدي، فنظام الاقتصاد المعيشي يعمل على تلبية احتياجات المجتمع الاقتصادية الأساسية، دون العمل على تراكم، أو تخزين، فائض. فقد أصاب التشبيه العام حين وصف هذا النوع من الاقتصاد، بأنه يعمل "من اليد إلى الفم" "From hand to mouth". وفيما يتعلق بموضوع الفائض، وعلى ضوء المادة الآثرية المتاحة، يمكن أن نخلص للآتي:

أولاً : عرفت المجموعات الرعوية في العصر الحجري الحديث "الفائض"، كجزء من التطور الاقتصادي، الذي أحدثته الطفرة الاقتصادية، وذلك بالانتقال من صيد وجمع الطعام، إلى إستراتيجية جديدة تعمل على إنتاج الطعام، بفضل اكتشاف الرعي والزراعة.

ثانياً: يجب أن نفرّق بين الفائض الاقتصادي الرعوي، والفائض الاقتصادي الزراعي، فكلاهما له مدلولاته وتبعاته واستثماراته. فالفائض الزراعي مخزون، وصلاحيته مرهونة بفترة زمنية محددة، ولا يتضاعف تلقائياً من نفسه. كما أنه تقايضي أكثر من أن يكون تضاعفياً تلقائياً. أما الفائض الرعوي، فهو فائض



متحرك مكلف الرعاية والإدارة، غير أنه قابل للمضاعفة تلقائياً. ويلتقي الفائضان في أنهما إستراتيجيتان، لتأمين المجتمع وحمايته من الأزمات.

ثالثاً: تعريف الفائض في اقتصاديات العصر الحجري الحديث، يتطلب الأخذ بالواقع، الذي يفرضه الدليل الإحيائي الآثاري (بقايا عظام الحيوانات) في سجل حفريات المواقع الأثرية. فقد دلت نتائج الحفريات، على أن مجموعات العصر الحجري لم تترك الصيد، وتقصر اقتصادها على الرعي والزراعة. فالصيد والجمع ظلا يلعبان دورين مهمين، في اقتصاديات إنتاج الطعام الجديدة. بل ظلا يسهمان في اقتصاديات تلك الفترة، حتى تقلص دورهما تدريجياً في الخارطة الاقتصادية، لمجموعات ما قبل التاريخ.

رابعاً: لايمكن الجزم بأن الفائض الاقتصادي عند مجموعات الرعي، في فترات ما قبل التاريخ، قد تمت إدارته، أو توظيفه، ولكن ماتحمله إستراتيجيات وممارسات مجتمعات الرعي التقليدية، يمثل تفسيراً عقلانياً مقبولاً لما قد يكون عليه الحال في اقتصاديات مجموعات الرعي، في العصر الحجري الحديث.

الرعي وتعدد الزوجات:

ما العلاقة بين رعي الحيوان وتعدد الزوجات؟ Pastoralism and polygamy وكيف يمكن أن نعد تعدد الزوجات أحد التغيرات، التي أحدثها النمط الاقتصادي الجديد في بدايات العصر الحجري الحديث؟ تصعب الإجابة عادة على هذه الأسئلة، إذا بحث الآثاريون على إجابة لها بين المواد المستخرجة من المواقع الأثرية. فالسلوك البشري لا يترك أحفوريات. والممارسات الاجتماعية، مثل تعدد الزوجات، قلما تترك دليلاً مادياً يستطيع الآثاريون الكشف عنه. ولكن في ممارسات المجتمعات الرعوية التقليدية مثالاً ونموذجاً، لما قد يفعله نمط الرعي في المؤسسة الاجتماعية "الزواج". وكما أشير سابقاً، فان ممارسات المجتمعات الرعوية التقليدية، قد تتيح المجال لتفسير بعض الجوانب التي لا نعثر على دليل مادي لها، في إطار التنقيبات الأثرية.

يُعد الأطفال في مجتمعات الرعي التقليدية جزءاً مهماً من رأس المال، الذي يتوجب على هذه المجتمعات الاستثمار فيه. فالمجتمعات الرعوية التقليدية، في كل من أفريقيا وآسيا لم تعهد الأيدي العاملة، كجزء مؤسس في مدخلات إنتاجها التقليدي. فليس هنالك عمالة مقابل أجر، تعمل في الرعي التقليدي. فالرعي التقليدي يقوم على أسس أسرية بحتة، حيث يشارك كل أعضاء الأسرة، مشاركة فاعلة في إدارة شؤون الحيوانات ورعيها. وكما ذكر سابقاً، فإن توزيع أعباء العمل في مجتمعات الرعي التقليدية، يقوم على النوع والسن.

إن رعي الحيوان والاهتمام به، في هذه المجتمعات المعاصرة، مسؤولية تضامنية يشترك فيها الجميع. فإذا تتبع الباحث ما توصلت إليه الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية لهذه المسألة، في مجتمعات الرعي التقليدية، يتضح أن للأطفال دوراً مهماً يعمل جميع أفراد المجتمع على استثماره. وتكمن آلية الاستثمار في هذا الجزء المهم من رأس المال (الأطفال)، في المؤسسة الاجتماعية "الزواج"، التي تشمل تعدد الزوجات Polygamy، كنوع من الاستثمار. ولتسليط الضوء على دوافع هذه الممارسة، يمكن النظر الى المجتمعات النيلية في جنوب السودان، كمثال على أهمية تعدد الزوجات في المجتمعات الرعوية التقليدية. وتكمن دوافع الاستثمار في الأطفال، وزيادة أعدادهم، في هذه المجتمعات الرعوية التقليدية في الآتي: (ElMahi 2000 a: 112)

أولاً: إنّ زيادة أعداد الأطفال للفرد، أو رب الأسرة، تعني أيدٍ عاملة أكثر، لتخدم في رعي القطيع وإدارة شؤونه. ففي هذه المجتمعات الرعوية التقليدية، لا توجد أيدٍ عاملة تعمل مقابل أجر، فالكل يملك أبقاراً وإن تفاوتت أعدادها. وكما ورد سابقاً، فإنّ الرعي أسلوب في الحياة، وعمل مستمر ليلاً ونهاراً، وعبر جميع المواسم دون توقف، أو هوادة. ومن أهم الأدوار، التي يحققها هذه الاستثمار أيضاً، حماية القطيع من النهب والسّلب. فنهب القطعان وسلبها، يُعد إحدى آليات الإنتاج في مجتمعات الرعي التقليدية عبر التاريخ (cf. ElMahi 1993: 28-30). ومن ناحية أخرى، فقطيع الحيوانات يُعد رأس المال



"المتحرك"، وغير ثابت في موضع جغرافي بعينه، الأمر الذي يجعله عرضة للنهب والسلب. وهذا الوضع الأمني يتطلب حراسة دقيقة ودائمة، الأمر الذي يجعل للأبناء دوراً جوهرياً، في حماية رأس المال وحراسته.

ثانياً: تُعد زيادة أعداد الأطفال عنصراً مهماً، في خلق أواصر مصاهرة نوعية وكمية جديدة، مع مجموعات أخرى في الإطار القبلي. وأواصر المصاهرة هذه تخلق بدورها تحالفات سياسية، تخدم مصالح المجموعة الأمنية. وكما ورد، فإن نهب القطعان ممارسة لا تخلو منها المجتمعات الرعوية التقليدية. فالنهب يُعد إحدى وسائل الإنتاج في المجتمعات الرعوية التقليدية، إذ إن النهب عنصر تجديد لقطعان الحيوانات، وإدخال نوع جديدة من الدماء، التي تقوّي من سلالات الحيوانات.

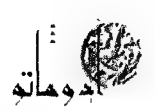
وقد أثبتت تجارب العمل الآثاري، أن السّلوك البشري لا يترك دليلاً مباشراً في المادة البشرية، الأمر الذي يشكل عقبة رئيسية في العمل الأثري. فالعلاقة الاجتماعية والإنسانية، لا يمكن لوسائل البحث والتحليل الأثرية أن تكشف عنها بأدلة مادية مباشرة. ومن هنا جاء مبدأ التماثل، كوسيلة من وسائل البحث والاستنتاج الأثري، ولفهم طبيعة إمكانية أوضاع اجتماعية وإنسانية مشابهة، لما قد يكون عليه الحال، في ما قبل التاريخ. إن التماثل ليس بوسيلة للإثبات، بل لتوضيح لما كانت عليه العلاقات الاجتماعية والإنسانية. وعليه، لا يستبعد ان نظام الرعي في العصر الحجري الحديث، قد اتخذ الاستثمار في الأطفال كنتاج طبيعي لحاجته لقوى عاملة، في تنفيذ متطلبات الرعي.

أنواع الاستيطان وأنماطه:

يمكن تعريف مكونات الموقع الأثري، بأنه يتكون من حيز جغرافي يحتوي على مخلفات عدد من الأنشطة البشرية، التقنية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والرّوحية. وتكون بقايا هذه الأنشطة - عادة - مجتمعة، أو منفردة، أو بعضاً منها. أما حجم هذه المخلفات، فيتراوح من موقع إلى اخر، وفقاً للفترة الزمنية، التي استغل فيها الموقع، وحجم ونوع النشاط، الذي أُقيم فيه. كما لا يمكن إغفال دور عوامل التجوية، وما يمكن أن تحدثه تغيرات ميكانيكية وكيميائية، في بقايا النشاط السكاني بأنواعه، وحيّز الموقع الأثري. وخلاصة القول، لا يوجد موقعان متشابهان. فالموقع الأثري نتاج للسلوك البشري، الأمر الذي يفرض استحالة وجود موقعين متطابقين.

تعددت أنواع المواقع الأثرية في التصنيف المنهجي الأثاري، استناداً على نوع الأنشطة، التي يقيمها سكان الموقع. ومثال ذلك مواقع السكن وتصنيفها إلى موسمي ودائم base and seasonal sites، أو ورشة لصنع الأدوات workshop site، أو موقع للقتل Kill site، ونحوها من أنواع المواقع، التي سكنها الإنسان، أو أقام فيها نشاطاً مؤقتاً أو دائماً. وتختلف المواقع ويتباين تصنيفها، مع اختلاف البيئات المحيطة بها، والأنشطة البشرية، التي تستغل حيزاً في هذه المواقع. ومن ناحية أخرى، يُعرف بأن هناك أسساً معينة تحدد اختيار الإنسان، لأي موقع يحتله ويمارس فيه نشاطاً. فالجوانب الأمنية والإستراتيجية والبيئية والاقتصادية والعقائدية للموضع الجغرافي، تكون عادة أسس اختيار الموقع. وللجوانب الاقتصادية دور رئيسي في نوع المواقع وطبيعته. وبالنظر الى المواقع، التي تقيمها وتستغلها المجتمعات الرعوية التقليدية، يتضح حجم التباين والاختلاف بينها. فالتباين بين هذه المواقع، يرجع الى اختلاف فترة ونوع النشاط، الذي يقام في الموقع، والظروف البيئية للمنطقة الجغرافية. ولذا، من أنجح الأساليب لدراسة نمط توزيع المواقع الأثرية، ذلك الأسلوب الذي يأخذ مساحة شاسعة لدراستها، لفهم نمط توزيع المواقع، وعلاقتها بالمجال الجغرافي البيئي الخ (انظر محمد علي والأمين ١٩٩٢).

ما المادة الإحيائية الأثرية، التي يمكن أن تكشف عنها عمليات التنقيب في موقع سكنته مجموعة رعوية، من العصر الحجري الحديث؟ وهل يمكن مقارنة هذه المادة، مع مادة مستخرجة من موقع لمجموعة رعوية تقليدية، تسكن في المجال البيئي نفسه؟ يمكن أن نستمد الاجابة على هذين السؤالين من التجربة في مواقع العصر الحجري الحديث، في منطقة أواسط وادي النيل السوداني. وربما يجيب على السؤال الأول،



حال سجل المادة الأثرية المكتشفة في حفريات مواقع العصر الحجري الحديث. فسجل هذه المواقع يحتوي على عظام لحيوانات برية، وحيوانات مستأنسة: بينما تحتوي مواقع الرعي التقليدية المعاصرة، على القليل من عظام الحيوانات المستأنسة، والشحيح النادر من عظام الحيوانات البرية. فالصيد ظل يلعب دوراً رئيسياً في اقتصاد تلك المرحلة، من العصر الحجري الحديث (ElMahi 1988: 85-95). والأرجح أن الانتقال من الصيد الى الرعي، كان فيه قدر كبير من التدرج، الأمر الذي جعل سجل مواقع العصر الحجري الحديث، تتميز بهذا المزيج من عظام الحيوانات المستأنسة والبرية.

ويثبت هذا التنوع في عظام الحيوانات، أوجه الاختلاف بين مخلفات الأنشطة المقامة في مواقع العصر الحجري الحديث والمعاصرة. ومن ناحية أخرى، توضح ممارسة مجتمعات الرعي التقليدي، أن هذه المجتمعات قلما تذبح حيواناتها للاستهلاك المحلي، بل تقوم بذلك حصراً على المناسبات المهمة، مثل الزواج والطقوس الدينية. فالمادة الإحيائية المكتشفة في مواقع العصر الحجري الحديث، لا تحمل دلالات تؤكد، أو تنفي، وجود مثل هذا الجانب الاجتماعي. إلاّ إن مكونات السجل الأثري لمواقع العصر الحجري الحديث، مقارنة مع مواقع العصر الحجري الوسيط والقديم، تختلف اختلافاً جذرياً. فالأولى تحتوى على عنصر جديد، هو عظام لحيوانات مستأنسة، بينما يغيب مثل هذا الدليل من مواقع العصر الحجري الوسيط. وهذا اختلاف في تركيبة الموقع، والمادة المكونة له. وينبغي أن ندرك هنا بأن الاختلاف في مكونات الموقع، دليل على اختلاف المواقع من النواحي الاستراتيجية، والنشاطات البشرية، والحيز الجغرافي.

شاع في السبعينيات وصف اقتصاد نظام الرعي التقليدية في دوائر علم الأنثرولولوجية، بأنه "اقتصاد على حوافر" "Economy on the hoofs". وجاءت هذه التسمية استناداً إلى الحركة والترحال الدؤوب، لمجتمعات الرعي التقليدي. وكشفت الدراسات الميدانية، أن المجتمعات الرعوية المعاصرة تتبع نظاماً للهجرات الموسمية، ما يسر عليها استغلال تباين عطاء المواسم، وتجنب مخاطر وسلبيات كل موسم، واستغلال المصادر الطبيعية. ومما لا شك فيه، فإن هذا النظام الدائم للهجرة والانتقال، قد تسبب في وجود مواقع سكنية ذات مواضع جغرافية معينة، ومميزات بيئية تخدم المتطلبات البيئية للحيوانات، وتكتمل بها عملية الرعي الناجحة. ومن ناحية أخرى، نجد أن مواقع العصر الحجري الحديث، تعكس نمطاً متميزاً لتوزيع مواضع السكن The Settlement pattern (ElMahi 1988). وبالقدر نفسه يعكس هذا النمط في توزيع مواضع السكن احتياجات الرعي والحيوان، وإستراتيجيات تجنب مخاطر الطبيعة وتباين المواسم. فاختيار مواضع السكن وتوزيعها عند مجتمعات الرعي التقليدي، كما بينت الدراسات الميدانية، ما هي إلا نتاج لاختيار واعٍ لهذه الاحتياجات الأساسية.

أما مجتمعات الصيد وجمع الثمار، فإن اختيار مواضع جغرافية للسكن، يعكس -غالباً- نمط التوزيع، الذي اتبعه سكان هذه المواقع، وارتباطها بمصادر وموارد الصيد. فقد أجمع الباحثون في دراسة مجتمعات الرعي والترحال، على أن الرعاة الرحل Nomadic pastoralists يتخيرون مواضع أكثر انتشاراً في توزيعها الجغرافي (cf. Sader 1991: 56). ولربما يكون انتشار مواقع الرعي، على نطاق جغرافي أكثر اتساعاً مما كان عليه الحال في ظل نظام الصيد والجمع، قد ظهر في أوقات متأخرة من العصر الحجري الحديث. فمن المرجح أن هذا الانتشار الواسع في نمط توزيع المواقع، لم يصل ذروته وتكتمل أشكاله المعروفة، بين مجتمعات الرعي التقليدي، إلاّ استجابة للتفاعل الاقتصادي والبيئي، الذي اشترك فيه الإنسان والحيوان، على مدى طويل من الزمان. ومن جهة أخرى، لا شك في أن تباين وتغير الظروف البيئية، قد أسهم في وفرة المصادر الطبيعية وإمكانياتها، الأمر الذي أدى لتباين نمط توزيع المواقع.

الخاتمة:

نالت عملية استئناس الحيوان قدراً كبيراً، من اهتمام العاملين في مجال الآثار. ونشطت حركة البحث الأثري



والاستكشاف، في العثور على أدلة تؤكد أسباب استئناس الحيوان، وبواعث نتائجه الاقتصادية والثقافية على الإنسان، والإحيائية على الحيوان. ويتضح من رصد الأدلة، أن مصادر الدليل الأثري لاستئناس الحيوان دليلان أحدهما إحيائي نتج وتطور في الحيوان بفعل آلية الاختيار الصناعية Artificial selection، التي فرضها الإنسان على الحيوان البري، من خلال عملية الاستئناس. وكشف هذا الدليل التحولات الإحيائية، التي حدثت في بقايا الحيوانات المستأنسة، في إطار المواقع الأثرية. أما مصدر الدليل الثاني لاستئناس الإنسان للحيوان، فقد تجلى في بقايا الأنشطة الاقتصادية والفنية والتقنية، التي دلت -بطريقة أو بأخرى- على وجود الحيوان المستأنس.

لقد قادت ديناميكية التحول الاقتصادي المجتمع الإنساني، من الصيد وجمع الثمار إلى إنتاج الطعام، ومن ثم أحدثت تحولات اقتصادية ثقافية في نمط وأسلوب حياتها، لم تكن في منظور تلك المجتمعات آنذاك. وأعظم ما في الأمر، قدرة الإنسان على التخصص في ألاّ يكون متخصصاً، ثم الاستعداد المسبق لبعض الحيوانات وتأقلمها على الاستئناس، قبل أن يكون الإنسان مستعداً لحتمية هذه العلاقة الإيكولوجية النادرة.

أ.د. علي التجاني الماحي- قسم الآثار - كلية الآداب - جامعة السلطان قابوس - مسقط - سلطنة عُمان.

الهوامش

(١) Taphonomy تعني العمليات أو الأحداث، التي تؤثر على تحطم، أو حفظ الهياكل العظمية أو العظام عموماً، وذلك من خلال مرحلة تحول العناصر العظمية من الحيوانات الحية، الى حالة الأحفوريات، أي تحول بقايا الحيوانات العظمية من المحيط الحيوي biosphere الى اليابسة lithosphere (Efremov 1940: 85 and Shipman 1981: 6).

(٢) نزعة الفرار Flight tendency هي إحدى الوسائل الدفاعية الغريزية عند الحيوان البري، التي لا يسمح بموجبها لأي كائن أن يلامسه (Hediger 1964: 155-6).

(٣) نزعة مسافة الفرار Flight distance هي المسافة، التي يبقيها الحيوان بينه وبين أي حيوان آخر مفترس، أو الإنسان، كحد أدنى يعينه في الهرب من هذا الخطر. وتحافظ الحيوانات، خاصة آكلات العشب منها على هذه المسافة دائماً بينها وبين أعدائها من الحيوانات.

(٤) السلولوز Cellulose هو الجزء الأساسي من جدران خلايا النبات.

(٥) السيليكا silica or *silicon dioxide* أو ثاني أكسيد السليكون، أو فلز الصوان، الذي عادة ما يستبدل المادة العضوية في العظام، ويحل محلها مكوناً ما يعرف بالأحفورية، أو العظم المستحجر (cf. Atkinson, F. & Atkinson, R. 1979).

(٦) يعرف بودلي نظام الاقتصاد المعيشي بأنه: الإنتاج وتوزيعه على مستوى المجتمع، أو المجموعة المحلية، وذلك قصراً على الاستهلاك المحلي.

Subsistence economy is the production and distribution carried on at the local community level, primarily for local consumption (Bodely 1997: 33).



المراجع

أولا: المراجع العربية:

محمد علي، العباس سيد أحمد، ويوسف مختار الأمين ١٩٩٢، " مشروع البطانة الأثري في شرق السودان: النتائج والدلالات" **دراسات في الآثار - الكتاب الأول**، إعداد قسم الآثار والمتاحف، جامعة الملك سعود، الرياض، ص٦٥-٩٩ .

الماحي، علي التجاني ٢٠٠٠، اقتصاد التأقلم البيئي والكلب المستأنس في العصور الحجرية بوادي النيل الجنوبي "، **أدوماتو** ١ : ٣٠-٤١ .

الماحي، علي التجاني، (تحت الطبع)، "مدينة بات : حتمية التغير الميكانيكي والكيميائي؛ ، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان.

ثانيا: المراجع غير العربية:

Atkinson, F. & Atkinson, R. 1979. ***Rocks and Minerals****, The Observer's Book, Claremont Books.*

Alexander, J. "The indirect evidence for domestication." in: Ucko, P. and Dimbleby, G.W. (ed.), ***The domestication and exploitation of plants and animals,*** *pp. 13-129 Gerald Duckworth & Co. LTD, London.*

Barfield, T. J. 1993. ***The Nomadic Alternative,*** *Prentice Hall, New Jersey.*

Barfield, T. J. 1997. ***The Dictionary of Anthropology****, Blackwell Publishers, Oxford.*

Berry, R. J. 1969. "The genetical implications of domestication animals", in: Ucko, P. J. and Dimbleby, G.W. (ed), ***The domestication and exploitation of plants and animals,*** *PP.206-17, Gerald Duckworth & Co LTD, London pp.231-245.*

Birdsell, J. 1968. "Some predictions for the Pleistocene based on equilibrium systems among recent hunter-gatherers". In: T. Lee and I. DeVore (ed.), ***Man the Hunter,*** *pp. 229-240. Chicago: Aldine.*

Bodley, J. H. 1997. ***Cultural Anthropology,*** *Mayfield Publishing Co. London.*

Bokonyi, S. 1969. "Archaeological problems and methods of recognizing animal domestication", in: Ucko, P. and Dimbleby, G. W. (eds), ***The domestication and exploitation of plants and animals,*** *pp. 219-229, Gerald Duckworh & Co LTD, London.*

Chagnon, N. 1968. ***Yanomamo: The Fierce People,*** *Holt, Rinehart & Winston, New York.*

Chaplin, R. E. 1969. "The use of non-morphological criteria, in the study of animal domestication from bones found on archaeological sites", In: Ucko P.J. and Dimbleby, G.W. (eds), ***The domestication and exploitation of plants and animals,*** *pp. 231-245 Gerald Duckworth & Co LTD, London.*

Clastres, P. 1972. "The Guayaki", in: M. G. Bicchieri, ***Hunters and Gatherers Today****"pp. 138-173, (ed.) , Holt, Rinehart and Winston, Inc. New York.*

Clutton-Brock, J. 1981. ***Domesticated Animals : From Early Times****, Heinemann, London.*

Clutton-Brock, J. 1984. "The Dog" in: I. L. Mason (ed), ***Evolution of Domesticated Animals*** *Longman, London.*

Coon, C. S. 1976. ***The Hunting people,*** *Pelican Books, England.*

Damas, D. 1972. "The Copper Eskimo", in: M.G. Bicchieri (ed), ***Hunters and Gatherers Today****, pp. 3-50 Holt, Rinehart and Winston, Inc. New York.*

Efemov, I. A. 1940. Taphonomy: A new branch of Paleontology, ***Pan American Gelogist*** *74:81-93.*

ElMahi, A.T. 1978. Some ecological effects of the introduction of cattle to Central Sudan: ElKadero and ElZakiab sites, ***Nayame Akuma no. 13****, University of Calgary, Canada.*

ElMahi, A.T. 1988. ***Zooarchaeology in the Middle Nile Valley****. BAR International Series 418 Cambridge Monographs in African* Archaeology 27, *Great Britain.*

ElMahi, A.T. 1991. The Meroitic civilization, fauna and ecology: An ancient interaction along the Nile, ***The Nile Geographer;*** *vol. I, pp. 19-25 University of Khartoum.*

ElMahi, A.T. 1992. The Nile crocodile and prehistoric groups: An ancient ecological interaction along the Nile, Sudan, ***Beitragee xur Sudanforschung****, vol. 5, pp. 151-164, Wein - Modling, Australia.*

ElMahi 1993. New light on the elephants of Meroe, ***Ages*** *vol. 8; part 2, pp 21-33, London.*

ElMahi, A. T. 2000 a. Prehistoric Population Controls in the Sudanese Nile Valley: A Consideration of Infanticide, ***Beitrage zur Sudanforschung*** *vol. 7, pp. 103-18, Wein - Molding, Austria.*

ElMahi, A. T. 2000. Traditional fish preservation in Oman: The seasonality of a subsistence strategy. ***Proceedings of Seminar for Arabian Studies,*** *Vol. 30, pp 99-113, Brepols, United Kingdom.*

ElMahi, A. T. 2001. The traditional pastoral groups of Dhofar, Oman: A parallel of ancient cultural ecology, ***Proceedings of Seminar for Arabian Studies,*** *vol. 31, pp 1-13, Brepols, United Kingdom.*



Evans-Pritchard, E. E. 1940. ***The Nuer****, Oxford University Press, Oxford.*

Gautier, A. unpublished Memo Archaeozoology: Methods and Limits, University of Ghent, Belgium.

Harris, M. 1978. ***Kings and Cannibals****, Fontana, London*

Hdiger, H. 1964. ***Wild Animals in Captivity,*** *Dover Publications Inc., New York.*

Herre, W. and Rohers, M. 1993. ***Haustiere-zoologisch gesehen, Wissen-Schaftl.*** *Taschen bucher, Sringer Veilag.*

Jarman, M. R. & Wilkinson, P. F. 1972. "Criteria of Animal Domestication" in: E. S. Higgs(ed), ***Papers in Economic Prehistory,*** *PP. 83-96, The University Press, Cambridge.*

Johnson, A. W. and Earle, T. 1987. ***The Evolution of Human Societies****, Standford University Press, California.*

Khazanov, A. 1984. ***Nomads and the outside world,*** *Camrbridge Press, Cambridge.*

Lee, R. B. 1968. "What hunters do for living: or, How To Make Out on Scarce Resourcees". In: R. B. Lee and I. DeVore, (eds.), ***Man the Hunter****, Aldine Press, pp. 30-48, Chicago.*

Lee, R. B. 1972. The Kung Bushmen of Botswana in: M.G. Bicchieri(ed), ***Hunters and Gatherers Today,*** *PP. 327-68, Holt, Rinehart and Winston, InC. New York.*

Lee, R. B. 1969. !Kung Bushmen Subsistence: An Input-Output Analysis in: A.P. vayda (ed), ***Environment and Cultural Behaviour: Ecological Studies in Cultural Anthopology,*** *PP. 47-79. The National History Press, New York.*

Leonard, J. N. 1973. ***The first Framers****, Time Life Books, Netherland.*

Marshall, L. 1965. "The !Kung Bushmen of the Kalahari Desert", in: J. L.Gibbs Holt, ***Peoples of Africa****, Rinehart and Winston, Inc., New York.*

Odum, E. 1971. ***Fundamentals of Ecology****, 3rd. ed. Saunders, Philadelphia.*

Reed, C. A. 1984. "The beginning of animal domestication", in: I. L. Mason (ed.), ***Evolution of domesticated animals****, pp. 7-27, Longman, London.*

Rogers, E. S. 1972. "The Mistassini Gree", in: M. G. Bicchieri(ed.), ***Hunters and Gatherers Today****, Holt, Rinehart and Winston, InC. pp. 90-137, New York.*

Ryder, M. L. 1969. "Changes in the fleece of

sheep following, domestication (with a note on the coat of cattle)", in: Ucko, P. and Dimbleby (ed.), ***The domestication and exploitation of plants and animals****, G.W. Gerald Duckworth & Co LTD, pp. 495-521, London.*

Sader. K. 1991. ***The development of Nomadism in Ancient North East Africa,*** *University of Pennsylvania Press, Philadelphia.*

Spooner, B. 1974. "The Cultural Ecology of Pastoral Nomads Addison-Wesley Module", ***Anthropology****, No. 45*

Swift, J. 1975. ***The Sahara,*** *Time-Life Books, Amsterdam.*

Tilley, C. 1994. ***A Phenomenology of Landscape, Places, Paths and Mountains,*** *BERG, Oxford.*

Tobias, P.V.1964. "Bushmen Hunters-gatherers: A study in Human Ecology", In: D. h. s. Davis (ed), ***Ecological Studies in Southern Africa,*** *PP. 67-86.*



نقود الخلافة العباسية والقوى المتصارعة في فارس وسجستان [٢٨٧-٣٠٧هـ/٩٠٠-٩٢٠م]

عاطف منصور محمد رمضان

ملخّص: شهدت بلاد فارس وسجستان حالة من الاضطرابات السياسية، في أعقاب هزيمة عمرو بن الليث الصّفار، على يد إسماعيل بن أحمد الساماني، سنة ٢٨٧هـ/٩٠٠م. فقد تنازع حكم هذه البلاد قوى سياسية مختلفة، تمثلت في الخلافة العباسية، وحكام الدولة الصّفارية، وبعض الثوار على الدولة الصفارية والخلافة العباسية. وقد ضربت هذه القوى المتصارعة النقود باسمها، في مدن فارس وسجستان المختلفة، لتعلن خضوع هذه المدن لها. وقد تناول هذا البحث نحواً من سبع وخمسين إصداراً نقدياً، تمثل كل النقود - على حد علمي - التي سكّتها القوى المختلفة، في مدن الضرب الواقعة في إقليم فارس (أرجان - سيراف - شيراز - فارس)، وسجستان (مدينة بست - مدينة زرنج - مدينة سجستان). وقد درس البحث هذه النقود حسب التسلسل التاريخي لها، والحروف الهجائية لمكان السك، ثم تناول كتابات النقود بالدراسة والتحليل، في ضوء الأحداث التاريخية المعاصرة لها. ودرس البحث أيضاً النقود، التي سبق نشرها، في المراجع الخاصة بالمسكوكات، كما نشر مجموعة كبيرة من النقود، التي لم تسبق دراستها أو نشرها، وهي محفوظة في جامعة تيوبنجن بألمانيا، ومتحف قطر الوطني، وإحدى المجموعات الخاص بالرياض.

***Abstract**. Faris and seijistan witnessed a state of political unrest after Ismail Ibn Ahmed Assamani defeated, in A.H. 287/A.D. 900, Amr Ibn Ellayth Essaffar. Many political forces competed to rul the two states. Those forces included Saffarid rulers, the Abbasid Caliphate and some rebels against the Saffarids as well as the Abbasids. Those forces sought to enforce their rule over cities of the two states through, among other things, striking coins carrying their names. The present study axamines about 57 coinages representing to the best of the researcher's knowledge all the coins struck by the aforementioned forces in the mints of Faris (Arrjan, Siraf, shiraz and Faris) and Seijstan (Bust, Zaranj and Seijstan). The coins have been studied according to their chronological order and the alphabetical order of the mints. The inscriptions on these coins are also analyzed in view of contemportaneous historical events. Coins formerly published in numismatic references are examined; large collections of new ones - unstudied and unpublished previously and are kept in Tubengen University Germany, Qatar's National Museum and some private collections in Riyadh - have also been published for the first time.*

عاشت فارس وسجستان فترة من الاضطرابات السياسية، في أعقاب هزيمة عمرو بن الليث الصّفار (٢٦٥-٢٨٧هـ/٨٧٩-٩٠٠م) وأسْرِه على يد الأمير الساماني إسماعيل بن أحمد (٢٧٩-٢٩٥هـ/٨٩٢-٩٠٨م)، في منتصف ربيع الأول سنة ٢٨٧هـ/١٨ مارس سنة ٩٠٠م (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٠١-٤٠٢؛ بارتولد ١٩٨١: ٣٥٢). فقد تنازع حكم هذه البلاد قوى سياسية وعسكرية مختلفة، وغدت بلاد فارس وسجستان مسرحاً للعمليات العسكرية، بين هذه القوى. وأول هذه القوى هي الخلافة العباسية، التي حاولت استعادة نفوذها وسيطرتها على تلك البلاد، بعد فترة طويلة من الصراعات، مع حكام الدولة الصفارية. أما ثاني هذه القوى، فهم خلفاء عمرو بن الليث، من الأسرة الصفارية، الذين حاولوا استعادة السّيطرة على بلاد آبائهم وأجدادهم. كما ظهرت قوة جديدة ثالثة، استغلت اضطراب الأمور في فارس وسجستان، وحاولت انتزاع الحكم. وتمثلت هذه القوة الثالثة في الثائرين على الدولة الصفارية، أو على الخلافة العباسية نفسها. أما آخر هذه

(ص ص ٥٥ - ٨٨) ردمد: ٨٩٤٧ - ١٣١٩



القوى فهي الدولة السامانية، التي كان يترقب حكامها مجريات الأحداث في تلك البلاد للتدخل في الوقت المناسب لبسط سلطانهم عليها، وتوسيع رقعة الدولة السامانية، خصوصاً أنها كانت تقوم مقام شرطي الخلافة، في تلك الجهات.

وقد لعبت النقود المضروبة في فارس وسجستان في تلك الفترة، دوراً مهماً في التعبير عن كثير من الأحداث السياسية والعسكرية، التي شهدتها تلك البلاد منذ هزيمة عمرو بن الليث عام ٢٨٧هـ/٩٠٠م، حتى عام ٣٠٧هـ/٩٢٠م، وهو العام الذي استقرت فيه الأمور، إلى حد كبير، بعد أن استعادت الخلافة العباسية سيطرتها على فارس منذ عام ٢٩٨هـ/٩١١م. كما خضعت سجستان للخلافة مرة أخرى في عام ٣٠١هـ/٩١٤م، وحكمها بعض الثوار، الذين دخلوا في طاعة الخليفة العباسي، قبل أن يحكم سجستان أبو جعفر أحمد بن محمد بن خلف، ويؤسس فيها الأسرة الصفارية الثانية.

وسوف نتناول في هذا البحث - إن شاء الله - النقود المضروبة في المدن الواقعة باقليمي فارس وسجستان، مع دراسة تحليلية لهذه النقود، في ضوء الأحداث التاريخية المعاصرة لها، ليكون ذلك بمثابة تاريخ نقدي لهذه البلاد، في تلك الفترة المضطربة من تاريخها.

ويتضمن البحث دراسة للنقود، التي سبق نشرها في المؤلفات الخاصة بالمسكوكات، إضافة إلى مجموعة جديدة من النقود لم يسبق دراستها أو نشرها من قبل، تحتفظ بها بعض المتاحف والمجموعات الخاصة، وهي: جامعة تيوبنجن بألمانيا(١)، ومتحف قطر الوطني(٢)، ومجموعة خاصة بالرياض.

ويقوم منهج الدراسة في هذا البحث على تناول الإصدارات النقدية، حسب التسلسل الزمني والتاريخي لها، ودراستها حسب الحروف الهجائية لمدن الضّرب، ثم دراسة تحليلية لهذه النقود في ضوء الأحداث المعاصرة لها، وذلك على النحو الآتي:

١- درهم عباسي باسم الخليفة المعتضد بالله، شيراز ٢٨٧هـ:

(Lavoix 1887: No. 1055)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيزار سنة سبع وثمنين ومائتين

هامش خارجي: لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

الظهر: للّه

محمد

رسول

الله

المعتضد بالله

هامش محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

هذا الدرهم يحمل اسم الخليفة العباسي المعتضد بالله (٢٧٩-٢٨٩هـ/٨٩٢-٩٠٢م)، ومكان سكه شيزار عاصمة إقليم فارس، ومؤرخ بسنة ٢٨٧هـ، وهو يوضح عودة بلاد فارس إلى سلطان الخلافة العباسية مرة أخرى، بعد أسر عمرو بن الليث الصفار على يد إسماعيل بن أحمد الساماني، منتصف ربيع الأول سنة ٢٨٧هـ/١٨ مارس ٩٠٠م. وقد أشارت المصادر التاريخية إلى سعادة الخليفة المعتضد بالله، بهزيمة عمرو بن الليث وأسّره، وأنه أرسل إلى إسماعيل بن أحمد بالخلع (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٠٢، حسن ١٩٩١: ٣/ ٧٦). ويبدو أن الخليفة كان يشجع إسماعيل بن أحمد، على هذا العمل (بارتولد ١٩٨١: ٣٥٢). وقد ولىّ الخليفة المعتضد حامد بن العباس أمر الضياع والخراج في فارس، في ١١ رجب من ذلك



العام/١٣ يوليه ٩٠٠م، وعهد حامد إلى أخيه أحمد بن العباس بكتب الولاية؛ ونظراً لأنه كان مقيماً بواسط متولياً أمرها، فقد أرسل إلى عيسى النوشري ليتولى معونة فارس (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٧٧). ولعل هذا الدرهم ضُرب برعاية عيسى النوشري في شيزار، بعد وصوله إليها، وسّجل عليه اسم الخليفة بالله ليعلن من خلاله، عودة إقليم فارس إلى سلطان الخلافة العباسية.

٢- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، شيزار ٢٨٨هـ (لوحة١):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4 B4 الوزن ٢,٨٦جم، القطر ٢٨ مم، لم يسبق نشر مثيل له)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

طاهر بن محمد

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة ثمان وثمنين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: مثل رقم ١

يحمل هذا الدرهم اسم طاهر بن محمد، أسفل كتابات مركز الوجه، وهو أبو الحسن طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث الصفار(٣)، بويع بإمارة الدولة الصفارية، بعد أسر جده عمرو بن الليث، على الرغم من ميل فريق من الجيش، إلى الليث بن علي بن الليث الصفار (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦).

وفي هذا العام (٢٨٨هـ) استولى طاهر بن محمد على فارس، وطرد عيسى النوشري، عاملها من قبل الخليفة، في ١٨ صفر/١١ فبراير ٩٠١م (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٨٣؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٠٧؛ ابن خلدون ١٩٧٩: ٣/٣٥٣؛ خواندمير ١٩٨٨: ٦٤). حاول طاهر بن محمد غزو الأهواز، فتوجه إلى سنبيل(٤) غير أنه لم يُكمل قصده، وعاد الى سجستان بعد تلقيه تهديدات من الأمير الساماني إسماعيل بن أحمد (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٨٣؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/ ٤٠٧؛ خواندمير ١٩٨٨: ٦٤)، وذلك بعد أن أرسل الخليفة المعتضد بالله إلى إسماعيل، يأمره بغزو سجستان، ومحاربة من بقى فيها من الصفاريين (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٨٤).

وهذا الدرهم ضرب في شيراز، بعد استيلاء طاهر بن محمد على بلاد فارس، في ١٨ صفر سنة ٢٨٨هـ/١١ فبراير ٩٠١م. وسجّل طاهر اسمه على هذا الدرهم، إلى جانب اسم الخليفة المعتضد بالله، ليعلن عودة فارس إلى حكم الصفاريين مرة ثانية. وقد سجل طاهر بن محمد اسم الخليفة العباسي، على الرغم من الخلافات السياسية والعسكرية بينهما، ليعلن أنه لا يزال في طاعة الخلافة، وفي كنفها السياسي والديني. وقد سار طاهر في ذلك على سنة سابقيه، يعقوب وعمرو ابني الليث، عندما ضربا النقود بأسماء الخلفاء العباسيين، على الرغم من الحروب الشديدة، التي دارت بينهم (رمضان ٢٠٠١: ١٦).

٣- درهم عباسي باسم الخليفة المعتضد بالله، شيزار ٢٨٨هـ:

(Zambaur 1968. P. 163).

مثل رقم ١، ولكن التاريخ "سنة ثمان وثمنين ومائتين".

عندما علم الخليفة المعتضد بالله، باستيلاء طاهر بن محمد على فارس، في صفر من العام (٢٨٨هـ)، عهد إلى مولاه بدر بأمر فارس، وأخرجه على رأس جيش كبير في ٩ جمادى الآخرة سنة ٢٨٨هـ/١ يونيه ٩٠١م لاستعادتها؛ فلّما علم طاهر بن محمد بوصول جيش الخليفة إلى فارس، تنحى عنها متجهاً إلى سجستان، ودخل جيش الخليفة فارس في شهر رجب سنة ٢٨٨هـ/يونيه ٩٠١م، وجبى بدر خراجها (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٨٤؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/ ٤٠٧).

وهذا الدرهم ضرب في شيزار باسم الخليفة العباسي المعتضد بالله، برعاية مولاه بدر، بعد استيلائه على فارس مرة أخرى، في شهر رجب سنة ٢٨٨هـ/يونيه ٩٠١م، إعلاناً عن





عودة سلطان الخلافة على بلاد فارس، وطرد الصفاريين منها، بعد فترة احتلال قصيرة.

٤- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، أرجان ٢٨٩هـ.

(Zambaur 1968. P. 40).

أشار زامباور إلى هذا الدرهم، نقلاً عن السيوفي، ولم يوضح أي منهما نصوص كتاباته، وإن كان في الغالب يشبه رقم ٢، فيما عدا الاختلاف في مكان الضرب وتاريخه.

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى قدوم طاهر بن محمد، على رأس جيش كبير من الصفارية إلى بلاد فارس، في ذلك العام (٢٨٩هـ). وكان بصحبته الليث بن علي بن الصفار، الذي أقام بمدينة أرجان مع فرقة من جيش الصفارية (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٨٤). ويغلب على الظن أن الليث بن علي، جبى خراج أرجان لصالح ابن عمه طاهر بن محمد، وضرب فيها هذا الدرهم باسم طاهر، إعلاناً عن خضوعها للصفاريين.

٥- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، شيراز سنة ٢٨٩هـ (لوحة٢):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA 4B5 الوزن ٣,٢٩ جم، القطر ٢٥,٥مم، لم يسبق نشره؛ Michiner 1977: No. 625; Spink 22/1987: No. 389)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

طاهر بن محمد

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة تسع وثمنين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المكتفي بالله

هامش: مثل رقم ١

في هذا العام (٢٨٩هـ) شهدت بلاد فارس بعض الاضطرابات، في أعقاب خروج عاملها بدر، مولى المعتضد بالله، بعد المؤامرة، التي دبّرها له الوزير القاسم بن عبيدالله، وانتهت بقتل بدر في ٦ رمضان سنة ٢٨٩هـ/١٥ أغسطس ٩٠٢م (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٩٠؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤١٣). وقد استغل طاهر بن محمد هذه الاضطرابات، التي سادت فارس في أعقاب وفاة الخليفة المعتضد، ومقتل مولاه بدر، وقدم إلى فارس في جيش كبير من الصفارية، ونجح في الاستيلاء على فارس، وأعادها مرة أخرى لحكم الصفاريين (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦).

وقد ضرب طاهر بن محمد هذا الدرهم باسمه في شيراز سنة ٢٨٩هـ، بعد نجاحه في استعادة بلاد فارس، في ذلك العام. ويلاحظ أن هذا الدرهم يحمل اسم الخليفة العباسي الجديد، المكتفي بالله (٢٨٩-٢٩٥هـ/٩٠٢-٩٠٨م)، مما يوضح أنه ضُرب بعد اعتلاء المكتفي بالله لعرش الخلافة، في شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٩هـ/مارس ٩٠٢م (ابن الاثير ١٩٩٥: ٦/٤١٢)، وهذا يؤكد أن طاهر بن محمد استغل حالة الاضطراب، التي شهدتها الخلافة في ذلك الوقت، وبسط سيطرته على إقليم فارس.

٦- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٨٩هـ (لوحة رقم٣):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4 A2 الوزن ٢,٩٧جم، القطر ٢٧مم، لم يسبق نشر مثيل له).

مثل رقم٥، لكن كُتبت "فارس" بدلاً من "شيراز" بالهامش الداخلي للوجه.



هذا الدرهم باسم طاهر بن محمد، ويحمل مكان سكه فارس، بعد نجاح طاهر في الاستيلاء عليها في ذلك العام (٢٨٩هـ)، وكلمة "فارس" هي إشارة إلى الإقليم عامة، وفي ذلك دلالة على خضوع كل إقليم فارس، لطاهر بن محمد.

٧- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، يفتقد لمكان السك، مؤرخ بسنة ٢٨٩هـ.

(østrup 1938: No. 763).

مثل رقم ٦، لكن مكان الضرب مطموس.

٨- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس سنة ٢٩٠هـ.

(Lane- Poole 1982: p. 160; Vasmer 1930: No. 74; Spink 22/1987: No. 430).

مثل رقم ٦، لكن تاريخ الضرب هو: "تسعين ومائتين".

في هذه السنة (٢٩٠هـ) أرسل طاهر بن محمد، إلى إسماعيل بن أحمد الساماني الهدايا، وطلب منه أن يشفع له عند الخليفة العباسي، المكتفي بالله، في إعطائه بعض ممالك آبائه وأجداده. استجاب الأمير الساماني لطلب طاهر، وأرسل إلى الخليفة المكتفي بالله رسولاً، بالتماس طاهر، وبصحبته هدايا طاهر إلى الخليفة. فقبل الخليفة شفاعة إسماعيل بن أحمد (خواندمير ١٩٨٨: ٦٤)، وعقد لطاهر على بلاد فارس، نظير مال يحمله إليه في كل عام، وذلك في ٢٣ جمادى الأول سنة ٢٩٠هـ/٢٥ أبريل ٩٠٣م (الطبري ١٩٧٦: ١٠/ ٩٨؛ ابن الاثير ١٩٩٥: ٦/٤٢٠). وخلع الخليفة على رسل طاهر بن محمد، وأرسل إليه العقد والخلع، وكانت عبارة عن رداء مذهب (الطبري ١٩٧٦: ١٠/٩٨؛ خواندمير ١٩٨٨: ٦٤)، كما أرسل إلى طاهر رسالة قال فيها: "لو أرسل أحد عمالنا مائة أمثال ما أرسله طاهر، ما نال رضانا" (خواندمير ١٩٨٨: ٦٤).

وهذا الدرهم يُعد الأول، الذي ضربه طاهر بن محمد برعاية الخليفة العباسي المكتفي بالله، بعد أن نال رضاه، وعقد له على بلاد فارس، ليصبح حاكمها الشرعي، من قبل الخليفة.

٩- درهم عباسي باسم الخليفة المكتفي بالله، شيراز ٢٩١هـ.

(Porter 1921: 324; Zambaur 1922: 9)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

ولى الدولة

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيزار سنة إحدى وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المكتفي بالله

هامش: مثل رقم ١.

يحمل هذا الدرهم لقب "ولي الدولة"، وهو لقب الوزير القاسم بن عبيدالله بن سليمان بن وهب، وزير الخليفة المكتفي بالله. وقد سُجل لقب "ولي الدولة" بأسفل كتابات مركز الوجه، مكان اسم الأمير طاهر بن محمد، بينما جاء اسم الخليفة المكتفي بالله في موقعه، أسفل كتابات مركز الظهر، في حين أن اسم طاهر بن محمد لم يسجل على هذا الدرهم.

وفي هذا العام (٢٩١هـ)، توجه طاهر بن محمد إلى سجستان، تاركاً بلاد فارس بعد أن عيّن عليها عمالاً من قبله، وفوض أمرها إلى سبكري، غلام عمرو بن الليث، الذي سيطر على مقاليد الأمور في بلاد فارس (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦)، وانشغل طاهر بن محمد باللهو والصيد، والانغماس في الملذات (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٢١؛ ابن الأثير ١٩٩٥م: مجلد ٦/٤٣١). وفي الوقت نفسه عيّن محمد بن خلف بن الليث رئيساً لكبار

سجستان، وزوّجه من أخته بانو، فغضب سبكري لذلك، لأنه رغب في الانفراد بشئون الحكم، دون منازعة أحد (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦).

ويغلب على الظن أن هذا الدرهم ضرب في شيزار، في ذلك العام (٢٩١هـ) برعاية سبكري، بعد خلافه مع طاهر بن محمد، الذي كان مقيماً في سجستان، في تلك الأثناء، ولم يسجل عليه اسم طاهر، ونقش بدلاً منه لقب الوزير القاسم بن عبيدالله، إلى جانب اسم الخليفة المكتفي بالله، وذلك في محاولة للتقرب إلى الخليفة ووزيره، من أجل الاستيلاء على حكم فارس، من طاهر بن محمد، الذي انشغل عن أمور الملك باللهو والصيد. ولعل هذا الدرهم، أيضاً، كان من النقود المفروضة على بلاد فارس، التي كانت تُدفع للخليفة كل عام؛ لذا ضرب سبكري هذه النقود باسم الخليفة ووزيره، إرضاء لهما.

١٠- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩١هـ (اللوحتان ٤، ٥):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4 A3 الوزن ٢,٧٨جم، القُطر ٢٨مم، لم يسبق نشره، جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4A4 الوزن ٢,٩٠جم، القطر ٣٠مم، لم يسبق نشره، دوران ١٩٩٦: ١٥٧ رقم ٧٥).

الوجه: مركز: مثل رقم ٩

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم

بفارس سنة إحدى وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المكتفي بالله

طاهر بن محمد

هامش: مثل رقم١

يلاحظ على هذا الدرهم استمرار تسجيل لقب "ولي الدولة"، بأسفل كتابات مركز الوجه، بينما يعود اسم طاهر بن محمد للظهور على النقود مرة أخرى، ولكن أسفل كتابات مركز الظهر، بعد اسم الخليفة المكتفي بالله.

١١- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩١هـ

(فهمي ١٩٦٥: رقم ٢٣٣٠؛ العش ١٩٨٤: رقم ٢١١٥؛ طباطبائي ١٣٧٢: ص ٣٧٧؛ .Fraehm 1826: 36 No. 5; Moellero 1826: 124; Dorn 1881: 85 No. 1; Vasmer 1930: No. 75).

الوجه: مثل رقم ١٠، لكن اسم طاهر بن محمد بالسطر الأخير من كتابات المركز، بدلاً من لقب "ولي الدولة"

الظهر: مثل رقم ١٠ لكن من دون اسم طاهر بن محمد

١٢- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩١هـ (لوحة ٦):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4C2 الوزن ٢,٩٨جم، القطر ٢٩مم، لم يسبق نشر مثيل له)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

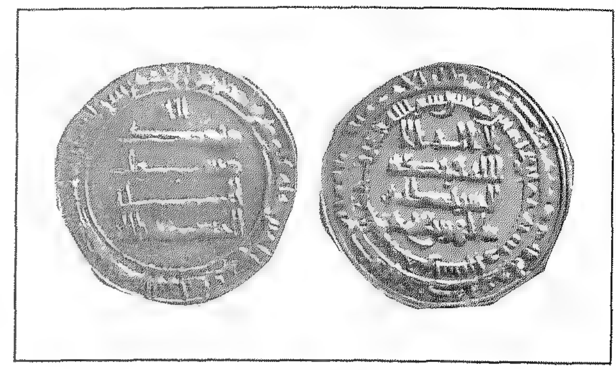
هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة زرنج سنة إحدى وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد





لوحة ١ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، شيراز ٢٨٨هـ.



لوحة ٢ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، شيراز ٢٨٩هـ.



لوحة ٣ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٨٩هـ.



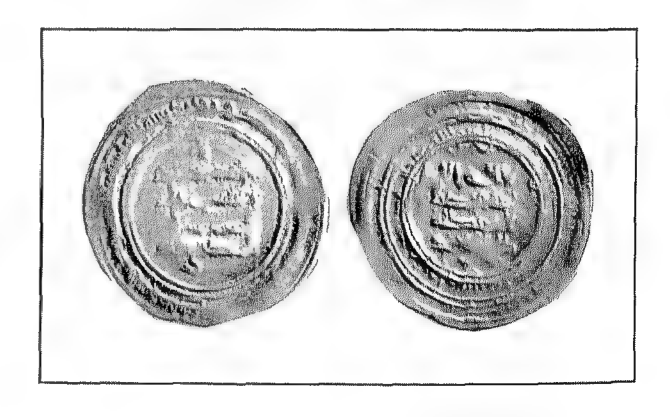
لوحة ٤ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩١هـ.



لوحة ٥ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩١هـ.



لوحة ٦ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩١هـ.



لوحة ٧ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٢هـ.



لوحة ٨: درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٣هـ.





رسول الله

المكتفي بالله

طاهر بن محمد

هامش: مثل رقم ١.

يعد هذا الدرهم - على حد علمي - أقدم ما وصلنا من نقود، باسم طاهر بن محمد، التي تحمل مكان سكها إحدى مدن إقليم سجستان، وهي مدينة زرنج، عاصمة الإقليم. وقد توجه طاهر بن محمد إلى سجستان في ذلك العام، وكان أخوه يعقوب والياً عليها من قبله، منذ سنة ٢٨٩هـ (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦). ويبدو أن هذا الدرهم ضُرب في مدينة زرنج، بعد وصول طاهر إليها في ذلك العام.

١٣- درهم عباسي باسم الخليفة المكتفي بالله، شيراز ٢٩٢هـ.

(Porter 1921: 324; Zambaur 1922: 9)

الوجه: مركز: مثل رقم ١٢

هامش: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيراز
سنة اثنتين وتسعين ومائتين

الظهر: مثل رقم ٥

١٤- درهم عباسي باسم الخليفة المكتفي بالله، فارس ٢٩٢هـ.

(Tornberg 1868: 289, No. 49)

مثل رقم ١٣، لكن "فارس" بدلاً من "شيراز"، بالهامش الداخلي للوجه.

استمرت النقود تُضرب باسم الخليفة العباسي، في شيراز (رقم ١٣) وفارس (رقم ١٤) سنة ٢٩٢هـ، دون تسجيل اسم الأمير الصفاري طاهر بن محمد عليها ولعل هذه النقود ضُربت برعاية سبكري، متولي أمر فارس، وأرسلها إلى الخليفة ضمن أموال الجباية، المقررة على بلاد فارس.

وربما قصد سبكري من ذلك التقرب إلى الخليفة، لما أضمره في نفسه من الاستيلاء على بلاد فارس، من طاهر بن محمد، الذي انشغل باللهو عن أمور المُلك، كما سبق أن ذكرت.

١٥- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٢هـ (لوحة ٧):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4A5 الوزن ٢,٩٥ جم، القطر ٢٩مم، لم يسبق نشره؛ Zambaur 1905: 82. No. 78; Vasmer 1930: No. 76).

مثل رقم ٥، لكن الهامش الداخلي للوجه:

بسم الله ضرب هذا الدرهم بفارس

سنة اثنتين وتسعين ومائتين

في هذا العام (٢٩٢هـ) عزم طاهر بن محمد على ترك سجستان، والرحيل إلى بلاد فارس، بعد أن امتنع سبكري عن إرسال خراج فارس إليه، وأنفق طاهر كل أمواله في اللهو والبذخ. ولكن سبكري سعى لإثناء طاهر عن عزمه، وأعاده إلى سجستان مرة أخرى، ليعاود الانغماس في الملذات واللهو والصيد (إقبال ١٩٨٩: ص ١٢٦ - ١٢٧). ويُفسر امتناع سبكري عن إرسال خراج فارس إلى طاهر بن محمد، تلك النقود المضروبة باسم الخليفة العباسي، المكتفي بالله، في شيراز وفارس (رقم ٩، ١٣، ١٤)، دون تسجيل اسم طاهر عليها، الأمر الذي أثار غضب طاهر، فقرر القدوم إلى بلاد فارس، للاستيلاء على خراجها. ولكن سبكري أعاد ضرب النقود باسم طاهر بن محمد، وأرسلها إليه، ليرده عن بلاد فارس إلى سجستان مرة أخرى، ليستمر سبكري مسيطراً على مقاليد الأمور في فارس.

١٦- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٣هـ (لوحة ٨):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4A6 الوزن



٣٧, ٥جم، القطر ٢٨مم، لم يسبق نشره: Vasmer 1930: No. 77).

مثل رقم ١٥، لكن التاريخ "سنة" ثلث وتسعين ومائتين".

في هذه السنة (٢٩٣هـ) قدم إلى الخليفة المكتفي بالله مستأمناً، أحد قواد طاهر بن محمد، ويُعرف بأبي قابوس، وذلك بعد خلافه مع سبكري، والليث بن على، الذين سيطرا على مقاليد الأمور في البلاد، بعد انصراف طاهر عنها. وقد أرسل طاهر إلى الخليفة، متهماً أبا قابوس بأنه قد ولاه بعض أعمال فارس، فجبى خراجها ثم هرب. وطلب طاهر من الخليفة رد هذه الأموال، أو احتسابها من الأموال المقررة عليه، ولكن الخليفة رفض ذلك، وأحسن إلى أبي قابوس (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٢١؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٣١؛ خواندمير ١٩٨٨: ٦٥).

١٧- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج سنة ٢٩٣هـ.

(østrup 1938: No. 764)

مثل رقم ١٢ لكن التاريخ:

"سنة ثلث وتسعين ومائتين"

استمرت النقود تضرب في مدينة زرنج، عاصمة إقليم سجستان، باسم طاهر بن محمد، الذي كان لا يزال مقيماً في سجستان، في تلك الأثناء.

١٨- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٤هـ (لوحة ٩):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4B1 الوزن ٣,٥٨جم، القطر ٣١مم، لم يسبق نشره؛ طباطبائي ١٣٧٢: ص ٢٧٨؛ Fraehm 1826: 36. No. 6; Lane-poole 1876: No. 247; Vasmer 1930: No. 78; Mitchiner 1977, No. 626-627).

مثل رقم ١٥، لكن التاريخ:

"سنة أربع وتسعين ومائتين"

١٩- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩٤هـ.

(Tornberg 1868: 290 No. 9)

مثل رقم ١٧، لكن التاريخ:

"سنة أربع وتسعين ومائتين"

نشر تورنبرج Tornberg هذا الدرهم في عام ١٨٦٨م، وقرأ التاريخ في هامش الوجه الداخلي على أنه: "سنة سبع وتسعين ومائتين". وقد اعتمد زامباور على هذه القراءة، دون تمحيص لها، عند دراسته لنقود مدينة زرنج، في كتابه عن مدن ضرب النقود في العصر الإسلامي (Zambaur 1968: p. 132). ولكن عند دراسة نصوص كتابات هذا الدرهم، وكذا ما ورد في المصادر التاريخية، يتضح عدم صحة قراءة تورنبرج لتاريخ الضرب (٢٩٧هـ)، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: كان طاهر بن محمد في ذلك العام (٢٩٧هـ) في السجن، لدى الخليفة العباسي المقتدر بالله، بعد أن قبض سبكري عليه وعلى أخيه يعقوب، وأرسلهما إلى الخليفة المقتدر في سنة ٢٩٦هـ، كما سيأتي ذكره.

ثانياً: مدينة زرنج في ذلك العام (٢٩٧هـ)، كانت تحت سيطرة الليث بن علي، الذي استولى عليها منذ سنة ٢٩٦هـ، بعد القبض على طاهر وأخيه يعقوب (إقبال ١٩٨٩: ص ١٢٧).

ثالثاً: هذا الدرهم يحمل اسم الخليفة العباسي المكتفي بالله، مما يؤكد أنه ضُرب قبل وفاته في ١٢ ذي القعدة سنة ٢٩٥هـ/١٤ أغسطس ٩٠٨م (الطبري ١٩٧٦م: ج١٠، ص ١٣٨)، أما التاريخ الذي ذكره تورنبرج، وهو سنة ٢٩٧هـ فيتفق مع حكم الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ/٩٠٨-٩٣٢م).



ويبدو أن الأمر التبس على تورنبرج في قراءة التاريخ، وذلك لتشابه رسم كلمتي: "سبع"، "أربع" في بعض الحروف، مما حدا به إلى هذه القراءة. وهذا الدرهم قد ضرب في مدينة زرنج سنة ٢٩٤هـ برعاية طاهر بن محمد، الذي كان مقيماً في سجستان في تلك الأثناء.

٢٠- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٥هـ (لوحة ١٠):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4B2 الوزن ٢,٩٩جم، القطر ٢٨,٥مم، لم يسبق نشره؛ DORN 1881, P. 85, NO. 2, Vasmer 1930: NO. 97).

مثل رقم ١٥، ١٨، لكن التاريخ:

"سنة خمس وتسعين ومائتين"

٢١- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩٥هـ (لوحة ١١).

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 2-16-96 الوزن ٣,٦٠جم، القطر ٢٩ مم، لم يسبق نشره

Fraehn 1826: 37, No. 7; Lane-poole 1876: No. 248; Markoff 1896: 106, No. 28; Vasmer 1930: No. 84)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

القدرة لله

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدنية زرنج سنة خمس وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول الله

المكتفي بالله

طاهر بن محمد

هامش: مثل رقم ١

في هذا العام (٢٩٥هـ) شهدت سجستان بعض الاضطرابات، ضد طاهر بن محمد، حين مال كبار سجستان إلى الليث بن علي، ووقفوا إلى جانبه، وتخلوا عن طاهر وأخيه يعقوب (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦-١٢٧). ولعل ذلك يفسر تسجيل عبارة "القدرة لله"، أسفل كتابات مركز الوجه لهذه الدراهم، حيث تشير إلى أن: القدرة والقوة بيد الله، سبحانه وتعالى، يؤيد بهما من يشاء من عباده. وقد سجّل طاهر بن محمد وأخوه يعقوب هذه العبارة، ليعلنا من خلالها أنه إذا كان كبار سجستان قد انفضوا من حولهما، وانضموا إلى الليث بن علي، فإنهما يلجآن إلى الله، صاحب القوى والقدر، يطلبان منه القوة والتأييد على أعدائهما. وتمثل هذه الدراهم آخر الإصدارات النقدية، لطاهر بن محمد في مدينة زرنج - حسب علمي - حيث طرد منها في أوائل عام ٢٩٦هـ، كما سيأتي ذكره.

٢٢- درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٦هـ، (لوحة ١٢):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4B3 الوزن ٢,٧٣جم، القطر ٣٠مم، لم يسبق نشره Lane-poole 1876: No. 249; Vasmer 1930: No. 86)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

طاهر بن محمد

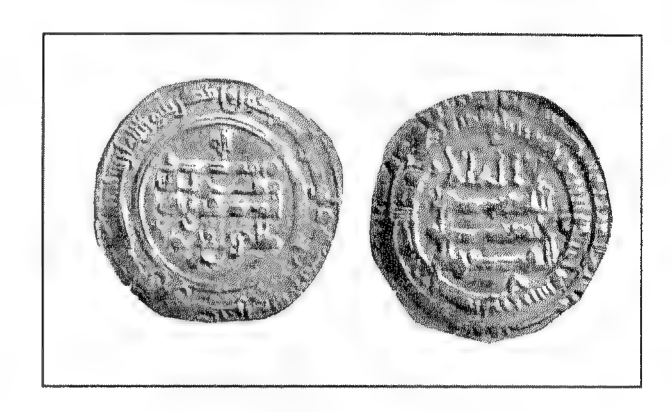
هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بفارس سنة ست وتسعين ومائتين



لوحة ٩ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٤هـ.



لوحة ١٠ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٥هـ.



لوحة ١١ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩٥هـ.



لوحة ١٢ : درهم صفاري باسم طاهر بن محمد، فارس ٢٩٦هـ.

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول الله

المقتد بالله

هامش: مثل رقم ١

في هذه السنة (٢٩٦هـ) قدم طاهر بن محمد، وأخوه يعقوب، إلى فارس، بعد طردهما من سجستان، واستيلاء الليث بن علي عليها، وذلك للاستعانة بسبكري، عامل فارس، لاستعادة سجستان (إقبال ١٩٨٩: ١٢٧)، ولكن سبكري أدرك ضعف طاهر وأخيه يعقوب، وانصراف أهل سجستان عنهما، فأرسل إلى الخليفة يستأذنه في القبض عليهما، متعللاً بعدم دفع طاهر الأموال المقررة للخليفة (القرطبي ١٩٧٦: ١١/ ٣٥). وبالفعل قبض سبكري على طاهر ويعقوب، وأرسلهما إلى الخليفة المقتدر بالله، واستولى على حكم فارس (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٤١؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٤). ويعد هذا الدرهم آخر النقود المضروبة في فارس، باسم طاهر بن محمد.

٢٣- درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٦هـ (لوحة ١٣):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4C4 الوزن ٢,٩١جم، القطر ٣١مم، لم يسبق نشره؛ فهمي ١٩٦٥: رقم ٢٥٢٩؛ Casanova 1896: No. 1043).

مثل رقم ٢٢ ولكن مركز الوجه : لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

سبكري





بعد قبض سبكري، على طاهر بن محمد وأخيه يعقوب، استولى على حكم فارس، وضرب النقود باسمه، وسّجل اسمه أسفل كتابات مركز الوجه(٥)، بدلاً من اسم طاهر بن محمد، ليعلن أنه حاكم فارس الجديد، الذي تصدر السّكة باسمه.

وقد أرسل سبكري في هذا العام (٢٩٦هـ)، كاتبه أبا الفضل عبدالرحمن بن جعفر الشيرازي، إلى الخليفة المقتدر بالله، يطلب منه الولاية على بلاد فارس، نظير أن يدفع الأموال التي يقررها عليه (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٦، الهمذاني ١٩٧٦:١١/١٩٧؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/ ٤٦٤). وصل رسول سبكري إلى بغداد، ومعه كل من طاهر ويعقوب، ابني محمد بن عمرو بن الليث على عماريات (قبة) مكشوفة، فخلع الخليفة عليه (القرطبي ١٩٧٦: ١١/٣٥، ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٦)، ووافق على توليه سبكري بلاد فارس، نظير مال يحمله إليه في كل عام (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٤). ومن ثم، فإن إصدار سبكري لهذه النقود، كان بعد ولايته على بلاد فارس من قبل الخليفة، وسجل عليها اسمه إعلاناً عن هذه الولاية، وبدء ممارسة أهم شارات ملكه، وهي إصدار السكة باسمه، كما سبق القول.

٢٤- دينار صفاري باسم الليث بن علي، مدينة زرنج ٢٩٦هـ (لوحة ١٤):

(Spink 22/1987: No. 413)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

الليث بن علي

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدينر بمدينة زرنج سنة ست وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر : لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش: مثل رقم١

يحمل هذا الدينار، المضروب في مدينة زرنج سنة ٢٩٦هـ، اسم الليث بن علي أسفل كتابات مركز الوجه. وهو الليث بن علي بن الليث الصفار، كان من كبار رجال الدولة الصفارية، وبعد أسر عمه، عمرو بن الليث، انقسم الجيش الصفاري إلى فريقين: فريق يؤيد طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث، وفريق انحاز إلى الليث بن علي، ولكن الأمر استقر على تولي طاهر بن محمد، لحكم الدولة الصفارية (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦)، وعهد طاهر إلى الليث بن علي، بحكم بلاد كرمان ومكران (إقبال ١٩٨٩: ١٢٧). ولم يرض الليث بن علي عن ابن عمه طاهر بن محمد، بسبب انشغاله عن أمور الملك باللهو والصيد، وتركه شؤون البلاد لسبكري، لذلك كان دائم الخلاف مع سبكري، وترك له بلاد فارس (الصرفي ١٩٨٦: ١/٢٥٦).

وفي سنة ٢٩٥هـ، انحاز كبار سجستان إلى الليث، وانفضوا عن طاهر بن محمد، بسبب عدم كفايته لشؤون الحكم. فاستغل الليث خروج طاهر إلى مدينة بست، وقدم من ولايته إلى سجستان، واستولى عليها في سنة ٢٩٦هـ. وحاول عاملها يعقوب بن محمد بن عمرو بين الليث، منع الليث من ذلك، لكنه لم يستطع بسبب ميل أهل سجستان إلى الليث. وعندما عاد طاهر بن محمد إلى سجستان، كان الليث قد استولى عليها، فخرج مع أخيه يعقوب إلى فارس للاستعانة بسبكري، ولكن قُبض عليه مع أخيه، وزال ملكه من سجستان وفارس معاً، في ذلك العام (إقبال ١٩٨٩: ١٢٧).

جلس الليث بن علي، على عرش الدولة الصفارية في سجستان، وأصبح الوريث الشرعي لحكم الصفاريين، بعد القبض على أبناء عمومته طاهر ويعقوب، ابني محمد بن عمرو

بن الليث. وقد بدأ الليث في ممارسة أهم شارات ملكه الجديد، وهي ضرب السكة باسمه، فضرب هذا الدينار وهو دينار نادر جداً، لأن النقود الذهبية الصفارية في تلك الأثناء، كانت نادرة وقليلة.

وقد عَدّ بعض المؤرخين والباحثين، أن حُكم الليث بن علي يمثل بداية الأسرة الصفارية الثانية (زامبارو ١٩٥١: ٣٠٢؛ لين بول ١٩٧٣: ٢٦٤، ٢٦٦؛ Walker 1936: 22)، بينما جعل بوزورث الدولة الصفارية، في سلسلة واحدة (بوزوروث ١٩٩٥: ١٥٣).

ولكن لا أتفق مع هذه الآراء؛ لأن يعقوب وعمرو وعلي وطاهر، هم أربعة أخوة أبوهم الليث الصفار (Noldke 1892: 205). وعندما وصل الليث بن علي إلى الحكم، كان أحد أبناء هذه الأسرة من نسل علي بن الليث، مثلما كان طاهر من نسل عمرو بن الليث. ثم خلف الليث في الحكم أخوه المعدل، ثم عمرو بن يعقوب، ابن محمد بن عمرو بن الليث، وهو آخر حكام هذه الأسرة.

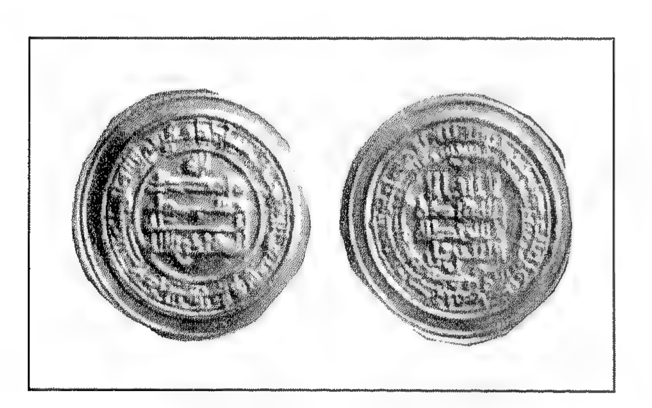
ولكن الأسرة الصفارية الثانية تبدأ - من وجهة نظري - بتولي أبي جعفر أحمد بن محمد بن خلف حكم سجستان، من قبل الأمير الساماني نصر بن أحمد سنة ٣١١هـ (إقبال ١٩٨٩: ١٣٠). ثم استقل بحكم سجستان، وبدأ بإصدار السكة فيها باسمه سنة ٣١٢هـ (٦). وهناك شك كبير في نسب هذا الرجل إلى الصفاريين، وكل الدلائل التاريخية تؤكد أنه ابن محمد بن خلف، الذي تزوج من بلنو، أخت طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث (إقبال ١٩٨٩: ١٢٦؛ Noldke 1892: 295) وليس من نسل الصفاريين أنفسهم، ثم توالى حكام الأسرة الصفارية الثانية، من نسل هذا الأمير.

٢٥- درهم صفاري باسم الليث بن علي، مدينة زرنج ٢٩٦هـ.

(Fraehn 1826: 37: No. 8; Moellero 1826: 125; Vasmer 1930: No. 91; Walker 1936: 22.



لوحة ١٣: درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٦هـ.



لوحة ١٤ : دينار صفاري باسم الليث بن علي، مدينة زرنج ٢٩٦هـ.



لوحة ١٥: درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٧هـ.



لوحة ١٦: درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٧هـ.



(No.1.

مثل الدينار السّابق (رقم ٢٤) تماماً، ولكن كُتب: "ضرب هذا الدرهم" بدلاً من "ضرب هذا الدينر" بالهامش الداخلي للوجه.

٢٦- درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٧هـ (اللوحتان ١٥، ١٦):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4C5 الوزن ١٨, ٣جم، القطر ٢٨مم، لم يسبق نشره، جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 2-25-92 الوزن ٠٣, ٣جم، القطر ٢٩مم، لم يسبق نشره؛ (Fraehn 1826: 37, No. 9; Moellero 1826: 125.

مثل رقم ٢٣، لكن التاريخ:

"سنة سبع وتسعين ومائتين"

في هذا العام (٢٩٧هـ) استمر سبكري في حكم بلاد فارس، بعد انتزاعها من طاهر ويعقوب، ابنى محمد بن عمرو بن الليث، ولكن عندما علم الليث بن علي بذلك، غضب لأبناء عمومته (القرطبي ١٩٧٦: ٣٥/١١)، وخرج من سجستان على رأس جيش كبير، تمكن به من الاستيلاء على فارس، وهزيمة سبكري، الذي هرب إلى أرجان (الطبري ١٩٧٦: ١٤٣/١٠؛ ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٦؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٤٦٥/٦).

وهذا الدرهم ضرب باسم سبكري في فارس سنة ٢٩٧هـ، قبل هزيمته وطرده منها، واستيلاء الليث ابن علي عليها.

٢٧- درهم صفاري باسم الليث بن علي، فارس ٢٩٧هـ (لوحة ١٧):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ EA4D2 الوزن ٢٥, ٣جم، القطر ٢٧مم، لم يسبق نشره -Lane-poole 1892 162, Vasmer 1930: No. 92; Walker 1936: 22. No. 2; Spink 22/1987: No. 390; Spink 34/1990: No. 335).

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

الليث بن علي

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بفارس سنة سبع وتسعين ومائتين

هامش أوسط: للّه الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

هامش خارجي: باليمن والسعادة بالنصر والظفر

الظهر : لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش داخلي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

هامش خارجي: باليمن والسعادة بالنصر والظفر.

بعد نجاح الليث بن علي في هزيمة سبكري، وطرده من بلاد فارس في ذلك العام، أصدر الليث هذا الدرهم باسمه، إعلاناً عن استعادته لبلاد فارس، مرة أخرى، إلى حكم الدولة الصفارية. وبذلك استطاع الليث بن علي السيطرة على كل أملاك الدولة الصفارية، في فارس وسجستان.

وقد تميز هذا الدرهم بتسجيل هامش كتابي جديد، أضيف إلى كل من الوجه والظهر، نقش به عبارة "باليُمن والسّعادة بالنصر والظفر". وسبب نقش هذه العبارة على نقود الليث بن علي في فارس في ذلك العام، هو نجاحه في إحياء مجد الدولة الصفارية في فارس وسجستان مرة أخرى، ومن



ثم فقد دعا الله بأن يكون حكمه لها ميموناً مباركاً، وأن يُحقق له النصر على أعدائه، المتربصين به.

٢٨- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٧هـ

(Nicol 1982: No. 1427. pl. v)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بفارس سنة سبع وتسعين ومائتين

هامش خارجي: مثل رقم ١.

الظهر:

لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش: مثل رقم ١

يمثّل هذا الدرهم الإصدار الثالث في فارس في عام ٢٩٧هـ، بعد الإصدارين السابقين لسبكري (رقم ٢٦)، ولليث بن علي (رقم ٢٧). ويحمل الإصدار الثالث، وكذا الإصدار الذي يليه رقم ٢٩، اسم الخليفة العباسي المقتدر بالله، مما يدل على عودة فارس إلى حكم الخلافة العباسية، في ذلك العام (٢٩٧هـ)، بعد أن كانت بيد سبكري، ثم آلت إلى الليث بن علي، بعد انتصاره على سبكري وطرده من فارس، وأخيراً عادت إلى حكم الخليفة العباسي.

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى إرسال الخليفة العباسي، المقتدر بالله، جيشاً من خمسة آلاف مقاتل، تحت قيادة مؤنس الخادم، إلى فارس، لاستعادتها من الليث بن علي (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥؛ القرطبي ١٩٧٦: ١١/٣٥). خرج جيش الخليفة من مدينة السلام في رمضان سنة ٢٩٧هـ/مايو - يونيه ٩١٠م (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٤٣) والتقى بسبكري عند أرجان (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥). وعندما علم الليث بن علي باجتماع سبكري ومؤنس الخادم بأرجان، خرج إليهما، وأرسل أخاه بفرقة من الجيش إلى شيراز، لحفظها من الوقوع في أيدي الحسين بن حمدان، والي قم، الذي كان قد وصل بجيشه إلى البيضاء (٧)، لمساعدة جيش الخليفة (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٧؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥).

حاول الليث بن علي أن يمنع بنفسه جيش الحسين بن حمدان، من الاستيلاء على شيراز، فسلك طريقاً مختصراً. فشق عليه وعلى جيشه، فعدل عنه وخرج إلى الخوبذان(٨)، وكان قد وصل إليها جيش مؤنس. ودارت رحى الحرب بين الفريقين في شهر ذي الحجة سنة ٢٩٧هـ/أغسطس ٩١٠م، ونجح جيش الخليفة في الانتصار على الليث بن علي وأسره، واستعاد فارس مرة أخرى (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٤٣؛ ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٧؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥)، وذلك في غرة المحرم سنة ٢٩٨هـ/٩سبتمبر ٩١٠م (إقبال ١٩٨٩: ١٢٨).

ويمكن القول إنّ الدراهم المضروبة باسم الخليفة المقتدر بالله في فارس، سنة ٢٩٧هـ، ضربت بعد استيلاء جيش الحسين بن حمدان على شيراز - عاصمة فارس - ليعلن من خلالها عودة فارس إلى حكم الخليفة المقتدر. وقد تم ذلك نهائياً بعد هزيمة الليث بن علي، على يد جيش مؤنس الخادم، في غرة المحرم من سنة ٢٩٨هـ.

٢٩- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٧هـ (لوحة ١٨):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 7-38-93 الوزن ٢،٤٢جم، القطر ٢٧مم، لم يسبق نشر مثيل له).

مثل رقم ٢٨، لكن مركز الوجه:

لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

أبو العباس بن

أمير المؤمنين

٢٠- درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٨هـ (اللوحتان ١٩، ٢٠):

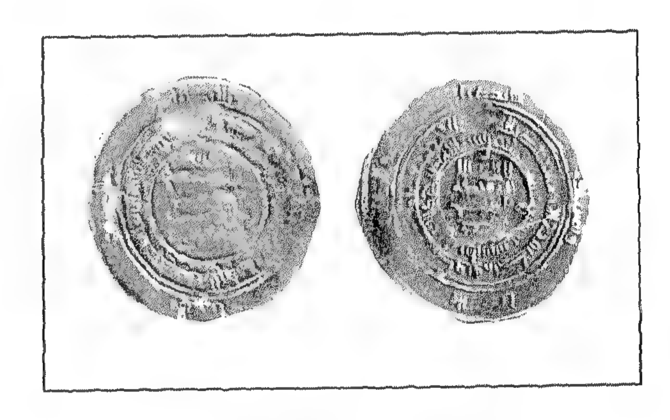
(جامعة تيوبنجن رقم الحفظ EA4C5 الوزن ١٤ ,٣جم، القطر ٢٩مم، لم يسبق نشره، جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 92-25-3 الوزن ٢١ ,٢جم، القطر ٢٨مم، لم يسبق نشره؛ العش ١٩٨٤: رقم ٢١٦٨ اللوح ٥١-٢١٦٨؛ مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٩٦: ٨٠، رقم ٤).

مثل رقمي: ٢٣، ٢٦ ؛

لكن التاريخ: "سنة ثمان وتسعين ومائتين"

عندما نجحت جيوش الخليفة العباسي المقتدر بالله، بقيادة مؤنس الخادم، في هزيمة الليث بن علي، في غرة المحرم من العام (٢٩٨هـ)، وسيطرت على بلاد فارس مرة أخرى، نصح كبار القادة مؤنساً بأن يستولى على بلاد فارس، بدلاً من سبكري، ويكتب إلى الخليفة المقتدر بالله، ليُقرّه عليها. ولكن مؤنساً كان يميل إلى سبكري، فاحتال على القادة، وأرسل إلى سبكري سراً يحثه على العودة إلى فارس، لممارسة مهام حكمه فيها (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٧؛ ابن الاثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥). استجاب سبكري لنصيحة مؤنس، وأسرع إلى شيراز فدخلها، وعادت جيوش الخلافة بقيادة مؤنس إلى بغداد، واتجه الحسين بن حمدان إلى ولايته في قم (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٧، ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٥).

وبعد عودة سبكري إلى فارس أصدر النقود باسمه، إعلاناً عن عودته لحكم بلاد فارس، وممارسة لأهم شارات

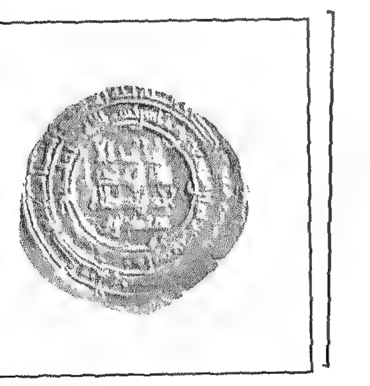


لوحة ١٧ : درهم صفاري باسم الليث بن علي، فارس ٢٩٧هـ.

لوحة ١٨: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٧هـ.



لوحة ١٩: درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٨هـ.



لوحة ٢٠: درهم باسم سبكري غلام عمرو بن الليث، فارس ٢٩٨ هـ.



ملكه، وهي إصدار السّكة باسمه.

٣١- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٨هـ.

Tornberg 1868: 289 No. 56; Roger 1883: 254.) No. 457; Cunha 1889: 33. No. 777; Lane-poole 1897: No. 675; Allan 1919: 197; Artuk 1971: No. 457; Nicol 1982: No. 1428).

مثل رقم ٣٠، لكن مركز الوجه من دون اسم "سبكري".

بعد عودة سبكري إلى حكم فارس، في العام (٢٩٨هـ)، علا شأن كاتبه أبى الفضل عبدالرحمن بن جعفر الشيرازي، وسيطر على مقاليد الحكم (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦). فحسده أصحاب سبكري بقيادة القتَّال - أحد قواد سبكري - وسعوا بالوشاية لدى سبكري، بأن عبدالرحمن أرسل إلى الخليفة يطلب منه ولاية فارس، وأنه أحلف القواد على الطاعة له، وليس هناك ما يمنعه من القبض على سبكري، والاستيلاء على البلاد (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٨؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦). خاف سبكري على حكمه، فقبض على كاتبه عبدالرحمن الشيرازي، وأودعه السجن، وعيّن بدلاً منه إسماعيل بن إبراهيم اليمني، الذي حرّض سبكري على العصيان على الخليفة، ومنع الأموال عنه، متعللاً بأن جيوش الخليفة غادرت البلادر إلى بغداد، ولن تعود إليها مرة أخرى (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٨، ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦).

نجح أبو الفضل عبدالرحمن بن جعفر الشيرازي، في مراسلة أبى الحسن بن الفرات، وزير الخليفة المقتدر بالله، وأبلغه عصيان سبكري. فكتب الوزير إلى مؤنس الخادم وكان بواسط - يأمره بالعودة إلى فارس، لمحاربة سبكري. فعاد مؤنس إلى الأهواز، وحاول سبكري موادعة مؤنس، وطلب منه الوساطة لدى الوزير، مقابل أن يبقى على بلاد فارس وكرمان، نظير أن يدفع زيادة من الأموال عمّا كان مقرراً عليه قبل ذلك (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٨، ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/ ٤٦٦). وقد طلب الوزير من سبكري دفع ثلاثة عشر ألف ألف درهم، ولكن سبكري لم يستجب لذلك، ولم يزد في عرضه عن عشرة الآف ألف درهم فقط (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٨- ١٩).

اتهم الوزير، ابن الفرات، مؤنساً بالميل إلى سبكري، وطلب منه التخلى عن قيادة الجيش، والقدوم إلى مدينة السلام بصحبة أسيره، الليث بن علي. وأخرج الوزير جيشاً كبيراً إلى فارس، جعل على رأسه عدداً كبيراً من قواد مدينة السّلام، مثل محمد ابن جعفر العبرتاي، ووصيف كامه (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٩؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦). اجتمعت جيوش الخلافة بالأهواز، تحت قيادة كل من محمد بن جعفر العبرتاي، ووصيف كامه، وكان معهم من المدد سيما الخزري، وفاتك المعتضدي، ويمن الطولوني. والتقى جيش الخليفة ضد سبكري عند باب شيراز، فانهزم سبكري وفر هارباً في طريق المفازة إلى خراسان، وأُسر قائده القتَّال، ثم تبع محمد بن جعفر العبرتاي سبكري، فتحصن منه بمدينة بم (٩)، وهُزم سبكري مرة أخرى، وهرب إلى خراسان، حيث قبض عليه الأمير الساماني أحمد بن إسماعيل، وبعث به إلى الخليفة المقتدر بالله (ابن مسكاويه ١٩٣٤م: ص١٩؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦؛ القرطبي ١٩٧٦: ١١/٣٧)، وكان وصول سبكري إلى بغداد، في ١٩ شوال سنة ٢٩٨هـ/٢١ يونيه ٩١١م (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ٢٠؛ القرطبي ١٩٧٦: ١١/٣٧).

وبعد استيلاء جيش الخليفة على بلاد فارس، عيّن محمد بن جعفر العبرتاي عليها قنبجا، خادم الأفشين (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٩؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٦)، وكان يميل إليه لحسن وجهه (ابن مسكاويه ١٩٣٤: ١٩). ولم يلبث أن توفى كل من قنبج ومحمد بن جعفر العبرتاي في ذلك العام (٢٩٨هـ). فعهد الخليفة المقتدر بالله، بأمر فارس إلى عبدالله بن إبراهيم المسمعي، وأضاف إليه كرمان (ابن مسكاويه ١٩٣٤م: ص٢٠؛ ابن الأثير ١٩٩٥م: مجلد ٦، ص ٤٦٩؛ الهمذاني ١٩٧٦م: ج١١، ص١٩٧).

وهذا الدرهم ضرب في فارس سنة ٢٩٨هـ، باسم الخليفة العباسي المقتدر بالله، بعد نجاح جيوشه في الاستيلاء على فارس، وإعادتها إلى سلطان الخلافة مرة أخرى. وقد استمرت كذلك حتى استيلاء بني بوية على شيراز سنة ٣٢٢هـ.

وقد ظلت دور سك إقليم فارس، تضرب النقود باسم الخليفة العباسي منفرداً، طوال تلك الفترة، إلى أن استولى عليها البويهيون، وضربوا فيها السكة بأسمائهم.

٣٢- درهم صفاري باسم الليث بن علي، مدينة بست ٢٩٨هـ

(Lane-poole 1876: No. 250; Vasmer 1930: No. 93; Walker 1936: 22, No. 3).

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

الليث بن علي

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة بست سنة ثمان وتسعين ومائتين

هامش: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش خارجي: مثل رقم ١

على الرغم من هزيمة الليث بن علي، وأسْره على يد مؤنس الخادم قائد جيش الخليفة العباسي، في غرة المحرم سنة ٢٩٨هـ، إلاّ أن النقود استمرت تضرب باسمه فترة من الوقت، في أوائل ذلك العام. فنجد هذا الدرهم المضروب في بست، والمؤرخ سنة ٢٩٨هـ، وكذا الدرهم المضروب في سجستان سنة ٢٩٨هـ (رقم ٣٤)، يحملان اسم الليث بن علي. وقد رجّح Walker أن تكون هذه النقود ضربت باسم الليث بن علي، قبل وصول أخبار هزيمته وأسْره، أو أنها ضربت وفاءً من أهل سجستان له (Walker 1936: 10).

وفي حقيقة الأمر، أن مدينة بست شهدت في ذلك العام حروباً بين الصفاريين والسامانيين، وذلك عندما أرسل الأمير الساماني أبو نصر أحمد بن إسماعيل، جيشاً كبيراً إلى سجستان، بقيادة الحسين بن علي المروروزي، في المحرم من سنة ٢٩٨هـ/سبتمبر ٩١٠م. وكان المعدل بن علي بن الليث والياً على سجستان، من قبل أخيه الليث. فأرسل المعدل أخاه أبا علي محمد بن علي بن الليث، إلى بست والرخج(١٠) ليجبي أموالها، ويرسل منها الأقوات إلى سجستان، ولكن الأمير الساماني أحمد بن إسماعيل توجه إلى بست، لمحاربة أبي علي محمد، ونجح في الانتصار عليه، وأسْره وعاد به إلى هراة (الطبري ١٩٧٦: ١٠/١٤٤؛ ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٦٨). ومن خلال ما ذكرته المصادر التاريخية، يمكن القول إنّ وصول أبي علي محمد بن علي، ابن الليث، إلى بست كان في شهر المحرم سنة ٢٩٨هـ، أي بعد أيام قلائل من هزيمة الليث بن علي وأسْره. ويبدو أن أبا علي محمد، لم تصل إليه أخبار أسر أخيه، لذلك ضرب هذا الدرهم باسم أخيه الليث، بوصفه حاكم الصفاريين.

٣٣- درهم صفاري باسم المعدل بن علي، مدينة زرنج ٢٩٨هـ (لوحة ٢١):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ: EA4D4 الوزن ٣,٠٩جم، القطر ٢٨مم، لم يسبق نشر مثيل له).

الوجه : مركز : لا اله الا

الله وحده

لاشريك له

المعدل بن علي

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة زرنج سنة ثمان وتسعين ومائتين.

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

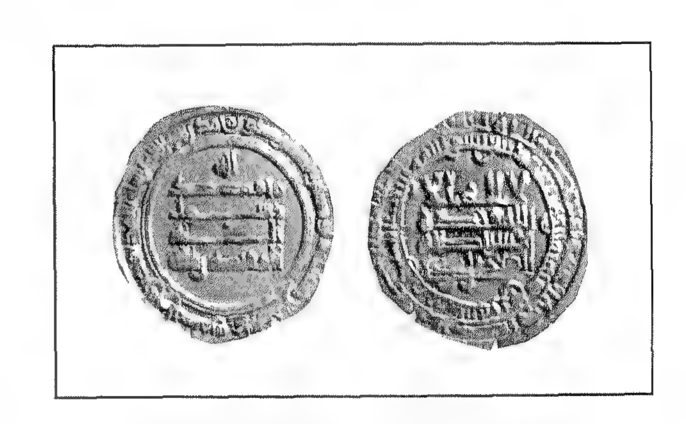
المقتدر بالله

هامش: مثل رقم ١

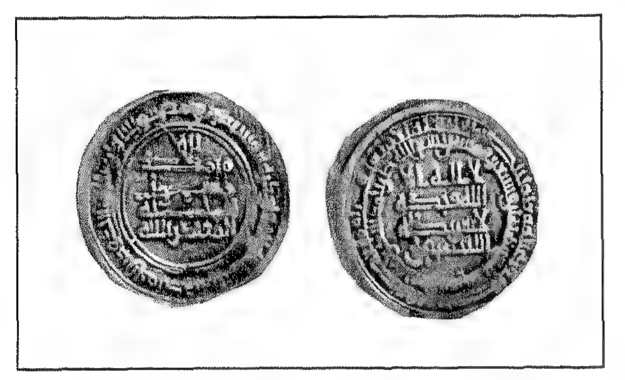
سبق أن ذُكر خروج الجيش الساماني، بقيادة الحسين بن علي المروروزي إلى سجستان، وذُكر أن حاكمها المعدل بن علي، الذي كان مقيماً في زرنج في تلك الأثناء (القرطبي ١٩٧٦: ٣٩/١١)، أرسل أخاه أبا علي محمد إلى بست والرخج ليجبى أموالها، ويرسل منها الأقوات إلى سجستان، تحسباً للحصار الساماني، ولكن عندما علم المعدل بأسر أخيه، على يد الأمير الساماني أحمد بن إسماعيل، لم يجد سبيلاً لفك حصار الجيش الساماني لسجستان إلاّ باستسلامه للحسين بن علي، قائد الجيش الساماني. ودخلت سجستان في حكم الدولة السامانية، وتولى أمرها أبو صالح منصور بن إسحاق - ابن عم الأمير الساماني - وتوجه الحسين بن علي، وبصحبته المعدل بن علي، إلى بخارى في شهر رجب سنة ٢٩٨هـ/مارس٩١١م (ابن الأثير ١٩٩٥: ٤٦٨/٦؛ إقبال ١٩٨٩: ١٢٨).

وهذا الدرهم المضروب في مدينة زرنج سنة ٢٩٨هـ، باسم المعدل بن علي، هو الوحيد المعروف لهذا الأمير، حتى الآن، على مستوى العالم. وقد تولى المعدل حكم الدولة الصفارية، بعد أسر أخيه الليث بن علي، أصدر هذا الدرهم ليعلن أنه الحاكم الجديد للصفاريين. ويُعد المعدل بن علي آخر حاكم من الأسرة الصفارية الأولى، تصل نقود تحمل اسمه، لأن عمرو بن يعقوب بن محمد بن عمرو بن الليث، والذي بويع بسجستان سنة ٣٠٠هـ، لم تصل - حسب علمي - مسكوكات تحمل اسمه.

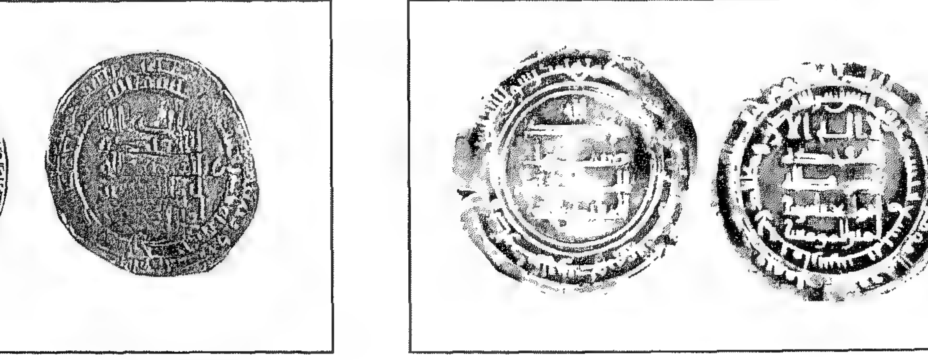
٣٤- درهم صفاري باسم الليث بن علي، مدينة سجستان



لوحة ٢١: درهم صفاري باسم المعدل بن علي، مدينة زرنج ٢٩٨ هـ.



لوحة ٢٢: درهم صفاري باسم الليث بن علي، مدينة سجستان ٢٩٨ هـ.



لوحة ٢٣: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٩ هـ.



لوحة ٢٤: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، أرجان ٣٠١ هـ.



٢٩٨هـ (لوحة ٢٢):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 13-8-2000 الوزن ٢,٩١جم، القطر ٢٩مم، لم يسبق نشر مثيل له).

الوجه : مركز : لا اله الا

الله وحده

لا شريك له

الليث بن علي

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بمد[ينة] سجستان سنة ثمان وتسعين ومائتين.

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش: مثل رقم ١

وهذا الدرهم فريد على مستوى العالم، ولم يسبق نشر مثيل له، وتكمن أهميته فيما يلي:

أولاً: يحمل هذا الدرهم اسم الليث بن علي، الذي أُسر في بداية هذا العام (٢٩٨هـ)، ومن المرجّح أنه ضرب برعاية أخيه المعدل بن علي، والي سجستان، من قبل الليث، وذلك في أوائل عام ٢٩٨هـ، وقبل وصول أخبار هزيمة أخيه الليث وأَسْره على يد جيش الخليفة العباسي. ويؤكد ذلك أنه بعد أنْ تأكد المعدل بن علي، من هزيمة أخيه وأسره، تولى حكم الدولة الصفارية، فأصدر السّكة باسمه، كما يتضح من الدرهم السابق (رقم ٣٣)، المضروب باسم المعدل في مدينة زرنج، سنة ٢٩٨هـ.

ثانياً: لأول مرة تظهر سجستان مكاناً للضرب، على نقود الدولة الصفارية الأولى، بالصيغة الآتية "مدينة سجستان"، وهي المرة الأولى أيضاً - وربما الأخيرة - التي تسجل فيها كلمة "مدينة"، قبل سجستان، على النقود الإسلامية، لأن سجستان هي اسم الإقليم عامة، وكلمة "مدينة" كانت تسبق مدن الضرب الواقعة في إقليم سجستان: مثل بست، وزرنج، ولكنها لم تسجل مطلقاً - حسب علمي - قبل اسم سجستان. أما سجستان، فهي الإقليم، وتنقش على النقود كدار سكٍ دون تحديد، مثل فارس وفلسطين، ومصر وإفريقية والأندلس. ولعل الاضطرابات السياسية والعسكرية، التي شهدتها سجستان في تلك الأثناء، انعكست على النقّاش في دار السك، فنقش خطأ كلمة "مدينة" سجستان، ربما لأنه اعتاد نقشها على النقود المضروبة في مدينة زرنج.

ثالثاً: أن تسجيل سجستان كمكان للضرب، وليس مدينة زرنج، كما هو معتاد على نقود الأسرة الصفارية الأولى، ربما له دلالة سياسية، إذ يشير إلى أن كل إقلسم سجستان - معقل الصفارية - لا يزال تحت سلطان الليث بن علي، ولعل ذلك يبث الطمأنينة في نفوس أهل سجستان، على استمرار الأسرة الصفارية في حكم البلاد.

٣٥- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٢٩٩هـ.

(Allan 1919: 197)

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لاشريك له

أبو العباس بن

أمير المؤمنين

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة تسع وتسعين ومائتين.

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر: لله



محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش: مثل رقم ١

استمرت النقود تضرب في فارس، ومدنها شيراز وأرجان، باسم الخليفة العباسي المقتدر بالله، بعد خضوع إقليم فارس لسلطان الخلافة (كما سبق أن ذُكر) وهذا الدرهم ضرب برعاية والي فارس، عبدالله بن إبراهيم المسمعي، الذي تولى حكم فارس وكرمان في نهاية سنة ٢٩٨هـ/٩١١م، بعد وفاة قنبج، خادم الأفشين.

٣٦- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، فارس ٢٩٩هـ (لوحة ٢٣):

(متحف قطر الوطني: رقم الحفظ ١٥٩٦ ف الوزن ٣,٥٧جم، القطر ٢٧,٥مم، لم يسبق نشره؛ فهمي ١٩٦٥: رقم ٢٥٣٠؛ العش ١٩٨٤: رقم ٢١٦٩ ؛Tiesenhausen 1871: 12; No. 9; Tiesenhausen 1873: No. 2895; Porter 1921: 336)

مثل رقم ٣٥ لكن فارس بدلاً من شيراز بهامش الوجه الداخلي.

٣٧- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٣٠٠هـ.

(Lane-poole 1892: 162)

مثل رقم ٣٥، لكن التاريخ "سنة ثلثمائة".

في هذه السنة (٣٠٠هـ)، عزل الخليفة المقتدر بالله، عبدالله بن إبراهيم المسمعي، والي فارس وكرمان، وعيّن بدلاً منه بدر بن عبدالله الحمامي (الكبير) (ابن الأثير ١٩٩٥: ٤٧٧/٦). ولعل هذا الدرهم، والدرهم الذي بعده (رقم ٣٨)، المضروب في أرجان سنة ٣٠١هـ، كلاهما من إصدار والي فارس الجديد.

٣٨- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، أرجان سنة ٣٠١هـ (لوحة ٢٤):

(مجموعة خاصة بالرياض: لم يسبق نشر مثيل له)

مثل رقم ٣٥، لكن الهامش الداخلي للوجه كتب عليه:

"بسم الله ضرب هذا الدرهم بأرجان سنة احدى وثلثماية"

وهذا الدرهم فريد على مستوى العالم - حسب علمي - لم يسبق نشر مثيل له، ويُعد أول نموذج لنقود الخليفة العباسي المقتدر بالله، في أرجان، وليس كما ذكر Allan، أن أقدم نموذجٍ ضربُ أرجان للخلافة العباسية هو المؤرخ سنة ٣٠٥هـ (Allan 1919: 196). ومدينة أرجان هي إحدى مدن إقليم فارس، وقد بدأت في ضَرب النقود باسم الخليفة العباسي، بعد عودة بلاد فارس إلى سلطان الخلافة العباسية، مرة أخرى. وكان والياً على فارس، في تلك الأثناء، بدر بن عبدالله الحمامي.

٣٩- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠١هـ (اللوحتان ٢٥، ٢٦):

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ AV3B5 الوزن ٣,٧٧جم، القُطر ٢٨مم، لم يسبق نشر مثيل له، جامعة تيوبنجن رقم الحفظ AV3B6 الوزن ٣,١٥جم، القطر ٢٧,٥مم، لم يسبق نشر مثيل له).

مثل رقم ٣٨، لكن نُقش "سجستان" بدلاً من "أرجان" على هامش الوجه الداخلي.

هذان الدرهمان لم يسبق نشر مثيل لهما من قبل،



ويمثلان أول إصدار للخليفة المقتدر بالله في سجستان، بعد عودتها إليه في ذلك العام (٣٠١هـ). وكانت سجستان، منذ فتحها السامانيون سنة ٢٩٨هـ، يحكمها ولاة من قبلهم، إلى أن توفي الأمير الساماني أبو نصر أحمد بن إسماعيل، وعمت الفتنة الدولة السامانية، وثار أهل سجستان على الأمير الجديد، نصر بن أحمد، وأخرجوا منها عاملها سيمجور الدواتي.

عَهِدَ الخليفة المقتدر بالله بولاية سجستان، إلى بدر بن عبدالله الحمامي (الكبير)، فأرسل بدر إليها الفضل بن حميد، وأبا يزيد، خالد بن محمد المروروزي. وكان عبيد الله بن أحمد الجيهاني، حاكم بست والرخج من قبل السامانيين، كما كان على غزنة سعد الطالقاني. فخرج إليهما الفضل بن حميد، وأبو يزيد خالد، ونجحا في الانتصار على عبيد الله بن أحمد، والقبض على سعد الطالقاني، الذي أُرسل إلى بغداد (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٨٠).

ومن ثم، خضعت سجستان للخليفة العباسي المقتدر بالله سنة ٣٠١هـ، وبدأت دور سكها في إصدار السكّة باسمه، إعلاناً عن بسط سلطانه على سجستان، ودخولها في طاعته، مرة أخرى.

٤٠- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، مدينة زرنج ٣٠١هـ.

(Nutzel 1898: No. 1687)

مثل رقم ٣٩، لكن نُقش مدينة "زرنج" بدلاً عن "سجستان" على هامش الوجه الداخلي.

٤١- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٣٠٢هـ.

(Lane-poole 1892: 162; Codrington 1902: 272; Porter 1921: 325; Zambaur 1922: 10).

مثل رقم ٤٠، لكن كُتب على الهامش الداخلي للوجه:

بسم الله ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة اثنتين وثلثماية.

وقد استمرت دور سك فارس في إصدار النقود، باسم الخليفة المقتدر بالله، برعاية عاملها بدر بن عبدالله الحمامي.

٤٢- دينار عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، مدينة زرنج، ٣٠٢هـ (لوحة ٢٧):

(Spink 22/1987: No. 414)

مثل رقم ٤٠، لكن من دون نقش "أبو العباس بن أمير المؤمنين" بمركز الوجه، وتاريخ الضرب هو "سنة اثنتين وثلثماية".

هذا الدينار نادر، ويعد أول نموذج للنقود الذهبية العباسية، في دور سك سجستان، بعد عودتها إلى طاعة الخليفة المقتدر بالله، في العام السابق (٣٠١هـ).

٤٣- دينار عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، أرجان ٣٠٣هـ.

(النقشبندي ١٩٥٤: ١٨٦، Artuk 1971: No. 440. pl.x)

مثل رقم ٣٨، لكن كُتب على هامش الوجه الداخلي:

بسم الله ضرب هذا الدينر بأرجان سنة ثلث وثلثماية.

٤٤- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، أرجان ٣٠٣هـ.

(Artuk 1971: No. 456)

مثل رقم ٤٣، لكن كُتبت كلمة "الدرهم"، بدلاً من "الدينر" على هامش الوجه الداخلي.

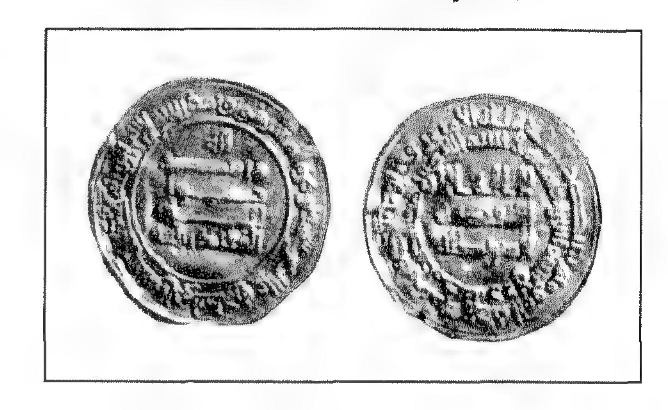
يلاحظ نشاط دار سك أرجان، في إصدار النقود



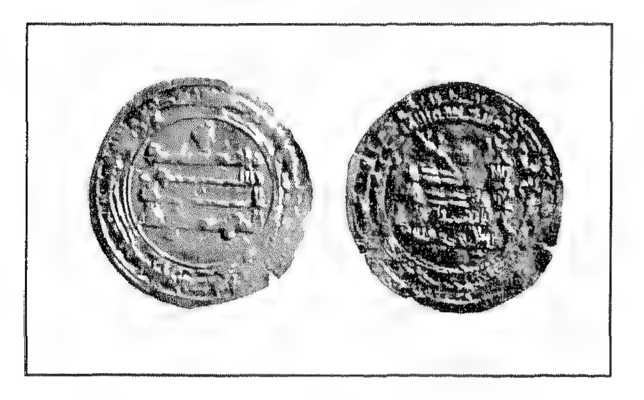
لوحة ٢٥: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠١ هـ.



لوحة ٢٦: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠١ هـ.



لوحة ٢٧: دينار عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، مدينة زرنج ٣٠٢ هـ.



لوحة ٢٨: درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠٤ هـ.

الذهبية والفضية باسم الخليفة العباسي، منذ سنة ٣٠١هـ.

٤٥- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠٤هـ (لوحة ٢٨)

(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ AV,3CI الوزن ٢,٦٧جم، القُطر ٢٩مم، لم يسبق نشر مثيل له).

الوجه: مركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

أبو العباس بن

أمير المؤمنين

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بسجستان سنة أربع وثلثماية.

هامش: مثل رقم ١

الظهر: لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش خارجي: مثل رقم ١

عندما خضعت سجستان للخليفة المقتدر بالله سنة ٣٠١هـ، تولى أمرها الفضل بن حميد، وتولى خراجها أبو يزيد خالد بن محمد المروروزي (١١). ولمّا مرض الفضل بن حميد، استولى ابو يزيد خالد على مقاليد الأمور في سجستان. (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٨٠) وعهد إليه وزير الخليفة المقتدر بأمر



الخراج، في كرمان وسجستان (القرطبي ١٩٧٦: ٥٨/١١) وفي المحرم من سنة ٣٠٤هـ/يوليه ٩١٦م، أعلن أبو يزيد العصيان على الخليفة المقتدر بالله، ونصّب نفسه أميراً، وجمع الناس حوله، وبذل الأموال لكبار القواد. فاجتمع له نحو عشرة آلاف فارس وراجل. وعندما علم الخليفة بذلك، أرسل إلى بدر بن عبدالله الحمامي، والي فارس، يأمره بقتال أبى يزيد خالد. فأخرج بدر جيشاً بقيادة درك إلى سجستان، وبعث برسالة إلى أبى يزيد خالد يخوفه من العصيان، ويحثه على الطاعة. فرد أبو يزيد قائلاً: والله ما أخاف، لأني فتحت المصحف فبدر إليّ منه قول الله عزّ وجل ﴿لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾ (سورة طه: آية ٧٧)، ومع ذلك ففي طالعي كوكب بياني، لا بد أن يبلغني غاية ما أريد (القرطبي ١٩٧٦: ٥٨/١١).

لمّا رفض أبو يزيد العودة إلى طاعة الخليفة المقتدر بالله، حاصره الجيش بقيادة درك، فانهزم أبو يزيد خالد إلى كرمان، فأرسل إليه بدر بن عبدالله جيشاً آخر لقتاله، فهُزم أبو يزيد خالد مرة ثانية، ثم أُسر وقُتل وحُملت رأسه إلى مدينة السلام (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/٤٨٠)، ونُصبت على سور السجن الجديد (القرطبي ١٩٧٦: ٥٨/١١).

وقد قيلت في هزيمة أبى يزيد خالد أبيات من الشعر (القرطبي ١٩٧٦: ٥٨/١١) نصها:

يا أبا يزيد قائل البُهتان

لا تغترّ بالكوكب البياني

وأعلم بأن القتل غاية حاصل

قد كنت بالسلطان عالي رتبة

من ذا الذي أغراك بالسلطان

وهذا الدرهم ضرب في سجستان سنة ٣٠٤هـ، بعد عودتها إلى طاعة الخليفة المقتدر مرة أخرى، بعد ثورة أبى يزيد خالد بها، في المحرم من ذلك العام. وكان إصدار هذا الدرهم بمثابة إعلان عن خضوع سجستان، للخليفة المقتدر بالله.

٤٦- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٣٠٤هـ.

(Nutzel 1898: No. 1700)

مثل رقم ٤١، لكن التاريخ "سنة أربع وثلثماية".

٤٧- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، أرجان ٣٠٥هـ.

(Allan 1919: 197)

مثل رقم ٤٥، لكن هامش الوجه الداخلي كُتب عليه:

بسم الله ضرب هذا الدرهم بأرجان سنة خمس وثلثماية.

واستمرت دور سك فارس، مثل أرجان وسيراف وشيراز، في إصدار النقود باسم الخليفة المقتدر بالله، وذلك برعاية واليها، بدر بن عبدالله الحمامي.

٤٨- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠٥هـ.

(Porter 1921: 325; Zambaur 1922: 10)

يمثّل هذا الدرهم آخر إصدار للخليفة العباسي المقتدر بالله، في سجستان، حيث ثار بها في ذلك العام كثير بن أحمد بن شهفور، واستولى على مقاليد الأمور بها.

٤٩- درهم كثير بن أحمد، سجستان ٣٠٥هـ.

(Artuk 1971: No. 468)

الوجه : مركز: والوفا

لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له



كثير بن أحمد

بالعدل

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بسجستان سنة خمس وثلثماية.

هامش خارجي: مثل رقم١

الظهر : لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش: مثل رقم ١

يحمل هذا الدرهم اسم "كثير بن أحمد"، وهو كثير بن أحمد بن شهفور (يذكره ابن خلدون ابن صهفور)، كان حاجباً لأبى يزيد خالد بن محمد المروروزي (الشعراني)، الثائر على الخليفة المقتدر في سجستان سنة ٣٠٤هـ (القرطبي ١٩٧٦: ١١/٧٠). وقد ذكر ابن الأثير، وتبعه ابن خلدون، أن ثورة كثير بن أحمد في سجستان، عامي ٣٠٤هـ، ٣٠٥هـ باسم الخليفة المقتدر بالله، تؤكد أن سجستان كانت في طاعة الخليفة في عام ٣٠٤هـ، وفترة من عام ٣٠٥هـ. كما تشير دراهم كثير بن أحمد في سجستان، عام ٣٠٥هـ، إلى أن ثورته كانت في ذلك العام، حين تغلب كثير على سجستان، وأعلن العصيان على الخليفة المقتدر بالله. وعندما علم الخليفة بذلك، أرسل إلى عامله على فارس، بدر بن عبدالله الحمامي، يأمره بإرسال جيش إلى سجستان، لمحاربة كثير، وأنْ يؤمّر عليهم دركاً (ذكره ابن الأثير دردا)، ويجعل على الخراج بها زيد بن إبراهيم. وكاد جيش الخليفة أن يقضي على ثورة كثير، لولا مساندة أهل سجستان له، بعدما سمعوا أن زيد بن إبراهيم، أحضر معه قيوداً وأغلالاً لأعيان سجستان. فالتفوا حول كثير، وانتصروا على جيش الخليفة، وأسروا زيد بن إبراهيم، وقيّدوه بالأغلال، التي أحضرها معه. خاف كثير بن أحمد من عاقبة الأمر، فأرسل إلى الخليفة المقتدر يتبرأ من سلوك أهل سجستان، ولكن الخليفة لم يقبل له عذراً، وأرسل إلى بدر الحمامي يأمره بالمسير بنفسه إلى سجستان. ولمّا علم كثير بذلك، أرسل إلى الخليفة يطلب منه الولاية على سجستان، نظير مال يحمله إليه في كل عام. فوافق الخليفة على أن يدفع كثير خمسمائة ألف درهم (ذكر ابن خلدون دينار)، وقرر البلاد عليه. (ابن الأثير ١٩٩٥: ٦/ ٤٩٤-٤٩٥؛ ابن خلدون ١٩٧٩: ٣/٣٧٠).

وفي ضوء ما سبق، فإن كثير بن أحمد بدأ في إصدار النقود باسمه في سجستان، بعد استيلائه على مقاليد الأمور بها، في سنة ٣٠٥، وبعد أن عهد إليه الخليفة بالولاية على سجستان. وقد تميزت دراهم كثير بتسجيل بعض العبارات الجديدة، حيث نجد على هذا الدرهم عبارة: "والوفا بالعدل"، التي نُقشت أعلى وأسفل كتابات مركز الوجه. ويغلب على الظن أن كثير بن أحمد سجل هذه العبارة على نقوده، ليعلن من خلالها لأهل سجستان أنه سيلتزم بالعدل بينهم، وحسن السيرة فيهم، خاصة بعد تأييدهم له، ضد جيش الخليفة. (رمضان ١٩٩٨: ٤٠٧).

٥٠- درهم كثير بن أحمد، سجستان ٣٠٥هـ

(مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٩٦: ٨١ رقم ٢، (Spink 27/1988: No. 468

مثل رقم ٤٩، لكن كُتب على مركز الظهر:

بالشكر لله

محمد

رسول الله

المقتدر بالله

والرضا

وهذا الدرهم مماثل للدرهم السابق، ولكن يختلف عنه في كتابات مركز الظهر، التي سُجل بها عبارة: "بالشكر لله

والرضا"، وهي تشير إلى اعتراف كثير بن أحمد بفضل الله عليه، ورضاه بما قسمه له. فقد منَّ الله على كثير بحكم سجستان، بعد أن كان حاجباً، ثم كفاه الله شر الهزيمة، أمام جيش الخليفة، واجتمع اهل سجستان عليه، ثم نال رضا الخليفة المقتدر، وبعث له بولاية سجستان، ومن ثم أعلن كثير شكره لله، فهو أهل الثناء والحمد سبحانه وتعالى (رمضان ١٩٩٨: ٢٥٢).

٥١- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، سيراف ٣٠٥هـ

(Tornberg 1862, IV: 17: No. 36; Tiesenhausen 1873: No. 2262)

مثل رقم ٤٥، لكن كُتبت على الهامش الداخلي للوجه:

"بسم الله ضرب هذا الدرهم بسيراف سنة خمس وثلثماية"

يُعد هذا الدرهم أول إصدار نقدي لدار سك سيراف، في العصر الإسلامي. وقد نشطت في إصدار النقود بعد ذلك، وبصفة خاصة في العصر البويهي (Zambaur 1968: 154; Whotcomb 1976, 165-166)، وتعد سيراف من أهم مدن فارس على الخليج العربي، وهي ثاني أكبر مدينة بعد شيراز، في إقليم أردشير خرة (ياقوت الحموي ١٩٧٧: ٣/٢٩٤-٢٩٥).

٥٢- درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٣٠٥هـ

(Zambaur 1905: 54, No. 26)

مثل رقم ٥١، لكن كُتبت "شيراز"، بدلاً من "سيراف" على هامش الوجه الداخلي.

٥٣- درهم كثير بن أحمد، سجستان ٣٠٦هـ

(Lane-poole 1877: No. 29 pl. 1; Walker 1936: 24. No. 4 pl. 1,2)

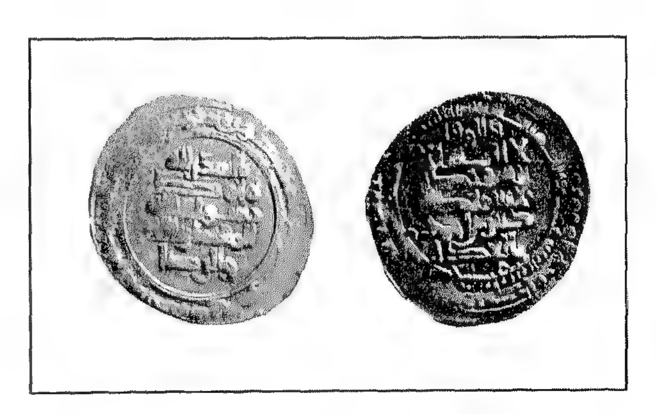
مثل رقم ٤٩، لكن التاريخ "سنة ست وثلثماية".

٥٤- درهم كثير بن أحمد، سجستان ٣٠٦هـ (لوحة٢٩):

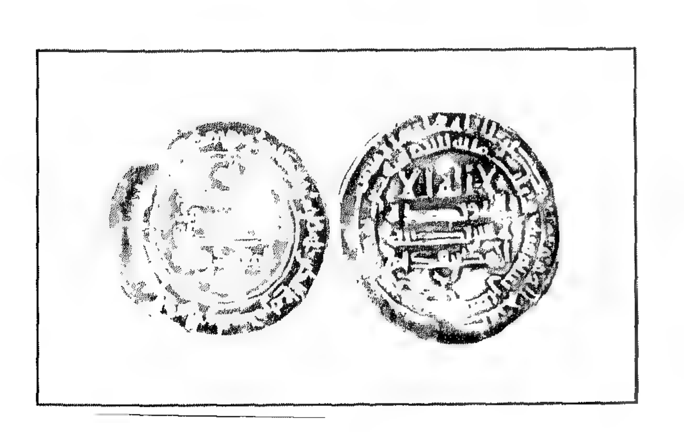
(جامعة تيوبنجن: رقم الحفظ 5-33-90 الوزن ٢٠, ٣جم، القطر ٢٨,٥مم، لم يسبق نشره، العش ١٩٨٤م: رقم ٢١٥٢).

مثل رقم ٥٠، لكن التاريخ «سنة ست وثلثماية».

استمرت النقود تضرب في سجستان في هذا العام (٣٠٦هـ)، باسم كثير بن أحمد. فقد ظل في ولاية سجستان حتى شهر ذي الحجة / مايو ٩١٩م، حين قُتل على يد أحمد بن قدام، وهو ابن أخت سبكري، غلام عمرو بن الليث (القرطبي



لوحة ٢٩: درهم باسم كثير بن احمد، سجستان ٣٠٦ هـ.



لوحة ٣٠: درهم باسم أحمد بن قدام، سجستان ٣٠٧ هـ.



١٩٧٦: ١١/٧٠). وتعد هذه الدراهم هي آخر ما وصل إلينا من نقود باسم كثير بن أحمد، في سجستان.

٥٥ - درهم عباس باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز ٣٠٦هـ

(Codrington 1902: 212; Allan 1919: 197)

مثل رقم ٥٢، لكن التاريخ « سنة ست وثلثماية » .

٥٦ - درهم أحمد بن قدام، سجستان ٣٠٧هـ (لوحة ٣٠):

(متحف قطر الوطني: رقم الحفظ ٦٠٦ف الوزن ٢,٦٠جم، القطر ٢٩,٥مم، العش ١٩٨٤م: رقم ٢٦٥٣؛ Siouffi 1891: 23; Zambaur 1968: 139).

الوجه : مركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

أحمد بن قدام

هامش داخلي: بسم الله ضرب هذا الدرهم بسجستان سنة سبع وثلثماية.

هامش خارجي: مثل رقم ١

الظهر : لله

محمد

رسول

الله

المقتدر بالله

هامش : مثل رقم ١

يحمل هذا الدرهم اسم أحمد بن قدام (ذكره العش قدامه، وهذا غير صحيح)، وهو ابن أخت سبكري، غلام عمرو بن الليث، وكان أحد قواد كثير بن أحمد، ثم ثار عليه وقتله في يوم التروية، من ذي الحجة سنة ٣٠٦هـ / ١٣ مايو ٩١٩م، واستولى على سجستان، وأرسل إلى الخليفة المقتدر بالله يطلب منه الولاية عليها، نظير ما يقرره عليه من أموال (القرطبي ١٩٧٦: ١١/٧٠). ويبدو أن الخليفة وافق على ذلك، كما يتضح من خلال هذا الدرهم، الذي سجّل عليه أحمد بن قدام اسمه، إعلاناً عن توليه حكم سجستان. ولم توضح المصادر التاريخية مدة ولاية أحمد بن قدام، على سجستان.

ويعد هذا الدرهم آخر ما وصل من نقود ضرب سجستان، تحمل اسم أحد الولاة من قبل الخليفة العباسي، حيث تأسست في سجستان الأسرة الصفارية الثانية، حين عهد الأمير الساماني نصر بن أحمد بولاية سجستان، إلى أبي جعفر أحمد بن محمد بن خلف، سنة ٣١١هـ ويُعد هذا الحاكم هو مؤسس الأسرة الصفارية الثانية في سجستان، وبدأ في إصدار السكة باسمه، وأقدم ما وصل له دينار مدينة زرنج سنة ٣١٢هـ (Sotheby November 1985: No. 404).

٥٧ - درهم عباسي باسم الخليفة المقتدر بالله، شيراز سنة ٣٠٧هـ

(فهمي ١٩٦٥: رقم ٢٥٢٧ – ٢٥٢٨؛ Nützel 1898: No. 1701).

مثل رقم ٥٥، لكن التاريخ « سنة سبع وثلثماية » .

يمثل هذا الدرهم آخر إصدار نقدي من نقود فارس، في هذا البحث، ضُرب برعاية واليها بدر بن عبد الله الحمامي، الذي استمر والياً عليها حتى سنة ٣١١هـ، إلى حين وفاته ودفنه في شيراز، ثم نُبش وحُمل إلى بغداد (الهمذاني ٩٧٦: ١١/٢٢٨). وقد ظلت بلاد فارس في كنف الخلافة العباسية، حتى استيلاء بني بويه عليها في سنة ٣٢٢هـ.



نتائج البحث

وهكذا يتبين الدور المهم، الذي لعبته النقود في التعبير عن الاضطرابات السياسية والعسكرية، التي شهدتها بلاد فارس وسجستان، في أعقاب هزيمة عمرو بن الليث الصفار سنة ٢٨٧هـ / ٩٠٠م. وقد تنازع حكم هذه البلاد قوي سياسية مختلفة تمثلت في الخلافة العباسية، وحكام الدولة الصفارية، وبعض الثائرين على الدولة الصفارية، أو الخلافة العباسية، مثل سبكري، غلام عمرو بن الليث في فارس، وكثير بن أحمد، وأحمد بن قدام، في سجستان. وقد ضربت، هذه القوى المتصارعة على حكم البلاد، النقود باسمها، في مدن السّك الخاصة بالأقاليم، التي استولت عليها، لتعلن من خلالها خضوع هذه البلاد لحكمها.

لقد تناول هذا البحث نحواً من سبع وخمسين إصداراً نقدياً، تمثل - حسب علمي - كل النقود التي سكتها القوى السياسية والعسكرية المختلفة، في مدن الضرب الواقعة في إقليمي فارس (أرجان - سيراف - شيراز - فارس)، وسجستان (مدينة بست، مدينة زرنج، مدينة سجستان)، حيث درس البحث نصوص كتابات هذه النقود، في ضوء الأحداث التاريخية المعاصرة لها. واعتمد البحث على هذه النقود في تأكيد، أو نفي، بعض المعلومات، التي وردت في المصادر التاريخية، عن تاريخ فارس وسجستان، خلال فترة البحث. وقد توصل البحث إلى بعض الآراء، ومن أهمها:

أن الأسرة الصفارية الأولى لم تنته بأسر كل من طاهر ويعقوب، ابني محمد ابن عمرو بن الليث في سنة ٢٩٦هـ، كما يعتقد بعض الباحثين؛ ولكنها امتدت حتى سنة ٣٠٠هـ، حين بويع عمرو بن يعقوب بن محمد بن عمرو بن الليث الصفار، أميراً بسجستان بعد ثورة أهلها على حكام الدولة السامانية. وكانت بعض الآراء تميل إلى أن الأسرة الصفارية الأولى، تنتهي بأسر طاهر ويعقوب، ابني محمد بن عمرو، وأن الليث بن علي بن الليث الصفار، هو مؤسس الأسرة الصفارية الثانية. لكن البحث اختلف مع هذه الآراء، لأن الليث بن علي من نسل أحد أبناء الليث الصفار، وهو علي.

أما الأسرة الصفارية الثانية، فمؤسسها هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن خلف. تزوج أبوه، محمد بن خلف، من بانو، أخت طاهر ويعقوب ابني محمد. وتكاد تجمع المصادر التاريخية على عدم انتساب الأسرة الثانية، إلى الأسرة الأولى، وكل الروابط بينهما تكمن في زواج محمد بن خلف، من بانو بنت محمد بن عمرو بن الليث. وكانت بداية هذه الأسرة، حين عهد الأمير الساماني نصر بن أحمد، إلى أبي جعفر أحمد بن محمد بن خلف، بأمر سجستان سنة ٣١١هـ، ولكنه استقل بحكم البلاد بعد ذلك، وخلفه أبناؤه من بعده.

كما تبين من هذا البحث، أيضاً، أنه على الرغم من أسْر الليث بن علي، في غرة المحرم سنة ٢٩٨هـ، على يد جيش الخليفة العباسي، بقيادة مؤنس الخادم، فإن النقود استمرت تضرب باسمه في مدينة بست، ومدينة سجستان، في أوائل ذلك العام. ولعل ذلك كان بسبب عدم التأكد من أخبار هزيمته وأسره، أو تأخر وصول هذه الأخبار، من فارس إلى سجستان. لذلك، استمرت النقود تضرب باسمه حفاظاً على الاستقرار السياسي والعسكري للدولة الصفارية، في تلك الفترة العصيبة من تاريخها.

ويتضح من هذا البحث، أن المعدل بن علي بن الليث، ضرب النقود باسمه، على الرغم من قصر فترة ولايته. فقد وصل له درهم فريد، على مستوى العالم لم يسبق نشر مثيلٍ له، ضُرب في مدينة زرنج سنة ٢٩٨هـ، حيث كان يقيم، ويمارس مهام ملكه.

كما يتضح من خلال دراسة درهم الليث بن علي في مدينة سجستان، سنة ٢٩٨هـ، أنه لأول مرة - بالنسبة للنقود الإسلامية المضروبة في سجستان - تسجل كلمة «مدينة»، قبل مكان الضرب «سجستان». والمعروف أن «سجستان» هي اسم الإقليم بصفة عامة، وكانت تسجل على النقود على عمومها، على الرغم من أن هذه النقود كانت تُضرب في كثير من الأحيان، في مدينة زرنج عاصمة الإقليم، إلا أنه كان يسجل عليها اسم «سجستان»، شأنها في ذلك شأن النقود المضروبة في فارس، وفلسطين ومصر وإفريقية والأندلس. ولعل النقّاش في دار السك، أخطأ في نقش كلمة «مدينة» قبل «سجستان»، لأنه اعتاد على تسجيلها قبل اسم «زرنج» عاصمة الإقليم، كما كانت تسبق أيضاً «بست»، إحدى مدن سجستان.

كما تناول البحث بالدراسة والتحليل الدرهم، الذي نشره تورنبرج Tornberg سنة ١٨٦٨م، لطاهر بن محمد،

ويحمل مكان سكه مدينة زرنج، قرأ تورنبرج التاريخ على أنه سنة ٢٩٧هـ، وأيده في ذلك زامباور، في دراسته لنقود مدينة زرنج، في كتابه عن مدن ضرب النقود في العصر الإسلامي. وهذا التاريخ، الذي قرأه تورنبرج، غير صحيح، لأن هذا الدرهم يحمل اسم الخليفة العباسي المكتفي بالله، المتوفى سنة ٢٩٥هـ، وكان الخليفة المعاصر لهذا التاريخ هو المقتدر بالله، بينما كان طاهر بن محمد في سنة ٢٩٧هـ في السجن، لدى الخليفة المقتدر بالله، بعد أسره على يد سبكري سنة ٢٩٧هـ. كذلك، فإن مدينة زرنج، التي ضرب فيها هذا الدرهم، كانت تحت سيطرة الليث بن علي، منذ سنة ٢٩٦هـ، بعد أن طُرد منها طاهر وأخوه يعقوب. فليس من المعقول أن يُضرب بها هذا الدرهم باسم طاهر في ذلك الوقت. ومن ثم، فقد رجّح أن يكون التاريخ هو سنة ٢٩٤هـ، وذلك لتشابه رسم الرقم «أربع» مع رسم الرقم «سبع» في بعض الحروف، وأيضاً لتوافقه مع فترة حكم كل من طاهر بن محمد، والخليفة المكتفي بالله.

ومن خلال دراسة نقود الخلافة العباسية، في هذا البحث، تبيّن أن أقدم نماذج لنقود الخليفة العباسي المقتدر بالله، المضروبة في أرجان، هو درهم مؤرخ سنة ٣٠١هـ، يعد فريداً، ولم يسبق نشر مثيل له، ويصحح هذا الدرهم ما ذكره Allan من أن أقدم نموذج لنقود الخليفة المقتدر بالله في أرجان، هو درهم مؤرخ سنة ٣٠٥هـ.

كما يتضح من خلال الدراهم، التي سكّها الخليفة المقتدر بالله باسمه في سجستان، عامي ٣٠٤هـ و ٣٠٥هـ، أن سجستان كانت لا تزال تحت سلطانه، في هذا الوقت، وهذا يصحح ما ذكره كل من ابن الأثير وابن خلدون، من أن كثير بن أحمد قد ثار في سجستان على الخليفة المقتدر بالله، في سنة ٣٠٤هـ، ولكن دراهم الخليفة المقتدر في سجستان، توضح خضوع سجستان له في سنة ٣٠٤هـ، وفترة من سنة ٣٠٥هـ، قبل أن يستولي كثير عليها، ويَضْرب بها النقود باسمه، في ذلك العام أيضاً.

وتبين من خلال دراسة دراهم أحمد بن قدام، المضروبة في سجستان سنة ٣٠٧هـ، أن الاسم الصحيح له هو: «أحمد بن قدام»، كما ذكر القرطبي في صلة الطبري، وليس كما قرأه المرحوم الدكتور أبو الفرج العش، «أحمد بن قدامه».

وقد تضمن البحث دراسة لسبع وعشرين درهماً، لم يسبق دراستها أو نشرها من قبل، وتنشر في هذا البحث لأول مرة. وتحتفظ جامعة تيوبنجن بألمانيا، بخمس وعشرين درهماً منها، ويوجد درهم بمتحف قطر الوطني، ودرهم محفوظ بإحدى المجموعات الخاصة بالرياض. وتكمن أهمية دراسة هذه المجموعة، في أنها تشتمل على عشر قطع فريدة، لم يسبق نشر مثيل لها على مستوى العالم - حسب علمي - تعد هذه النماذج، هي الأولى التي تنشر منها، وهي كما يلي:

١ - درهم طاهر بن محمد، شيراز ٢٨٨هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ١).

٢ - درهم طاهر بن محمد، فارس ٢٨٩هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ٣).

٣ - درهم طاهر بن محمد، مدينة زرنج ٢٩١هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ٦).

٤ - درهم الخليفة العباسي المقتدر بالله، فارس ٢٩٧هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ١٨).

٥ - درهم المعدل بن علي بن الليث، مدينة زرنج ٢٩٨هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ٢١).

٦ - درهم الليث بن علي، مدينة سجستان ٢٩٨هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ٢٢).

٧ - درهم الخليفة المقتدر بالله، أرجان ٣٠١هـ (مجموعة خاصة لوحة ٢٤).

٨ - دهمان للخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠١هـ (جامعة تيوبنجن اللوحتان ٢٥ و٢٦).

٩ - درهم الخليفة المقتدر بالله، سجستان ٣٠٤هـ (جامعة تيوبنجن لوحة ٢٨).

د. عاطف منصور محمد رمضان - قسم الآثار- كلية الآداب بسوهاج - جامعة جنوب الوادي - مصر.
e-mail: atifmansour@hotmail.com



الهوامش والتعليقات:

(١) أشكر الدكتور إليش لوتز Ilisch Lutz، على إمداده إياي بهذه المجموعة.

(٢) أشكر الزميل إبراهيم جابر الجابر.

(٣) أبوه محمد بن عمرو، مات في مفازة سجستان بعد هروب عمرو بن الليث أمام الموفق بالله سنة ٢٧٤هـ (الصرفي ١٩٨٦: ١/٢٥٥)، وظهر اسمه على دراهم ضرب فارس، سنة ٢٧٣هـ (Artuk 1971: No. 959).

(٤) سنبيل: مدينة ذات أهمية تجارية بالقرب من أرجان، ومتاخمة لفارس. (لسترنج ١٩٨٥: ٢٧٩).

(٥) قرأه فهمي: يشكر لي.

(٦) انظر دينار له ضرب مدينة زرنج، سنة ٣١٢هـ Sotheby: Nove. 1985: No. 404 .

(٧) المدينة البيضاء: إحدى مدن فارس، وهي قصبة كام فيروز، وسميت «البيضاء»، نظراً لوجود قلعة بيضاء بها. (لسترنج ١٩٨٥: ٣١٦).

(٨) الخوبذان: مدينة في فارس، على بعد أربعة فراسخ من النوبنجان، على الطريق إلى أرجان.(لسترنج ١٩٨٥: ٣٠١) .

(٩) بم: مدينة واسم كوره عند حد المفازة الكبرى، وتقع شرق كرمان، (لسترنج ١٩٨٥: ٣٥٠) .

(١٠) الرخج: بلاد كثيرة شرق بست، حول قندهار. (لسترنج ١٩٨٥: ٣٨٥) .

(١١) ذكره ابن الأثير هكذا، ثم عاد فأطلق عليه الماذرائي، واضطرب في روايته عنه، بينما يطلق عليه القرطبي الشعراني.

(●) القطع النقدية ذوات الأرقام : (١، ٣، ٤، ٧-٩، ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٣-٥٣، ٥٥، ٥٧) لم يُضمن الباحث لوحات خاصة بها، (هيئة التحرير).

المراجع

أولاً - المراجع العربية والفارسية:

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ١٩٩٥: **الكامل في التاريخ**، راجعه وصححه: د. محمد يوسف الدقاق، ١٠ مجلدات (المجلد السادس) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ١٩٧٩، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت.

ابن مسكاويه، أبو علي أحمد بن محمد ١٩٣٤، **كتاب تجارب الأمم**، القسم الأخير، تحقيق: هـ. ف أمدروز، الجزء الأول. شركة التمدن الصناعية، مصر المحمية، القاهرة.

إقبال، عباس ١٩٨٩، **تاريخ إيران بعد الإسلام من بداية الدولة الطاهرية حت نهاية الدولة القاجارية (٢٠٥هـ / ٨٢٠م - ١٢٤٣هـ / ١٩٢٥م)**، نقله من الفارسية وقدم له وعلق عليه: د. محمد علاء الدين منصور. راجعه: أ. د. السباعي محمد السباعي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

بارتولد، فاسيلي فيلا دوميروفتش ١٩٨١، **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**، نقله عن الروسية: صلاح الدين عثمان هاشم. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

بوزورث كليفورد أ. ١٩٩٥، **الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، دراسة في التاريخ والأنساب**، ترجمة: حسين علي

الليودي، مراجعة: د. سليمان إبراهيم العسكري. دار عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية. الطبعة الثانية. القاهرة.

حسن، حسن إبراهيم ١٩٩١، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، الجزء الثالث: العصر العباسي الثاني في الشرق ومصر والمغرب والأندلس (٢٣٢ - ٤٤٧هـ / ٨٤٧ - ١٠٥٥م)، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة عشر، القاهرة.

خواندمير، محمد بن خاوند شاه ١٩٨٨، **روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء**، ترجمة: د. أحمد عبد القادر الشاذلي، مراجعة: د. السباعي أحمد السباعي. القاهرة.

دوران، روبرت دارلي ١٩٩٦، **تاريخ النقود في دولة البحرين**، مؤسسة نقد البحرين.

رمضان، عاطف منصور محمد ١٩٩٨، الكتابات غير القرآنية على السكة في شرق العالم الإسلامي، مخطوط رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كليه الآثار - جامعة القاهرة، مصر.

رمضان، عاطف منصور محمد ٢٠٠١، **دراسات في النقود الإسلامية (الخلافة الأموية - العباسية - الأموية الأندلسية)**. مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

زامباور، إدوارد فون ١٩٥١، **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي**، ترجمة: د. زكي محمد حسن وآخرون، الجزء الأول، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة.

طباطبائي، سيد جمال ترابي منصورة وثيق ١٣٧٢ش.هـ: **سكه هاي إسلامي حملة عرب تاحملة مغول**. انتشارات مهد آزادي. تبريز، ايران

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ٩٧٦، **تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك**، ١٠ أجزاء ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة.

الصرفي، رزق الله منقريوس ١٩٨٦، **تاريخ دول الإسلام**، الجزء الأول، الدار العالمية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

العش، محمد أبو الفرج ١٩٨٤، **النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني**، ج١، وزارة الإعلام في دولة قطر، الدوحة.

فهمي، عبدالرحمن ١٩٦٥، **موسوعة النقود العربية وعلم النميات، ١- فجر السكة العربية**، القاهرة.

القرطبي، عريب بن سعد ١٩٧٦، **صلة تاريخ الطبري. ذيول تاريخ الطبري**، ج١١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة.

لسترنج، كي ١٩٨٥، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت.

لين بول، ستانلي لين ١٩٧٣، **الدول الإسلامية**، القسم الأول، ترجمة: محمد صبحي فرزات، أشرف على ترجمته وعلق عليه: محمد أحمد دهمان، مكتبة الدراسات الإسلامية بدمشق، دمشق.

مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٩٦، **متحف العملات**، الرياض.

النقشبندي، ناصر ١٩٥٤، "كنز خضر إلياس"، **مجلة سومر**، مجلد ١٠، (ص ص ١٨٠ - ١٨٦) بغداد.

الهمذاني، محمد بن عبدالملك ١٩٧٦، **تكملة تاريخ الطبري، ذيول تاريخ الطبري**، ج١١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف الطبعة الثانية. القاهرة.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ١٩٧٧، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.

ثانياً: المراجع غير العربية:

Allan, J 1919. **Unpublished Coins of the Chalifate. N. Chr (pp. 194-198)** London.

Artuk, Ibrahim-Cevriye 1971. **Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshirdeki Islami Sikkeler Katalogu.**Cit 1, Istanbul.

Casanova, Paul 1896. **Inventaire Sommair de Ia Collection des Monnaies Musulmanes de S.A. Ia Princesse Ismail,** Paris.

Codrington, zOliver 1902. **Some Rare Oriental Coins. N. Chr,(pp. 266-274),** London.

Cunha, J., Gersonda 1889. **Catalogue of the Coins in the Numismatic Cabinet.Part 1-1V,** Bomby.

Dorn, B. 1881. **Inventaire des Monnaies des Kalifes Orientaux de Plusieurs Autre Dynasties**, Saint-Petersburg.

Fraehn, Chr, M. 1826. **Recensio numorum Muhammedanorum,** Petropoli.

Lane-Polle, Stanley 1876. "The Coins of Mohammedan Dynasties in the British Museum", **Catalogue of Oriental Coins on the British Museum: Vol.II,** .London.

Lane-Poole, Stanley 1877. " the Coins of the Turkuman Houses of Seljook, Urtukm, Zengee...", **Catalogue of Oriental Coins in the British Museum:Vol. III**, London.

Lane-Pool, Stanley 1892. Fasti Arabici, VII:Johnston's Cabinet. N. chr.(160-173) London.

Lane -Poole, Stanley 1897:Catalogue of the Collection of Arabic Conis Preserved in the Khedivial Library at Cairo.London.

Lavoix, Henri 1887. "Khalifes Orientaux", **catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliotheque National: Vol. I,** Paris.

Markoff, A. 1896. **Inventarny Katalog Musulmanskich Monet**, Saint-Petersburg (en russe).

Mitchiner, Michael 1977. **The World of Islam, Oriental Coins and Their values,** London.

Moellero, J.H. 1826. " Numos chaliforum et Dynastiorum Cuficos Exhibens", **De Numis Orientalibus in Numophulacio Gothano Asseervatis: Vol. I,** Gothae.

Nicol, N- El-Nabarawy, R.-Bacharch. J. 1982. **Catalog or the Islamic Glass Weights, Dies and Medals in the Egyptian National Library,** Cairo,

Calirornia.

Noldeke, T. 1892. **Sketches from eastern History,** Translated by John sutherl and Black, M.A. London-Edinburgh.

Nutzel, Heinrich 1898. **Katalog der Orientralischen Munzen: Ernst Band, Die Munzen der Ostlichen Chalifen**, Berlin.

østrup, J. 1938. **Catalogue des monnaies Arabes et Turques du Cabinet Royal des Medailles du Musee National de Copenhague**, Copenhague.

Porter, Harvey 1921. Unpublished Coins of the Califate. N. Chr. (pp. 316-332) Londin.

Roger, E. T. 1883. **Catalogue of The Collection of Mohammadan Coins,** N. Chr.(pp.202-260), London.

Siouffi, N. 1879. **Tables Numismatiques,** Mossoul.

Siouffi, N. 1891. **Supplement No.1, au Catalogue des Monnaies Arabes publie en 1879,** Mossoul.

Sotheby 1985. **Ancient, Islamic, English and Foreign Coins and Banknotes,** 21st 22nd 1985, London.

Spink, 1987. **Coins of the Arabe World, Other Important Islamic Coins in Glod, Silver and Copper**, Auction 22, Tuesday 17th March 1987.

Spink, 1988. **Coins of the Islamic World in Gold, Silver, and Copper,** Auction 27, Wednesday 7th June 1988.

Spink, 1990. **Coins of the Islamic world in the Gold,Silver and Copper,** Auction 34, Teusday, 19th June 1990.

Tiesenhausen, W. 1871. **Ueber Zwei in Russland Gemachte Kuofische Munzfunde, NZ (pp.166-191),** Wien.

Tiesenhausen, W. 1873. **Monnaies des Khalifes Orientaux,** (enrusse) Saint-Petersburg 1873 (reprint by Spink and Son LTD), London.

Tornberg, G.J. 1862. **Symbolae ad Rem Numarioum Muhammedanourm,** Uspale.

Tornberg, G. J. 1868. **Die Jungsten Ausgrabungen Arabischen Geldes in Schweden,** ZDMG, (pp.286-293) Leipzing.

Vasmer, R.1930. **Uber die Munzen der Saffariden und ihrer Gegnen in Fars und**

Hurasan, NZ. Wien.

Walker, John, 1936. **The Coinage of the Second Saffarid Dynasty in Sistan**, ANS, New york.

Whitcomb, Donald, S. 1976. **The Fars Hoard A Buyied Hoard from fars Province**, Iran, ANS, MN, New York.

Zambaur, E, V. 1905. **Contribution a` la Numismatique Orientale, le Partie**. NZ. (pp. 41-122) Wien.

Zambar, E, V. 1922. **Neue Kalifenmunzen**. NZ (pp. 1-16) Wien.

Zambaur, E. V. 1986. **Die Munzpragungen des Islam**, I. Band. Wies Baden.



استبدال البلاطات الخزفية بالفسيفساء على الواجهات الخارجية لقبة الصخرة المشرفة

نزار الطرشـــان

ملخص: يركّز هذا البحث على جانب من جوانب الفنون الإسلامية في قبة الصخرة المشرّفة، هو الجانب المتعلق بالبلاطات الخزفية العثمانية، التي تزّين الواجهات الخارجية، التي تعلو بلاطات الرخام. ويُعنى البحث بالأسباب المؤدية الى زخرفة البلاطات بهذه المادة، زمن سليمان القانوني، إبان الحكم العثماني للمنطقة. كما يُعنى هذا البحث أيضاً بالمادة الأولى، التي كانت تزين الواجهات الخارجية، وهي مادة الفسيفساء، التي تعرضت للسقوط عبر مراحل مختلفة، ما حدى إلى إعادة ترميم البناء، وإضافة مادة البلاط الخزفي عوضاً عن الفسيفساء الأموية.

Abstract. *This paper concentrates on one aspect of Islamic art of the Dome of the Rock; namely, the Ottoman Glazed Tiles (Qashani) Covering and Decorating the outer Walls. those tiles not only covered the whole but were made especially for that purpose. The Paper will also address the causes and needs that motivated the use of those tiles instead of mosaics during the reign of the Ottoman Sultan, Suleiman I (al-Qanoni). The significace of this research stems from:*

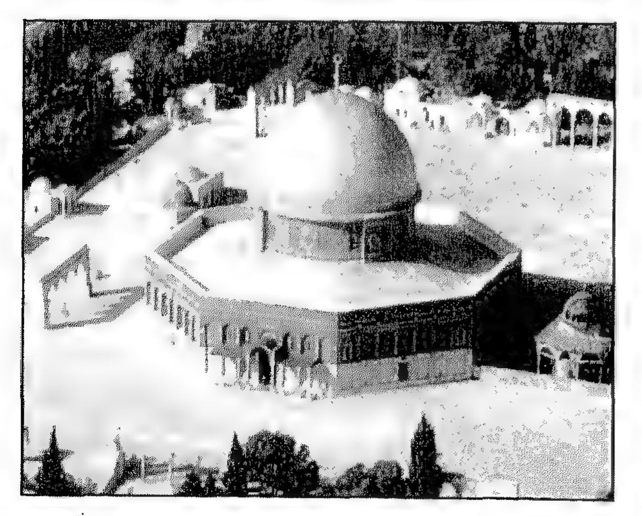
1. *Dealing with one of the most important and Oldest Islamic Constructions.*

2. *The use of Tiles instead of Mosaic for the first time, in the restoration of the outer walls of the Dome of the Rock.*

المقدمة:

تُعد قبة الصخرة أحد أقدم العمائر، التي أنشأها بنو أمية، وذلك في عام ٧٢ هـ (٦٩١م)، في عهد الخليفة عبدالملك ابن مروان. ويتكون تخطيطها العام من مثّمن منتظم الشكل (لوحة ١)، يوجد داخله أربعة دعامات ضخمة، مع وجودة ثلاثة أعمدة بين كل دعامتين (Creswell 1969, part 1: 68)، وهذه الأعمدة ذات أحجام متطابقة، بعضها يحمل تيجان كورنثية، وبعضها الآخر ذو تيجان مركبة، أما أقواسها الداخلية فهي نصف دائرية . ويبدو أن غالبية حجارتها قد جُلبت من العمائر القريبة المجاورة (Creswell 1969. part 1: 85-88). أما قبتها فهي نصف كروية، يبلغ قطرها ٤٤ ,٢٠م، وترتفع عن مستوى أرضيتها حوالي ٣٥م، وتقوم هذه القبة على الدعائم الأربع والاثنى عشر عموداً (لوحة ٢). وأغلب الظّن أن عبدالملك بن مروان كان يرمي من وراء هذا البناء تعظيم الصّخرة المشرفة، وحفظها في هذا الشكل المعماري المميز.

وقد غُطت الجدران الداخلية بمادة الفسيفساء، التي تمثل الأسلوب العربي الشامي، الذي ساد في الفترة البيزنطية، وقُدرت مساحة الفسيفساء بحوالي ٢٨٠م٢ (العارف ١٩٥٨: ١٣٨) (Ettinghausen, R. Grabar, O. 1987:32).



لوحة ١ : منظر عام لمسجد قبة الصخرة بشكله المثمن، وهو جزء من حرم المسجد الأقصى.

لوحة ٢ : قبة الصخرة من الداخل، وتظهر الأعمدة والدعامات الحجرية بتيجانها الكورنثية التي تقوم عليها.


لوحة ٣ : فسيفساء الجدران الخارجية، ويظهر اسم أحد السلاطين العثمانيين.

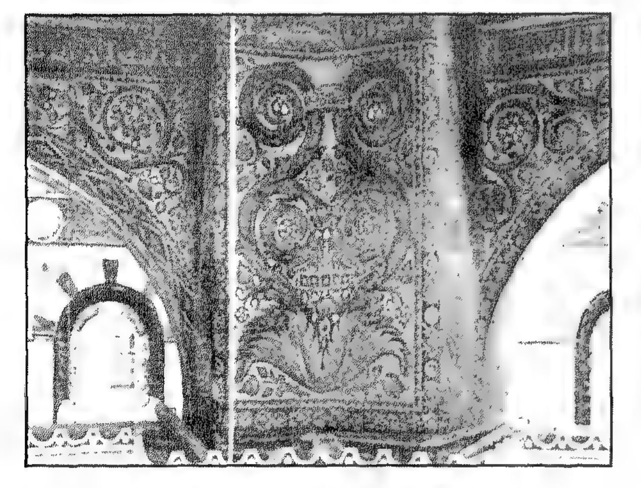
لوحة ٤: كتابات عربية توثيقية وزخارف نباتية على جدران قبة الصخرة.

(Berchem.1969: 122-124

أما عن الموضوعات الزخرفية الداخلية المنفذة بالفسيفساء، فقد عمد الفنان إلى تغليف الجدران بموضوعات شتى، منها، الكتابات العربية، سواء الآيات القرآنية أو الكتابات التوثيقية، التي تذكر سنة إنشاء البناء، وما طرأ عليه من إصلاحات وترميمات في فترات مختلفة، فضلاً عن عدد من الموضوعات الزخرفية، والهندسية، والنباتية، التي نُفذت بأسلوبين، هما الأسلوب الطبيعي الواقعي، والأسلوب التحويري، خاصة فيما يتعلق بزخارف النباتات، والثمار، والأوراق (اللوحات ٣،٤،٥) (Berchem 1969: 122).

وقد برزت من خلال هذه الزخارف مجموعة من الخصائص، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- الابتعاد عن الفراغ في تنفيذ الأشكال، حيث مُلئت جميع الفراغات بالأشكال المتعددة والمتنوعة.


لوحة ٥: منظر آخر لفسيفساء الجدران الخارجية.

٢- ظهور التكرار ذو الوتيرة الواحدة المنتظمة، في الزخرفة أو الشكل نفسه (لوحة ٦).

٣- التناظر الهندسي والفني في تصميم اللوحات، وتجانس الألوان فيها، (الطرشان ١٩٨٩: ٥٩) .

لوحة ٦ : زخارف يظهر فيها التكرار بوتيرة واحدة وتناظر هندسي متقن.

الفسيفساء الخارجية على واجهات القبة:

وهكذا، بيّنا المخطط المعماري لقبة الصخرة، وتوشيحات الجدران الداخلية بمادة الفسيفساء، أما بخصوص الواجهات الخارجية، موضوع هذا البحث، وما تحتويه من زخارف الفسيفساء، التي استعيض عنها بالبلاط الخزفي العثماني، فيمكن دراستها على النحو الآتي:

تذكر بعض المصادر التاريخية، أن بناء قبة الصخرة كان مغطى بالفسيفساء الملونة من الجهة الخارجية، كما هو الحال في الجهة الداخلية من جدران القبة. فهناك عدد من المؤرخين يتبنون مثل هذا الرأي، إضافة إلى بعض الرّحالة، وبعض كتب الجغرافيين والحجاج في الفترات اللاحقة المتأخرة. وسنعرض بعض ما جاء على ألسنتهم، من خلال مؤلفاتهم:

يقول القزويني عن قبة الصخرة: "فهي منمقة من الداخل والخارج بالفسيفساء، مطبقة بالرخام الملون" (القزويني ١٩٦٠: ١٦١).

إلا إن "العمري" يصف ذلك بشئ من التفصيل حين يقول: "والبناء ظاهره مكسو، منه ارتفاع سبعة أذرع بالرخام الأبيض المشجّر، ومن أعلاه سبعة أذرع إلى الميازيب بالفص المذهب المشجر المختلف... ومن أعلى الميازيب حائط ارتفاعه أربعة أذرع، مكسو بالفص بالصفة المذكورة (العمري ١٩٢٤: ١٤٠).

أما الرحالة ابن بطوطة فيقول: "في ظاهرها وباطنها من أنواع الزواقة ورائق الصنعة ما يُعجز الوصف" (ابن بطوطة، الرحلة: ٧٧) (Berchem, 1969: 122-124).

ويقول مؤلف الأنس الجليل: "أرض القبة مزينة بالرخام باطناً وظاهراً، ومزينة بالفصوص في العلو من الباطن



والظاهر، والبناء الذي حول القبة على حكم التثمين" (الحنبلي ١٩٦٨: ١٦).

أما مؤلف - الحضرة الأنسية - مخطوط - فيقول: "وأرض القبة مبنية بالرخام باطنها وظاهرها، ومزينة بالفصوص الملونة الباطن والظاهر. (مخطوط، الحضرة الأنسية، ورقة: ١٢١).

إن الأمثلة السابقة من أقوال المؤرخين والرحالة الجغرافيين، تشير إلى تغطية الجدران الخارجية للقبة بالفسيفساء، دون تحديد لنوع الزخرفة. فهل هذه الإشارات التاريخية، من قبل بعض المؤرخين والرحالة، دليل كافٍ على وجودها؟ وأين ذهبت هذه الفسيفساء؟ ولِمَ استُعيضَ عنها بالبلاط الأزرق؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد من وقفة عند مشاهدات الحجاج، الذين زاروا الأراضي المقدسة، حيث ذكر بعضهم تفاصيل أكثر عن طبيعة الزخارف الفسيفسائية الخارجية، مشوبة بالكثير من المزاعم والإشارات إلى بعض الصور. فقد ذكر ذلك رئيس دير الرهبان دانيال ١١٠٦م، وجو ورزبرغ ١١٦٥م، ويتشوديريك ١١٧٢ م، ووليم الصوري ١١٨٤م، (كريزول ١٩٨٤: ٥٠).

وفي عام ١٤٨٠م، زار الحرم الحاج فابري (Fabri)، الذي ألّف كتاباً أسماه (Evagatorium)، تحدث في الجزء الثاني منه عن مشاهداته للفسيفساء الخارجية، التي تمثلت في رسوم الأشجار وصور الملائكة المجنّحة (Cherubem)، ويضيف قائلاً: "إن هذا ينطبق تماماً مع الفسيفساء، في الجهة الداخلية للبناء". ويذكر أنه شاهد وجوهاً على عنق القبة، بصورة واضحة وظاهرة للعيان (Clermont 1971: 191)، ويصف الواجهات بانتاليو دافيرو ١٥٥٢م قائلاً: "من الأرض وحتى الوسط مغطاة بألواح كبيرة، كلها في لوحة من أجمل أنواع الرخام البرّاق، ومن الوسط نحو الأعلى الى القمة كلها فسيفساء غنية بالتصاميم الكثيرة، من الأغصان والورود والأزهار الأخرى." (كريزول ١٩٨٤: ٥١).

وبتاريخ ١٥١٩م، زار الحرم الحاج أنشودي، والذي يذكر أن في سطح الجدران الخارجية من أعمال الفسيفساء، ما يماثل كنيسة القديس مارك بالبندقية، باستثناء صور الملائكة المجنحة ويذكر الحاج انطونيو، الذي زار البناء عام ١٥٣٠م أن هذه البناء من الخارج ومن وسطه الى الأسفل منه، كله رخام ثمين، ومن الوسط الى أعلى البناء مزخرف بالفسيفساء الملونة، من الأزهار واللوحات الجدارية الجميلة (كريزويل، ١٩٨٤: ٥٠-٥١). هذا إضافة إلى زيارات أخرى لعدد من الحجاج، الذين زاروا بيت المقدس، ذكرهم رانسيمان. وبين ما قاموا به من وصف للأماكن التي شاهدوها (رانسيمان ١٩٦٧: ٥١) (زيادة ١٩٦٢: ٤٣) أن مشاهدات كل من فابري، وما ذكره أنشودي، بخصوص الوجوه الملائكية، جاء بسبب منع الأول من دخول الحرم الشريف، ومشاهدة البناء من بُعد، خاصة تيجان الأعمدة الساسانية المزيّنة بهذه الأشكال، إلاّ إنه أشار في وصفه إلى الأشجار النخيلية وأشجار الزيتون. وبالمقابل فإن المؤرخين المسلمين جاء وصفهم للواجهات الخارجية بأنها مزخرفة بالزخارف الداخلية نفسها، التي تضم العناصر النباتية المتنوعة. وبسبب التشويه الذي حدث لها، استبدلها العثمانيون بالخزف المزجج، الذي يعلو البلاطات الرخامية. (Grabar 1996: 76-77) (Rosen 1989: 21-22).

نتبين مما سبق تشتت الآراء، وعدم وجود أقوال تدل دلالة واضحة، على وجود تلك الأشكال الغريبة، التي زعموا وجودها، مثل زخرفة الملائكة المجنحة، أو صور الوجوه على عنق القبة. وهذا الاختلاف إن دل على شيء، إنما يدل على عدم رؤية هؤلاء الحجاج للفسيفساء الخارجية، أو أنهم تناقلوا هذه الرؤية من مصادر غير موثوقة، ذات مبالغات في الوصف غير الدقيق. ويمكن دحض تلك الآراء من الأقول نفسها خاصة أقوال الحاج فابري (Fabri) التي تؤكد على وجود الصور الملائكية في الداخل والخارج، كما سبقت الإشارة إليه. ولكن يكفي للدلالة على عدم صحة الادعاء، أننا لا نجد أثراً واحداً يدل، أو حتى يشير إلى وجود أمثال تلك الصور المزعومة، لذلك فإننا نستبعد تماماً وجود الأشكال البشرية الخرافية، على بناء ديني إسلامي كقبة الصخرة المشّرفة. لأنه لم يبق شئ من هذه الفسيفساء عموماً (زكي ١٩٨١، ج٣: ٦٤٣) (كمال البني ١٩٨٢: ٢٥).

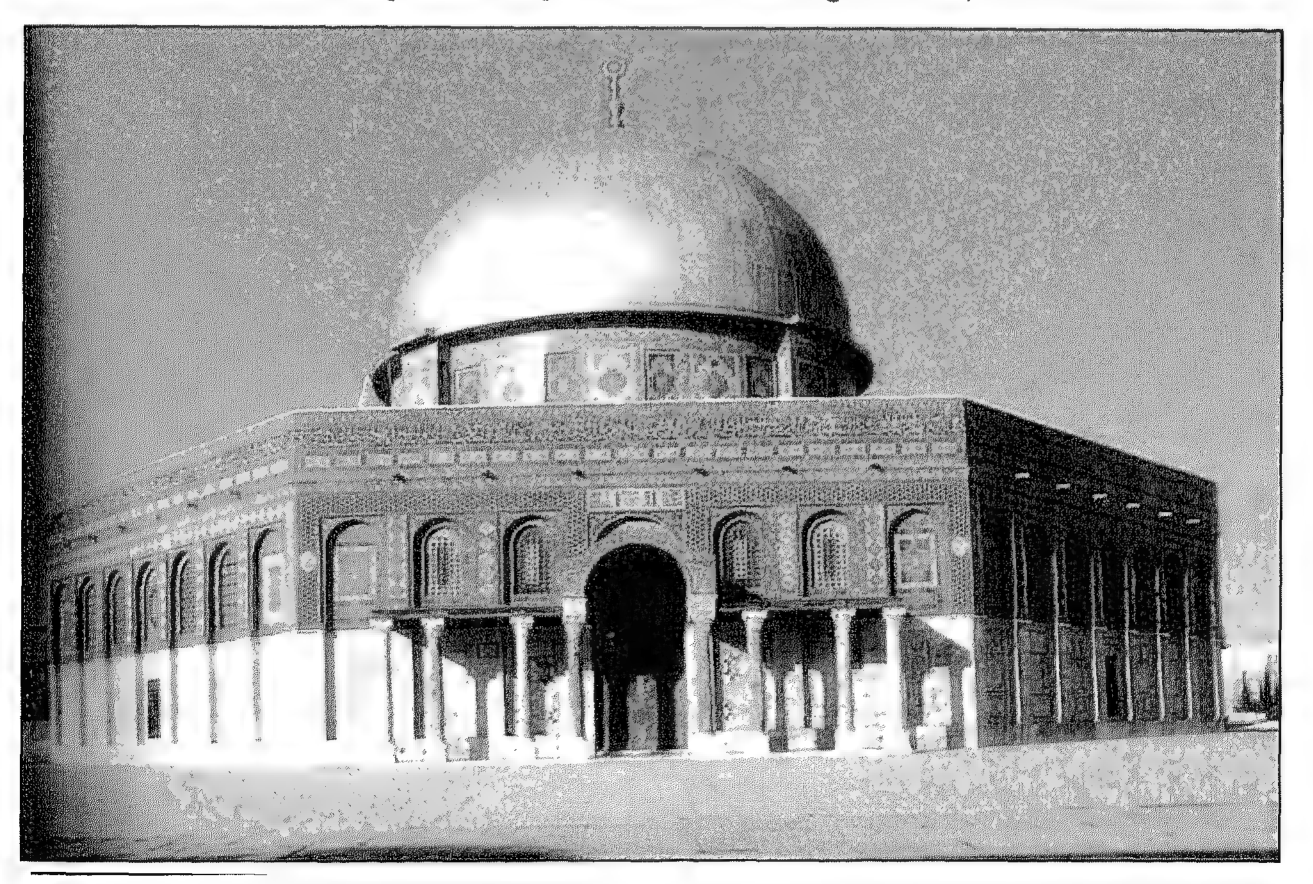
وفي الغـالب، إذا وجدت هذه الفسيفساء على الجدران الخـارجيـة، فـإنهـا تكون مؤلفـة من رسـوم الأشـجـار والثـمـار والأواني، بمـا يتطـابق تمـامــاً مـع واقـع الحــــال داخل البنـاء (Grabar 1996: 59-60) (عبدالجواد ١٩٦٩: ٢٧٦). لأنهـا إن كانت غير ذلك، فهي مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية، التي كرهت التصـوير والصـور. وعليـه، فـإن ذلك يدعـو إلى استبعـاد وجود الأشكال والنماذج البشـرية والحيوانيـة، على الجدران الخـارجيـة لقبـة الصخـرة. (الجـزيري ١٣٩٢: ٤٠-٤١).

ونستنتج، أيضـاً، بصـورة أكثر واقعيـة، أن الفسيـفسـاء الخـارجيـة لم تتـعـد الإطار العـام، الذي نُفـذ على الجـدران الداخلية، وقوامه الزخارف النباتية الطبيعية والمحورّة، إضافة إلى أننا اذا أخذنا بما جاء في كتب التراث والتاريخ العربي الإسـلامي، فليس هنـاك مـا يشـيـر الى وجـودهـا وإلاّ ذكـرهـا المؤرخـون بسـبب أنهـا حـالات وأنماط فنيـة غـريبـة، عن الرؤية الفنية الإسـلاميـة للتصوير، ومن ثم كانت ستُصبح مجالاً للنقد التاريخي من قبلهم، ونسـتبعد تمامـاً أنهم قد تناسـوا ذكرها، فيما لو وجدت أصلاً.

الظروف المؤدية إلى زوال الفسيفساء الخارجية واستبدالها بالبلاط الخزفي الأزرق:

أسهمت عدة عوامل في زوال الفسيفساء الخارجية، وأدت إلى الاسـتـعـاضـة عنهـا بالبـلاط الخزفي الأزرق الموجود حالياً، وذلك في فترة تاريخية متأخرة.

وأهم العوامل المتسببة في ذلك، هي العوامل الطبيعية بالدرجة الأولى، كتعرض الفسيفساء للظروف الجوية المختلفة، من أمطار ورياح وجـفـاف ورطوبة ودرجـات حـرارة مـخـتـلفـة (Creswell, part 1: 78)، فقـد أدى مجـمـوع هذه العـوامل، عـبر التـاريخ الطويل، إلى تسـاقط أجزاء كبـيـرة منهـا، وترتّب عليها تشويه كبير للجدران الخارجية، فتم استبدالها بمادة أخرى هي البلاط الخزفي (لوحة ٧).



لوحة ٧: مسجد قبة الصخرة المشرفة من الخارج، وتظهر الزخرفة على الجدران الخارجية.



وإضافة إلى هذه الأسباب، فإنني أعتقد أن من أسباب تساقطها، أيضاً، الحروب الصليبية ضد المسلمين، أبان سيطرتهم على أرض فلسطين، وأنها أدت إلى تشويه مقصود، ساعد على تدمير المخلفات الفسيفسائية، التي لم تؤثر فيها العوامل المناخية. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إعادة استخدام قبة الصخرة ككنيسة، ووضع الصليب على قمة البناء، وتزيينها بالصور والتماثيل (ابن الأثير ١٩٦٥: ٦٥٤-٥٥٣).

استبدال البلاط الخزفي بالفسيفساء:

قبل أن نرى كيف تم هذا الاجراء، لا بد أن نلقي ضوءاً على إنتاج هذا النوع الجديد من التغطية، حيث تعد "بروسه" أهم مراكز انتاج البلاط الخزفي فقد ظهرت بها أنواع تحمل أشكالاً متعددة، منها البلاطات المربعة والمستطيلة والسداسية، التي تكتنفها زخارف متعددة الألوان، ومطلية بالمينا، أو مرسومة تحت الطلاء (ديمان، م، ن: ٢٢٢). وفي أزنيق عندما وضع الفنانون، الذين استقدموا من تبريز لزخرفة الكتب، نماذج لتغشية الجدران في الجوامع والقصور في القسطنطينية، التي امتازت بأشكال الأرابيسك وزخارف نباتية محوّرة، أصبحت هذه النماذج تُمَيِّز الطابع العثماني، وتختلف عن الأشكال الإيرانية الخزفية من حيث البلاطات المركبة في مساحات كبرى تحيط بها حواشي بيضاء التزجيج، ملونة غالباً بالأزرق، والأخضر الفيروزي، والأحمر (كونل ١٩٦٦: ١٧١).

وفي دمشق ظهر مركز آخر لانتاج البلاط الخزفي، حيث ظهرت بلاطات من الأزرق الفيروزي والأخضر البنفسجي، ذي موضوعات نباتية كالسنابل، والقرنفل، والورد، والسوسن، والعنب، مع كثير من التحلية المحوّرة عن الطبيعة، وظهر أيضاً مركز آخر في مدينة الرقة على نهر الفرات (كونل ١٩٦٦: ١٩٧٨)، (خماش ١٩٨٢: ٢٠٧).

وبالنسبة لبلاطات قبة الصخرة، فتعود بدايات الاهتمام بها عندما بدأت بعض البلاطات في السقوط في الأعوام ١٨٧٣ و ١٨٧٤، ووجد تحتها بعض الفسيفساء، وقد شاهد كليرمونت جانو ذلك في الواجهات الشمالية والجنوبية الغربية، أثناء سقوطها بسبب العوامل الجوية، وعلى الأثر تقرر أزالة البلاطات في هذه الجهات واستبدالها بأخرى جديدة، جرى استقدامها من استنبول (القسطنطينية) (Creswell, 1969: 78-79)، حيث كانت البلاطات الأصلية قد جرى استخدامها في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢١-١٥٦٦م)، الذي جلب هذا البلاط، ووضعه الفنانون على الجدران، التي أصبحت جرداء نتيجة تساقط الفسيفساء (كريزويل ١٩٨٤: ٥٠) (بهنسي ١٩٨٣: ٦٢) (الألفي ١٩٦٩: ١٤٧ - ١٤٨)، على أن سليمان القانوني قد استقدم كذلك خزافين من مدينة تبريز وأزنيق الذين تركوا تواقيعهم على الكثير من البلاطات (مرزوق ١٩٧٤: ٧٩)، وهؤلاء استعانوا بطراز التحليات الفارسية القديمة، متخذين نماذج من الموضوعات النباتية المحوّرة عن الطبيعة، التي ميّزت الطراز العثماني الجديد ذا صناعة الطلاء المتعدد الألوان (آصلان آبا ١٩٨٧: ٢٥٤).

وتمتاز البلاطات، كذلك، بأنها تحتوي لونين رئيسيين هما الأبيض والأزرق، وهي من انتاج مدينة أزنيق، وقد غطت البلاطات جدران الشكل الثماني الخارجي، والإطارات المحيطة بالنوافذ، إضافة لبعض التواشيح الخزفية لكرسي عنق القبة ونوافذها (عكاشة ١٩٨١: ١٥٤). على أن جلّ الأشكال الفنية المنفّذة على البلاطات الخزفية، لا تتعدى الأشكال الهندسية، كالمعينات والمربعات... الخ. إضافة إلى بعض التوشيحات النباتية، مثل الوُرَيْدات الصغيرات وغيرها، فضلاً عن الإطارات الخزفية المزيّنة بالنصوص القرآنية الكريمة، التي تزّين الأطراف العليا للواجهات. وقد تميّز الطابع العثماني للبلاطات بمراوح زهرة اللوتس، والزخارف النباتية المحوّرة عن الطبيعة، وتألفت من السنابل والقرنفل والورد، وهي تختلف من الوجهة الفنية عن المنتجات الايرانية الخزفية، إذ إنّ البلاطات المركبة في مساحات كبيرة تحيط بها حواش بيضاء التزجيج، ملونة - غالباً - بالأزرق. (كونل ١٩٦٦: ١٧١).

وتجدر الإشارة إلى أن الفسيفساء الباقية، على الجدران الخارجية والمتساقطة أصلاً، قد ضاع منها جزء كبير، ولم تعد كافية لاعادة ترميمها، وبذلك حفظ ما تبقى منها في المتحف الإسلامي بالحرم الشريف، ودفنت كميات أخرى في أرض الحرم في أماكن مختلفة (Richmond 1924: 87)،



وقد أمكن الكشف عن بقايا الفسيفساء الجدارية الخارجية في أماكنها الطبيعية، عندما جرى ترميم بعض البلاطات، التي أصابها الخلل وتحركت من أماكنها، فكان ذلك سبباً للتأكد من وجودها (Clermont 1971: 190). وهذا دليل على وجود الفسيفساء الخارجية، ولكنه ليس دليلاً على صحة ما ذهبت إليه الروايات المُدّعية أن صوراً للملائكة المجنحة والوجوه البشرية كانت موجودة، والتي نشك بوجودها، لأنه لم يبق ما يؤكد صحة هذا الادعاء، وبذلك تظل تلك المزاعم أقوالاً، لا يوجد ما يؤكدها.

نتائج البحث:

نستطيع من خلال ما سبق، أن نتبين أن عناية المسلمين بقبة الصخرة استمرت عبر فترات طويلة، هذه العناية التي جعلت من هذا الأثر الأموي أثراً مُستداماً، وذلك بفضل الحماية المستمرة للجدران، خاصة في الفترة العثمانية، التي استبدلت بالفسيفساء الخارجية البلاطات الخزفية، وعليه فقد جاء البناء ليحتوي فنين من أرقى الفنون الإسلامية.

وخلُصت الدراسة إلى أن قصص وروايات الرحّالة والحجّاج لبيت المقدس ومشاهداتهم، بخصوص الرسومات على الجدران الخارجية، تخلو من الدقة في الوصف، لأن مزاعمهم بخصوص الصور الآدمية، ليس لها أي أدلة على أرض الواقع، خاصة وأن البلاطات التي سقطت في الفترة المتأخرة لا تشير مواضعها إلى هذه الوجوه الآدمية، فضلاً عن أن الفنان الذي قام بزخرفة الجدران الداخلية للقبة، قد وشحها بمجموعة كبيرة من الأشكال النباتية والهندسية. وهذا يعني أنه قد قام بالعمل نفسه على الواجهات الخارجية، بالأساليب الفنية نفسها.

د. نزار الطرشـــان - معهد الآثار والانثروبولوجيا - جامعة اليرموك - اربد - الأردن.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

الألفي، أبو صالح ١٩٦٩، **الفن الإسلامي: أصوله فلسفته مدارسه**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

أصلان آبا، أقطاي ١٩٨٧، **فنون الترك وعمائرهم**، ط١، اسطنبول، تركيا.

ابن بطوطة ١٩٨٥، **رحلة ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق : علي المنتصر الكتاني.

ابن الأثير ١٩٦٥، **الكامل في التاريخ**، ج ١١، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

بهنسي، عفيف ١٩٨٣، **الفن العربي الإسلامي: بداية تكونه**، دار الفكر، ط ١، دمشق، سوريا.

الحنبلي، مجير الدين ١٩٦٨، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، ج ٢، المطبعة الحيدرية.

خماش ، نجدة ١٩٨١ -١٩٨٢، **دراسات في الآثار الإسلامية**، مطبعة الرياض، دمشق، سوريا.

الجزيري، عبدالرحمن ١٣٩٢هـ، **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

رانسيمان، ستيفن ١٩٦٧، **تاريخ الحروب الصليبية**، ترجمة : الباز العريني، بيروت، لبنان.

زيادة، نقولا ١٩٦٢، **رواد الشرق العربي في العصور الوسطى: الجغرافيا والرحلات عند العرب**، بيروت، لبنان.

زكي، محمد حسن ١٩٨١، **الأعمال الكاملة : فنون الإسلام**، ج ٢، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

الطرشان، نزار ١٩٨٨، "المدارس الإسلامية للفسيفساء الأموية في بلاد الشام" رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

العارف، عارف ١٩٥٨، **تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك لمحة عن تاريخ القدس**، مطبعة دار الأيتام، القدس.

عكاشه، ثروت ١٩٨١، **القيم الجمالية في العمارة الإسلامية**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

العمري، ابن فضل ١٩٢٤، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق: أحمد تركي باشا، ج ١، دار الكتب.

عبدالحميد، سعد زغلول ١٩٨٦، **العمارة والفنون في دولة الإسلام**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

القزويني ١٩٦٠، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، لبنان.

كريزويل ١٩٨٤، **الآثار الإسلامية الأولى**، ترجمة عبدالهادي عبلة، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، سوريا.

كمال ، سامح ١٩٨٢، **العمارة في صدر الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطابع الهيئة العامة، القاهرة، مصر.

كونل، ارنست ١٩٦٦، **الفن الإسلامي**، ترجمة أحمد موسى، دار صادر، بيروت، لبنان.

مرزوق، محمد عبدالعزيز ١٩٧٤، **الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطابع الهيئة العامة، القاهرة، مصر.

محفوظ، الحضرة الأنسية.

ثانياً : المراجع غير العربية :

Jerusalem, Geneve.

Clermont, G. 1971. ***Archaeological Researches in Palestine****, Vol I -II, Published by Rartika, Jerusalem.*

Creswell, K. A. C. 1969. ***Early Muslim***

Berchem, M. Van 1969. "The Mosaics of the Dome of the rock in Jerusalem", in: Creswell: ***E. M. A.****, Vol I,Part 1, pp 213-322, Oxford.*

Fondation-Max Van Berden 1982. ***Muslim***

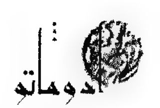
Architicture, *Vol I, Part I, II, Oxford.*

Ettinghausen, R. Grabar, O 1987. The Art and architecture at Islam: 650-1250, England.

Grabar, O.1996. ***The Shape of The Holy - Early Islamic Jerusalem****, Princeton, University Press, Princeton, New Jersey.*

Richmond, T. 1924. ***The Dome of The Rock in Jerusalem, A Description of its Structure and Decorations****, Clarendan Press, Oxford, England.*

Rosen M. 1989. ***The Early Islamic Mounuments Haram Al-Sharif: An Iconographic Study,*** *Jerusalem.*



نحو مصطلح آثاري موحد

أظهرت نتيجة البحث العلمي المطرد، في الفروع المختلفة لعلم الآثار، العديد من المصطلحات والأسماء الجديدة بلغات أجنبية، أبرزها الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، وغيرها. ورغبة من مجلة أدوماتو في حث الباحثين والمتخصصين العرب، على الإسهام في تأصيل، وربما تعريب، عدد من المصطلحات الآثارية، فقد خصصت هذه الزاوية لتمكين الراغبين في تناول عدد من الأمثلة، وابداء وجهة نظرهم العلمية حولها، والإشكاليات الناتجة من استخدامها، سواءً أكانت مرتبطة بالجوانب الآثارية الحضارية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية، أم التقنية... وغيرها.

إشكالية المصطلح الآثاري: حالة الفخار

أحمد أبو القاسم الحسن

للفخار دور مهم في دراسة الماضي وتفسيره، ولاتصال الفخار الوثيق بحياة الإنسان في الماضي، عُني الآثاريون بدراسته. وعلى الرغم من ذلك لا زالت مراجع علوم الآثار، في جميع اللغات الحية، تفتقر الى منهج موحد لدراسته، والى مسميات موحدة لأوانيه، وكذلك لأهم الألفاظ والمصطلحات، الخاصة بصناعته وتقنيته. ونتج عن هذه الإشكالية في المسميات والمصطلحات، تعقيد في توثيق الفخار ودراسته. ونظراً لمعرفة علم الآثار حديثاً في الوطن العربي، فقد جلب معه، كسائر العلوم الأخرى، إشكالية مصطلحاته، التي من بينها تلك المصطلحات الخاصة بدراسته. وقد صدرت خلال العقود الخمسة الماضية، العديد من الدراسات الميدانية، والبحوث الآثارية، باللغات الأجنبية والعربية، في الوطن العربي، استخدمت فيها مسميات بعضها غير مفهوم لدى بعض الدارسين، عكست إشكالية المصطلح الآثاري، خاصة تلك التي تتناول دراسة الفخار. ونتيجة لذلك رأى بعض الآثاريين ضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر آثاري خاص بهذه المشكلة (سليمان ١٩٧٢: ١٦١).

وفي حقيقة الأمر، بدأ الإحساس بإشكالية المصطلح الآثاري في الوطن العربي، منذ عدة عقود، عُقدت خلالها مؤتمرات عدة، كان من نتائجها صدور "المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ" في عام ١٩٩٣ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). كما صدر أيضاً معجمان بمجهودات فردية، تناولت المصطلحات الآثارية واشكالياتها (الشهابي ١٩٦٧؛ صدقي ١٩٨٨). وتُمثل هذه المعاجم - في رأيي - بداية للسعي، نحو تناول إشكالية المصطلح الآثاري، إذ لا تزال الحاجة ماسة لتطوير هذه المعاجم. ويتضح جلياً قصور هذه المعاجم، وضرورة تطويرها، في حالة المصطلحات الآثارية، التي تتناول دراسة الفخار القديم (الحضارات السابقة للإسلام). ولإيضاح إشكالية هذه الحالة، من واقع حياتنا العملية لدراسة الفخار بجامعة الملك سعود، سنتناول بعض أبرز هذه المصطلحات، لإثراء الحوار وتبادل الآراء، مع القراء المهتمين بقضايا الترجمة والتعريب.

فاذا تتبعنا أصل كلمة سيراميك Ceramic في اللغة الإنجليزية نجدها مشتقة من الكلمة الإغريقية



"كيراموس"، التي تعبر عن كل المواد الطينية المشوية. وفي علوم الآثار تشير سيراميك، إلى الفنون التشكيلية وأعمال الطين، مثل: أدوات الطبخ والطعام والشراب والمصنوعات الفنية الأخرى كالدمى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل استخدمت الكلمة لتعني الفخار المزجج العالي الحرق، الذي يتميز عن الفخار العادي بارتفاع درجة حرارة حرقه. وفي الدراسات الشرقية، والبلاد العربية خاصة، استخدمت كلمة سيراميك لتعني الخزف الذي يحتل، تقنياً، مكاناً وسطاً، بين الفخار العادي متوسط الحرق، والبورسلين، الذي يشوى في درجات حرارة عالية. ولتفادي هذه الإشكالية في المصطلح، تبنى بعض الباحثين العرب استخدام كلمتي «الفخار المطلي» (المزجج) و«الفخار غير المطلي». وإذا تتبعنا كلمتي «فخار» أو «خزف» في معاجم اللغة العربية نجدهما مترادفتين؛. فالفخار هو ضرب من الخزف معروف، تعمل منه الجرار والكيزان، وغيرها (ابن منظور، المجلد الثاني: ١٠٦٠). ويمكن تعريف الفخار بأنه: ما صُنع من طين، وتعرض للحرارة، فاكتسب صفة الصلابة والمتانة. ويعرف الفيروزأبادي، الخزف بأنه: كل ما عُمل من طين وشوي بالنار، حتى يكون فخاراً (١٩٣٥: ١٠٣٨). إذاً لا فرق بين الفخار والخزف، في اللغة. والمؤلفات الحديثة هي وحدها، التي فرّق المؤلفون فيها بين الخزف والفخار. فيذكر محمد عبدالعزيز مرزوق مثلاً في تعريفه أن «الفخار هو الطين، الذي يُشكل باليد، أو على العجلة، أو في قوالب خاصة، ثم يجفف ويُشوى في أفران خاصة، وإذا غطي بطبقة زجاجية أصبح خزفاً» (١٩٧٤: ٣١) ويُعرّف في مؤلف آخر الخزف بأنه: «ما صُنع من طين، ولكنه زُجّج بعد صنعه، أي غُطي بطبقة من الزجاج الذائب» (١٩٧٢: ٥٢).

ويتضح من كلمات «سيراميك» و «فخار» و «خزف»، أنه لا يوجد اتفاق في المصادر العربية، في استخدام هذه المصطلحات. كما يتضح أن بعض معاجم اللغة العربية لا تعين، أحياناً، في تعريف مسميات الأواني ووظائفها، وتفتقر إلى الرسوم والصور، التي توضح أشكال هذه الأواني .

ونتيجة لهذه الإشكالية، يقترح الباحث وضع معجم متخصص، أو تطوير المعاجم، التي صدرت من قبل في علوم الآثار، لتضم بين دفاتها المصطلحات الخاصة بدراسة الفخار، بغرض توفير المصطلح العربي الآثاري، المقابل للمصطلح الأجنبي، والعمل على إعداد لغة موحدة. وبعد الفراغ من تطوير هذه المعاجم، يرى الباحث ضرورة إصدار معجم باللغة العربية لاحقاً لشرح دلالات ومعاني المصطلحات العربية، الخاصة بدراسة الفخار، مع الاستعانة بالرسوم والصور، تعميماً للفائدة، وتعميقاً للفهم، وتسهيلاً للمقارنة، ولمساعدة الكُتّاب والباحثين، في آثار العالم العربي. ويجب عند وضع هذا المعجم العربي، وتطوير المعاجم العربية الأجنبية التي صدرت، الحرص على عدد من المبادئ الأساسية، وأهمها:

١- أن يصبح لكل مصطلح علمي لفظ أو مسمى واحد، يكون له مدلول محدد معروف، ومتفق عليه بين الجميع. وإذا تعددت المترادفات، يُختار أحدها بحيث يكون أروجها وأسلسها.

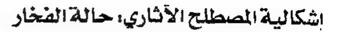
٢- الاعتماد أساساً على الألفاظ العربية الصحيحة، وتحقيقها من المراجع الأساسية للغة (المراجع اللغوية عديدة، منها القديم والحديث، وأشهرها الصحاح، وأساس البلاغة، ولسان العرب، والقاموس المحيط، ومختار الصحاح، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط، والمنجد) واستبعاد الألفاظ الدخيلة؛ إلا ما كان منها علماً، أو منسوباً إلى علم.

٣- الاستعانة بالكلمات الواردة في التراث الشعبي، وكتب التراث، لاستخدامها إذا تعذر وجود كلمات أو ألفاظ عربية صحيحة، مقابل المصطلح الأجنبي.

٤- يجب دعم المصطلحات، التي سبق وضعها، وشاع استخدامها، واستقرت مفاهيمها، حتى لا تحدث بلبلة في الأفكار والمفاهيم. وإذا تبين، بعد التحقيق اللغوي، أن اللفظ معيب لغوياً، فيؤخذ بمبدأ: «الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور»، حرصاً على توحيد الأفكار، ومنعاً للبلبلة، التي قد يحدثها تغيير اللفظ بعد استخدامه.

٥- عند وجود لفظين مختلفين لمصطلح واحد، شاع أحدهما في بلد عربي، وراج الثاني في بلد عربي آخر، يرجح اللفظ الوارد في مؤلفات، أو مطبوعات أكثر.

إن إشكالية المصطلح الآثاري في دراسة الفخار-





كما بيّنا في هذا العرض المقتضب- أعلاه غيض من فيض، وهي جزء لا يتجزأ من مشكلة الترجمة والتعريب وندرة الإنتاج المعرفي في الوطن العربي. ويأمل الباحث أن تسعى «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم»، أو «جمعية الآثاريين العرب» ، إلى إنشاء نواة لمركز تخصصي، لتوحيد المصطلحات المستخدمة في علم الآثار أسوة بالعلوم الأخرى، بحيث تكون المصطلحات دقيقة ومنظمة وقابلة للتطور، مع التطور العلمي. وإذا ما أُعدت قائمة لهذه المصطلحات الأثرية، يُمكن وضعها على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وتحديثها دورياً، من قبل الهيئات العلمية، فيجد الباحث العربي ما يريد في يسر وسهولة، ويطلع بذلك على أحدث ما صيغ من مصطلحات في علوم الآثار.

د. أحمد أبو القاسم الحسن - قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب - جامعة الملك سعودي، ص. ب ٢٤٥٦ - الرياض ١١٤٥١- المملكة العربية السعودية. elhassan@Ksu.edu.sa

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، ٢٠ جزءاً، المطبعة الأميرية، القاهرة (١٣٠٠-١٣٠٧هـ).

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ٤ أجزاء، المطبعة المصرية، القاهرة (١٩٣٥م).

الخياط، يوسف. **معجم المصطلحات العلمية والفنية**.

صدقي، محمد كمال ١٩٨٨، **معجم المصطلحات الأثرية**، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهابي، يحيى ١٩٦٧، **معجم المصطلحات الأثرية**، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

سليمان، توفيق. م ١٩٧٢، **الفن الحديث في التنقيب عن الآثار**، منشورات الجامعة الليبية- كلية الآداب.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٣، **المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ**، مكتب تنسيق التعريب.

مرزوق، محمد عبدالعزيز ١٩٧٤، **الفنون الزخرفية الإسلامية في مصر قبل الفاطميين**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

ثانياً: المراجع غير العربية:

Hodges, H. 1976. **Artifacts: An introduction to early material and technology**, London: John Baker.

Joukoswsky, Matha 1980. **A Complete Manual of Field Archaeology**, Prentice- Hall, Inc. New Jersey.

Rice, Prudence M 1987. **Pottery Analysis,** The University of Chicago Press.



مؤتمرات وندوات علمية

ندوة التكنولوجيا والآثار

الجهة المنظمة: المجلس الأعلى المصري للثقافة - لجنة الآثار

مكان الانعقـاد: القاهرة - المجلس الأعلى للثقافة

تاريخ الانعقـاد: ٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١م

عقدت لجنة الآثار في المجلس الأعلى المصري للثقافة، ندوة تحت عنوان: "التكنولوجيا والآثار"، شارك فيها عدد من خبراء الآثار، وأساتذة الجامعات. وقدمت خلال جلسات الندوة العديد من الدراسات، المتعلقة بأحدث تكنولوجيا مستخدمة في مجال الآثار.

قدم الدكتور عادل مختار، رئيس قطاع المتاحف بالمجلس الأعلى المصري للآثار، ورقة بعنوان: «تكنولوجيا العرض المتحفي»، تناول فيها أحدث ما وصلت إليه خزائن العرض المتحفي، والإضاءة المتحفية، والمؤثرات الضوئية، والوسائط السمّعية والبصرية، من خلال عرض شرائح ضوئية لها، وإلقاء الضوء على علوم وتجهيزات العرض المتحفي، المتطورة عالمياً.

واستعرض الدكتور زاهي حواس، خبير المصريات الدولي، خبرته في استخدام التكنولوجيا في الكشف عن أسرار الهرم وأبو الهول. فقد قامت العديد من البعثات الأجنبية، بمحاولات عديدة للكشف عن حجرات وفراغات داخل الأهرامات وأبو الهول، ومنها بعثات من جامعة ميتشجان، ومعهد ستانفورد، في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع جامعة عين شمس، وجامعة فلوريدا، وجامعة واسيدا اليابانية. واستعملوا أجهزة الرادار، وأشاروا إلى وجود حجرات جديدة داخل هرم الملك خوفو، إضافة إلى وجود حجرة داخلها معادن، أسفل القدم اليمنى لتمثال أبو الهول. وقد أوضحت أجهزة الرادار على شاشات الكمبيوتر، وجود هذه الفراغات داخل الأهرامات. وفي جانب آخر أشار حواس إلى استخدام الإنسان الآلي لمحاولة تقليل نسبة الرطوبة، التي وصلت إلى ٨٠ في المئة. وكانت المفاجأة هي قيام الإنسان الآلي بالكشف عن عدد من الفراغات والمواقع داخل الهرم، منها ممرات وحجرات مغلقة.

وعرض الدكتور سعيد جوهري، وكيل كلية الآثار في جامعة القاهرة، إلى استخدام الحاسب الآلي في إعادة بناء الآثار، التي تهدمت. فأول تجربة لاستخدام الحاسب الآلي لمساعدة الآثاريين في ترميم الآثار، وإعادة بناء المتهدم منها، كانت في بداية الستينات، إذ أثبتت التجربة إمكانية استخدام الحاسب الآلي في استكمال الأجزاء المفقودة من الآثار المكتشفة طبقاً لهيئتها الأصلية بالتفاصيل نفسها. ويمكن استخدام الحاسب في تحديد مساحات البنايات المختلفة، من حيث الطول والعرض والارتفاع. وكان جوهري قد شارك في تجربة استخدام الحاسب الآلي، لاعادة ترتيب وبناء معبد الفرعون أخناتون، الذي هدمه كهنة الإله رع انتقاماً من هذا الملك، الذي رفع لواء إله آخر يدعى آتون. وكانت مهمة تجميع وإعادة بناء هذا المعبد شاقة، بل مستحيلة، إذ تناثرت أحجاره، البالغ عددها أربعون ألف قطعة، بعضها داخل مصر وبعضها الآخر في متاحف أوروبا وأمريكا وروسيا واستراليا. واستطاع الحاسب الآلي - بعد جهود مضنية - إعادة بناء المعبد، كما كان في عصر إنشائه!

وقدم الدكتور رأفت النبراوي، عميد كلية الآثار في جامعة القاهرة، أساليب استكمال الكتابات الناقصة على النقود الإسلامية. فقد عانت النقود الإسلامية، في بعض الفترات التاريخية، من نقص كتاباتها نتيجة القص غير المتقن أثناء عملية الضرب، أو محو كتاباتها، نتيجة التداول. وهناك بعض الأساليب لاستكمال هذه الكتابات الناقصة، مثل الآيات القرآنية، فهي ثابتة، والناقص منها يوضع بين قوسين كبيرين، سواء كان ذلك في كتابة الهامش، أو في كتابات المركز. كذلك



الحال في بعض العبارات الثابتة، مثل: الرسالة المحمدية، وشهادة التوحيد، وأسماء وألقاب الحكام والسلاطين. فهناك مشكلة قد يتعرض لها الباحث لاستكمال بعض الكتابات، مثل تاريخ السّك، فإن كان يوجد منه رقم الآحاد، فيمكن استكمال رقمي العشرات والمئات، من خلال معرفة فترة الحاكم. كذلك تساعد الألقاب في تحديد ذلك التاريخ، فمثلاً السلطان صلاح الدين الأيوبي، لُقب بسلطان الإسلام والمسلمين، بعد انتصاره على الصليبين في موقعة حطين عام ٥٨٣ هـ. وظهور هذا اللقب على النقود، يؤكد أنها ضُربت ابتداء من سنة ٥٨٣ هجرية فصاعداً. وفي هذا البحث، طرح النبراوي، أيضاً، استخدام الحاسب الآلي في تخزين أشكال النقود الإسلامية، ومضاهاتها مع مثيلاتها الناقصة، حتى يتسنى التعرف بدقة عليها.

وفي دراسته، وضّح الدكتور حسن الباشا، رئيس لجنة الآثار في المجلس الأعلى المصري للثقافة، كيف أن أعمال الترميم يصحبها الاستعانة بعلوم أخرى، مثل التاريخ، والزخرفة المقارنة، وفنون الخط، والكتابات، ومصطلح الألقاب، والمراسيم، فضلاً عن العلوم الأخرى، مثل الكيمياء، والصناعة المتصلة بالشئ المرمم. وهي تساعد على ترميم الأثر، وهو ما يحتاج إلى خبرة تقنية عالية بهذه العلوم. وتناول، كمثال على ذلك، مراحل ترميم طبق غبن، وهو طبق من الخزف يعود إلى العصر الفاطمي، وصلتنا منه قطع صغيرة. إذ بفضل الاستعانة بهذه المجموعة من العلوم معاً، أمكن ترميم هذا الطبق وتجميعه في صورته الأصلية. فقد وصل إلى متحف الفن الإسلامي في القاهرة على دفعتين، الأولى في العام ١٩٣٥، وتألفت من ثماني قطع، والثانية في العام ١٩٣٩م، وتألفت من أربع عشر قطعة. وعند الانتهاء من تجميعها صار لدينا تحفة فنية من الخزف ذي البريق المعدني الذهبي الفاطمي المؤرخ.

وعن تكنولوجيا ترميم مسرح الدراويش في القاهرة، تحدث الدكتور حجاجي إبراهيم، أستاذ الآثار في جامعة طنطا. وترمم هذا المسرح حالياً بعثة إيطالية، بالتعاون مع المجلس الأعلى المصري للآثار، وهو ضمن مجموعة معمارية تسمى "التكية المولوية"، وهي تضم مدفن حسن صدقة، ومدرسة سنقر السّعدي، والسمعخانة (مسرح الدراويش). والتكية المولوية، وقصر قوصون. وقد تم الانتهاء من ترميم المرحلة الأولى من هذه المجموعة، في عام ١٩٨٨م. وقد ركّزت المرحلة على مسرح الدراويش، وفيها استخدم البارالويد في تثبيت زخارفه الزيتية وتقويتها، كما تم في تلك المرحلة تطبيق مفهوم الترميم، الذي يعني علاج وصيانة الأثر بعد ترميمه. أما المرحلة الثانية فقد تم الانتهاء منها أيضاً، وتتمثل في مدرسة سنقر السعدي، وتم استخدام المنشار في عزل حوائطها، بعد استخدام الشرائح البلاستيكية والمونة البلاستيكية. والآن في المرحلة الثالثة، التي تتمثل في مدفن حسن صدقة، الذي تم عزل حوائطه وتنظيف زخارفه الجصية من الترميمات، التي أجرتها لجنة حفظ الآثار ويجري استكمال ما فُقد من زخارفها.

وتعرض الدكتور فتحي صالح، مدير مركز التراث المصري، إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في توثيق الآثار. فمنذ ظهرت تكنولوجيا الحاسبات في منتصف القرن العشرين، بدأ التفكير في الاستفادة من هذه الوسيلة لتوثيق الآثار، سواء على مستوى القطع الموجودة داخل المتاحف، أو على مستوى القطع الأثرية. ولكن ظلت هذه الوسيلة قاصرة على نطاق الاستخدام لمعالجة النصوص، وقواعد البيانات. إلاّ أنه في بداية التسعينات من القرن الماضي، زادت إمكانيات الحاسبات، سواء من حيث السّعة التخزينية، أم من حيث سرعة معالجة الإشارات، إلى أن وصلت إلى حد أصبح معه من الإمكان التعامل مع العناصر الأخرى، التي تستدعي حجماً كبيراً من التخزين، مثل ملفات الصوت والصورة، بل أيضاً ملفات الفيديو. وهنا ظهر جيل جديد من الحاسبات، يتعامل مع هذه الأوساط المتعددة، من صوت وفيديو فيما يعرف بال Multimedia. ثم امتدت امكانيات الحاسب ليتمكن من التعامل مع الخرائط الرقمية، مع ربطها بالعناصر السابقة، من وسائط متعددة. وفي النهاية يذكر فتحي، أن الحاسبات لم تعد فقط أداة لتخزين المعلومات بصورها المختلفة اللازمة، وإنما امتد استخدامها ليدخل في جوانب معمارية أخرى، من حيث تمثيل البنايات الأثرية بصورة مجسمة، وكذلك إجراء أول زيارات تخيلية داخل هذه البنايات. وقد أنجز مركز توثيق



التراث، الذي يديره الدكتور فتحي، خريطة أثرية طبقاً لنظم المعلومات الجغرافية، تم بثها على الإنترنت، وهي ذات ثلاثة مستويات من المعلومات، كل مستوى منها يفيد شريحة خاصة، من مستخدمي الشبكة.

أما الدكتور شوقي نخلة، المدير العام الأسبق لمركز صيانة وترميم الآثار، فقد تناول في عرضه وسائل تقدير عمر الآثار. فذكر أن هذه الوسائل تنقسم إلى قسمين: التأريخ النسبي، وهو تأريخ فترة تاريخية، أو حدث بالنسبة لفترات سابقة أو لاحقة. ومن أمثلة ذلك، دراسة الطرز، والطبقات الأثرية، وتاريخ الملوك. أما القسم الثاني، فهو التأريخ المطلق، وهو تحديد الفترة الزمنية للأثر بطريقة دقيقة. ومن أمثلة طرق التحديد: تقدير العمر بالكربون المشع، وتعتمد هذه الطريقة على قياس وتقدير كمية الكربون المشع، في عينة ما، ومقارنتها بكمية الكربون المشع في الكائنات الحية، التي لم يحدث لها تحلل، ثم تقدير العمر بناء على نصف عمر كربون ١٤ المشع.

وكانت الطرق الجيوفيزيائية في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الآثار، هي محور دراسة يحيى السيد عبدالهادي. وتعد هذه الطرق من أفضل الأساليب في مجال الاستكشاف والتنقيب عن الآثار، لأنها آمنة تماماً، بحيث تضمن اكتشاف الأبعاد التصميمية، للتراكيب الأثرية وطبيعة تكوينها، وأعمال المنشآت الأثرية المدفونة. كما أنها تتيح معرفة التكوينات الصخرية، وطبيعة الطبقات الحاملة للآثار، مما يعمل على توجيه الأجهزة المعنية بالاكتشافات الأثرية، والجهات المسؤولة عند بدأ عملية التنفيذ والاستخراج. ومن أمثلة ذلك:

١- طرق الرادار الأرضي RADAR، يقوم هذا الجهاز بعمل أرضي وتصوير شامل لكل الآثار، والتراكيب المختلفة المدفونة تحت سطح الأرض. وبعد عمليات المعالجة للبيانات المجمعة، يمكن تحديد أماكن الأهداف المرجوة وأعماقها. وتصل كفاءة هذا الجهاز إلى تصوير أعماق تبلغ حوالي ٤٠ متراً تحت سطح الأرض، وذلك وفق تردد الآلة المستخدمة.

٢-طرق المسح المغناطيسي Magnetic، ويقوم هذا الجهاز بعمل مسح أرضي مغناطيسي، ما يكفل تحديد الأبعاد والامتدادات، لكل التراكيب الرئيسية الحاملة للآثار. وبعد المعالجات المختلفة للبيانات المجمعة، باستخدام أحدث أنواع التقنيات البرمجية، يمكن تحديد أعماق هذه التراكيب ونوع الطبقات الحاملة، وتركيباتها الدقيقة، ونسب المعادن المغنطة.

٣-جهاز الترددات المنخفضة VLF، يعطي هذا الجهاز صورة عامة عن الموقع المقترح، عن طرق الترددات المنخفضة، التي تصل إلى أعماق مختلفة، ما يتيح إعطاء تصور عن الموقع ككل، قبل بدء عملية الحفر والتنقيب، وعلى الأخص المنطقة الجافة.

٤-جهاز الكهرومغناطيسية Electric Imaging، يستخدم هذا الجهاز الترددات الكهرومغناطيسية، في التحديد الدقيق لأماكن الآثار وفصلها عن الطبقات المحيطة بها، ما يعطي تصوراً عن أماكن وجود الآثار بدقة شديدة. وتستخدم في هذه الطريقة أحدث الأجهزة الجيوفيزيائية الكهربية، من فوق سطح الأرض، حيث تتيح المعرفة الدقيقة لكل من التنوع الأفقي والتنوع الرأسي، للموقع الآثري المقترح.

وتشترك كل هذه الطرق في أنها لا تسبب أي نوع من الأضرار للآثار المدفونة حيث إنها مصممة أساساً للتنقيب الآمن تماماً، وكلها مصممة لكي تستخدم على سطح الأرض فقط، دون أي نوع من الحفر أو التخريب.

وعرض يحيى كيفية تكامل عمل هذه الأجهزة، والنتائج التي تنتج عن استخدامها وكيفية تحديد التصور المبدئي الكامل للمنطقة، من حيث أماكن الآثار المدفونة وأعماقها، وأعماق التراكيب الحاملة لها، وطبيعة تكوينها الصخري، ما يتيح عمل خطة شاملة لأفضل طرق التنقيب والاستكشاف. كما عرض للطرق التثاقلية التي يسهل من خلالها التعرف على مكونات الأثر. والطرق الجيوكيميائية، التي يسهل بها التعرف على التركيب الكيميائي والمدني للأثر.

وعن تكنولوجيا الحمض النووي، وأهميتها في الدراسات الأركيولوجية، تحدثت الباحثة فوزية حسين حلمي، فذكرت أن الكائنات الحية تتكون من خلايا، وتتكون كل خلية من نواة وسائل يحيط بها، يسمى «السيتوبلازم». وتحتوي خلايا الكائنات الحية على أحماض نووية، تمثل المادة الوراثية المسؤولة عن صفات الكائن الحي. وتحتفظ الخلايا



بمحتوياتها، دون تغيّر محسوس، تحت ظروف معينة. ويبدأ تحلل الكائن الحي فور الوفاة، وذلك عن طريق الإنزيمات الموجودة بهذه الخلايا. ويتبع هذا التحلل عادة تآكل الأنسجة الرخوة بفعل الكائنات الدقيقة والحشرات، وينتج عن ذلك الاختفاء الكامل للأنسجة الرخوة، ولا يتبقى سوى المادة غير العضوية، من الهيكل العظمي الداخلي والخارجي، وبعض الأنسجة، مثل الشعر والريش. أما بقايا الفقاريات، مثل الإنسان، فلا تفقد المكّون العضوي، ويتضح ذلك من الفحص الهيستولوجي لمقاطع العظام. ولذلك تبقى المكونات العضوية في الأنسجة الصلبة، مثل العظام والأسنان، تحت الظروف الطبيعية للدفن، بسبب قلة المياه والإنزيمات في الأنسجة الصلبة، ويؤدي ذلك إلى تحنيط الخلايا. ويحدث ذلك، أيضاً، في سوائل الجسم عندما تجف، مثل بقع الدم والسّائل المنوي واللعّاب.

وذكرت الباحثة أن الحمض النووي، الموجود في النواة Genomic DNA يختلف عن ذلك الموجود بالسيتوبلازم Mitochondria DNA، ولكل منها دور يختلف عن الآخر، في نقل الصفات الوراثية من جيل إلى الآخر، حيث يورث الـ MT DNA من جهة الأم فقط، بينما يتوارث Genomic DNA من الوالدين. ويتميز MT DNA عن Genomic DNA في وجوده بعدد كبير جداً من النسخ، لذلك فإن المعلومات التي يرغب في معرفتها، هي التي تحدد توجه التحليل لأي من النوعين.

وفي بداية تحليل DNA، كانت العينات تؤخذ من الأنسجة الرخوة، وكان التحليل موجهاً للـ MT DNA. وبتطور طرق التحضير اتجهت الدراسات إلى الأنسجة الصّلبة، مثل العظام والأسنان. وتختلف الآن طرق الحصول على عينات DNA، تبعاً للغرض من التحليل. وأوصت في نهاية بحثها، ضرورة اتباع القواعد والشروط الموضوعة بدقة، للتأكد من سلامة خطوات التحليل. كما أكدت على أهمية مثل هذا النوع من التحاليل في الدراسات الأثرية، خاصة ما يتعلق منها بالعصور القديمة، للتأكد من صلات النسّب بين الأشخاص، وغير ذلك. ونصحت الآثاريين بالتوسع في استخدام هذه التحاليل، لأن نتائجها مؤكّدة.

أما الدكتور طه عبدالله، فقدم دراسة حول المكونات المنهجية لمشروع ترميم، وهو يرى أنه يمكن تقسيم المنهجية المتكاملة لمشروع ترميم الآثار إلى أربع مراحل رئيسية: المرحلة الأولى مرحلة التوثيق، وتتضمن الدراسات التاريخية، وهذه الدراسات يجب أن تُعطي فكرة تفصيلية عن الغرض، أو الهدف، أو الوظيفية، التي يمثلها هذا المكان، وقت إنشائه، وتطور الاستخدام عبر الزمان، مسجلاً بالوثائق والمراجع التاريخية والصور الفوتوغرافية الملتقطة للأثر، مع تحديد تاريخ التقاط الصور والتحليل المعماري للعناصر المختلفة للأثر، مصحوباً باللوحات أو الرسومات التفصيلية المدون عليها تاريخ عملها وذلك لاعطاء رؤية كاملة عن المستجدات، التي قد تكون حلت بالمكان، والتي قد تتدخل في تشكيل فكر الترميم للعودة بالأثر إلى ما كان عليه، وقت الإنشاء، أو كيفية التوافق مع فكر إعادة تأهيل المكان، مع إعطاء فكرة تفصيلية عن الترميمات، التي جرت على الأثر، وتحديد هوية الترميمات وأماكنها، والغرض منها، موضحة على لوحات، حتى يمكن أخذها في الاعتبار، عند إعداد مشروع الترميم.

أما المرحلة الثانية، فتختص بالتوثيق المساحي والمعماري، من منظور خارجي، على أساس اختيار شبكة ترافوس خارجي، يُستخدم في الرفع المساحي لتحديد أبعاد المنطقة الأثرية، ووضعها بالنسبة لما حولها من عمران، وذلك باستخدام محطة الأرصاد المتكاملة Total Station. مع إظهار علاقة الأثر من حيث ارتفاعه، بالتجمعات الموجودة حوله لدراسة إمكانية الحفاظ على الرؤية البصرية للأثر. كما تشمل تحديد شبكات المرافق. وتظهر كل تلك المحددات على خرائط بلاتيميرية وطبوغرافية، ومن منظور داخلي يتم فيها وضع شبكة ترافوس الداخلي، لربط داخل الأثر بالموقع، وربط الأدوار والمستويات المختلفة بعضها ببعض، ثم إنشاء شبكة من المحاور الأفقية والرأسية، على كل واجهة، لتحقيق الرفع والتسجيل المعماري. وتتكامل داخل هذه المرحلة أعمال الفوتوغرامتري، باستخدام الكاميرات الرقمية، مع أعمال الرفع المعماري والمساحي. وتكون مخرجات تلك المرحلة على شكل مساقط أفقية، وواجهات، ومجموعة من القطاعات، بهدف شرح العلاقات بين العناصر المعمارية، ولإظهار بعض

التفاصيل الداخلية طبقاً لمتطلبات العمل. يلي ذلك التوثيق الفوتوغرافي في المرحلة الثالثة.

ويتوازى ذلك مع الدراسات الهندسية، التي تشتمل على الدراسات الجيوتقنية، ويتم فيها عمل مجسات يدوية وميكانيكية لدراسات التربة، وتحديد خواصها الطبيعية والميكانيكية...الخ. وبناء على هذه الدراسات يُقترح الأسلوب المناسب لتدعيم التربة والأساسات. وتشمل الدراسات، أيضاً، تحليل مواد البناء المستخدمة في الأثر، ومظاهر التدهور التي حدثت بها. ويترتب على هذا كله وضع مشروع متكامل لترميم الأثر.

د. خالد محمد عزب

المؤتمر الدولي لآثار دولة الإمارات العربية المتحدة

الجهة المنظمة: مركز زايد للتراث والتاريخ

مكان الانعقاد: أبو ظبي

تاريخ الانعقاد: ١٥-١٧ مايو ٢٠٠١م

نظّم مركز زايد للتراث والتاريخ مؤتمراً دولياً عن آثار الإمارات، يُعد الأكبر والأول من نوعه في تاريخ الإمارات. وتعود أهمية هذا المؤتمر إلى أنه يلقي الضوء على عصور ما قبل التاريخ، في منطقة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية. وقد أقيم على هامش المؤتمر معرضان، الأول نظّمته إدارة الآثار في الشارقة ومتحف أم القيوين ومتحف رأس الخيمة، وهيئة الآثار اليمنية، وضم لقطات للمواقع الأثرية، وأعمال التنقيب الأثري، فيما خصص المعرض الثاني لإصدارات مركز زايد للتراث، والتي بلغت حوالي سبعين كتاباً متخصصاً في أقل من عامين.

حفلت جلسات المؤتمر بالعديد من الأبحاث المهمة والجديدة، لعل أبرزها ورقة الدكتور روبرت كارتر، أستاذ الآثار في جامعة لندن، الذي استعرض من خلال دراسته العديد من المواقع، التي تعود إلى العصر البرونزي في الإمارات وقطر، والطرق، التي سلكتها سفن التجارة خلال تلك الحقبة التاريخية المبكرة. وساعد على هذا التتبع، المكتشفات الآثرية في قطر وجزر أبوظبي، حيث عُثر بهذه المواقع على حفر للنار، أي مواقد محددة بالحجارة. وقد أوضح تحليل الخزف والكربون المستخرج منها، أن ملامحها تعود إلى فترتين رئيسيتين، هما أواخر الألفية الثالثة، وأوائل الألفية الرابعة، قبل الميلاد.

أما الباحث كريستيان فيلد، من متحف رأس الخيمة، فقد ركّز في بحثه على مكتشفات الألفية الثانية قبل الميلاد، في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال إنه منذ أن اكتشف وادي سوق في عمان، عرف النصف الأول من الألفية الثانية قبل الميلاد، في شبه الجزيرة العربية، بأسلوب معين من الآنية الملونة، سواء كانت من الكلوريت أو المعدن. وقد ظلت باقي فترات الألفية الثانية ق. م. مجهولة، وحدث خلط بين الآثاريين فيما يتعلق بتلك الفترة، على الرغم من الاكتشافات الآثارية، التي تخص تلك الحقبة، في مستوطنة شمال وتل أبرق وكلبا في الإمارات، التي سدت ثغرات عديدة. وقد حاول طرح رؤية خاصة به لمعالجة تاريخ هذه الحقبة، من خلال اللقي الآثرية. كما عرض لنماذج من الفخار والكلورايت للفترتين، تشكل -على حسب ما ذكر- أرضية صلبة للآثاريين، لكي يحددوا زمن أية لقي أو مكتشفات آثرية.

كما تناول الدكتور هانز بيتر، من جامعة توبنجن في ألمانيا، الأصول السّكانية العرقية لسكان العصر الحجري، في جنوب شبه الجزيرة العربية. وانطلق من أن ذروة العصر الثلجي الأخير، كانت مرحلة جفاف قصوى في الحزام الصحراوي، الذي يمتد من شمال أفريقيا إلى جنوب إيران، ليفترض أن معظم شبه الجزيرة العربية كان خالياً من السكان. وقد اعتمد على تحسن الجو في رصد الهجرات السّكانية لشبه الجزيرة العربية، وربما بدأ ذلك - في رأيه - من العصر الحجري الحديث، الموازي لفترة ما قبل الفخار المتأخرة في الأردن. ويبدو أنهم دخلوا شبه



جزيرة العرب على طول الجبال الساحلية للبحر الأحمر. وكان لهؤلاء الناس تقاليدهم في إنتاج رؤوس السهام، وكان اقتصادهم يستند على رعي الأغنام والماعز والجمال، التي وصلت إلى جنوب شبه الجزيرة العربية قبل ٤٠٠٠ ق.م.

وفي بحث قدمته مارجريت يوربمان، من جامعة توبنجن في ألمانيا، وصفت الألفية الرابعة في الإمارات بـ «الألفية المظلمة»، معللة ذلك بأنه على الرغم من ازدياد البحوث الآثرية، فإن هناك نقصاً في المواقع الآثرية المرتبطة بالألفية الرابعة، وأن الأدلة المناخية تشير إلى فترة جفاف بدأت في نهايات الألفية الخامسة قبل الميلاد، التي تبدو أنها سبب انتقال السّكان إلى الساحل. وربما استمرت المواقع السّاحلية في الإمارات الشمالية، أكثر بقليل من المواقع الداخلية، ولكن لم يتم التعرف – إلى الآن – على أي شئ في السواحل المنبسطة في الخليج العربي، يمكن مقارنته بمواقع روابي القواقع الموجودة على طول السواحل الجبلية في عمان، من مسقط حتى رأس الجن وما وراء ذلك. ويبدو أنه بعد ٤٠٠٠ ق. م كانت السواحل الجبلية في عمان، هي النطاق الوحيد من الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، التي تمتعت بكثافة سكانية عالية. كما يبدو أيضاً – وفقاً لتصور الباحثة – أن الإمارات والمناطق الداخلية كانت مسكونة بعدد قليل من البشر أو لم تكن مسكونة على وجه الإطلاق، حتى بداية حقبة حفيت.

وعرض الدكتور منير يوسف طه، الأستاذ بالجامعة الأردنية في عمّان، نتائج مواسم الحفر الأثري، التي أشرف عليها في موقع القصيص في دبي، حيث تم الكشف في الموسم الأول عن مدفنين كبيرين، ولكن – لسوء الحظ – فإن نصف أحدهما دُمر تماماً عندما شيد جدار مقبرة القصيص الجديدة. وعلى بعد ٧٠ متراً من هذين المدفنين، عُثر على ٢٤ قبراً فردياً عُبث بها قديماً. وفي الموسم الثاني كُشف عن ٢٦ قبراً فردياً. كما نجحت البعثة في تحديد مستوطنتين قريبتين منها. وبعد إجراء الحفائر في المستوطنة الأولى، اتضح انها تحتوي على خمس طبقات من العصور، اثنان منها ينتميان إلى فترة آم النار، في حين أن الثلاثة الأخرى تنتمي إلى العصر الحديدي. كما كشف في وسط المستوطنة الثانية عن مجموعة كبيرة من نماذج الأفاعي، المصنوعة من البرونز والفخار، شكلت مظهراً مهماً من مظاهر العبادة عند السكان المحليين، خلال الألفية الأولى قبل الميلاد. كما أن حفريات التل كشفت عن سهام من البرونز والحديد، وخطافات لصيد السّمك وسكاكين.

وفي الموسم الثالث، تم الكشف عن عشرين مقبرة، وخلال المواسم الثلاثة للحفريات بمنطقة المقبرة عُثر على أشكال فنية، شملت عدداً من الآنية الحجرية والبرنزية، ورؤوس السهام، وقطعاً خزفية. وأضاف، أنه بسبب الحجم الكبير غير العادي للهياكل العظمية، التي عُثر عليها في إحدى مناطق المقبرة، والطول الاستثنائي لواحد من تلك الهياكل العظمية، يمكن له أن يقترح أن سكان القصيص في بداية الألفية الأولى قبل الميلاد، كانوا من العماليق، الذين ذكرهم المؤرخون العرب.

وقدم ديرك كينيت، من جامعة درهام في بريطانيا، بحثاً حاول فيه إثبات أنّ الموقع الآثري، الذي يعرف حالياً باسم "كوش"، هو الموقع، الذي يُعرف في المصادر التاريخية الإسلامية باسم "جلفار". وقد استغرقت حفائر موقع كوش من قبل ديرك، خمس سنوات متتالية من العمل، كشف خلالها عن وجود سكاني يمتد من القرن الرابع إلى القرن الثالث عشر الميلاديين. وتعود أهمية هذا الموقع إلى أسباب عديدة – كما يذكر – منها: رصده لتغير أنماط التجارة في الخليج العربي، في تلك الحقبة من الزمن، وللتغير العمراني وطبيعته، وكذلك لمظاهر التغير الحضاري، من الحضارة السّاسانية إلى الحضارة الإسلامية. واستنتج ديرك، في نهاية بحثه، أن "كوش" هو اسم هذه المدينة في العصر الساساني، وأن "جلفار" أسمها في العصر الإسلامي.

جيهان محجوب عبدالله

عرض المجلات

اسم المجلة: الحوليات الأثرية العربية السورية

الناشر : المديرية العامة للآثار والمتاحف وزارة الثقافة - سورية

رئيس التحرير : د. سلطان محيسن

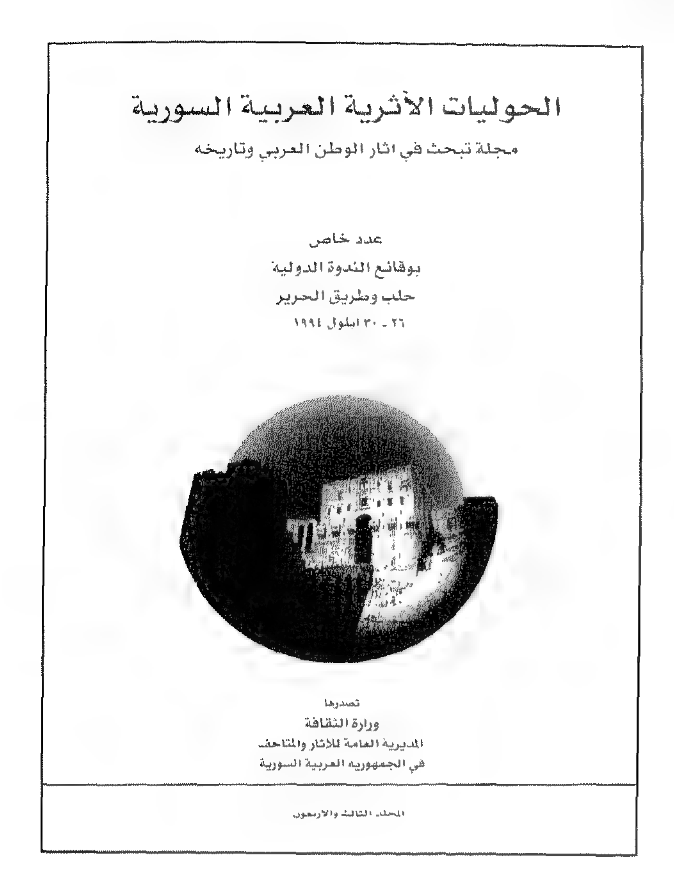
رقم المجلد : ٤٣ (١٩٩٩م).

عدد الصفحات : القسم العربي : ٣٥٤ صفحة

القسم الانجليزي : ٢٧٨ صفحة.

مقاس المجلة : ٢٣ × ٣٠ سم

عرض : أ. د. مفيد رائف العابد



أصدرت المديرية العامة للآثار والمتاحف، في الجمهورية العربية السورية، العدد ٤٣ للعام ١٩٩٩م، خاصاً بوقائع النّدوة الدّولية تحت عنوان: «حلب وطريق الحرير». وكانت الندوة قد عُقدت في مدينة حلب، في الفترة من (٢٦ - ٣٠ أيلول "سبتمبر" ١٩٩٤). وفي مقدمة العدد، وردت كلمات راعي الندوة، ومحافظ حلب، والمدير العام للآثار والمتاحف، وممثل المشاركين الأجانب.

يحتوي العدد على قسمين، يضم الأول ١٩ بحثاً باللغة العربية، بينما يضم الثاني ٢٥ بحثاً باللغة الإنجليزية، التي عُرّبت ملخصاتها، وألحقت بالقسم العربي من العدد.

يستهل القسم الأول أبحاثه بموضوع للباحث عادل عبدالسلام، وعنوانه: "الموقع الجغرافي لحلب وبيئتها الطبيعية" وفيه استعرض الباحث ميزات الموقع الجغرافي لمدينة حلب، من النواحي الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ما جعلها واحدة من أبرز محطات طريق الحرير شمالي سورية الطبيعية.

ويحمل الموضوع الثاني، للباحث محمد بهجت قبيسي، عنوان: "تفسير بعض أسماء الأماكن الجغرافية"، وقد اجتهد الباحث في عرضه لتفسير عدد من أسماء المدن والقرى والمواقع والأقاليم في آسيا الغربية، على مبدأ أنه كان لهذه الأسماء وغيرها - قبل غزو الإسكندر للشرق - دلالات طبيعية، (مثل دمشق وحلب وابلا وغيرها)، أو دلالات عسكرية، (مثل حرستا وتدمر وغيرها)، أو دلالات دينية، (مثل ببيلا وسرجلا وغيرها). أما بعد غزو الإسكندر، فقد أصبح لأسماء المدن والمواقع دلالات شخصية، (مثل أنطاكية وسلوقية والإسكندرية وغيرها). ويصرّح الباحث أنه وصل بدراسته إلى هذه النتائج، متبعاً المنهج التجريبي. ويذكر أن هذا المنهج يساعد الباحثين في العثور على بعض الأماكن المفقودة، بعد معرفة معانيها (مثل مدينة أكاد). كما يُساعد في لفظ الأسماء القديمة لفظاً صحيحاً، لايعتمد أساساً على ما قرره الماسوريون عند كتابتهم التوراة، بعد إدخال الأحرف الصوتية



(القرن العاشر الميلادي)، لأن هذه الكتابة جاءت متأخرة أكثر من ثلاثة آلاف سنة. ويختم الباحث عرضه باستعراض عدد من الأسماء، ووجهة نظره في تفسير معانيها وأصولها، مع إيراد وجهات نظر المعارضين لهذه التفسيرات، وردوده عليهم لغوياً ونحوياً.

أما الموضوع الثالث للباحث عبدالهادي التازي، فقد حمل عنوان: "حلب في مذكرات ابن بطوطة"، مهّد الباحث له بحديث عن الرحّالة العربي ابن بطوطة الطنجي، الذي احتوت مذكراته معلومات مهمة، عن صناعة الحرير في الصين، وتجارته واستخداماته.. وكذلك، تعريفاً دقيقاً بالرحّالة العربي، وحياته ورحلته، من خلال الأمهات الأدبية.. وينتهي بإيراد نص يتحدث فيه ابن بطوطة عن مدينة حلب، خلال زيارته إليها، ثم نصوص وشروح وأشعار أخرى، وردت عند عدد من معاصريه ولاحقيه، تدلل على أهمية المدينة ومكانتها في عصورها التاريخية المختلفة.

وامتاز ابن بطوطة بإيراد معلومات، تضيف كثيراً إلى معلوماتنا عن حلب من خلال ما كتبه المعاصرون والتابعون، خاصة أنه زار المدينة مرتين، مرة في ذهابه إلى الصين وأخرى في طريق عودته إلى بلاده المغرب.

ويأتي الموضوع الرابع للباحث سلطان محيسن، تحت عنوان: "حلب في العصور الحجرية"، متضمناً عدداً من الرسوم التوضيحية والصور والخرائط. ويتناول الباحث فيه أبرز نتائج المسوحات، والتنقيبات الأثرية، التي جرت منذ سبعينات القرن العشرين حتى اليوم، في منطقة حلب. وقد دلت نتائجها على استيطان بشري باكر، منذ عصور ما قبل التاريخ، تمثل في العثور على أدوات حجرية كثيرة، لمختلف مراحل عصور ما قبل التاريخ، في عدد من المواقع المنتشرة في منطقة حلب، أولها: (حوض نهر قويق) الذي ضمت مكتشفاته أدوات استيطان من العصور الحجرية: القديم الأدنى، والقديم، والأوسط، إضافة إلى العصر الحجري الحديث (ما قبل الفخار A) وبشكل خاص موقع (القرامل). وكذلك أدوات استيطان من نهاية العصر الحجري الحديث (ما قبل الفخار B)؛ وأخيراً، أدوات تعود للعصر الحجري الحديث الفخاري، والعصر الحجري النحاسي. وثانيها: (حوض وادي الساجور)، الذي عثر فيه على آثار استيطان من العصر (الآشولي الأعلى)، وآثار أخرى من العصر الحجري القديم الأوسط (اللفوازي-الموستيري)، وآثار ثالثة من العصر الحجري الحديث (ما قبل الفخار B)، وآثار رابعة تعود للعصر الحجري النحاسي، خاصة في موقع (ملا أسعد وقره ديره).

ويستعرض الباحث، في الختام أبرز المكتشفات الأثرية في سنة ١٩٨٩/١٩٩٠م، التي عُثر عليها في منطقة (عفرين)، خاصة في كهف (الديدريه ٢)، الذي ضم مجموعة بقايا هياكل بشرية، من نوع النياندرتال المعروفة في كل من فلسطين (١٩٨٨م)، والعراق (١٩٨٣م). ولعل أبرز هذه الهياكل، الذي يعد أهم كشف انثروبولوجي على مستوى العالم، كان هيكلاً عظمياً لطفل نياندرتالي، عُثر عليه في (الطبقة ٨) من التسوية الجيولوجية الثالثة، على عمق نحو ١,٥م من مستوى سطح الكهف. ويدلل الباحث على أهمية هذا الهيكل بقوله، إنه سوف يساعد في الإجابة على أسئلة كثيرة تتعلق بظهور النياندرتال وعلاقته بالأنواع البشرية، التي سبقته أو لحقت به.

وتحت عنوان: «مراكز الاستيطان الأولى في حوض الساجور» كتبت الباحثة يسرى كجك بحثاً، استعرضت فيه أبرز معثورات الاستيطان البشري الأول في منطقة منبج بشمال سورية، وحوض الساجور. وأوردت في البحث ما يفيد أن هذه المنطقة عرفت استيطاناً بشرياً كثيفاً، منذ العصر الآشولي الأعلى (الباليوليت الأدنى)، فقد لفتت السطوح الغنية بالصوان والمياه الوفيرة انتباه إنسان تلك الأزمنة، فأقدم على استيطان مواقع (عرب حسان) (شيوخ فوقاني) (شيوخ تحتاني) و (دادات). وكانت أبرز مخلفاتها المعاول الحجرية، والفؤوس اللوزية الشكل. أما موقع (وادي الحمر)، الذي مثّل المرحلة الأخيرة من الباليوليت (الأعلى)، فلم يقدم أدوات كثيرة، ولا مدلولات حضارية كافية. وتؤكد الباحثة على أن تل (ملا أسعد) قدّم لنا أمثلة جيدة عن مخلفات العصر النيوليتي (ما قبل الفخار B)، في حين قدّم موقع (عرب عزو) فخاراً نموذجياً من فخار الألف الخامس. كما قدمت أخيراً مواقع



(تل أحمر) و (حمام صغير) و (تل الصبر) نماذج جيدة للعصر العبيدي، خاصة في مجال العثور على نماذج فخار وحيد اللون.

ويتابع الباحث أنطوان سليمان، مجموعة الأبحاث عن مواقع ومستوطنات ما قبل التاريخ في منطقة حلب، ببحث عنوانه: «معبد من الألف الثالث ق. م في موقع الأنصاري. يستعرض فيه المعلومات، التي وفرتها التنقيبات في الموقع الذي أقيمت فيه مستوطنة تعود إلى عصر البرونز الرابع A+B. وعصر البرونز الأوسط.. وهي الفترة التي عاصرت ممالك إبلا وأرمان ويمحاض (حلب القديمة)، إضافة إلى الدولة الأكادية وسلالة أور الثالثة وحمورابي في بابل. وهو الموقع نفسه، الذي تبين التنقيبات أنه أعيد استيطانه، بعد انقطاع خلال العصور الكلاسيكية (هلنستية - رومانية - بيزنطية). ويظهر من خلال نتائج أعمال الحفر، خاصة في أشكال المدافن والتحصينات ونوع الخزف، علاقات ثقافية، بين المواقع والمراكز الحضارية المجاورة، خاصة ممالك أوغاريت على الساحل الكنعاني، وماري على نهر الفرات، وإبلا (جنوب غرب حلب)؛ إضافة إلى علاقات ثقافية مع المصريين والحثيين. ويخلص الباحث إلى القول إنّ مستوطنة الأنصاري، هي أحد المواقع الأثرية المهمة في المنطقة الحضارية لشمال سورية، حيث كانت العلاقات التجارية بين الرافدين ومصر والأناضول، تحتم المرور عبر هذه المنطقة، لدرجة دعت بعض الآثاريين إلى الإفتراض بأن هذه المستوطنة ربما كانت مدينة حلب نفسها، التي عرفت في المصادر القدمية باسم (أرمان) أو (يمحاض).

وتحت عنوان: «دراسة في تاريخ دميه من تل العمارنة في سورية»، عرض الباحث علي أبو عساف صورة ومضمون أبعاد إحدى المعثورات المهمة للبعثة البلجيكية (١٩٩١ - ١٩٩٥م)، في موقع تل العمارنة (جنوبي جرابلس على الضفة اليمنى لنهر الفرات)، وهي دميه مشوهة من الحجر الكلسي، تمثل -على الغالب- أحد حكام المنطقة. ويذكر الباحث أبعاد الدمية وأوصافها، وبعد ذلك يعقد مقارنة بينها وبين منحوتات معروفة، لوضعها -على مايذكر- في إطارها الفني والتاريخي الحقيقيين، تمهيداً لتأريخها. وينتهي بعد ذلك إلى أن هذه الدمية من تل العمارنة، لاتشترك بأية ملامح أو خصائص مع تماثيل العباد المعروفة في الرافدين (منطقة الديالي)، وسورية (ماري وتل خويرة)، بل هي أقرب إلى التماثيل الكنعانية الآمورية الأولى، المنتشرة في إقليم سورية القديمة.

ويأتي ثامناً في ترتيب موضوعات المجلد، بحث حميدو حمادة بعنوان: «نقش كتابي من قلعة حلب» وفيه عرض الباحث صورة النقش، بمقدمة عن تاريخ العثور على النقش في سنة ١٩٣٣، وأسباب تأخر دراسته. والنقش مكتوب بالخط المسماري، على حجر بازلتي قياساته: ٢٠×٢٠ سم، وتتراوح سماكته من ١٢- ١٦ سم، والكتابة مشوهة بنسبة كبيرة، ولم تبق فيه إلاّ كتابة اللعنات، التي يصبها كاتب النقش على كل من يتعرض لهذا النقس بالأذى أو التغير، أو تغير المكان، وهي استهلال طبيعي لمعظم نقوش المنطقة.

أما الباحث فاروق اسماعيل، فقد عرض في المجلد بحثاً بعنوان: «المركز التجاري (كاروم)، في الألف الثاني ق. م » مع خارطة توضح المراكز التجارية في شمال سورية وآسيا الصغرى. ويمهد الباحث لبحثه بتعريف كلمة (كاروم) الاكدية، ذلك أن كلمة (كار) السومرية، تعني السّوق التجارية المحلية، التي عرفتها المناطق السكنية في المنطقة في الألف الثاني ق. م، ويذكر الباحث أن دراسة الألواح المسمارية، التي عثر عليها في المنطقة، صوّرت نشاطاً مكثفاً للقوافل التجارية عبر الجزيرة السورية، وسهول جبال طوروس. ويذكر عدداً من هذه الأسواق وبعض محتويات الألواح، التي تخص هذه الأسواق، خاصة في العلاقة بينها وبين حكومات المناطق التابعة لها. وما أدته تلك العلاقة من تسلط الحكومات ومن ثم إلى تدهور حال الـ (كاروم) في تلك الفترة.

وفي بحث بعنوان: «دور السّلالة الحلبية الأولى في تجارة المشرق وشمال سورية، في القرنين الثامن عشر والسابع عشر ق. م » تحدث الباحث فيصل عبدالله، عن تاريخ حلب أو مملكة (يمحاض)، وعلاقاتها مع القوى الكبرى المعاصرة لها، خاصة ماري في عهد ملوكها (سومو إيبوخ)، و (يريم ليم)، و (حمورابي بن يريم ليم)، و (أبائيل)، و (يريم ليم الثاني)، و (نقمي أيبوخ)، و (إيركبتوم). ويخلص الباحث إلى أن الحاجات الاقتصادية لكبار ملوك العهد، لعبت دوراً رئيساً في تقرير مصير المناطق الخصيبة في شمال سورية، لمدة قرنين من



الزمن، وجعل ممالك هذه المنطقة، وبشكل خاص مملكة يمحاض، قادرة على الصمود طويلاً في وجه النفوذين الحيثي والحوري، قبل سقوطها نهائياً على أيدي الحيثيين.

كما عرض الباحث محمد وحيد خياطه بحثاً بعنوان: «الآثار الآرامية وميزاتها في متحف حلب» مع عدد من الخرائط والصور التوضيحية. واستهله بالتأكيد على صعوبة الفصل الدقيق بين الفنين، الآرامي والحثي الجديد، نتيجة استيلاء الآراميين على مدن حثية، والحفاظ على مقوماتها الحضارية. إضافة إلى تداخل حضارة العنصر الأرمني، في منطقة الشمال السوري في النصف الأول من القرن الثامن قبل الميلاد، وهو العنصر الذي ترك بصماته على منحوتات المنطقة، المتأثرة أساساً بالحثية والآشورية. كما يضيف إلى صعوبة التمييز، قلة المكتشفات الأثرية الآرامية قياساً على غيرها. ويتابع الباحث، بعد هذه المقدمة ذكر تاريخ الآراميين، وتحديد المنطقة، التي شغلوها في سورية الكبرى والأناضول، ثم يتحدث عن عمارتهم وأبرز مواقعها في (تل حلف)، و (كركميش)، و (عين دارا)، و (تل طعينات)، وأبرز المعثورات فيها، وأماكن وجود هذه المعثورات في متاحف العالم. ثم تناول فن النحت في تلك المواقع، وشواهد القبور. وأخيراً يعرض الباحث أبرز مواقع الآثار الآرامية المهمة في سورية، وأبرز المعثورات التي تم اكتشافها، وبشكل خاص في المنطقة الشمالية من سورية. ويخرج الباحث بنتيجة مفادها: قلة أعمال التنقيب في مواقع الاستيطان الآرامي، خاصة تلك، التي جاءت فنونها حصيلة مؤثرات شعوب عديدة في المنطقة، مضافاً إليها نكهة آرامية مميزة.

وكتب الباحث جباغ قابلو، موضوعاً بعنوان: «توسع أورارتو نحو شمال سورية في القرنين التاسع والثامن ق.م». ويستهل الباحث موضوعه بمقدمة، عن أهمية منطقة شمال سورية لكل من الدولة الأشورية ومملكة أوراتو (شمال الأناضول)، حيث شكّلت هذه المنطقة مجالاً حيوياً لآشور، لاستمرار رخائها الاقتصادي.. في حين كانت أوراتو تسعى جاهدة لإضعاف غريمتها آشور، التي كان من الممكن أن تقوى كثيراً في حالة إحكام سيطرتها على الشّمال السوري. ويعرض الباحث الأسباب الاقتصادية لاهتمامات آشور في المنطقة، إضافة إلى المبررات السياسية لأورارتو. ويخلص إلى القول إن تعاظم القوة الآشورية، منذ عهد (تغلات بلاسر) الثالث، شهدت بداية نهاية مملكة أوراتو، التي وضع شاروكين الثاني ٧١٤ ق. م، حداً لحياتها ولنزاعها مع دولة أشور. وأشار الباحث إلى أنه اعتمد في اعداد هذه الدراسة، على (مجموعة النقوش الأورانية)، والكتابات الآشورية الخاصة بهذا النزاع.

وتحت عنوان: «النشاط التجاري في حلب، خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة العاشر والحادي عشر للميلاد»، كتب الباحث محمد زيود موضوعاً استعرض فيه أهمية حلب التجارية في تلك الفترة، والعوامل التي أثّرت - سلباً وإيجاباً- في نمو التجارة الحلبية الداخلية والخارجية، وأهم الأسواق، إضافة إلى أهم الصناعات، وعلى رأسها النسيج والزجاج والورق، وتصنيع المحاصيل الزراعية، كالزيتون ومشتقاته، والفستق والعطور. وينهي الباحث حديثه بعرض سريع للبضائع والمواد، التي كان يستوردها الحلبيون من عدد من البلدان، ومصر والعراق على وجه الخصوص.

وتعرض الباحثة دعد الحكيم موضوعاً بعنوان: «التجارة وغرفة التجارة في حلب، من خلال الأوامر السلطانية» يستعرض تاريخ التجارة في المنطقة العربية، بدءاً من «القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي)، وتطورها بعد سيطرة البرتغاليين على طرق التجارة، عقب اكتشاف رأس الرجاء الصالح، ومحاولة العثمانيين، بعد سيطرتهم على معظم المنطقة العربية، القضاء على احتكار البرتغاليين تجارة الشرق الأقصى، عن طريق إحكام سيطرتهم على الطرق البرية في المنطقة العربية، إضافة إلى عقد اتفاقات تجارية مع دول أوروبية، كفرنسا وبريطانيا، ومنحها امتيازات مهمة، وما أدت إليه هذه الإجراءات من سيطرة هؤلاء التجار على المراكز التجارية الرئيسية في المنطقة العربية عن طريق وسطائهم من التجار النصارى، واليهود بشكل خاص. وتذكر الباحثة أنه بدءاً من حكم السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ)، بدأت التنظيمات التجارية في الظهور، وبشكل خاص انشاء غرف التجارة، التي تأسست أولاها في مدينة حلب سنة (١٢٤٤هـ -



١٨٢٨م).. وكانت أبرز أصولها تعيين رئيس لغرفة التجارة يحمل لقب (شهبندر التجار)، ومساعدين له.. وطرق انتساب التجار إلى الغرفة، وقواعد حل الخلافات التجارية بين التجار المحليين، أو مع التجار الأجانب، حيث يرأس الغرفة في هذه الحالة، الصدر الأعظم نفسه، إلى جانب الشهبندر. وتتابع الباحثة عرض معلومات الأوامر السلطانية، عن الجمارك المفروضة على أرباح التجارة الخارجية. وتذكر أنه في عهد السلطان عبدالمجيد، وتحديداً في سنة (١٢٥٥هـ - ١٨٣٩م)، صدر نظام (ويركو)، وهو نظام تجاري جديد له قسمان، أولهما يتعلق بضريبة الأملاك، وثانيهما يتعلق بضريبة التمتع، وهي ضرائب فرضتها الدولة على التجار بنسبة ٣٠ في الألف ثم رفعتها إلى ٤٠ في الألف، من مجموع الأرباح السنوية، وتختم الباحثة حديثها بالقول: إن الأعمال التجارية في سورية تحسنت كثيراً بعد انتشار غرف التجارة، والتنظيمات الجديدة.

تحت العنوان نفسه تقريباً «التجارة وغرفة تجارة حلب» كتب الباحث نعمان جبران، موضوعاً خصه بالحديث المقتضب عن التجارة الحلبية، في فترة الزنكيين والأيوبيين والمماليك والصليبيين والمغول. وبيّن كيف تكمنت حلب من تجاوز الآثار السلبية للفترتين، الصليبية والمغولية، وتأثير ذلك على البنية السكانية لمنطقة شمالي بلاد الشام، والتفاعلات الحضارية الإيجابية، التي لوحظت فيما بعد على المجتمع الحلبي.

أما الباحث نقولا زيادة، وتحت عنوان: «الأسواق والتجارة الدمشقية في عصر المماليك»، فقد كتب بحثاً مقتضباً عن تجارة دمشق وأسواقها، اعتماداً على روايات رحالة غربيين من الإيطاليين، والألمان بشكل خاص، وأشهرهم (فون سوخم) و (بروكيبة).

وفي العصرين المملوكي والعثماني، تحدث الباحث شوقي شعث عن «حلب وتجارة الحرير وصناعته». فذكر أن المدينة كانت محطة مهمة للتجارة، بين الهند والبندقية في إيطالية، وحافظت على ذلك فترة طويلة، بسبب المهارة الصناعية والتجارية، التي اكتسبها الحلبيون عبر العصور. إضافة إلى التقاء عدة طرق تجارية عند حلب، أهمها طريق الهند، التي تنطلق من حلب إلى بغداد فالبصرة وطهران فهرمز فالهند. وقد ساعد على نمو صناعات حلب النسيجية، وبشكل خاص صناعة الحرير، أن أهل حلب وريفها اهتموا بتربية دود القز على شجر التوت. ومنذ أواخر الفترة الأيوبية، بدأ انتشار هذه الصناعة. وقد حافظت حلب على تفوقها في تجارة الحرير وصناعته وتصديره إلى مصر الفاطمية، وغيرها من مناطق أوربا، طوال الفترة المملوكية، وكذلك خلال القرنين الأول والثاني من الفترة العثمانية، بسبب قربها من مركز السلطنة العثمانية؛ فضلاً عن كونها محطة مرور من الشرق إلى أوروبا وكانت هذه التجارة تأخذ طريقها من وإلى أوربا، عبر ميناء طرابلس الشام، أو ميناء الإسكندرية في مصر.

وعن «المنشآت الاقتصادية التاريخية»، وتحت هذا العنوان نفسه، عرض الباحث عبدالقادر الريحاوي موضوعاً، استهله بالتعريف بأهمية المنشآت الاقتصادية في تطور تجارة أي أمة وأي عصر، وذكر أن موقع اقليم سورية دفع مدينتين فيه للظهور بمظهر المركز التجاري النشط، وهما دمشق وحلب، اللتان ورثتا نشاط الأنباط والتدمريين والغساسنة والمناذرة في المنطقة العربية، وخلال القرون القليلة الماضية، ظهرت مصطلحات خاصة بالمنشآت التجارية في سورية، كان لكل واحدة منها دورها المتميز. ويعرض الباحث هذه المصطلحات، مثل: السوق، وهو تعبير قديم عن مكان ممارسة التبادل التجاري، وما زال عدد منها موجود في دمشق وحلب. والفندق، وهو مكان إقامة القادمين على المدينة، ولم يبق منه إلا (خان العروس) على طريق دمشق حمص، والخان هو اصطلاح عُرف منذ العصر الأيوبي، ويوازي الفندق في استخدامه، وإن كان قد تخصص في فترات متأخرة بتجار سلعة معينة أو صناعة أو مهنة مثل (خان الملح) (خان الزيت) (خان الصابون) (خان الخياطين) (خان النحاسين) (خان الفرّائين) وغيرها. ومصطلح القيسارية، وهو اصطلاح لاتيني، ويعني البناء الملكي. ولا تعرف كثير من الفروق في استخدامه بينه وبين الفندق والخان، وإن كان قد استخدم منذ العصر الفاطمي واقترن أحياناً بوظيفة مستخدميه أو مهنهم، مثل (قيسارية الصيّاغين) و (القواسين، وهم صانعو أقواس الرماه) وغيرها. أما مصطلح (الوكالة)، فقد عرفته مصر المملوكية، وأطلق على المؤسسات ذات الصفة التجارية ولم يشع استعماله في أقطار عربية أخرى. ويختم



الباحث بذكر الخطوط العامة للهندسة، والفن المعماري، في العمائر الاقتصادية القديمة، من خلال البقايا الأثرية أو من خلال وصف الرحالة الأجانب.

وعلى صفحات المجلد قدم الباحث عبدالله حجار، بحثاً بعنوان: «قنصلية (دار بوخة) بحلب» ومهد لها بالحديث عن أهمية القنصليات وعملها وتاريخها، الذي بدأ نحو سنة ١٢٠٧م في حلب، وصولاً إلى قنصلية البندقية، التي مثلها (يوسف بوخه) (١٧٨٨ – ١٨٥٥م)، وقد أقيمت في خان النحاسين، منذ أواسط القرن السادس عشر. ويصف الباحث هذا الخان بأنه كان من أوقاف جامع العادلية القريب، وشغلته قنصلية البندقية منذ ١٥٤٨م، وأصبح ملكاً لآل بوخه بعد ذلك حتى الآن، وتحتفظ هذه العائلة في منزلها بعدد من المقتنيات القديمة، التي خلّفها الأجداد، ومنهم (يوسف بوخه) (فريدريك بوخه ١٨٣٦–١٩١٢)، (ألبير بوخه ١٨٤٢–١٩٢٩)، (غليوم بوخه ١٨٤٥–١٩٣١)، و(أدولف بوخه ١٨٩٥–١٩٨٧)، ومعظمهم شغل مناصب قناصل لإيطالية وهولندة والنمسا والولايات المتحدة وبلجيكا وروسية.

وحمل البحث التالي عنوان: «منشآت محمد باشا دوكاجين في حلب، ودورها في تنشيط التجارة بالمدينة» للباحث محمد الأرناؤوط، ويستهل الباحث بحثه بأن محمد باشا دوكاجين كان أحد ولاة حلب العثمانيين مباشرة، بعد اندثار الحكم المملوكي، حيث شهدت مدينة حلب في ولايته تطوراً عمرانياً قياسياً، في مجالات البنية التحتية للتجارة المحلية والعالمية. أوقف محمد باشا كثيراً من هذه المنشآت باسم والدته (جوهر ملك شاه)، التي كانت أخت السلطان سليم الأول. وضم الوقف قيساريات وخانات وأسواق ومخازن وجوامع. وامتدت مساحة هذه الأوقاف على نحو ثلاثة هكتارات، وهي مساحة تزيد قليلاً عن مساحة مدينة حلب آنذاك. وقد أدى هذا الوقف الضخم، إضافة إلى وقف النقود الخاص به برأسمال قدره (٣٠,٠٠٠) ليرة ذهبية، إلى تعزيز الدور التجاري لمدينة حلب، خاصة بعد تولي خسرو باشا، ومحمد باشا، وبيرم باشا، مقاليد حلب، حيث دعموا بنشاطهم التجاري دور حلب اعتماداً على ميناء إسكندرونة، لدرجة أنها تفوقت على دمشق في تلك الفترة، التي اعتمدت بدورها على مينائي بيروت وطرابلس.

ويتابع الباحث عبدالرحمن حميده مجموعة الأبحاث السابقة، فيقدم لنا موضوعاً بعنوان: «حلب وطريق الحرير»، يقارن، في مستهله، بين طريق الحرير، كمصدر من مصادر ثراء مدينة حلب تجارياً، وبين طريق الذهب، الذي يمتد عبر أفريقية، إلى مناطق البحر المتوسط. ويذكر أنه كان لطريق الحرير ثلاثة دروب: الشمالي منها، حسب المؤرخ هيرودوت، من مصب نهر الدون في بحر آزوف الى الشرق منه، ثم يتجه بموازاة نهر تينشان إلى تورفان شمال بحيرة (لوب نور) على مصب نهر تاريم في تركستان الشرقية أوسكيانغ. أما الدرب الجنوبي، ويعود استخدامه إلى الفترة الاكادية من القرن السابع ق. م، فيصل منطقة ما بين النهرين ومدينة همدان، إلى صغديانا في تركستان ومنها إلى نهر جيحون (سرداريا). أما الدرب الثالث، مكون من طريق بحري وآخر بري، فيتشعب البري إلى طريق رافدي وآخر مصري، ينطلقان من ميناء (باريغازا) على مصب نهر الهندوس، إلى مدينة (تينوى)، عاصمة الصين القديمة شرق حوض تاريم.

وأخيراً يستعرض الباحث تاريخ كل طريق، والأحداث التي أدت إلى تراجع أهميته، أو نشاطه، عبر العصور، خاصة في نقل الحرير من الصين واليها. ويختم حديثه بذكر أن الصينين احتفظوا بصناعة الحرير، سراً غامضاً لمدة تزيد عن أربعة آلاف سنة، لكنها انتقلت إلى الهند، ومنها إلى كورية فاليابان، فإيران، فتركيا، فالمنطقة العربية، مما قلل من حجم نقل هذه الصناعة، خاصة عبر طريق الحرير.

ويأتي آخر بحث في مجموعة الأبحاث العربية بعنوان: «الحرير في أنطاكية اليوم» للباحثة: ريم الأطرش، وفيه تقدم الباحثة لموضوعها بذكر لمحة موجزة عن تاريخ أنطاكية، منذ تأسيسها في العصرين الهلنستي ثم الروماني، وصولاً إلى فترة التاريخ الحديث، والانتداب الفرنسي، حين جرى سلخ المدينة كجزء من إقليم إسكندرونة عن سورية، وإلحاقه بتركية المعاصرة، التي أطلقت عليه لقب ولاية هاتاي. وتذكر الباحثة أن صناعة الحرير انتقلت إلى اقليم الشرق الأوسط، في القرن



السّادس الميلادي، ثم انتشر في القرن السابع عشر بشكل لافت في الساحل السوري، وضفاف العاصي، حتى انطاكية واسكندرونة، اللتين اشتهرتا بتصدير الشرانق إلى فرنسا، وصناعة الأقمشة الحريرية. كما اشتهر الأرمن في منطقة جبال الأمانوس بتطريز هذه الأقمشة. وتتابع الباحثة أن دودة القز تُربى في المنطقة في موسمين: ربيعي وخريفي. وكانت بداية التصنيع تتم في (المخانق)، أو الورشات، التي تجفف الشرانق، وبعد ذلك يغزل العمال زغب الشرانق، ثم تُجمع خيوط الشرنقة على شكل شلل تمهيداً لصباغتها، ثم نسجها بالشكل المطلوب من قبل المستهلكين، الذين قد يرغبون في تطريز القماش قبل خياطته على شكل ملابس تقليدية غالية الثمن.

أما القسم الثاني من العدد فيضم ملخصات بالعربية للأبحاث الأجنبية. وقد استهله بحث للباحث بول سانلافيل بعنوان: «التغيرات المناخية وتطور المجتمعات البشرية في بلاد الشام ما بين ١٨٠٠٠ - ٦٠٠٠ ق. م»، وقسّم الباحث موضوعه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، بدأها بعرض معطيات تغييرات المناخ في المنطقة، التي جرت قبل انتهاء الدورة الجليدية الأولى، وأكدت حدوث ثلاث تغيرات مناخية، ترافقت مع ارتفاع مستوى مياه البحار. وهي تغيرات أدت إلى تأثيرات على الصعيد النباتي، في أقاليم حوض البحر المتوسط. وفي القسم الثاني، استعرض الباحث الأطوار المناخية الكبرى، وقسّمها إلى أربع مراحل: الأولى مرحلة أقصى درجات البرودة، مابين ٣٥٠٠٠-٢٥٠٠٠ ق. م، وفيها تدنى الغطاء النباتي في بلاد الشام. والثانية مرحلة الترفق الحراري نهاية العصر الجليدي ١٥٠٠٠-١١٠٠٠ ق. م، وهي مرحلة شهدت مناخاً حاراً رطباً ساعد على نمو الأشجار خاصة البلوط وأشباهها. والثالثة مرحلة البارد الجاف، مابين ١١٠٠٠-١٠٠٠٠ق. م، وتوازي عصر درياس الحديث، وحدث فيها برودة وجفاف شديدين، إذ تحولت البحيرات المغلقة إلى سبخات، وهبطت نسبة الأشجار بشكل حاد، إلى درجة الاختفاء، وانتشرت نباتات مختلفة تلائم المناخ. والمرحلة الرابعة، أطلق عليها اسم (الهولوسين المثالي)، وفيها ارتفعت حرارة إقليم آسية الغربية، أو بلاد الشام، وازدادت أعداد أشجار الزيتون واللوزيات والصنوبريات. وفي القسم الثالث بعنوان: «التغيرات المناخية وتطور المجتمعات البشرية»، يعرض البحث للعصور الحجرية بأشكالها، حيث لم يعد للبيئة والمناخ دور هام في حيوات البشر، لأن الاضطرابات المناخية أصبحت أقل حدة من الفترات الانتقالية السّابقة، كما أصبح البشر أفضل استعداداً للتصدي لها بكثرة عددهم، وتحسن إمكاناتهم.

وتحت عنوان: «مروج الصحراء في سورية الشمالية»، قدم الباحثان جاك بيزانسون، وبرنارجيبو، موضوعاً عن منطقة المرج الجّاف، الواقع جنوب شرق حلب، التي تعرضت إلى اختلافات مناخية، سمحت فقط بقيام زراعات متوسطية تعاملت معها مجتمعات تواءمت مع هذا النوع من البيئة. ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، فقد عرفت المنطقة في الفترة البرونزية والرومانية البيزنطية استيطاناً أوسع، بوجود المياه والآبار، ويختم الباحث حديثه قائلاً: إن نظريته هذه يجب أن تؤخذ بتحفظ، لأن هذه المنطقة تنتمي إلى سويات توسع سكاني، أسهم في توسّع محتمل للامتداد البشري.

وكتب الباحث جان كوفان بحثاً بعنوان: «الفرات السوري الأوسط، وأولى المجتمعات الزراعية الرعوية»، ذكر فيه معلومات عن دور سورية الشمالية، في نشوء وانتشار أولى المجتمعات الرعوية الزراعية، والتي تميزت بظاهرتين، الأولى: هي اشتراك الفرات الأوسط، مع مناطق سورية أخرى، مثل منطقة دمشق ووادي الأردن، بمعرفتها الزراعة نحو سنة ٩٨٠٠ ق. م (النيوليتي قبل الفخار A)، والثانية: هي أن الفرات الأوسط شهد في الألفين التاسع والثامن ق. م، ولادة مدينة (النيوليتي قبل الفخار B)، التي انتشرت في كافة مناطق الشرق الأدنى، واكتشفت فيها تربية المواشي، وكان لها أثر كبير في انتشار ثقافة العصر الحجري الحديث. ويشرح الباحث كيف أن حملات التنقيب في سورية، ضاعفت معطياتنا عن هذا العصر، بسبب التنقيب المكثف لمنطقة الغمر على ضفاف الفرات.

أما الباحث دانييل ستودور، فقدم موضوعاً بعنوان: «استئناف التنقيبات عن مرحلة ما قبل التاريخ في تل الشيخ حسن - حملة استكشافية»، وفيه يتحدث عن متابعة العمل



في حفرية بدأها الألماني (بوزه) سنة ١٩٧٦، وتجلت حصيلتها في مقولة إن القيمة الاستثنائية لهذا الموقع، هي في انتقاله من العصر النيوليتي ما قبل الفخار A، إلى ما قبل الفخار B بشكل مباشر، وان التحولات التقنية والثقافية، التي حدثت خلال ٤٠٠٠ سنة، أدت بهذا الموقع إلى مجتمعات نيوليتية، تمارس الزراعة وتربية الحيوان، وعرفت أساليب متطورة في مجالي صناعة الحجر وصناعة الفخار.

وتحت عنوان: «جعدة المغارة عناصر جديدة متعلقة بانتشار النيوليت ما قبل الفخار في الشمال»، قدم الباحث ايريك كوكينيو بحثاً ضمن إطار مشروع الحملة العالمية، لإنقاذ آثار منطقة الفرات الأوسط. وكشف في موقع جعدة المغاره عن طبقات آثرية تتعلق بالنيوليت ما قبل الفخار B، الذي يعود إلى ما قبل ٩٠٠٠ سنة. ويعد ما قدمه هذا الموقع مهماً لفهم شكل تطور تدجين الحيوان، وزراعة الحبوب، وعلاقة ذلك بموقعي المريبط والجرن الأحمر، وكذلك الأناضول وعناصرها ذات الأصل القوقازي. ويخلص الباحث إلى القول: إن تطور منطقة الأناضول في العصر النيوليتي، قد يكون أبكر من ذلك، ولكن فضل التجديد يعود إلى منطقة الفرات الأوسط، في سورية.

أما الباحث ميغيل موليست فقد كتب عن: «العصر الحجري في الألف التاسع والثامن ق . م في شمال سورية» والبحث فيما يبدو يلخص نتائج دراسة التنقيبات في تل حالوله، بوادي الفرات في سورية، التي قامت بها البعثة الأثرية الأسبانية، التي بدأت التنقيب سنة ١٩٩١ وماتزال. ويمهد الباحث لبحثه، بتقديم موجز عن جوانب المسألة المتعلقة بالفترة الواقعة بين الألف التاسع والألف الثامن ق . م، ثم يتحدث عن وثائق تل حالوله ومرحلة استيطان العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار B الوسيط، ثم عن العمارة، وتميز المساحات والنشاطات التقنية، في مجال البناء والدفاع واقتصاد الحياة، بناء على دراسة المستحاثات النباتية والحيوانية، وعادات الدفن، وأخيراً الاستيطان في النصف الأول من الألف الثامن، والنشاطات التقنية لهذا الاستيطان واقتصاد الحياة، في تلك الفترة. ويختم الباحث بحثه بمناقشة حول أهمية النتائج، وضرورة الاستمرار، لمزيد من المعطيات الأثرية.

وضمن فعاليات مشاركة الجامعات اليابانية، في تقيب بعض مواقع محافظة أدلب شمال غرب سورية، قدم الباحثان تاكويا ايواساكي، وأكيرا تسونيكي موضوعاً بعنوان: «البحوث الأثرية في حوض الروج (أدلب)» وهو عرض دراسة لنتائج التنقيبات الأثرية، التي أجرتها بعثة جامعة (تسو كوبا) في محافظة أدلب في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢م، وهدفت إلى الحصول على معطيات مادية، لدراسة الانتقال التاريخي من مجتمع القرية الزراعية إلى المدنية. ويبدو أن معطيات المواقع أضافت جديداً، في نتائج حفريات متحف الشرق القديم في طوكيو، حيث ركّزت الحفريات على مواقع العصر الحجري، وبدايات عصر البرونز. وقامت بثلاث عمليات، هي: سبر أعماق المواقع، ومسح عام لها، ودراسة البنية الطبيعية، لكل من تل عربي الأول والثاني وتل عبدالعزيز، وأخيراً تل الكرخ، من أجل تطوير فرضية البحث آنفة الذكر.

ويقدم الباحثان رؤوف منشايف، ونيقولاي ميربرت بحثاً، يعرض نتائج أعمال التنقيب في عدد من المواقع في منطقة الحسكة، خاصة تل خزنة١ وتل خزنة٢. ويخلص الباحثان إلى أن هناك حضارة مشتركة تنتمي إلى أواخر عصر تل حسونة القديم وحضارة حلف، وعصر الوركاء المتأخر، وعصر السلالات المبكرة، وتمتد من موقع الحضر في الجنوب الشرقي، وحتى تل خزنة ٢.

وتشكل هذه المنطقة حلقة وصل، بين المواقع المبكرة، مثل (مريبط) و (ابو هريرة) و (الرمّاد) وغيرها. وتضم أدلة على تدجين الحيوان، وبدء الزراعة. ويزعم الباحث أن نشوء مثل هذه المجتمعات الزراعية، يبرهن على تكوين نظم للاتصالات التجارية والحضارية منذ القديم، لعبت دورها فيما بعد في ظاهرة طريق الحرير.

وتحت عنوان: «طرق الاتصال في بلاد الرافدين العليا، في الألف الثالث ق. م»، عرضت المجلة ملخصاً لموضوع كتبه الباحث مارك لوبو، نشر أصله في مجلة أخرى. كما قدمت الباحثة ستيفانيا ماتسوني بحثاً آخر بعنوان: «تل أفيس والمنطقة المجاورة له في العصر الحجري النحاسي المتأخر»،



تؤكد فيه على تبادل ثقافات حلف والعبيد وأوروك، من الهضبة الايرانية إلى شواطئ المتوسط الشرقية عبر الشّمال السوري، وذلك اعتماداً على تماثل المعثورات من أدوات المعادن والحجارة والأواني الفخارية، الأمر الذي أسهم في تطور المجتمعات المحلية بالتدريج، إلى مستوى مجتمعات مركزية متقدمة.

ويلي هذا البحث موضوع قدمه الباحثان رؤوف منشاييف، ونيقولاي ميربرت بعنوان: «المجمع الديني في مستوطنة تل خزنة I، شمال شرق سورية»، استعرضا فيه نتائج تنقيبات بعثة أكاديمية العلوم الروسية في منطقة شرقي مدينة الحسكة، وركزوا فيه على مجمع معبد يعود في معظم معثوراته لفترة حضارة أوروك والعبيد.

كما عرض الباحث توماس هولاند بحثاً بعنوان: «دليل على التجارة في تل السويحات، خلال النصف الثاني من الألف الثالث ق. م»، ذكر فيه أن تل السويحات، على الجانب الشرقي من بحيرة الأسد، ومن واقع تنقيبات مواسم (١٩٧٠-١٩٨٩-١٩٩١-١٩٩٢)، كان أحد مواقع المحطات التجارية، بين الشرق والغرب، خلال فترة السلالات الأولى الباكرة في الرافدين، وبشكل أكثر تحديداً (٢٦٠٠-٢٣٠٠ ق. م)، وأنّ البلدة المنشأة على هذا الموقع، كانت ذات تخطيط عمراني، ونظام شوارع متميز، وأنها وصلت أوج ازدهارها خلال الفترة المذكورة، مع ملاحظة أن تنقيبات أوسع، ربما تعطي معلومات أكثر دقة، مما توصلت إليه البعثات المشار إليها سابقاً.

وتحت عنوان: «حلب في عهد إبلا» قدم الباحث الفونسو أركي، موضوعاً تحدث فيه عن مدينة حلب، من خلال أرشيف ماري وأرشيف أبلا، وخص بالذكر آلهة حلب، التي اختصت بالاشراف على شؤون الطقس، إضافة إلى الالهة (خبت)، والالهة (عشتار)، التي انتشرت عبادتها في أبلا أيضاً.

وقدم الباحث رودلف دورنمان موضوعاً بعنوان: «مقارنات بين مكتشفات عصري البرونز والحديد، في مواقع وادي العاصي أوغاريت وابلا ومكتشفات تل قرقور»، ركّز فيه الباحث على مقارنة الأوعية المطلية بالأحمر والأسود، وذات الحواف الثنائية والثلاثية في المواقع المذكورة. وخلص إلى القول إن المراحل الأساسية للسكنى البشرية في تل قرقور خاصة، ترجع إلى عصري البرونز والحديد الباكر، وأن الأدلة المعثور عليها واعدة، ويدعو إلى متابعة التحري في مواسم قادمة.

ويقدم الباحث جيسبر آيدم موضوعاً بعنوان: «عبور الفرات من منطقة قلعة نجم، وأفكار حول بعض طرق اجتياز الفرات»، وفيه يذكر الباحث بعض المعلومات المستخلصة من أعمال التنقيب، والمصادر الإسلامية، حول منطقة منبج الحديثة (هيرابوليس)، في منطقة حلب، والطرق، التي كانت تلتقي عندها بعد عبورها الفرات، بدءاً من القرن السابع الهجري، خاصة في منطقتي قلعة نجم وتل جرن كبير.

كما يقدم الباحث ديتريش زورنها جن موضوعاً عن «تل جنديرس ووادي عفرين الغربي»، يستعرض فيه نتائج تنقيب البعثة الألمانية السورية في مواسم ١٩٩٣-١٩٩٦، التي أظهرت مواقع استيطان من الألف الثانية حتى القرن السادس الميلادي، وأشهرها المعابد والقصور في العصر البرونزي الأوسط 1-2.

وقد حظي «إله الطقس السّوري، والعلاقات التجارية» بأحد بحوث المجلة، الذي قدمه الباحثان هورست وايفيلين كلينغل، وفيه حديث عن أهمية الامطار في حياة إقليم شمال سورية، وتقديس سكان المنطقة عبر العصور للألهة، التي ارتبطت بالأمطار والعواصف. وحاول الباحثان خلال هذا الاستعراض، الإشارة إلى بعض الدلائل النقشية والأسطورية التي تدعم الانطباع، بوجود صلة بين عبادة هذه الألهة، والتواصل الإقليمي، القائم بصورة أساسية على التجارة. وأضافا أن بحثهما لايهدف لتقديم استقصاء شامل، لكل الإشارات الممكنة إلى إله الطقس السوري، بل إلى تقديم آراء عن الدور، الذي لعبته الصلات التجارية بتوسيع دائرة تبجيل هذا الإله، في منطقة حوض البحر المتوسط، وبشكل خاص المراكز الحضارية في منطقة آسية الغربية.

وعن «حلب والطرق التجارية المشرقية، في العهود الهلنستية والرومانية»، عرض الباحث جان شارل بالتي، أهمية حلب منذ الفترة الفارسية، اعتماداً على اكسنوفون، ومروراً بالعصر الهلنستي، اعتماداً على شواهد الآثار في كل من أنطاكية وسلوقية ولاوداكية وافامية. وركز على الأهمية



التجارية، التي علقها السّلوقيون الأوائل، خاصة سلوقس الأول على هذه المدينة، بعد إعطائها إسماً جديداً هو (بيرويه)، ثم ما تعرضت له خلال النزاع بين الساسانيين والبيزنطيين، وصولاً إلى الفترة الإسلامية.

وتحت عنوان: «الفسيفساء والمنسوجات في سورية الشمالية»، قدمت الباحثة جانين بالتي بحثاً، حاولت فيه إلقاء الضوء على العلاقات، بين التقاليد الزّخرفية للفسيفساء، والتقاليد الزخرفية للمنسوجات، مع بيان الفترة، التي ظهرت فيها هذه الروابط، وبأي طريقة ظهرت ولأي سبب. وقد عكست هذه الدراسة التجانس المدهش، بين المجموعتين، بدءاً من العصر الروماني، حتى الفترة الأموية، خاصة في مجال استخدام صور الحيوانات والنباتات، وأحياناً البشر. ويخلص البحث إلى القول إن التجديد، الذي حدث خلال القرنين الرابع والخامس في مجموعة الفسيفساء، كان ثمرة التحول في طرائق التفكير، الذي حصل في جزئه الأكبر عبر مجموعة المنسوجات، التي عُثر عليها من تلك الفترة.

وتحت عنوان: «التأثيرات الشّرقية على الزخرفة المعمارية شمالي سورية»، كتبت الباحثة أليس نقاش موضوعاً، أشارت فيه إلى أن التأثير الشرقي الرافدي على فن الزخرفة شمالي سورية، يعود إلى منتصف القرن الثالث الميلادي، وذلك من خلال عدد من الأوابد الجنازية، التي عثر عليها، وتتمثل في اللآلئ و (المربعان المتقاطعان) والزهيرات والنجميات. وقد ارتبطت هذه التأثيرات بتحول طريق التجارة في القرن الثالث الميلادي، لصالح أنطاكية وسلوقية وبيريه وحلب، حيث شكّلت نهاية الطريق القادم من شرقي الإمبراطورية البيزنطية.

أما الباحث جورج تات، فقد قدم موضوعاً بعنوان: «طريق الحرير في سورية في القرن السادس»، استعرض فيه ما توافر في المصادر من معلومات عن أهمية طريق الحرير، ومسافته في سورية، خلال القرن السادس الميلادي. وبعد ان استعرض الأهمية المتزايدة لتجارة الحرير، وتنامي سيطرة الدولة على طرق التجارة، وتراجع أهمية التجار الصينيين والهنود والفرس، لمصلحة تجار سورية، تحدث عن احتكار الدولة البيزنطية لهذه التجارة، ومن ثم قيامها، خاصة في عصر جوستيان باستيراد دود القز، وزراعة أشجار التوت، وإنتاج الحرير، بدلاً من استيراده.

وفي «المرحلة الإسلامية المبكرة»، كان لمدينتي «حلب وقنسرين» نصيب في حديث الباحث دونالد وايتكومب الذي ركز على عمارة المدينتين في الفترة الكلاسيكية، وما صاحبه من تغيرات في الفترة الإسلامية الباكرة، معتمداً على دراسة سوفاجيه، ودراسة سوبرنهايم. وفسّر أسماء بعض الأحياء في مدينة حلب، وكذلك شكل التخطيط الأولي للمدينة. وأشار بعد ذلك إلى المنشآت الإسلامية المبكرة في حلب، وأصول أنظمة الجند، كنظام عسكري عمراني مأخوذ عن البيزنطيين، الذين استقوه بدورهم عن الساسانيين. ثم أشار إلى «جند قنسرين» كنظام مماثل، وصولاً إلى الفترة الحمدانية وأخيراً ذكر أبرز الشواهد الأثرية الإسلامية في كل من المدينتين.

وعن «تعزيز السياحة وحماية أوابد الكتلة الكلسية» كتب مارك بارانسكي بحثاً بهذا العنوان، ذكر فيه أن الأوابد المعمارية الرومانية غربي حلب، تعد مجمعات أثرية فريدة في منطقة المتوسط، إضافة إلى بعض الكنائس والحقول. وهي كنز سياحي يجب الحفاظ عليه، واستغلاله بالترميم، وتنظيم زيارته. ويذكر بعضاً من نصائحه في هذا الموضوع، مقتدياً ببعض التجارب الأوربية.

أما «طرق القوافل في آسية الوسطى»، فقد حظيت باهتمام الباحث بوشارد برنتجس، الذي تحدث عن عدد من طرق القوافل، إلى جانب طريق الحرير، كانت تصل سورية بمنطقة الفولغا وآسية الشمالية وسهول آسية والهند. وتحدد المعالم الطبيعية شكل هذه الطرق في كل منطقة، ويقام عليها خانات لتأمين حماية القوافل، ولراحة المسافرين. ويذكر الباحث اعتماداً على تقارير الرحّالة والآثار، أنّ فترتي السلاجقة والتيموريين، كانتا الأكثر استخداماً لهذه الطرق. ويقسّم الباحث الطرق إلى خمسة مسارات، أولها: من ميرف إلى أموداريا، وثانيها: من آمول إلى خازا راسب، وثالثها: في خوارزم وتوركمانيا، ورابعها: شمال أموداريا، وخامسها: في سرداريا وشمال النهر.

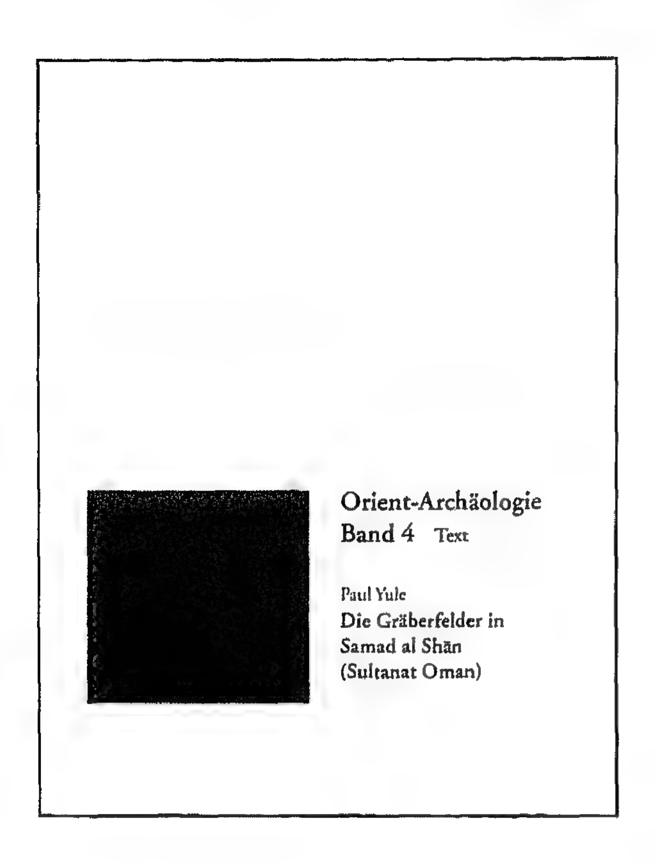
وأخيراً نجد الباحث جان كلود دافيد في موضوع

عنوانه: «إقامة تجار الجملة الأجانب في خانات حلب»، يستهله ببيان الهدف المعلن، وهو معرفة قدرة الخانات على التحول عبر تطوير وظائفها المرتبطة بوجود الأجانب فيها. ويستعرض الباحث بدايات هذه الخانات، بما يتلاءم مع طبيعة عملها التجاري والفندقي، وصيرورته -فيما بعد- نموذجاً يحتذى للعمارة المحلية الجديدة، بتأثيراتها الثقافية وأنماط الحياة والسلوك والأفكار، التي تركت آثارها على حداثة العصر الراهن. ويضيف الباحث أن المنزل القنصلي للأجانب، كان مكاناً للحياة خارج الوطن منذ منتصف القرن السادس عشر، لكنه في القرن التاسع عشر تحول إلى مقر للسكن العائلي، الذي احتذاه في عمارة بيوتهم كبار تجار حلب وأثرياؤها وأصبح فيما بعد النموذج المحلي للسكن الجديد، في كل أنحاء المدينة التجارية. وينهي الباحث حديثه بعرض أبعاد البيوت الجديدة، بأقسامها المختلفة، التي حاولت الحفاظ على خصوصية الساكن، في إطار الاقتباس العمراني الأوربي.

ويمكن القول، في ختام هذا الاستعراض، أن الجهد المبذول في اعداد معظم هذه الأبحاث كان ممتازاً، يتناسب مع قيمة أسماء العلماء المشاركين في كتابتها. وقد أدىّ هذا الجهد -إلى حد كبير- الغاية من تخصيص عدد كامل من أعداد مجلة الحوليات الآثرية العربية السورية، لعرض وقائع الندوة الدولية، تحت عنوان: «حلب وطريق الحرير» علماً بأنه لايعرف السّبب، الذي دفع المديرية العامة للآثار والمتاحف إلى تخصيص هذا العدد لوقائع الندوة، بدلاً من عرض هذه الأبحاث في إصدار خاص. وباستثناء الموضوعات الجغرافية، يلاحظ -بشكل عام- في هذه الأبحاث التزام العدد الأقل منها بموضوع الندوة «حلب وطريق الحرير»، وعلى رأسها بحث «حلب وتجارة الحرير وصناعته»، وبحث «حلب وطريق الحرير»، وبحث «طريق الحرير في سورية في القرن السادس»، وبحث «طرق القوافل في آسية الوسطى» وغيرها. في حين قارب بعضها موضوع الندوه، مثل بحث «حلب في مذكرات ابن بطوطه»، وبحث «النشاط التجاري في حلب خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين»، وبحث «المنشآت الاقتصادية التاريخية»، وبحث «منشآت محمد باشا دوكاجين في حلب، وبحث «الحرير في أنطاكية اليوم»، وبحث «إقامة تجار الجملة الأجانب في خانات حلب»، وغيرها أقل أهمية، في حين احتوى العدد المذكور، على ما يزيد عن عشرين بحثاً عن تقارير حفائر أثرية لفترات ما قبل التاريخ، وبداية العصور التاريخية، وهو أمر يبعد العدد عن الغاية، التي رسمت له، وهي تقديم صورة الندوة العتيده بعنوان: «حلب وطريق الحرير».

أ.د. مفيد رائف العابد - قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - ص.ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية.

عرض الكتب



اسم الكتاب : مقابر منطقة سمد الشان ، مادة علمية لدراسة التاريخ الحضاري في سلطنة عُمان.

المؤلف : باول يولي Paul Yule .

الناشر : معهد الآثار الألماني (Deutsches Archaologisches Institut, Orient-Abteilung).

سنة النشر : ٢٠٠١م .

رقم التصنيف الدولي: 3-89646-634-8

مقاس الكتاب : ٢١ × ٢٩,٧ سم .

عدد الصفحات: ٥١٤ صفحة ، ٦١١ لوحة.

عرض : د. سعيد بن فايز ابراهيم السّعيد

تاريخ عمان قبل الإسلام مديد وحافل بالمعطيات الفكرية والحضارية؛ فقد كانت منطقة وسط عُمان جاذبة للاستيطان السّكاني، بسبب وقوعها على مسار الطرق التجارية، البرية والبحرية، بين جنوب جزيرة االعرب وبلاد الرافدين، وأفريقيا والهند. ويعود أول ذكر لعمان في المصادر التاريخية، إلى الألف الثالث ق. م، حيث تكرر بصيغة (ماجن) في النصوص السومرية، وبصيغة (مَكّن) في النصوص الأكدية. وكان السومريون، ومن بعدهم البابليون والآشوريون، يستوردون من مناطق عمان النحاس والديوريت، ونوعاً من الأخشاب، يُسمى في السّومرية (قيش ميس ماجَن). لذلك فلا غرابة أن تنال عُمان في وقتنا الراهن اهتمام الباحثين وعلماء الآثار. وهذه الدّراسة، التي نعرضها هنا، هي واحدة من العديد من الدراسات العلمية، التي نشرت عن آثار عمان وتاريخها القديم. ومن خلالها درس المؤلف، باول يولي – وهو متخصص في آثار عمان وتاريخها، كما شارك في عدد من المشاريع الأثرية فيها – موضوع مقابر منطقة (سَمَد الشان)، على ضوء نتائج التقيبات والمسوحات الآثرية، التي أجرتها البعثة الألمانية، حتى عام ١٩٩١م؛ وعلى نتائج الدراسات العلمية، التي أجراها باحثون آخرون في عمان. وهذه الدراسة قدمها الباحث لنيل درجة الأستاذية من جامعة هيدلبرج بألمانيا، في عام ١٩٩٥م، ثم أضاف إليها ما استجد من أبحاث حول موضوعها، حتى قبيل نشرها في عام ٢٠٠١م. فظهرت في مجلدين: الأول (٥١٤ صفحة) يُعنى بالدراسة التاريخية، والثاني يحتوي على اللوحات والرسوم التوضيحية والخرائط (٦١١ لوحة).

وفي المقدمة (ص١-٦)، تحدث المؤلف عن أهمية البحث وإشكاليته، مبرزاً الهدف الرئيس من الدراسة، بأنه لتوضيح فترة سَمَد وحضارتها في وسط عمان، على ضوء نتائج الكشوفات الآثرية، ورواية المصادر التاريخية. كما أشار إلى تسلسل الحقب التاريخية في عمان، منذ منتصف الألف الثاني ق. م، حتى وقتنا المعاصر.



وفي المبحث الثاني (ص٧-٢٠)، تطرق الكتاب إلى تاريخ البحث الأثري في الخليج العربي، منذ بداياته في عام ١٨٧٨م، حين بدأ الدارسون- آنذاك - البحث عن مواقع دلمون (البحرين)، وماجان (عمان)، حتى الوقت الحاضر. وفي الإطار نفسه، أشار المؤلف إلى التحقيب التاريخي في منطقة الخليج العربي وإشكالياته، منذ العصور الحجرية حتى العصر الإسلامي؛ ثم تحدث عن الحالة الآثارية لمواقع حضارة (سمد)، مبيناً أن أول دراسة نُشرت عنها كانت في عام ١٩٨١م. وعلى الرغم من أن الباحث حاول تقصي كافة المصادر، والدراسات العلمية، حول آثار وتاريخ الخليج العربي، إلاّ أنه فاته ذكر بعض الدراسات العلمية، التي أنجزها بعض الدارسين العرب مؤخراً، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: (بن صراي، حمد ١٩٩٤، "السّكان القدماء لشبه جزيرة عمان"، شؤون اجتماعية، ع٤٣، س١١ ؛ الأحمد، سامي سعيد ١٩٨٤، "تاريخ الخليج العربي منذ أقدم الأزمنة إلى نهاية فترة ما قبل الإسلام"، البصرة، ؛ آل ثاني، هيا ١٩٩٧، "الخليج العربي في عصور ما قبل التاريخ: صلات دلمون أمورو وبلاد الأموريين، ٢٠٥٠-١٥٣٠ق. م"، القاهرة ؛ الصفدي، هشام، "دراسة مقارنة لأختام الخليج العربي، الصلات الحضارية مع وادي السند والرافدين"، دراسات تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام، ج٢، ص٢٩٥-٣٠٨.

أما المبحث الثالث، فيُعالج البيئة الجغرافية ومعطياتها (ص٢١-٢٦) حيث تحدث فيه المؤلف عن طبيعة عمان وصفاتها الجيولوجية والجغرافية، وعن المياه والمناخ، والثروة الحيوانية والنباتية، والمواد الخام، وأهمية هذه المعطيات البيئية، في الاستيطان السّكاني لمناطق عمان.

وفي المبحث الرابع (ص٢٧-٤٥)، تحدث المؤلف عن عمارة المقابر في وسط عمان، منذ الألف الثاني ق. م وصنفّها من حيث المضمون، إلى مجموعتين رئيستين:

١- مقابر مكتملة البناء (أي لم تتعرض للنهب أو الدمار)، وعددها ٣٠٠ قبراً، منها ٢٢٧ قبراً أمكن على ضوء معثوراتها تحديد فتراتها الزمنية، حيث يعود ٦٠ قبراً منها إلى فترة وادي السوق، و١٤ قبراً إلى فترة لزق/ الرميلة، و١٥٣ قبراً إلى فترة سَمَد.

٢- مقابر غير مكتملة البناء (تعرضت للنهب والدمار)، وعددها ٦١ قبراً، نصفها لا يحتوي على مغثورات تعين على تأريخها، ونصفها الآخر يحتوي على معثورات تعود إلى فترة وادي السوق، وفترة سَمَد.

أما من حيث الشكل فهي، أيضاً، تنقسم إلى قسمين رئيسين:

١-مقابر مبنية تحت الأرض، ويعود تاريخها إلى فترة وادي السوق، وسَمَد، وتتميز باتخاذها هيئة حجرات مستطيلة الشكل، يؤدي إليها درج، ومسقوفة بألواح حجرية تتفاوت في أطوالها؛ ويحاط القبر بإكليل من الحجر. وقد لوحظ أن المقابر، التي تعود إلى فترة (سمد)، تنفرد بوجود جدار بُنِيَ في طرف حجرة الدفن.

٢- مقابر مبنية على سطح الأرض، وهي تعود إلى فترة لزق/ الرميلة، وتتراوح أشكالها بين البيضاوي، والمربع والدائري.

ويُعنى المبحث الخامس بدراسة المعثورات الأثرية وتحليلها (ص٤٧-١٤٠)، حيث صنف الباحث القطع الأثرية، التي تم الكشف عنها منذ عام ١٩٨٠-١٩٩١م في وسط عمان، حسب أنواعها؛ فبلغ تعدادها (٤٩٧) نوعاً من: الفؤوس، والبلطات، والتمائم، وصنار صيد السّمك، والأساور، والسيوف، والخناجر، والمقابض، والحراب، والرماح، والأمشطة، والمخايط، والأقراط، والخواتم، والمناخل... إلخ. ويضاف إلى ذلك (١٥٧) نوعاً من الخرز. وعلى ضوء خصائص المعثورات الأثرية ومميزاتها، من مثل الشكل الخارجي، والمادة، وطريقة الصنع، والحجم، والتقنية... إلخ، تمكّن الباحث من تحديد انتماءاتها إلى الحضارات الثلاث المتعاقبة في وسط عمان، منذ الألف الثاني قبل الميلاد حتى القرن العاشر الميلادي؛ إذ اتضح أن بعض اللُقى الأثرية تنتمي إلى فترة وادي السوق، وبعضها إلى فترة لزق/ الرميلة، ومنها ما يرجع إلى فترة سَمَد.

وأما المبحث السادس، الذي يعالج الانتشار الجغرافي والتسلسل التاريخي (ص١٤١-١٦٣)، فقد حدد فيه الباحث



الإطار الجغرافي لحضارات عمان الثلاث، من خلال الاكتشافات الأثرية؛ فحضارة (وادي السوق) تنتشر في شمال غرب عمان، وفي وسطه، وتمتد حتى رأس الجنز في الجنوب الشرقي؛ وحضارة (لزق/ الرميلة) تتكاثر شواهدها في الإمارات العربية المتحدة، وفي وسط عمان، وتمتد حتى جزيرتي مصيرة وخوريا موريا، في الجنوب. أما حضارة (سَمَد)، فتنتشر في منطقة الجوف، وتتركز شواهدها الأثرية في موقعي سَمَد والميسر، وتنبئ معطيات الحفريات الآثرية في موقع البستان، والمسوحات السطحية في بندر جصة، عن دلائل لانتشار حضارة سمد في الساحل الشرقي أيضاً.

وعلى هدي المكتشفات الآثرية في مناطق انتشار هذه الحضارات، في عمان، ناقش الباحث وسائل تاريخها، من خلال منهجي (التأريخ النسبي)، و(التأريخ المطلق)، وخلص إلى اقتراح تأريخ حضارات عمان الثلاث، على النحو الآتي:

١- حضارة وادي السوق: من ٢٠٠٠ ق.م إلى ١٦٠٠ق.م.

٢-حضارة لزق/ الرميلة: من ١٦٠٠ق. م إلى ٣٠٠ ق. م.

٣-حضارة سَمَد: من ٣٠٠ ق. م إلى ١٠٠٠م.

وقد خصص المؤلف المبحث السّابع لدراسة جنس المتوفي وعمره، وعادت الدفن في مقابر فترة سَمَد (ص١٦٤-١٧٠) وقد تبيّن من خلال دراسة الهياكل العظمية، والمرفقات الجنائزية في مقابر حضارة (سَمَد)، أنها كانت تستخدم لدفن الرجال والنساء والأطفال. كما اتضح، أيضاً، أن مقابر هذه الفترة، ذات سمات محددة:

أولاً: سمات عامة لكافة الأجناس، هي:

- دفن الميت منفرداً.

- دفن الميت في مقابر تحت الأرض، تأخذ شكل حجرات مستطيلة الشكل (تتراو ح بين: ٣,١-٢,٦)

- وجود المرفقات الجنائزية للميت.

- وضع الأيدي على الوجه.

ثانياً: سمات خاصة يختلف فيها الرّجال عن النساء والأطفال، على النحو الآتي:

-الرجال: وتتميز مقابرهم بأن الجثمان يتكئ على الجانب الأيمن، ويكون الرأس باتجاه الشرق، والوجه نحو الشّمال، أو الشمال الشرقي. كما أنها تحتوي على الأسلحة، وجرار فخارية من تلك، التي تُعرف باسم (جرار الحجاج).

- النساء: وتتميز بأن الجثمان يتكئ على الجانب الأيسر، يكون الرأس باتجاه الشمال، أو الشّمال الشرقي، والوجه يتجه نحو الجنوب الغربي. أما محتوياتها فتقتصر على الأساور، والجرار الصّغيرة الحجم.

- الأطفال: وهم من تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، وتتميز مقابرهم بصغر حجمها، الذي لا يتعدى ٢٠,١م. وقد لوحظ وجود تشابه بينها وبين مقابر الرجال، من خلال احتوائها على الأسلحة. أما مقابر الأطفال الرضع، فهي لا تحتوي على مرفقات جنائزية.

ولاريب في أن هذه السّمات والخصائص لعادات الدفن، وما تحتويه المقابر من معثورات أثرية، تنطوي على إشارات مهمة، تعين على رسم تصور عن جانب من جوانب الفكر الاجتماعي والديني لسكان عمان، خلال فترة حضارة سمد. وهذا ما جعل المؤلف يزعم، على هدي تواجد السلاح في مقابر الرجال، وكبر حجمها، وكثرة معثوراتها، أن الرجال كانوا، آنذاك، يتبوؤن منزلة اجتماعية، تفوق منزلة المرأة. وقد لا نتفق ورأي المؤلف لأسباب، لعل من أبرزها:

١- ليس بالضرورة أن يكون وجود السّلاح في مقابر الرجال دون النساء، دلالة على تفوق الرّجال الاجتماعي على النساء، وإنما في ذلك إشارة إلى عملية توزيع الأدوار والواجبات، بين الرجل والمرأة، في المجتمعات البشرية آنذاك.

٢- أما كبر حجم القبر فهو، أيضاً لا ينهض حجة على قلة منزلة المرأة؛ إضافة إلى أن دراسة المؤلف نفسه تثبت عكس ذلك. فقد احتوت على مقابر للنساء، عُثر عليها في منطقة انتشار حضارة سَمَد، وتفوق في حجمها مقابر الرجال (انظر على سبيل المثال القبور: S 10815, S 10825, S 10841).

٣- قلة المعثورات في بعض مقابر النساء، ليست دلالة قاطعة



على قصر النظرة إلى المرآة آنذاك. فمن الثابت أن عدداً من مقابر (سمد) ذاتها، تعرضت للنهب، الذي كان يتم في أغلب الأحيان بُعيد الدّفن، أضف إلى ذلك، أن ثمة مقابر تنتمي إلى حضارة (سمد) تعددت فيها المرفقات الجنائزية، كماً وكيفاً عن الرجال (انظر ص ١٧٠ من كتاب المؤلف).

وفي المبحث الثامن ناقش المؤلف التحليل التاريخي والاجتماعي (ص ١٧١-١٧٨)، في عدد من المحاور :

١- الجغرافيا التاريخية:

تقصى الباحث كافة الإشارات التاريخية لعمان، الواردة في المصادر المسمارية والفارسية واليونانية والرومانية والإسلامية (ص ١٧١-١٧٨). ومن بين الإشارات التاريخية إلى عمان وسكانها، تلك التي جاءت في أحد نصوص الملك الآشوري (آشوربانيبال) ومؤداها أن: " فدي مَلِك بلاد قَدي الذي يستوطن مدينة إسكي قَدِم الى نينوى لدفع الجزية"، وبسبب ذكر مدينة (إسكي) في متن النص، رجّح كثير من الباحثين أن المقصود هنا مدينة (إزكي) في عمان، وعدّوا ذلك أقدم شاهد تاريخي لذكر مدينة إزكي العمانية. ولكن ذلك يجب أن يؤخذ بحذر شديد، فالاسم في النقش الآشوري جاء بصيغة «إسكي» وليس بصيغة «إزكي» إضافة إلى ذلك فإن إسكي في النص الآشوري، تحتمل عدة قراءات، هي: (إسكي، إسقي، إصقي، إزكي، إزقي)، وهذ القراءات يجب أخذها في الحسبان، حين البحث عن موضع إسكي الوارد ذكره في النقش الآشوري.

٢- التركيبة السكانية:

في هذا الإطار حاول المؤلف تتبع الإشارات القليلة، عن هوية سكان عمان وقوميتهم، حتى القرن العاشر الميلادي (ص١٧٨- ١٨١)؛ وذلك على ضوء النتائج المخبرية، التي أُجريت على هياكل مقابر سمد، أو على هدي رواية صاحب كتاب «الطواف حول البحر الأرتيري» (القرن الأول الميلادي)، الذي يذكر أن سكان (مصيرة) يتحدثون العربية. كما أشار المؤلف إلى ظاهرة انتهاء كثير من أسماء الأماكن في عمان بحرف الألف، وعدّ ذلك شاهداً على عدم عروبة عمان وسكانها: ولكن ذلك لا يكفي لشرح هذه الظاهرة اللغوية، فاحتمال إرجاع تلك الظاهرة اللغوية في أسماء بعض الأماكن العمانية إلى تأثير اللهجة الآرامية أقرب إلى الصواب: وهذا من جانب، ينبئ عن انتشار اللهجة الآرامية في مناطق عمان، قبل أن تحل محلها اللغة العربية: ومن جانب آخر، يلقى مزيداً من الضوء على هوية سكان تلك الأماكن، التي تنتهي بحرف الألف.

٣- أزد عمان وكتاب كشف الغمة:

ناقش المؤلف رواية هذا الكتاب، حول هجرة بطون من قبيلة الأزد إلى عمان (ص١٨١-١٨٣)، وأسهب في كشف عيوب الكتاب، وعدم أهليته مصدراً تاريخياً موثوقاً، وكان من المستحسن للمؤلف، بدلاً من ذلك، أن يلتفت إلى رواية النقوش العربية الجنوبية القديمة (نقوش المسند)، التي أغفلها في كافة طروحاته، على الرغم من أهميتها لموضوع الدراسة. فحقيقة هجرة فريق من بطون الأزد (أو ما يسمى أزد عمان)، من شمال غرب الجزيرة العربية، واستيطانها في عمان، أكدت عليها رواية عدد من نقوش خط المسند (انظر على سبيل المثال النقش: شرف الدين ٣١).

٤- التركيب الاجتماعي :

على الرغم من أن عدداً من مقابر حضارة (سَمَد) تعرض للنهب أو الدمار، إلاّ أن المؤلف حاول على ضوء المادة العلمية المتاحة، تشخيص عدد من القضايا في المجتمع العماني (ص١٨٣- ١٨٧)، من مثل: الوضع الاقتصادي، والحرف والمهن، والفوارق الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ناقش أوضاع المجتمع العماني: هل كان مجتمعاً مستقراً أم مترحلاً، هل كان زراعياً أم رعوياً أم تجارياً؟.

٥- السكان :

تحدث المؤلف عن السّكان في عمان، من حيث كثافتهم في المستوطنات الحضارية، وتعدادهم (ص١٨٨-١٩٣). كما استفاد الباحث من الدراسات المخبرية، للهياكل العظمية في مقابر عمان، لتحديد متوسط أعمارهم (انظر اللوحة ص١٨٨).



٦- الأفلاج ودورها في الاستيطان السكاني :

أورد المؤلف لمحة تاريخية عن نشأة الأفلاج (القنوات)، في الشّرق القديم وفي عمان (ص١٩٠-١٩٣). وقد أكدت دراسته نتائج الدراسات السّابقة، على أن تطور نظام الأفلاج في عمان يعود إلى بداية القرن الأول ق. م. وتجدر الإشارة إلى أن تأريخ الباحث لقنوات العلا، في شمال غرب المملكة العربية السعودية (ص١٩١)، على ضوء ما كُتب عليها من نقوش ثمودية ولحيانية، في القرن الخاس ق. م غير دقيقة؛ فالنقوش الثمودية، أو اللحيانية، على جدران هذه القنوات، ربما كتبت في فترة لاحقة لبنائها، خاصة وأن تلك النقوش لا تحمل من الإشارات، ما يُعين على معرفة تأريخها.

٧- التجارة والصناعة :

تحدث المؤلف في هذا المحور عن علاقات عمان، وبلاد الرافدين التجارية (ص١٩٣-١٩٧)؛ تلك العلاقة، التي أكدتها النصوص السومرية والأكدية، منذ منتصف الألف الثالث قبل الميلاد. كما أتاحت المعثورات الآثارية في عمان، من خلال تصنيفها ومحاولة التّعرف على مصادرها، تحديد المناطق، التي كانت على علاقات تجارية مع عمان، مثل: الهند، واليمن، وبلاد الشام، وإيران، (لوحة ١:٨، ص١٩٥).

٨- السلاح :

أشار المؤلف إلى أنواع الأسلحة، التي انتشرت خلال فترة حضارة (سَمَد) (ص١٩٧-٢٠٠)، من مثل: الرماح، والسهام، والفؤوس، والدروع الحديدية والجلدية. وإلى استخدام الحصان والجمل، في المعارك الحربية. وعلى ضوء تنوع الأسلحة في مقابر حضارة (سمد)، استنتج المؤلف عدم وجود جيش نظامي في عمان، آنذاك؛ وإنما يُشكل الجيش من بعض أفراد القبيلة، حينما تتطلب الحاجة إلى ذلك.

٩- الديّانة :

على ضوء مكتشفات مقابر حضارة سمد، في وسط عمان، تبيّن انتشار الديانة الوثنية، التي يتجسد فكرها الديني، من خلال تقديس الكواكب والنجوم؛ وثمة إشارات قليلة تنبئ عن وجود عناصر اعتنقت مذهب الزرادشتية، أو الدين المسيحي، قبل دخولها الإسلام. وحول إشارات المؤلف، إلى أن بعضاً من قبائل عمان ظلت حتى عام ١٩٠٠م تحتفظ ببعض مظاهر فكرها الديني الوثني، من مثل تقديس النجوم فلم يورد المؤلف دليلاً يشهد على ذلك، واكتفى بهذه الإشارة فقط . كما أن تفسيره لاسم العلم (الحربي)، على أنه «من يرفض الدخول في الإسلام»، وعدّه ذلك شاهداً على رفض بعض سكان عمان للإسلام، استنتاج غير مقبول البتة: فاسم العلم (الحربي)، حتى وإن أساء المؤلف فهم دلالته، لا يمكن أن يؤخذ به دليل على رفض بعض سكان عمان الإسلام، أو اعتناقه.

١٠- سرقة المقابر:

نبه المؤلف إلى عمليات السّطو على المقابر وخطورتها، على مسار البحث العلمي للدراسات الآثارية والتاريخية.

وفي نهاية الدراسة، ضمّنها الباحث ملخصين: باللغة الإنجليزية (ص٢٠٥-٢١١)، والعربية (ص٢١٢-٢١٨)، وخاتمة (ص٢١٩-٢٢٠)، ثم دليل (محتويات) (ص٢٢١-٢٦٢)، تضمن وصفاً شاملاً لكافة القبور واللقى الأثرية، في منطقة سمد والميسر. وفهرس (قائمة محتويات) آخر (ص ٣٦٣-٤٠٥) احتوى على وصف مفصل للمقابر، والمواقع الآثرية، خارج مناطق سمد والميسر. ثم قائمة وافية بالمصادر والمراجع، والاختصارات، وكشّاف للوحات والجداول. وختم الباحث دراسته بتسعة ملاحق، تضمنت نتائج تصنيف المقابر ومعثوراتها.

وأخيراً، فان البحث في مجمله يتسم بالدقة والرصانة: فقد وفّق الباحث في إحالاته إلى اللوحات والأشكال في متن النص، أو في المجلد الثاني، إحالات دقيقة. وخلا البحث من الأخطاء المطبعية، عدا القليل منها نحو كلمة: Sabā' وصوابها Saba' (ص١)، Daḥlīyah وصوابه Dāḫīyah (ص٤)، Ḥajar وصوابها Hajar (ص٤)، ḥijra وصوابها hijra (ص٥)، Ḥurūb وصوابها Ḥirūb (ص٥)، حاذت وصوابها حازت (ص١١٤). كما لم يوفق الباحث في ترجمته للنص العربي، الذي اقتبسه من كتاب: نور الدين السالمي، «تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان»، القاهرة ١٣٤٧-



١٣٥٠هـ، ص٢٠، ليستفتح به مقدمة بحثه (ص١). وكان من المستحسن أن ينقل الباحث النص العربي، من مصدره الأصلي، بدلاً من ترجمته إلى الألمانية، ثم إعادة نقله منها الى العربية، على أي حال الترجمة الصحيحة للنص الألماني هي: "لقد سمعت من يزعم القول أن استطيان العرب في عمان يرجع إلى ألفي سنة قبل الإسلام، وذلك بعدما أرسل الله (عزّ وجل) سيل العرم على قوم سبأ».

وخلاصة القول، إن الكتاب يقدّم دراسة علمية تتصف بالشمولية، وعمق التحليل، لآثار عمان وتاريخها، منذ الألف الثاني ق. م، حتى القرن العاشر الميلادي؛ ويمتاز بكثرة المعلومات، وعقد المقارنات على نحو مطرد. فالمؤلف ينتقل على ضوء أسس ثابتة، بين آثار منطقة سَمَد والمكتشفات الأثرية في مناطق عمان الأخرى، ويقارنها بآثار الإمارات العربية المتحدة، والعراق وإيران وبلاد السند، لتبيان أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها. وهذا النهج أتاح للمؤلف البعد عن منهج السرد التاريخي، أو بعبارة أخرى، منهج الوصف الرتيب، ومكّنه من ترسيخ حوار بين الحضارات المختلفة، في منطقة الخليج العربي.

ومما يُحمد للباحث حقاً، استخدامه لمسميات محلية للحضارات المتعاقبة في عمان، وجعلها أساساً للتحقيب الحضاري، في منطقة الدراسة. فتقسيمه للتسلسل التاريخي في وسط عمان، منذ الألف الثاني ق. م، حتى القرن العاشر الميلادي، إلى ثلاث فترات حضارية، هي: حضارة وادي السوق، وحضارة لزق/ الرميلة، وحضارة سَمَد، هو حقاً نهج مميز في مجال البحث الأثري، لمنطقة الخليج العربي، ويختلف عمّا دأبت عليه الدّراسات والطروحات العلمية السابقة، من تقسيمها للتسلسل التاريخي إلى فترات زمنية، قد لا تمت – في الغالب – إلى المنطقة بصلة، من مثل: الفترة الفارسية، الكلدانية، الهلينستية، الساسانية، أو الرومانية... إلخ.

وهذا النهج، الذي سار عليه المؤلف، يُقدَّر له، ونأمل ترسيخه في الدراسات اللاحقة لآثار الخليج العربي والجزيرة العربية وتاريخهما، والقياس عليه في إبراز التسميات المحلية لمنطقة الدراسة، وجعلها أساساً للتحقيب الزمني والحضاري.

د. سعيد بن فايز إبراهيم السعيد- قسم الآثار والمتاحف - كلية الاداب - جامعة الملك سعود - ص. ب ٢٤٥٦- الرياض ١١٤٥١ المملكة العربية السعودية. Sfsaid@Yahoo.com

عرض الكتب

اسم الكتاب : دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة

المؤلف : أ. د. سعد بن عبدالعزيز الراشد

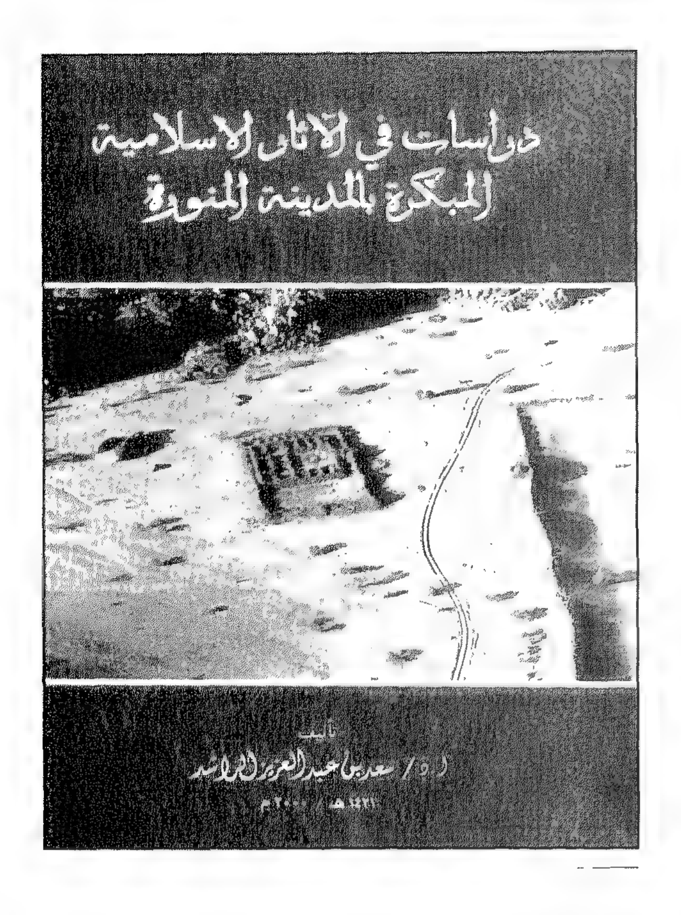
الناشر : مؤسسة الحزيمي للتجارة والتوكيلات - الرياض.

سنة النشر : (ط ١) ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

رقم التصنيف الدولي: ٩-٠٥٩-٣٨-٩٩٦٠ .

مقاس الكتاب : ٢١ × ٢٩,٧ سم .

عدد الصفحات : ٢٤٨ صفحة، (وتشمل ١١٧ لوحة، ٤٩ شكلاً، رسمين وخارطتين) .



عرض : د. محمد بن عبدالرحمن الثنيان

بادئ ذي بدئ، نزف شكرنا العميق وامتناننا الأخوي الطيب، على الجهود العلمية النيّرة للأستاذ الدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد في تقصيه للمكونات الأثرية الإسلامية، التي تزخر بها أراضي المملكة العربية السعودية. ويُعد هذا الكتاب، الذي بين أيدينا، تتويجاً لأعماله العلمية الآثارية السابقة.

تنبثق أهمية هذا الكتاب من عدة أسباب، منها: أن الكتاب يسلط الضوء على أهم وأبرز الآثار الاسلامية المبكرة المكتشفة حتى الآن، على أراضي عاصمة الدولة الإسلامية الأولى أراضي مدينة يثرب (المدينة المنورة) التي أكرمها الله سبحانه وتعالى لتكون البيت الفسيح، المضياف، والمناصر، لدعوة أشرف الخلق ورسول الرحمة محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم)، الذي أرسله الله تعالى هدى ورحمة للعالمين. ومن هذه المدينة المقدسة ومحيطها الجغرافي - بوهاده وسهوله وجباله وأوديته وشعابه - انطلقت السّرايا الإسلامية المؤمنة، الحاملة للواء الدّين الإسلامي إلى أنحاء المعمورة.

وثاني أسباب أهمية هذا الكتاب، هو أنّ جل مادته العلمية مستقاة مباشرة من نتائج الأعمال الميدانية، ووقوف المؤلف نفسه، على جميع هذه المواقع الأثرية.

أما ثالثها فالكتاب يُعَدّ نتاجاً وطنياً بحتاً، بدءاً بجمع المادة العلمية وتحريرها، مروراً بصياغة الوسائل التوضيحية، وانتهاءً بصف المادة العلمية، ومن ثم إخراجها ونشرها بتمويل جزل من إحدى المؤسسات التجارية الوطنية التابعة للقطاع الخاص بالمملكة. والعمل الأخير - بلا شك - يُشكر فاعله، وهو خطوة رائدة نتمنى من الآخرين، في القطاع الخاص، العمل على الاحتذاء بها، وتعميق مشاركتهم بإبراز التراث الإسلامي للمملكة العربية السعودية.

وآخر أسباب أهمية الكتاب، تكمن في أنّ الّريع المادي المتحصل من مبيعاته، سوف يذهب لصالح جمعية الأطفال



المعاقين بالمدينة المنورة. وما أحوج هذه المؤسسة الخيرية، وغيرها من المؤسسات الخيرية، للعون والدعم والمساعدة، من جميع فئات المجتمع لأنها تقوم على رعاية وتأهيل فئة عزيزة على نفوسنا جميعاً، وهي فئة تقلل محدودية قدراتها الجسمية، من دورها الفاعل في مجتمعنا الإسلامي.

يضم الكتاب بين دفتيه مجموعة من الإكتشافات، لمواقع أثرية إسلامية، تقع ضمن الإطار الجغرافي للمدينة المنورة. وعلى الرغم من تناول الباحث للعديد من هذه المواقع، في مناسبات ولقاءات علمية مختلفة، سواء داخل المملكة أو خارجها، ومن ثم معرفة المتخصصين بأبعاد هذه الآثار وحيثياتها، إلاّ أن تضمينها في مجلد واحد يبقى مطلباً في غاية الأهمية لدى المهتمين، كما يتوافق مع أهمية ومكانة المدينة المنورة وضرورة الاهتمام بمخزونها الحضاري. وتُماثل أهمية دراسة الآثار الإسلامية بمنطقة المدينة المنورة، أهمية تناول الآثار الإسلامية بمنطقة مكة المكرمة، بالبحث والدراسة.

استهل المؤلف الكتاب، بإهدائه الى صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز آل سعود، أمير منطقة مكة المكرمة (أمير منطقة المدينة المنورة سابقاً)، وذلك وفاءً وعرفاناً بجهود سموه الكريم، في رعاية تراث منطقة المدينة المنورة، وآثارها وتاريخها. يتبع ذلك صفحة محتويات الكتاب ومن ثم خطاب تصدير للكتاب، من سمو أمير منطقة مكة المكرمة. يتلوه المقدمة والتمهيد والفصول الخمسة للكتاب، وينتهي الكتاب بخاتمة، يعقبها ثبتٌ للمصادر والمراجع.

ولما تتمتع به مكة المكرمة والمدينة المنورة، من مكانة دينية خاصة في قلوب المسلمين، تأتي أهمية البحث والتقصي في الآثار الإسلامية الواقعة داخل، أو خارج النطاقات العمرانية، لهاتين المدينتين المقدستين، على وجه الخصوص. ويبدو أن تلك الأهمية التاريخية والحضارية للآثار الإسلامية، لم توضع في الحسبان إبان مرور المدينتين المقدستين بطفرة عمرانية، انعكست نتائجها بشكل سلبي – الى حد ما – على زوال، ومن ثم، انعدام وجود الأثر الحضاري الإسلامي.

وهذه الحالة، للأسف الشديد، في غياب الرادع القانوني أو الوطني، يتحمل نتائجها القائمون على تخطيط المدن والطرق في المملكة وهي تتكرر بشكل يومي في جميع أنحاء المدن السعودية، لذلك يقرع المؤلف في ثنايا "المقدمة". الجرس ازاء المخاوف المترتبة، على الإرث التاريخي والحضاري للمملكة، من الإزالات "العفوية" المصاحبة للتطور العمراني. والمؤلف في حقيقة الأمر، يتعرض لموضوع مهم وخطر، على جميع الأصعدة لما له من تداعيات، عند كتابة وتدوين المسار التاريخي والحضاري الإسلامي، للمملكة العربية السعودية.

وتأتي أمهات المصادر التاريخية العربية الإسلامية، مثل تاريخ الطبري وأبن الأثير وغيرهما، إلى جانب كتب الغزوات والسير والسنن النبوية الشريفة، في صدارة قائمة الإعداد لدراسة مناطق تاريخية تحظى بأهمية دينية إسلامية، مثل المدينة المنورة. ومن ثم تأتي كتب الأعلام، كالطبقات لأبن سعد، والمعاجم الجغرافية، كمعالم طابه للفيروز آبادي ووفاء الوفاء للسمهودي، رافداً رئيساً من روافد الدراسة العلمية. أما كتب الرحالة، مبكرها ومتأخرها، المتضمنة للمذكرات والتجارب والمشاهدات والانطباعات الشخصية، فهي جميعاً بلا شك، تُعد من الحزم العلمية التي يلزم الاستعانة بها، لتخطي المصاعب البحثية، التي ربما تجابه الباحث في مشوار تقصيه للحقيقة العلمية.

ويزخر الكتاب، الذي نستعرضه، بجميع الجوانب العلمية المشار إليها، وقد أحسن المؤلف توظيف مصادره العلمية، خلال تعرضه لآثار المدينة المنورة بأنواعها المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار، أنه أسقط الرجوع مباشرة الى مصدر مهم ومبكر، من مصادر التاريخ السياسي والحضاري للمدينة المنورة، وهو (تاريخ المدينة المنورة لمؤلفه أبو زيد عمر بن شبه النميري البصري ١٧٣هـ – ٢٦٢هـ)، واعتماده شبه الكلي على مؤلف السمهودي، وكتابات عبد القدوس الأنصاري.

ومع الاعتراف للمؤلف باستخدامه الأمثل للمراجع العلمية المتوفرة، من عربية وأجنبية، إلا أن المرء يجد نفسه في حيرة، عند إشارة المؤلف إلى مرجع ما على أنه مصدر، أو إشارته إلى مصدر ما على أنه مرجعٌ. ويتكرر هذا الخطأ العلمي غير المقصود بطبيعة الحال في جل صفحات الكتاب، بما فيها قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية!! (انظر،



مثلاً: ص ١٩ - هامش رقم ٢-٣).

أما "التمهيد"، فيحتوي على بسط مختصر للموقع الجغرافي للمدينة المنورة، مع الإشارة لوضعها الطوبوغرافي. والإلماح لأهم معالمها الجغرافية. كما تم تناول الخطط السكانية بالمدينة قبل ظهور الإسلام وبعده، والتطورات العمرانية، التي طرأت على نسيجها العمراني خلال العصور الإسلامية المتعاقبة. وهذه المعلومات العلمية، المستقاة من إشارات مصدرية ومرجعية، وتُعنى بالجوانب التاريخية والجغرافية والحضارية، فهي بلا شك، مفيدة جداً للقارئ غير المتخصص، وتزوده بمعلومات جمة عن حال المدينة المنورة خلال عصورها القديمة والإسلامية. أما عند النظر الى الرابط العلمي، بين هذه المعلومات الواردة في التمهيد، وبين عناصر المادة العلمية، المضمنة في فصول الكتاب نجد الغياب التام لهذا الرابط العلمي. وكنت أتمنى لو أنه تم استثمار هذا القسم (التمهيد) بجعله فرشة (توطئة) علمية محكمة، تربط من خلالها أوشاج العلاقات التاريخية والحضارية السائدة، آنذاك، بين هذه المواقع الأثرية في المنطقة، والمدينة المنورة كعاصمة للدولة الإسلامية. وغياب هذا الرابط العلمي، بين محتوى التمهيد وفصول الكتاب، يظهر مرة أخرى عند تطبيقه على العلاقة القائمة بين عنوان الكتاب (دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة)، والمحتوى العلمي المضمّن، مع أنني على يقين تام بان المؤلف الكريم يقصد منطقة المدينة المنورة، ذاتها.

أشتهرت المدن الحجازية، مثل الطائف وخيبر والمدينة المنورة، بمنشأتها المائية بمختلف أنواعها، عبر العصور القديمة. وانعكست هذه الشهرة الحضارية على البعد الاقتصادي للمنطقة ككل، الأمر الذي أدى، بمرور الزمن، الى ازدهار، ونمو العديد من الحواضر بمنطقة الحجاز. ويظهر السد كمنشأة مائية مهمة، تتلازم -بشكل أو آخر - مع الاستيطان البشري، والنمو الزراعي، في أي منطقة كانت. إضافة إلى الدور المتوقع لفاعلية السد، برفع معدل المياه السطحية في باطن الأراضي، المحاذية لموقعه الجغرافي.

ويضم الفضاء الجغرافي المحيط بالمدينة المنورة نماذج جيدة من السّدود المائية الأثرية، مثل سد معاوية، الواقع بوادي الخنق، وسد وادي رانوناء، وسد عاصم. وجميع هذه السدود، وغيرها من المنشآت المائية الحيوية والواقعة بمنطقة المدينة المنورة، لعبت دوراً تاريخياً ملموساً في النهضة والحركة الاقتصادية للمنطقة. ويعد وجودها في هذا الحيّز الجغرافي للمدينة المنورة، امتداداً اقتصادياً طبيعياً للسدود المائية بمنطقة الطائف. وخير برهان هو الكشف الأخير عن سد وادي الخنق، الذي تعود بنيته الإنشائية إلى عصر الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان.

وتتضاعف الأهمية التاريخية والآثارية لهذا النمط من المنشآت المائية، خاصة عند اقترانها بكتابات ونقوش صخرية تأسيسية، أو وجود كتابات صخرية في حِمى المنشأة المائية تمت لها بصلة، من جهة أو أخرى. وما السدود الثلاثة المضمنة في الفصل الأول من هذا الكتاب (سد معاوية بوادي الخنق ، وسد وادي رانوناء، وسد عاصم) سوىٰ شواهد أثرية وحضارية للمد العمراني والاقتصادي بالمنطقة مسايرة مع ما وصلت إليه المدينة المنورة وما جاورها، من رقي ثقافي وفكري.

ومن أهم هذه السدود الثلاثة، سد معاوية بن أبي سفيان بوادي الخنق، نظراً لضخامة الهيكلية المعمارية للسد، ووجود نقش تأسيسي يؤرخ لعمارته. ففي ثنايا تَعَرُّض المؤلف لهذا السد، أورد دراسة جيدة عن عمارته، والحجر التأسيسي المتزامن مع إنشائه. واتفق مع ما أورده في أن ما ضُمِّن في الكتاب ليس إلا مقدمة لدراسات علمية مستقبلية، تضع في الاعتبار جميع الجوانب الجيولوجية والهندسية والفنية وغيرها. وفيما يتعلق بنقش هذا السد، فقد ورد (في صفحة ٥١) عند الحديث عن كثير بن الصلت، ما يلي: "..في السطر ٩-١٠ من النقش نجد اسم كثير بن الصلت بأنه هو الذي قام على بناء السد". ويظهر من نص النقش التأسيسي (وقام عليه كثير بن الصلت) بأن هذه الشخصية لم تتولّ بناء السد، بل مسؤولية الإشراف على تشغيله والاعتناء به، أي أن السد بأكمله أصبح تحت إمرة وتصرف كثير بن الصلت وأبو موسى، وهما المشرفان عليه.

أما ما يتعلق بنقش سد وادي رانوناء (ص ٦٨-٧٤)، فيبدو أن كلمات محدودة في نص النقش، لا تزال تحتاج إلى



بعض التعديلات البسيطة في قراءتها، على الرغم من اقتراح الأستاذ المؤرخ عبدالقدوس الأنصاري - رحمه الله - ومؤلف هذا الكتاب قراءات لها. وهناك احتمال بأن تكون قراءة الأبيات الشعرية لنقش سد وادي رانوناء على النحو الاتي:

مضيات لهذا السد بالملح كله

على كل وادي (ماجنان؟) من الأرض

رأيت الغواني لايزلن يردنه

وكل منا سمح سجيته غض

فبجانب الكتابات الإسلامية المتصلة مباشرة ببناء السدود أو حماها، تمكن المؤلف من توثيق مجموعة من الكتابات الإسلامية في كل من: وادي العقيق، ووادي الخنق، ووادي ضبوعه، ومنطقة الضلوع، وجبل البيضاء، ومنطقة العوينه، وقد شكلت هذه المجموعة من النقوش الصخرية، المادة العلمية للفصل الثاني من هذا الكتاب. وجميع هذه النقوش الصخرية غير مؤرخة، ما عدا نقش أسيد الحضير، المؤرخ سنة ١٨٤هـ المنفذ على جبل البيضاء. أما بقية النقوش، من خلال أشكال الحروف، فترجع تقريباً الى الفترة التاريخية، الواقعة ما بين القرن الأول والقرن الثالث الهجريين. واعتقد أن هذه المجموعة من الكتابات الاسلامية تحتاج الى مقدمة ضافية، يوضح من خلالها أهمية هذه الكتابات، ويتم ربطها بنقوش المنطقة، التي سبق الكشف عنها، خاصة فيما يتعلق بتطور الرسم الحرفي للكلمة، في النقوش المؤرخة.

تعد دراسة الكتابات العربية الإسلامية المبكرة، حجر زاوية، في ميدان علم الآثار، لأهميتها القصوى في وضع الأطر التاريخية الحضارية للمواقع الأثرية، والتعرف من خلالها على مسيرة الخط العربي وتطوره. فما بالك بهذه المجموعة من الكتابات العربية الإسلامية، لما يتم الكشف عنها وتوثيقها من نواحي المدينة المنورة، دار هجرة المصطفى محمد (صلى الله عليه وسلم)، ونواة الدولة الإسلامية. ومن المؤكد أنّ لَمّ شتات ما تم الكشف عنه بمنطقة المدينة المنورة، من كتابات عربية إسلامية، (مثل كتابات جبل سلع، ورواوة، والصويدرة، والحناكية، والربذة وغيرها من المواضع)، الى هذه المجموعة الجديدة من الكتابات، وما يستجد في المستقبل من اكتشافات، ستكون الحصيلة مبهرة. وسيجد الدّارس والباحث بين يديهما - في النهاية - سفراً ضخماً لا يستهان به، يضم نماذج كتابية خطية تصور تاريخ الخط الحجازي المدني، عبر العصور الإسلامية. وهي دعوة نرجو لها التحقيق والنجاح وأن تجد صداها لدى القائمين والمهتمين بالمحافظة على تراث وآثار وحضارة المملكة العربية السعودية.

وبحكم تنوع طبيعة الأثر بمنطقة المدينة المنورة، كان نصيب الفصل الثالث من هذا الكتاب ثلاثة قصور أثرية، هي: قصر سعيد بن العاص، وقصر عاصم بن عمرو بن عثمان بن عفان، وقصر هشام (أو مسلمة بن عبدالله بن عروة بين الزبير بن العوام). وهذه القصور الثلاثة عبارة عن نماذج طيبة، تعكس التصاميم والطرق الإنشائية للقصر (المنزل الفسيح) المدني، خلال العصر الإسلامي المبكر. واشتمل هذا الفصل على أوصاف ورسومات توضيحية للمساقط الأفقية للقصور، مع الأخذ في الاعتبار أن الزحف العمراني وعدم المبالاة من قبل العامة، تكالبت على طمس المعالم العمرانية المشيدة في وادي العقيق. والأمل موجود في توثيق البقية الباقية من أطلال هذه القصور ومواقعها (المنازل الفسيحة) بمنطقة المدينة المنورة.

يلي ذلك، الفصل الرابع من الكتاب، ويشتمل على عدد من المواقع الأثرية المتفرقة، ومنها: آثار وادي السد، وآثار وادي النقمى، وآثار وادي مهلهل، وآثار خيف البصل، ومنطقة رواوة وآثارها الكتابية، وبئر السائب وآثارها الباقية.

وتشتمل هذه المواقع الآثرية "المتفرقة" بمنطقة المدينة المنورة، على أطلال أثرية، من جملتها: السدود، والقنوات، والوحدات الإنشائية، والقصور، والكتابات الصخرية. وهنا أتساءل عن عدم تضمين المؤلف هذه المادة الأثرية للفصول السابقة من الكتاب، حسب تصنيفها العلمي. وما معنى حشدها في فصل مستقل، تحت عنوان "مواقع آثرية متفرقة"؟ فجميع المواقع الأثرية بمنطقة المدينة المنورة تعد متفرقة مكاناً، هذا بجانب عدم الحاجة إلى تضمين الآثار الكتابية في منطقة رواوة وبئر السائب في هذا الفصل أو الكتاب، لكون الموقعين سبق التطرق إليهما في دراسات مستقلة.



ويأتي الفصل الخامس المعنون "الملتقطات السطحية"، خاتماً لفصول هذا الكتاب، ويشتمل على استعراض عام وموجز لبعض الملتقطات السطحية (فخار مطلي وغير مطلي، وخزف، وزجاج) مما عثر عليه في بعض المواقع بمنطقة المدينة المنورة، مثل: منطقة وادي النقمى وخيف البصل ووادي الخنق وقصر عاصم ومنطقة عروة.

وتستحق هذه المجموعة، فعلاً، دراسة علمية أكثر عمقاً وتأصيلاً، على الرغم مما بذله المؤلف، مشكوراً، من جهد عظيم في تلمس الفترات التاريخية (تقع المجموعة ما بين القرنين الأول والرابع الهجريين)، والربط بين هذه القطع ومثيلاتها في العالم الإسلامي. وتعد هذه المجموعة من الملتقطات السطحية، على قلتها، أول نماذج تنشر من منطقة المدينة المنورة، حسب علمنا الحاضر.

وينتهي الكتاب بخاتمة اشتملت على إبراز الأهمية الآثارية والحضارية لهذه المواقع الأثرية، في منطقة المدينة المنورة، وما تضم من آثار إسلامية مبكرة. بجانب استعراض عام لموضوعات الكتاب ومحتوياته، ودعوة الباحثين والدارسين لإجراء دراسات علمية، وتقصي المواقع الأثرية في منطقة المدينة المنورة. ويلاحظ أن الخاتمة لا تشتمل على النتائج أو التوصيات العلمية، التي توصل إليها المؤلف خلال دراسته.

ملاحظات عامة:

ثمة بعض الملاحظات العابرة، التي لا بد من التنوية إليها، ويستحسن أخذها بالاعتبار في الطبعة القادمة، وهي:

١- حاجة الكتاب إلى ثبت تعريفي مفصل، يشتمل على جميع عناصر الوسائل التوضيحية من: صور فوتوغرافية (ضوئية)، وأشكال، وخرائط، ورسومات يدوية.. وغيرها.

٢- خلو جميع الوسائل التوضيحية بالكتاب من الترقيم التسلسلي المعتاد، لمساعدة الباحث والقارئ العادي للاستدلال بها، وعدم وجود تنوية بمصدر الصور.

٣- غياب التعريف بصورة غلاف الكتاب.

٤- حاجة جميع الملتقطات السطحية المصورة إلى رسومات شكلية توضيحية لها.

٥- عدم الحاجة لإقحام كلمة "المصادر" بالعنوان الجانبي للمراجع الأجنبية.

٦- لزوم توضيح بأن هذا الكتاب لا يشتمل على جميع الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة ومنطقتها.

٧- حاجة الكتاب إلى مزيد من الخرائط التوضيحية.

٨- حاجة الكتاب إلى تأطير تاريخي دقيق للمادة العلمية، يصبح في ضوئه تعديل العنوان ممكناً.

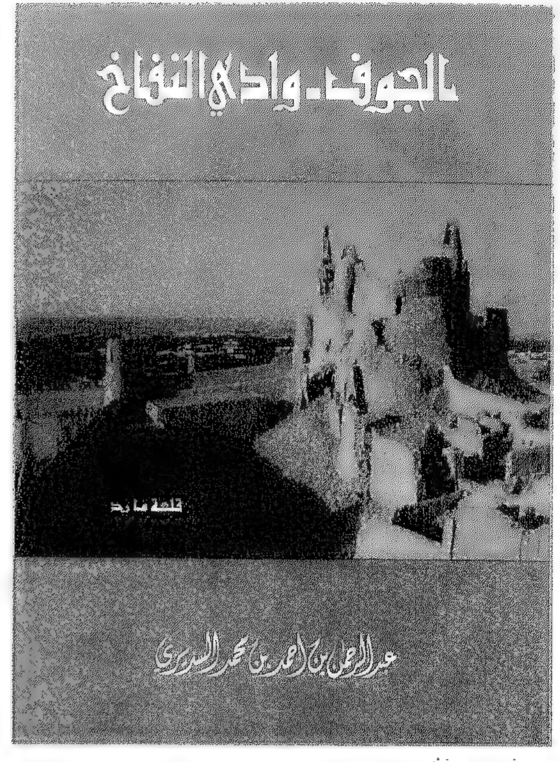
٩- يفضل ظهور النص الآتي: "يُرصد ريع هذا الكتاب لصالح الأطفال المعوقين بالمدينة المنورة" بشكل واضح على الغلاف، لا ان تدس هذه العبارة الجميلة على استحياء داخل الكتاب.

وفي الختام، يُشكر المؤلف الكريم على هذا الجهد الميداني العظيم، وتحريه الدقة عند تعامله مع موضوعات الكتاب، واهتمامه البالغ بالآثار الإسلامية المبكرة، في هذه المدينة المقدسة. ويعد هذا الكتاب مرجعاً علمياً لا غنى عنه عند التعرض لآثار منطقة المدينة المنورة. ومن الواضح أن المؤلف حاول، قدر المستطاع، تبسيط المادة العلمية المضمنة، عن طريق العرض الشيق، وبهذا تمكّن من جعل الكتاب صالحاً، أيضاً، للقارئ العادي.

وبإتمام هذه المراجعة السريعة والموجزة لكتاب (دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة)، يخالج النفس شعور، ببروز الحاجة الملحة لوجود توثيق علمي محكم، تاريخي وآثاري، لجميع المواقع الأثرية في المدينة المنورة ومكة المكرمة وما يقع في إطارهما الجغرافي، بما فيها الأماكن التاريخية وخاصة ما يتصل بالسيرة العطرة للرسول (ﷺ).

د. محمد بن عبدالرحمن الثنيان - قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - ص. ب ٢٤٥٦ - الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية.

من منشورات مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية



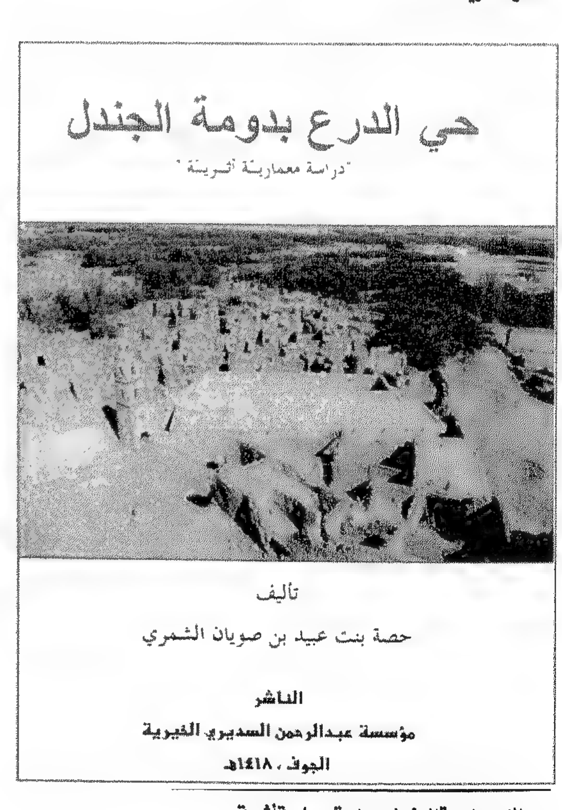
الجوف - وادي النفاخ
المؤلف: عبدالرحمن بن أحمد السديري
السعر: ٧٥ ريالاً.

الصحراء العربية

الملاحق

الويس موسيل

الصحراء العربية - الملاحق
المؤلف: الويس موسيل
ترجمة: مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية
السعر: ٣٥ ريالاً.



حي الدرع بدومة الجندل - دراسة معمارية أثرية
المؤلف: حصة بنت عبيد صويان الشمري
السعر: ٥٥ ريالاً.

نقوش قارا الثمودية
بمنطقة الجوف
بالمملكة العربية السعودية

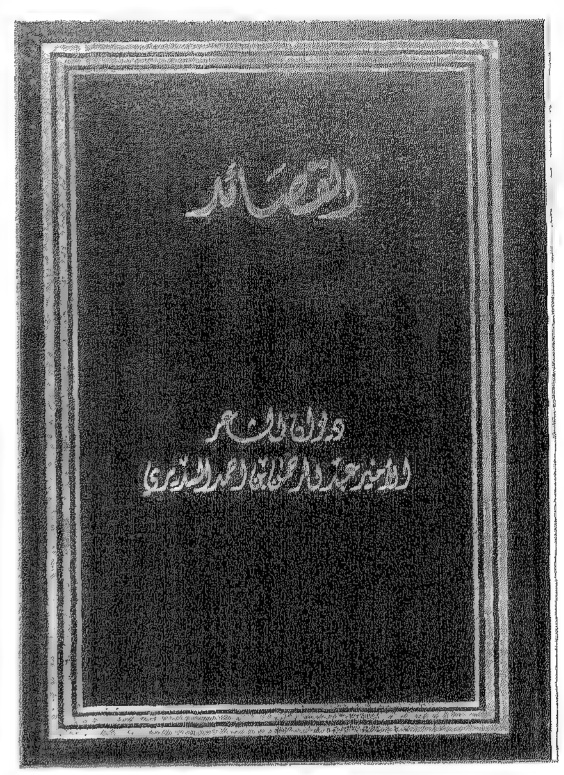


أ. د. سليمان بن عبدالرحمن الذييب

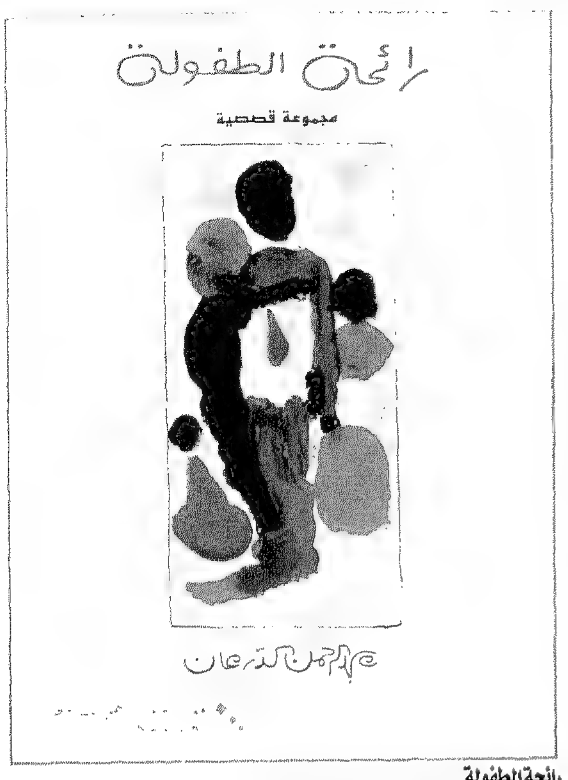
مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية

نقوش قارا الثمودية بمنطقة الجوف
بالمملكة العربية السعودية
المؤلف: أ.د. سليمان الذييب
السعر: ٢٠ ريالاً.

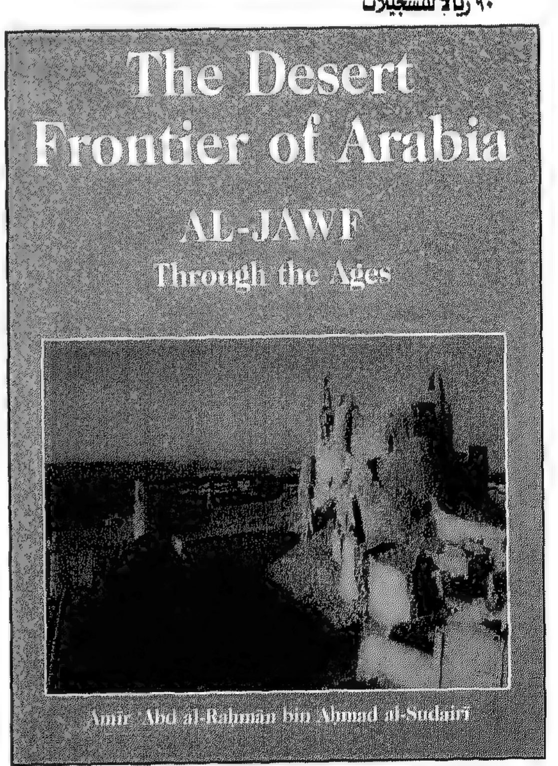
من منشورات مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية



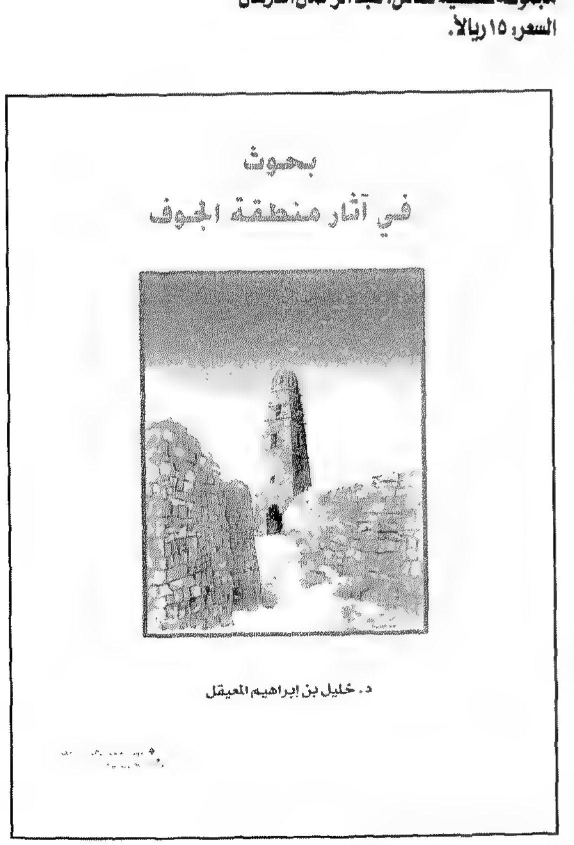
القصائد
ديوان الشاعر الأمير عبد الرحمن بن أحمد السديري
السعر: ٥٠ ريالاً للديوان المطبوع
٩٠ ريالاً للتسجيلات



رائحة الطفولة
مجموعة قصصية للقاص: عبد الرحمان الدرعان
السعر: ١٥ ريالاً.



The Desert Frontier of Arabia
AL-JAWF Through the Ages
Author: Amir Abd Al-Rahman bin Ahmad Al-Sudairi
Price: SR 80 ($ 22) (paperpack)
SR 150 ($ 40) (hard copy)



بحوث في آثار منطقة الجوف
المؤلف: د. خليل بن ابراهيم المعيقل
السعر: ٢٠ ريالاً.

أدوماتو
Adumatu

استمارة طلب اشتراك

الاسم: ....
العنوان: ....
رقم الهاتف: .... رقم الفاكس: .... البريد الإلكتروني: ....

طريقة الدفع:

○ أرفق لكم شيكا بمبلغ .... ريال سعودي، لأمر مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية – مجلة أدوماتو.
مقابل اشتراك لمدة: ○ سنة واحدة ○ سنتين ○ ثلاث سنوات

○ أرفق لكم صورة عن حوالة بنكية بمبلغ .... ريال سعودي، لأمر مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، حساب رقم: (٠٠٠١٨١٦٣٦٥)، البنك السعودي الأمريكي، الفرع الرئيسي، الرياض.

○ أرجو أن ترسلوا لنا فاتورة بالمبلغ المطلوب.

○ أفوضكم بخصم قيمة الإشتراك من خلال بطاقتي الإئتمانية.

○ ماستر كارد ○ أمريكان إكسبريس ○ فيزا

رقم | | | | | | | | | | | | | | | | |

تاريخ الإنتهاء: التوقيع: التاريخ:

الرجاء إرسال هذه الإستمارة بالبريد أو بالفاكس إلى:

مجلة أدوماتو ص. ب ١٠٠٧١ الرياض ١١٤٣٣ المملكة العربية السعودية فاكس: ٤٠٢٢٥٤٥ (١) (٩٦٦+)

أدوماتو
Adumatu

استمارة طلب اشتراك

الاسم: ....
العنوان: ....
رقم الهاتف: .... رقم الفاكس: .... البريد الإلكتروني: ....

طريقة الدفع:

○ أرفق لكم شيكا بمبلغ .... ريال سعودي، لأمر مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية – مجلة أدوماتو.
مقابل اشتراك لمدة: ○ سنة واحدة ○ سنتين ○ ثلاث سنوات

○ أرفق لكم صورة عن حوالة بنكية بمبلغ .... ريال سعودي، لأمر مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، حساب رقم: (٠٠٠١٨١٦٣٦٥)، البنك السعودي الأمريكي، الفرع الرئيسي، الرياض.

○ أرجو أن ترسلوا لنا فاتورة بالمبلغ المطلوب.

○ أفوضكم بخصم قيمة الإشتراك من خلال بطاقتي الإئتمانية.

○ ماستر كارد ○ أمريكان إكسبريس ○ فيزا

رقم | | | | | | | | | | | | | | | | |

تاريخ الإنتهاء: التوقيع: التاريخ:

الرجاء إرسال هذه الإستمارة بالبريد أو بالفاكس إلى:

مجلة أدوماتو ص. ب ١٠٠٧١ الرياض ١١٤٣٣ المملكة العربية السعودية فاكس: ٤٠٢٢٥٤٥ (١) (٩٦٦+)

SUBSCRIPTION ORDER FORM



Name:

Address:

Tel.: Fax: E-mail:

PAYMENT DETAILS

◯ I eclose a Cheque for US$ .... Made payable to :
(Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation - Adumatu Journal).
As a Subscription for: ◯ 1 year ◯ 2 years ◯ 3 years

◯ I enclose a Xerox copy of a Bank Transfer made to Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation, Account No. (0002809303) Saudi American Bank, Main Branch, Riyadh.

◯ Please invoice me.

◯ Charge my credit card: ◯ Master Card ◯ Visa ◯ American Express

Card No. | | | | | | | | | | | | | | | | |

Expiry Date: Signature Date:

Please send this form by mail or faxt to:

Adumatu Journal P.O. Box 10071, Riyadh 11433, Kingdom of Saudi Arabia, Fax: (+966) (1) 4022545

SUBSCRIPTION ORDER FORM

Name:

Address:

Tel.: Fax: E-mail:

PAYMENT DETAILS

◯ I eclose a Cheque for US$ .... Made payable to :
(Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation - Adumatu Journal).
As a Subscription for: ◯ 1 year ◯ 2 years ◯ 3 years

◯ I enclose a Xerox copy of a Bank Transfer made to Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation, Account No. (0002809303) Saudi American Bank, Main Branch, Riyadh.

◯ Please invoice me.

◯ Charge my credit card: ◯ Master Card ◯ Visa ◯ American Express

Card No. | | | | | | | | | | | | | | | | |

Expiry Date: Signature Date:

Please send this form by mail or faxt to:

Adumatu Journal P.O. Box 10071, Riyadh 11433, Kingdom of Saudi Arabia, Fax: (+966) (1) 4022545



friends who supplied him with a considerable number of references and bibliography as the two pages of "Acknowledgements" confirm. However, several of the items in the list of the bibliography do not appear in the list of references and vice versa.

Finally, this book was prepared in 1999 while the author was an adjunct professor in the University of Cincinnati in Ohio. It was published in 2000 after he was appointed an assistance professor in the University of Georgetown in Washington D.C., the capital of the USA. It has been reported that many copies of this book have been sold, thanks to its author's timing.

Dr. Mahmud Abu Taleb Department of Archaeology- College of Social & Human Sciences-University of Jordan - Amman-Jordan. e-mail: mataleb@nol.com.jo



area of about 250 square km. That is why the Arabs have another name for this plain, which is “al-Muthallath” i.e. "the Triangle". This triangular plain is endowed with rich soil and produces wheat, barley, corn, tobacco, watermelon as well as plenty of cotton.

About the middle of its south side stands Megiddo overlooking the entrance of “wadi ‘arah”. The author informs the reader that is Egyptian Pharaoh Thotmoses III of the 18th Dynasty, who invaded Palestine in 1482 B.C., and the British general Allenby, who invaded it in 1918, both entered the mouth of wadi 'arah at the sea shore in order to arrive at the plain of Megiddo rather quickly. (wadi ‘arah is not mentioned in the Old Testament and it is not specified precisely on any of the thirty maps of Cline's book). The army of Thotmoses III used light carriages running on two non-solid wheels and were drawn by a horse; those continued to be used as war machines until modern tanks appeared and were used by Allenby. Such war instruments cannot engage in battle in a valley but in an open plain. Consequently, the Jezreel Valley can in no way be identified with the Esdraelon or Megiddo plain called in Arabic “Marj Ibn ‘Amer” or “al-Muthallath”.

Following George Adam Smith in his famous book about the historical geography of Palestine and many other authorities, one should identify the Jezreel Valley 'emeq yezr’el as what Arabs call “Wadi Jalud”. The latter starts at the east end of the Megiddo plain and runs southeast to the River Jordan. At the head of “Wadi Jalud” there was a village named zer'een that was destroyed in 1948 and a new jewish village was established on the site; it was and still is called Yezr'el. This was before the Jewish authorities established a permanent committee connected with their Prime Minister's office, the task of which is to assign new and many old sites names derived from the Old Tetament. Wadi Jalud is now called by the Jews nahal Beth Shan and Marj Ibn ‘Amer is called “'emeq yezr'el”, but the colony established on the site of Zer'een is called Yezr'el.

As I have stated above, this is not a serious scholarly book, and merits nothing more than the following few remarks:

1- The author entitles the sixth chapter; "Islamic Invaders" while the immediately following chapter is entitled "The coming of the Crusaders". He surveys the wars between Arabs and Jews in chapter 9 under the "The Struggle for Survival". He entitled the first chapter "History Repeats Itself," a poetic but illogical title. In this chapter he talks about the campaign of Thotmoses III on the one hand and the invasion of Allenby on the other, ignoring the three and a half thousand years that separate them. Under the title "Conquest of Canaan," he talks about the war between prophetess Deborah and Barak on one side and a Sisera on the other, and dates this war to exactly 1125 B.C. He also talks about the war of Gideon against the Midianites and the Amalkites in the year 1090 B.C. A historian or an archaeologist can take neither of these two wars nor their dates seriously.

2- In spite of the many maps and pictures that occupy a large part of several pages in this book, they are of very little value. None of the thirty maps - and these include map 2 on p.5 described as a detailed map of [the] Jezreel Valley - shows all the relevant sites and the topographical features mentioned in the description of a battle. As a matter of fact, one map with all the sites mentioned would have served the reader better. Such a map would be in one page of this book because the area is rather small. Concerning the seventeen pictures, none of them informs the reader to which side of a site is he looking.

3- One should be thankful to the author's



ing here the English translation of the well known [Oxford Annotated Bible]:

12 The sixth angel poured his bowl on the great river Euphrates, and its water was dried up, to prepare the way for the Kings from the east.

13 And I saw, issuing from the mouth of the dragon and from the mouth of the beast and from the mouth of the false prophet, three foul spirits like frogs.

14 for they are demonic spirits, who go abroad to the kings of the whole world, to assemble them for battle on the great day of God the Almighty.

15 ("Lo, I am coming like a thief! Blessed is he who is awake, keeping his garments that he may not go naked and be seen exposed")

16 And they assembled them at a place which is called in Hebrew Armageddon.

The battle was joined when the seventh angle poured his bowl into the air and the evil kings suffered an annihilation the like of which no eye has ever seen and no ear has ever heard (verses: 17-21)

The site of this miraculous deed is said to be called, in Hebrew, Armageddon which is actually the Greek transformation of the old West Semitic har Megiddo, meaning hill [Arabic: tell] of Megiddo. Megiddo was one of the most important sites in Palestine; excavations at this site, conducted in the early thirties of the twentieth century when methods of excavations were totally unsatisfactory, have nevertheless shown that Megiddo was settled since the Neolithic Age down to the Classical Period when conditions allowed the settlement to move down to the plain in the south side of the ancient tell. The Romans made this settlement the base of a Legion, whence the Arabic name "al-Lajjun". As to the tell of Megiddo, it is called in Arabic "Tell al-Mutasallem".

Dr. Cline has chosen as the main title of his book "The Battles of Armageddon," an eye-catching title that can be explained only by his desire to excite the excitable. In addition, Dr. Cline entitled the tenth and last chapter of his book as follows, "The Battle between Good and Evil: Megiddo and the Jezreel Valley at Armageddon" p. 177-187). By discussing the "Revelation" in a manner that is totally serious, Dr. Cline is shedding off the historian's mantle in favor of that of a fundamentalist's Christian. It may be appropriate here to recall the paragraph that Dr. Cline quotes from a conversation between the British general Edmond Allenby and the Egyptologist James Breasted. This rather lengthy quotation reads, in part, as follows, "Allenby: When they gave me a peerage, they wanted me to add 'Armageddon' to the title, but I refused to do that. It was much too sensational, and would have given endless opportunity to all the cranks in Christendom. So I merely took Megiddo" (p-27).

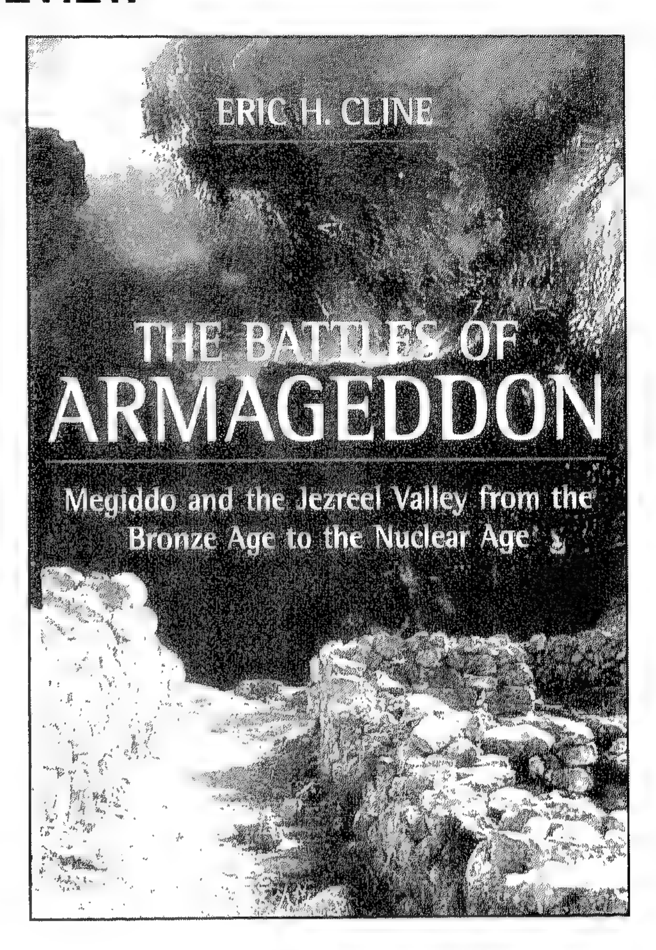
The rest of the title of the book, "Megiddo and the Jezreel Valley from the Bronze Age to the Nuclear Age", is also remarkable. Who, among scholars would dare to undertake such an awesome task! The title alone implies that we are not dealing with a book that will add to our information; an implication that is strongly confirmed by its contents. In short, this book is not for the students of history or archaeology but for the religious public.

A point which I think worth raising is the question of the identification of the Jezreel Valley written in the "Old Testament" as 'emeq yezr'el. Is it true that Jezreel Valley is the same as what Arabs call "Marj Ibn 'Amer" and western scholars call "the plain of Esdraelon" or "the plain of Megiddo"?

The Esdraelon or the Megiddo Plain has the shape of an equilateral triangle, its base runs along the foot of the Carmel range and its head is at the foot of Mount Tabor. Each of its three sides is about 33 km, thus covering an



BOOK REVIEW



Title:	**The Battles of Armageddon: Megiddo and the Jezreel Valley from the Bronze Age to the Nuclear Age**
Author:	**Eric H. Cline**
Publisher:	**The University of Michigan Press, Ann Arbor**
Published:	**2000**
ISBN:	**0-972-09739-3 (cloth) 23.5 x15.5**
Measurements:	**xv+239, 17 Fiures, 30**
Pages:	**maps, hard cover.**

Reviewer:Mahmud Abu Taleb

In addition to the relatively large number of maps and pictures mentioned above, the author endows his book with eighteen pages of notes (189-207), fifteen pages of bibliography (209-226) as well as an index of twelve pages (227-239). The book's ten chapters survey thirty-five battles purported to having had occurred in the Jezreel Valley. According to the author, the first of these battles was fought ca. 2350 B.C. during the reign of Pepi I, the third Pharaoh of the 6th dynasty of ancient Egypt, who attacked a place called "Gazelle's Head", a site or region that no body can locate. This battle is first mentioned in the only Table (Table I, facing page 2), in the whole book and again, in passing, on page 31 in chapter 2. The last of the battles; the battle of Armageddon, will occur "in the Fullness of Time". It is the battle for which Christian Fundamentalists were and are impatiently waiting because the Good will triumph over Evil.

The New Testament mentions the Battle of Armageddon only once in its last book, entitled "The Revelation to John". It was originally written in Greek during the second half of the first century A.D. when Christians were suffering severe oppression at the hands of the Romans. The "Revelation" was not canonized nor was it considered part of the New Testament until the fourth century A.D. One cannot go into the details of this apocalyptic book and relate the horrible visions that John (who is not the John of the fourth Gospel) saw in a one-night dream. Suffice it to say that Armageddon comes up in chapter sixteen of the "Revelation" and relates what happens when seven angels are ordered to "go and pour out on the earth the seven bowls of the wrath of God". The battle of Armageddon occurs at the end of the following sequence: [I am follow-



ملخّص: نُحتت التماثيل الملكية ، في أواخر الألف الثالث وبداية الألف الثاني قبل الميلاد – في الغالب – من حجر "الديورايت". لكن فحص التماثيل فحصاً دقيقاً، يكشف بدرجة أصح، إستخدام كل من "الديورايت"، و"القابرو". فالسِّجلات الملكية تحدد مصدر "الصخر الأسود"، في مجان/مكان (Magan/Makkan)، وهي منطقة واقعة في جنوب شرق الجزيرة العربية، خاصة ما تُمثّل اليوم سلطنة عُمان، لكن أيضاً في جنوب غرب إيران (Potts 1986: 271-285) . لقد جرت مقارنة نماذج تماثيل "الديورايت"، مع نماذج من صخور السلطنة. وعلى الرغم من وجود بعض التماثل الواضح، بين صخر تماثيل محددة، ونماذج صخرية متوفرة في السلطنة، فليس من المحتم أن تنحصر صخور التماثيل الملكية في هذه المنطقة فقط، خاصة أن ثمة مصادر أخرى ، أقرب إلى سومر، وأكاد، موجودة في العراق وإيران.

1 Yule contributed the archaeological part of the article and Guba the geological one. The names are written without diacritics.

References

Allan, James W. 1979. **Persian Metal Technology 700-1300 AD,** London.

Englund, R. 1983. dilmun in the Archaic Uruk corpus, in: D.T. Potts (ed), Dillmun. **New Studies...Berliner beitrage in the Archaeology...** Vol. 2: 35-37, Berlin.

Gelb, I. J. and B. Kienast 1990. **Die altakkadischen K nigsinschriften des dirtten Jahrtausends v.Chr,** Stuttgart .

Heimpel, Wolfgang 1982. "A First Step in the Diorite Question". **Reallexikon der Assyriologie** 76: 65-67.

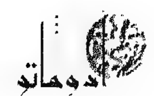
Heimpel, Wolfgang 1987a. "Das Untere Meer", **Zeitschrift fur Assyriologie** 77: 22 -91.

Heimpel, Wolfgang 1987b. Magan", in: **Reallexikon der Assyriologie** 7: 195-199, Berlin.

Johansen, Flemming 1978. Statues of Gudea. Ancient and Modern with a chapter by Bendt Alster. Copenhagen Studies in Assyriology, Copenhagen.

Potts, D. T. 1986. "The Booty of Magan", **Oriens Antiquus** 25: 271-285

Yule, Paul Die . **Graberfelder in samad al Shan,** (Sultanat Oman). Materialien zu einer Kulturgeschichte 2001. **orient-Archaologie** vol. 4, Rahen.



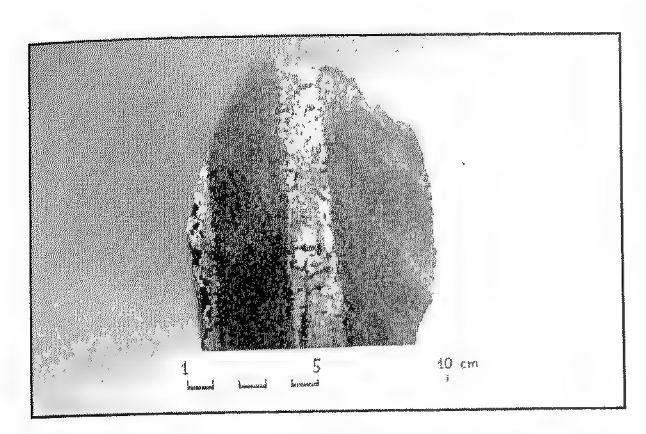


Fig. 17: Very dark and fine-grained gabbro can change to coarse-grained "pegmatitic" light-coloured gabbro locally. This phenomenon results from peculiarities of cooling and variations of gas pressure in the magma.

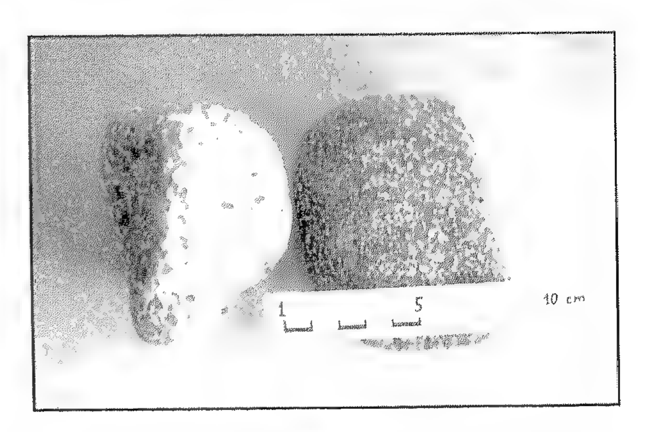


Fig. 18: These two pieces of gabbro show great variations in the percentage of black and white minerals. Though they differ completely, both belong to the same type of gabbro rock within the Samail ophiolite.

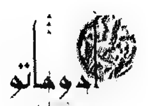
of big blocks could have been diminished, if the rock were taken from a cliff near the sea. There are several places in ancient Oman, where this could have taken place: in the area of Khor Fakkan, where the gabhro cliffs are close to the sea; on Masirah, where the southern part of the island exposes cliffs of relatively fresh rock; in Mirbat, where the quartz diorite and the granodiorite form a more than 60 km long coastline, and on the Hallaniyah Islands, which consist to a great extent of suitable igneous rocks.

Do "diorites" and "gabbros" exist in neighbouring countries'?

The Zagros-Taurus Mountains, which stretch along the Gulf coast from the SE to the NW from Iran through northern Iraq and on into Turkey, contain igneous rocks of all variations. Diorites are well known from northern Iraq. The rocks there are less fractured than the ones in Oman, because they suffered less from tectonic movements. The locus typicus of "diorite" lies in southern Egypt near a place called "diorita". From here all of the fresh rock used for pharaonic buildings was quarried.

PhD Paul Yule German Institute of Archaeology, orient Division Podbielskiallee, 69/71 D-14191 Berline, Germany. e-mail: paul.yule@t-online.de

Dr Ingeborg Guba Sultan Qabus University, P.O. Box 42123, al Khod sultanate of Oman. e-mail: guba@squ.edu.om



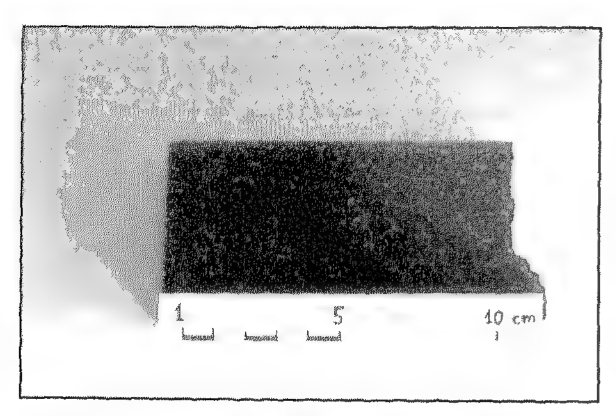


Fig. 11. This "pegmatitic" gabbro appears to be illuminated from the inside. It derives from the ophiolite mountains near the Wadi Andam where it occurs in zones within the medium-grained gabbro.

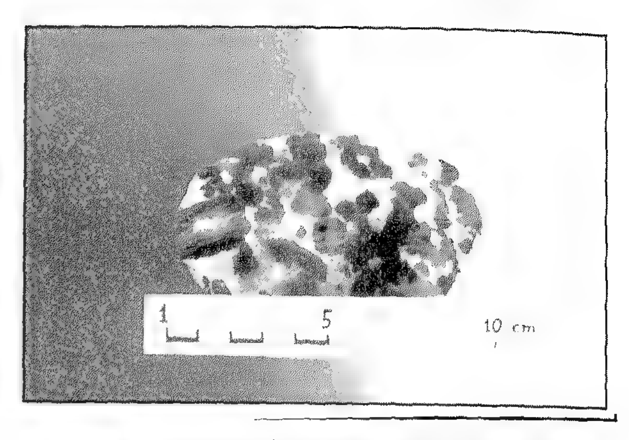


Fig.12: The percentage of white feldspars in a gabbro may be rather small, so that the stone is almost black. This cut and polished slab heraldsfrom the samail ophiolite near Fanja.

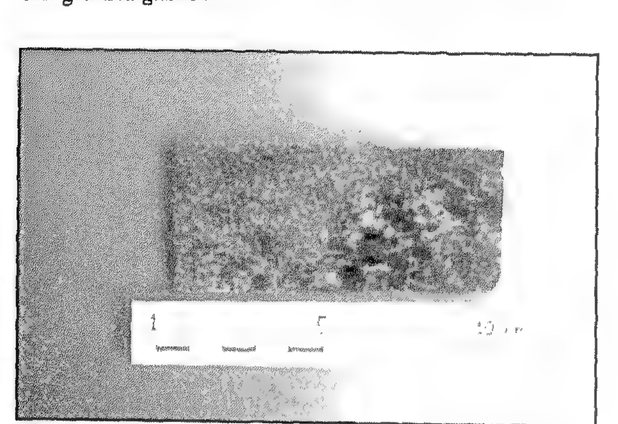


Fig. 13: The grain size of the white feldspars and the black pyroxenes may change locally. This cut and polished tile from khor Fakkan shows small crystals in the left part and medium to coarse grains in the right part.

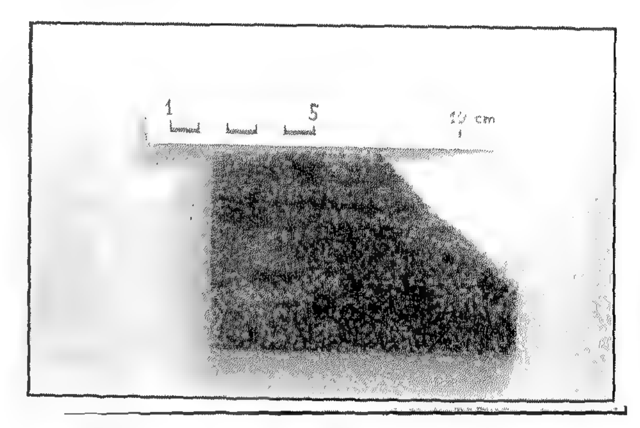


Fig. 14: Cut and polished slab from khor Fakkan which shows a slight "layering" of the black minerals.

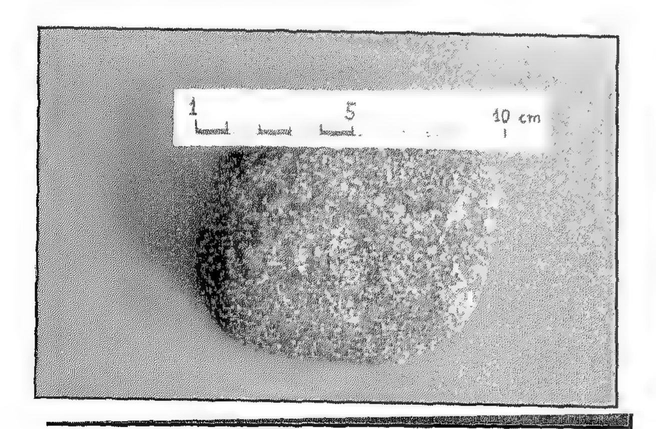


Fig. 15: Classical textbook gabbro from the samail ophiolite. Black and white minerals have about the same size and are distributed equally ("isotropic" gabbro) throughout the rock.

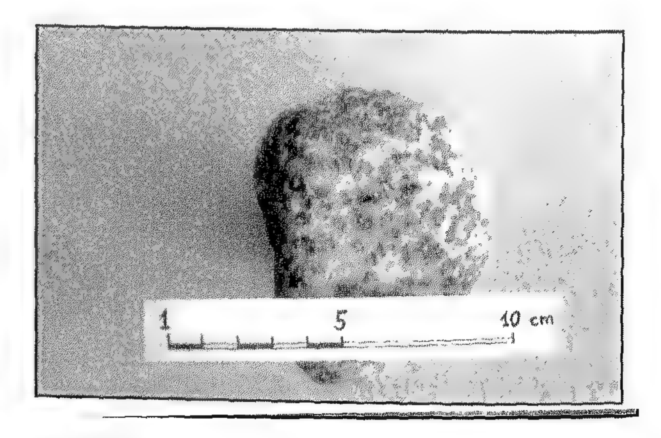


Fig. 16: Though this rock resembles granite, it belongs to the gabbro family, because the white minerals are not quartz, ;but clacic plagioclase feldspars. The originally black iron-rich minerals have "rusted" , that is have oxidized. This specimen is a water-worn pebble from the Wadi al Khod.



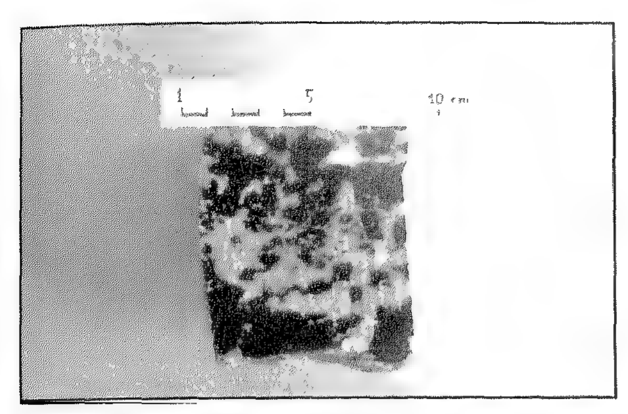


Fig. 5: "Pegmatitic" gabbro with very large crystals of black iron-rich minerals and white feldspars. This cut and polished piece is from the area of Sinsilah/ sharqiyah.

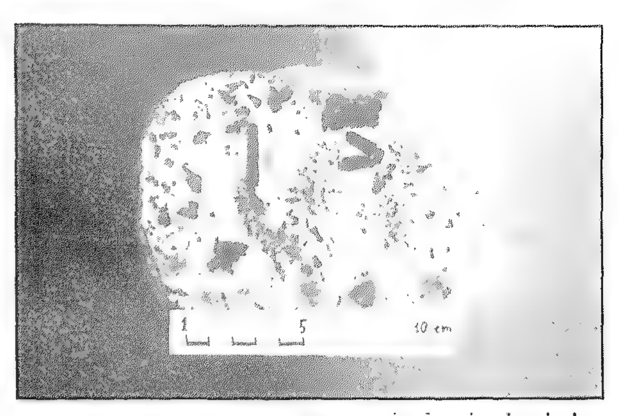


Fig. 6: This rock looks almost like a granite, but the chemical composition of the minerals shows that it belongs to the gabbro family. Besides the white and black minerals it also contains pink crystals of zoisite (thulite), which is a valuable gemstone. This piece, cut and polished, derives from the Wadi Andam.

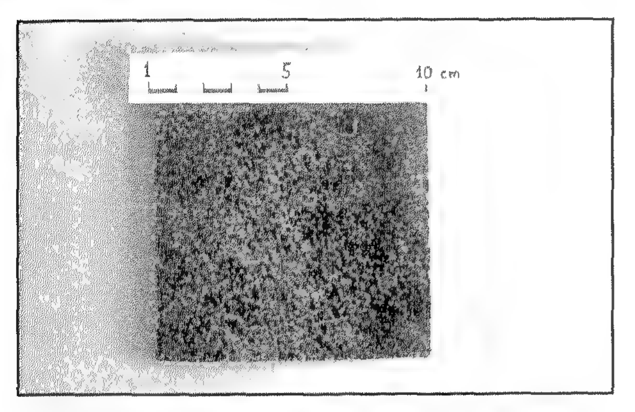


Fig. 7: Gabbro is the classic textbook type. All over the world it is used for decorative floor - and wall tiles. Oman has enormous deposits of this "isotropic" gabbro, but it is not yet mined. This cut and polished tile from the samail ophiolite was tested at the Department of Petroleum, Mining Engineering, College of Engineering/sultan Qabus University, and was found to be of excellent quality, and suitable for sculpting purposes.

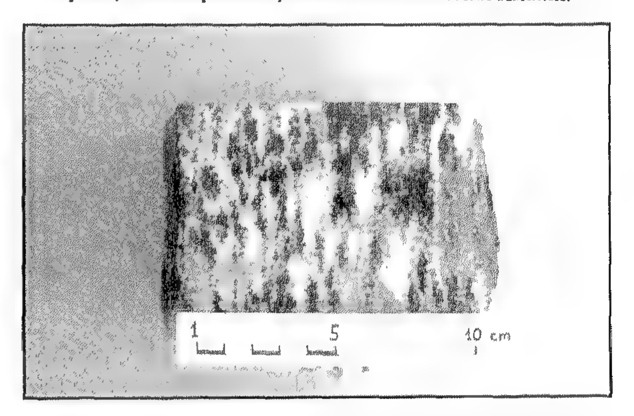


fig. 8: "Layered" gabbro shows black and white minerals arranged in zones or along lines. This cut and polished piece comes from Wadi Mansah.

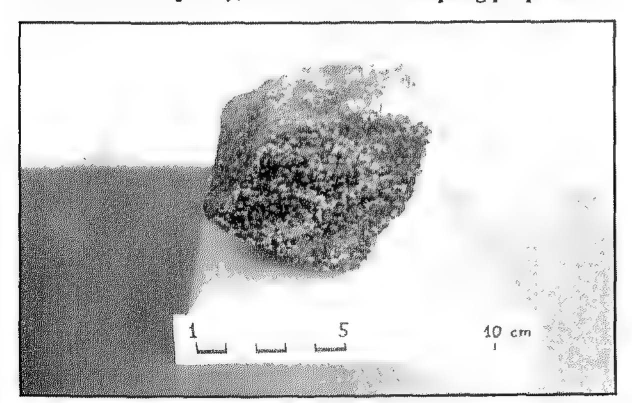


Fig. 9: Gabbro, when mined as fresh rock from the mountains, is a beautiful stone to which sculptors have been attracted since ancient times.

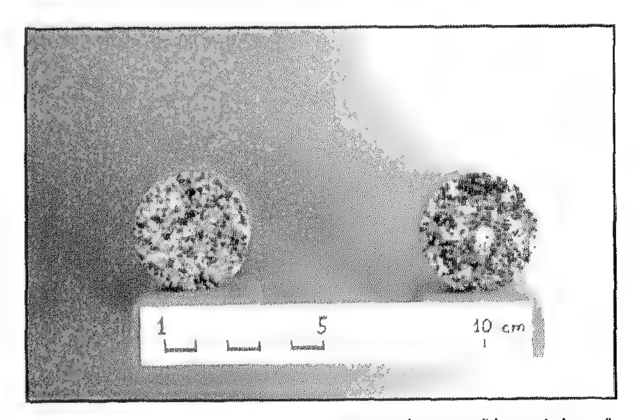


Fig. 10: The gabbro of Oman was, by virture of its origin, affected by hydrothermal waters, which led in some parts of the rock to an alteration of its original minerals. The light brown minerals in this gabbro from Samail result from "rusting", that means the oxidation of iron-rich minerals.



appears whitish in colour ("pegmatitic" gabbro). Also black and white minerals might be equally distributed ("isotropic" gabbro), or arranged in stripes and zones ("layered" gabbro).

"Diorite" also occurs within the ophiolite, that means the feldspar tends to be oligoclase to andesine. The outcrops of diorite from Wadi Andam to Ibra and on Masirah Island are well known.

As "diorite" and "gabbro" grade into each other and differ only very little in the chemical composition of their minerals, they may resemble each other in colour, texture and overall appearance.

The rock "granodiorite" or "quartz diorite" contains visible grains of whitish-grey quartz, but in terms of colour and texture these rocks closely resemble a gabbro or diorite. Granodiorite occurs in small amounts within the nappes in Masirah; but major outcrops of geologically different age and origin are found in jebel Ja'alan as well as Mirbat in the south province Dhofar.

Are the Mesopotamian statues made from Oman?

To be really certain whether the Mesopotamian statues are made from real "diorite" or from the look-alike gabbro, one would need to remove samples from the statues and analyse them chemically, petrologically and mineralogically. But this cannot be done, because it would mean injuring these works of art. thus the only other way to determine the type of rock of the statues is by visual examination and some physical tests, for example hardness tests of the minerals, which can be carried out without violation to the sculptured surfaces.

There is no doubt, that the "diorite" of the Mesopotamian statues, which looks like gabbro, might be identical with gabbro in terms of petrology and mineralogy, and therefore might originate from the Samail Ophiolite in the Hajjar Mountains.

But another very important factor plays a role: to produce life-size statues, which, until present times, show not a single crack, fissure or wear-and-tear caused by weathering, one must extract a massive, fresh, unfractured and unweathered huge block of rock from the mountains.

By virtue of their origin as rocks of a thrust sheet, all the "diorites" and "gabbros" of the Oman ophiolite are highly tectonized; that means they suffered enormous stress of millions of years, which left them fractured, sheared and shattered. In addition to that, they were exposed to intensive chemical alteration (serpentinization) caused by thermal waters penetrating the rock. That means, it might have been quite difficult in ancient times (and still is difficult today) to find fresh, solid, massive, unweathered as well as unfractured big blocks of rocks in the ophiolite mountains.

To be able to extract a big block of fresh rock from the mountains, one would need to apply sophisticated mining and quarrying methods:First the weathered and fractured overburden waste material must be removed. Having reached the more or less fresh rock, extracting methods must be applied to separate the block from the rest of the rock mass. This would leave a large hole in the surface of the mountain. Then, the block must be transported to the coast and loaded on a ship.

For both quarrying and transporting activities no evidences have been found yet in Oman. Though mining and processing of copper ore have been going on in Oman for many thousand years, the extraction methods of the two materials, copper and big blocks, are different and require different approaches and skills.

Nonetheless, the problem of the transport



Inv. No.	Description	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
Sb49	Manishtusu	●						●									
Sb51	Manishtusu	●										●					
Sb15565	Akkadian ruler, base																
Sb2	Akkadian victory stele	●							●		●						
Sb11387	Stele of Sargon													●			
Ao26647	Gudea	●				●			●								
Sb47	Manishtusu Standing		●					●		●							
A02	Gudea, with plan	●			●				●				●				
Sb52	Naram Sin, base														●		
Sb20	Manishtusu obelisk								●		●				●		
Sb3	Akk. victory stele			●		●	●	●		●						●	
Sb1	Stele of Sargon														●		
Ao3293	Gudea, Ningeszida		●		●			●									
Ao3	Gudea, dedicated to Girsu			●			●										
Ao7	Gudea, dedicated to Nigirsu		●			●	●										
Ao4	Gudea, dedicated to Ba'u				●		●										
Ao8	Gudea, dedicated to Ninhursag	●			●				●								
Ao12	Gudea, shaved head			●		●	●						●				
Ao13	Gudea, head	●				●			●		●						
Ao6	Gudea, dedicated to Ba'u			●			●						●			●	
Ao5	Gudea, dedicated to Inanna			●			●			●		●	●				
Ao29155	Gudea, anepigraphic	●							●	●	●						
Ao1	Gudea, colossal		●		●		●										
Ao9	Ur Ba'u														●		
Ao20164	Gudea, anepigraphic		●		●		●										

Chart 1: Description of the stone used for the royal statues.

Key for the description of the stone:

1 grain small
2 grain middle
3 grain large
4 grain precise
5 grain soft
6 much white
7 medium white
8 little white
9 irregular veins
10 very dark
11 rough surface
12 heterogeneous structure
13 sample taken
14 structure not visible
15 yellowish
16 brownish



the material of certain of our samples from the Louvre 2.

While Khor Fakkan would be a more convenient place for the transport to the coast, in itself this is not a ground to exclude other mor distant sources, such as those at the southern end of the Wadi Samail.

Although copper in quantity was exportged from here to the coast, this cannot be used as an argument for the export of large blocks of "dark stone" (see Chart 1).

What is "diorite"? What is "gabbro" ?

The stones used for the Mesopotaman statues are often classified as "diorite" according to their mineral costituents. A diorite is a member of the family of "igneous" rocks - those derived from fire. Igneous rocks crystallized from a silicate melt, known as a magma. The high temperatures (900 to 1000 degrees C) needed to generate liquid rock suggest that the source of magmas lies tens of kilometres below the earth's surface. A magma is principally made up of oxygen, silica, aluminum, iron, calcium, magneseium, natrium and kalium, together with gaseous components. There are two major groups within the igneous rock family: Extrusive or volcanic rocks, and intrusive or plutonic rocks. The first group includes those the magma of which reached the earth's surface in a molten or semi-molten state. It cooled rapidly with the result that the size of the crystal components is generally small. The rocks of the second group are the result of crystallization of a magma that did not reach the earth's surface, so it cooled slowly, and as a resulting the mineral crystals are larger in size.

If the original magma is fairly low in silica dioxide, the resulting rocks contain mainly minerals such as olivine, pyroxene, hornblend, or biotite, with little or no free quartz. These rocks tend to be dark because of their high percentage of ferromagnesian minerals. On the other hand, crystallization of a melt high in silica dioxide results in rocks with abundant quartz and alkali feldspars. They are lighter in overall colour. Between these two extremes - dark and light rocks - there are wide variations of igneous rocks in colour, mineralogy, and texture.

There is a complete gradation from one rock type into another, so the names of igneous rocks and the boundaries between types, are largely arbitrary!

So where do "diorite" and "gabbro" fit into this classification? Both are plutonic granular rocks characterized by plagioclase feldspar of whitish or greyish tone, but lacking quartz. The dark minerals are either hornblends or pyroxenes. If the plagioclase feldspar is more calcic in composition (but still white in colour), then the rock is called a gabbro. Although the distinction between diorite and gabbro is based on this criterion alone, most gabbros contain olivine.

Are "diorite" and "gabbro" present in Oman?

The Hajar Mountains, stretching in an arc-shaped parallel to the coast all over northern Oman, are famous for their "Oman ophiolite" or "Samail ophiolite nappe". These are huge masses of igneous rock which were thrust from a northern sea-floor-spreading centre onto the continental margin of Oman 65 million years ago. In the field, ophiolite is easily identified by its massive unlayered appeqarance and the dark, sombre tone.

Gabbro, with or without olivine, makes up a very large part of the ophiolite. This rock is found in many varieties: It can be quite dark, with only a few white feldspar minerals; it may contain 50% black and 50% white minerals; it may consist of a high percentage of large white minerals, so that the entire rock

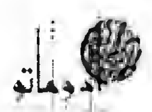


Fig. 4: Details of "diorite" statues in the Louvre.



litically from copper ore (for example at Raka): this is possible only by means of modern technology. With regard to gold, silver, and "diorite", it is clear that the mineralogy of south-western Iran differs from that of south-eastern Arabia, despite a common origin for the mountains of both areas. Manishtusu does not mention Makkan by name in connection with the mines. Instead the passage, "...as far as the mines of gleaming metal he seized", refers more probably to Fars than to Oman. Manishtusu is more clear about the source of the royal stone "diorite" beyond the "Lower Sea" (line 32-36). But scholars require more definite information as to how and where the dark stone was procured.

In order to source this stone, in 1982 Wilhelm Heimpel took samples of some of the statues in the Louvre of Gudea and other ancient Mesopotamian rulers (Figures 2 and 3) for mineralogical analysis (Heimpel 1982). These pieces were inscribed with the ancient name of the stone of which they were fashioned (in Akkadian na4 ushu). As with most ancient names of stones, the name of this dark one derives primarily from its colour. But geologists point out that the exact identification with modern stones is difficult without turning to physical methods of measurement.

Sourcing "Diorite"

Heimpel relies on D. Loftus for the mineralogy of Oman who suggests that Oman has no deposits of ture "diorite" which could produce blocks large enough for the statues of Gudea (Heimpel 1982: 67 n. 24). Indeed, some of the royal statues are over lifesize. While there are deposits of diorite around Samad al Shan near the copper mines, their importance as regards import is open to question (see below). I.S.E. Carmichael opined that the thin sections of the four statues from the Louvre which Heimpel tested revealed a stone which was from the "same geological intrusion or set of intrusions" (Heimpel 1982: 65). As an alternative to this source he mentions deposits of diorite and gabbro 50 miles north north-east of Bandar Abbas. Stone quarries which were used exclusively in the third millennium BC are not known. One reason is that they presumably were not very large. Their traces also can be obscured by later mining. Deposits of diorite occur in the Hajjar mountains from Ibra to Khor Fakkan. From here large blocks could be transported to the sea. Recently the dark hard stone has been commercially exploited in the latter area.

Lingering doubts about the validity of the identification of the source of the "diorite" of the royal statues impelled Yule some years later to visit the Louvre, which houses the largest collection of "diorite" statues. Photographs of 25 such statues show that the stone varies significantly from statue to statue (cf. Figure 4). The crystals may be large or small, hard or soft, or may show distinguishable impurities. Some pieces show a higher percentage of white crystals, some less. The same statue (cf. Figure 4d and 4h) can vary in darkness and crystal size. Some of the statues which Heimpel tested show similarities and differences which (as he writes) for provenance purposes cannot be evaluated with the naked eye (especially statues Sb49, Sb51, Sb15565). But marked differences in the stone suggest it was not quarried from a single source but rather from a variety of places.

But the documentation of the stone of the statues reveals that the problem is more complicated than one might assume at first glance.Since several of the samples collected in the Sultanate in fact do resemble those of the statues in the Louvre, the dark stone of Oman is a possible source for some of them. Correspondences occur between certain of the stones used for the statues and samples collected in the Sultanate of Oman. In fact, those from Khor Fakkan resemble closely those of



Fig. 3: "Diorite" sculpture of the king Manishtusu.(Musee du louvre).





Fig. 2: "Diorite" sculpture of the king Guda. (Musee du louvre).

materials were traded from there often by way of Dilmun before reaching Sumer and Akkad in southern Mesopotamia. Export items included livestock, furniture, and boats. The buyers were only partly aware of the ultimate points of origin of these goods to judge from the names they gave them, especially wooden objects and animals. The traders may have kept this information secret in order to discourage unwanted competition. Traders in spices and aromatics around the time of Christ similarly kept the sources of their wares secret. Historians differ as to whether the Mesopotamian traders themselves really mastered the trade or relied more on foreign ships and traders from distant ports.

Rulers from the time around 2300-2000 BC recount the procuring in Magan/Makkan in the "Lower Sea" (Heimpel 1987a: 22-91) of a beautiful, obdurate, dark stone suited for the fashioning of their personal likenesses. This stone (na4 esi/usu) is usually translated by modern writers as "diorite", a much sought-after stone also in Egypt for pharaonic statues.

Manishtusu's Campaign and the "dark stone"

On his accession to the throne, one of the Akkadian kings, Manishtusu, mounted a military expeditionary force to put down a general insurrection especially in the outlying parts of the empire. First he successfully besieged Anshan (modern Tall-i Malyan), one of the traditional dual capitals of Elam, a feudal state in early Iran. He countinued to a place called Sherihum, perhaps toward the south. It was in his interest to travel as much as possible by ship. Having crossed the "Lower Sea" and awaiting him on the opposite side was a coalition of 32 Makkanite "cities" which he vanquished, capturing the king "Manitan". But there is a break in the clay tablet which contains this information, obscuring the sequence of events. A river is mentioned. Rivers are, however, atypical of the geography of south-eastern Arabia. But between Bandar-i Bushire in the Fars and the straits of Hormuz several rivers, however, exist which Manishtusu may have been referring to.

He mentioned mines (hu-ri ku) in connection with his field campaign which usually are taken to refer to the copper mines of Makkan in south-eastern Arabia (Gelb/Kienast 1990: 176 line 29). But the signs of the inscription actually refer to mines for precious metal, especially silver, rather than to copper mines. While gold and silver occur only as trace elements in the northern part of the Sultanate, an occurrence in more massive form in the Fars and in Kerman in Iran is proven. On the other hand today in Oman gold is extracted electro-



Did the Ancient Mesopotamian Royal Stone Originate in Oman?

Paul Yule and Ingeborg Guba[(1)]

Abstract. *Royal statuary of the late third and early second millennia BC is often sculpted from "diorite". But closer examination of the stone reveals that more correctly both diorite and gabbro are manifest. Royal records indicate a source for the "dark stone" of the statues in Magan /Makkan. This is locatable in south-east Arabia, especially the present-day Sultanate of Oman but also in south-west Iran (Potts 1986: 271- 285). Samples of "diorite" statues are compared with petrological samples from the Sultanate. The stone of the royal statues need not be exclusively from here since sources closer to Sumer and Akkad exist in Iraq and Iran, although some correspondences are clear between the stone of certain statues and the samples available in the Sultanate.*

Introduction

Traditional Oman, that is the United Arab Emirates and the Sultanate of Oman, 4000 years ago was known to the Sumerians as Magan and subsequently to Akkadian speakers as Makkan (Figure 1). Parts of south-western Iran once also beloneged to this land. Cuneiform texts reveal the existence inernational exploitation and trade which began some time prior to 3500 BC (Englund 1983: 35).

The ancient Mesopotamian traders and rulers were not interested solely in the copper for which Magan/Makkan at that time was preeminent. Various manufactured objects and raw

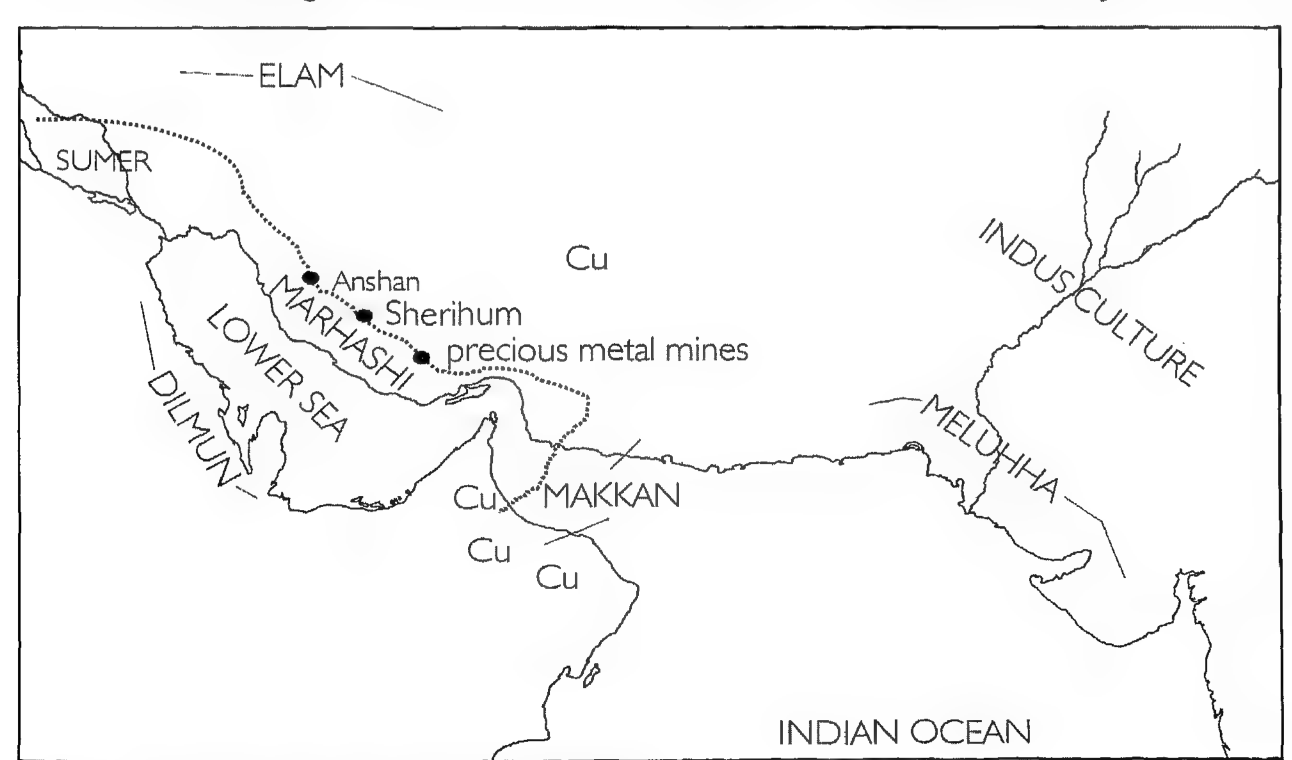


Fig. 1: The "lower Sea" and route of Manishtusu.

Issue No. 4 July 2001
ISSN: 1319-8947 (PP 41 - 52)



the Department of Antiquities of Jordan (ADAJ) 33:199-215.

Kirkbride, A., 1947-48. "Shebib's Wall in Transjordan", **Antiquity** 21-22:151-154. (1974) "Khatt Shebib in Transjordan", in M. al-Abidi (ed.) **Foreigners in Our Lands**, Amman: 242-247 (in Arabic).

MacDonald, B. 1989. **The Wadi el Hasa Archaeological Survey 1979-1983, West-Central Jordan**, Wilfrid Laurier university Press, Ontario, Waterloo.

Miller, J. M. 1991. **Archaeological Survey of the Kerak Plateau**, Atlanta, GA

Palumbo et al. 1996, Kafafi et al. 1997 Palumbo, G., Munzi, M., Collins, S., Hourani, F., Peruzzetto, A. and Wilson, M.D. 1996 "The Wadi az-Zarqa/ Wadi ad-Dulayl Excavations and Survey Project: Report on the October-November 1993 fieldwork season", **Annual of the Department of Antiquities of Jordan**, 40: 375-427.

Smith, A. M., Stevens, M. and Niemi, T. M., 1997. "The Southeast Araba Archaeological Survey: A preliminary report on the 1994 season", **Bulletin of the American School of Oriental Research** (BASOR), 305: 45-71.

Zayadine, F., 1985. "Caravan routes between Egypt and Nabataea and the voyage of Sultan Baibars to Petra in 1276", **Studies in the History and Archaeology of Jordan** (SHAJ) II: 159-171.



References

Alt, A., 1934. "Vom Sudostrand des romischen Reiches", **Forschungen und Fortschritte** 10: 243-245. (1935) "Aus der Araba II. Romische Kastelle und Strassen", ZDP V58: 1-59fig. 1

Barker, G. W. and 11 Others, 1998. "Environment and land use in the Wadi Faynan, Southern Jordan: the second season of geoarchaeology and landscape archaeology", **Levant** 30: 5-25.

Frank, F., 1934. "Aus der Araba ", **ZDP** V 57:191-280, pls 13-64, and Figures: 5-32.

Gentelle, P., 1984. "Traces de champs autour de Petra", in G. Tate (ed) **Contribution francaise a I'arche'ologie jordanienne,** Beruit-Amman-Damascus: 24-27.

Glueck, N. 1934. "Explorations in Eastern Palestine, I", **Annual of the American school of oriental research,** XIV: 1-113, for 1933-1934, American school of oriental research , New Haven.

Glueck, N. 1935; Explorations in Eastern Palestine, II, **Annual of the American school of oriental research**, XV: 64, for 1933-1934, American school of oriental research , New Haven.

Kennedy, D. L. 1997. "Aerial Archaeology in Jordan: Air photography and the Jordanian Hauran", in G. Bisheh (ed) **Studies in the History and Archaeology of Jordan,** VI: 77-86.

Kennedy, D. L. (1998c) "The area of Umm el-Jimal: maps, air photographs and surface survey", in B. de Vries (ed.) Umm el- Jemal. I: A Frontier Town and its Landscapein Northern Jordan, Portsmouth, RI **Journal of Roman Archaeology, Supplementary Series** 26:39-90.

Kennedy, D. L., 1998b. "Gharandal Survey 1997: Air photo interpretation and ground verification", **Annual of the Department of Antiquities of Jordan.**

Kennedy, D. L., 1998c. "La Jordanie antique vue du ciel", **Archeologia** 346: 56-65.

Kennedy, D. L. (1999a) "Greek, Roman and native cultures in the Roman Near East", in J. Humphrey (ed), The Roman and Byzantine Near East, II, Portsmouth, RI **Journal of Roma Archaeology, Supplementary Series** 31: 76-106.

Kennedy, D. L.(2000a)"History in depth: Surface survey and aerial archaeology", in F. Zayadine (ed.) **Studies in the History and Archaeology of Jordan,** VII, Amman.

Kennedy, D. L. 2000a. "The frontier of settlement in Roman Arabia. From Gerasa to Umm el-Jimal... and beyond", in A. Lewin (ed.) **II vicino Oriente el'Egitto nell'Eta Imperiale Romana: Frontiere e Societa, Rome** (= Mediterraneo Antico).

King, G. R. D., Lenzen, C. J., Newhall, A., King, J. L., Deemer, J. D. and Rollefson, G. O., 1989. "Survey of Byzantine and Islamic sites in Jordan. Third preliminary report (1982): The Wadi Arabah (Part 2)", **Annual of**



A translation of place - names from English into Arabic

Petra	البتراء
Rabba	الربة
Khirbet et-tannur	خربة التنور
Humeima	الحميمة
Khirbet ed-Daryh	خربة الذريح
Hejr (Medain Saleh)	الحجر (مدائن صالح)
Oboda (Avdat)	عبده (عقدات)
Mampsis (Kurnub)	ممفس (كرنب)
Bostra (Bosra)	بصرى
Wadi el-Hesa	وادى الحسا
Kerak	الكرك
Hauran	حوران
Negev	النقب
Jauf Oasis	واحة الجوف
Wadi Araba (Arabah)	وادى عربة
Wadi as-Sarqa	وادى الزرقاء
Wadi al-Duylal	وادي الضليل
Majdalein	مجدولين
Ed-Deir	الدير
Khirbet Mudeibi	خربة مأدبا
Bir Madkhur	بئر مذكور
Wadi Musa	وادي موسى
Feinan	فينان
Khirbet el-Moreighah	خربة المريغة
Et- telah	اطلاح
Aqabah	العقبة
Maían	معان
Mahattat Bir el- Lasan	محطة بئر اللسن
Sadaqah	صدقة



Notes:

(1) At 76 of these five or fewer Nabataean sherds were noted, but even if these were excluded the firue is still 11% of the total.
(2) JADIS 2108.009.
(3) JADIS 2109.005
(4) A new program of aerial archaeology in Jordan has been made possible since 1997 through the generosity and support of the Royal Jordanian Air Force (Kennedy 1998c; 1998d; Bewley and Kennedy 1998; Kennedy and Bewley 1998).
(5) JADIS 2305.036.
(6) JADIS 1887.001 (p.2.2) cites only Glueck. The site is not included in Parker 1986 or in Home's Fredresch and Hennessy 1986-1989.
(7) Frank 1934: 228, and plan 24. Alt 1935: 24, 26, 31, 47, suggests the identification of Bir Madkhur with Moa.
(8) Other recent visitors have been Dr. Fawzi Zayadine and Professor David Graf, and Jane Taylor has photographed it from the air.
(9) JADIS 27.037-039 (038 is the clearest but 039 covers a wider area around the site on the east); 40.005-007 (poor - the site is faint).

Glossary

Term (Plus common alternatives)	Meaning
Ain (Ayn, ayn)	Spring
Amir (amir)	Prince
Bir (bi'r)	Cistern, well
Birkeh	Reservoir, Pool
Deir	Shrine, Monastery
Jebel (Jabal)	Mountain
Khirbet (kh.)	Ruins, Village
Muhattat	Station
Qal'at	Fort
Qasr	Castle, Palace
Wadi	Wadi, Stream



tire pattern of settlement in particular landscapes.

Finally, related to this, is the growing evidence for Nabataean agriculture - the evidence of field systems and the skill with which their builders exploited the resources of ameagre landscape.

Instead of simply seeing patterns of dots representing discrete "sites", there is the scope in places to see the entire articulated system. Especially attractive in this respect is the area around Petra itself where Gentelle (1984) has worked from other air photographs. However, air photographs of the plateau between Udruh and Ras en-Naqb show extensive traces of ancient field systems and it is a landscape strewn with the remains of ancient villages. There, too, may be considerable scope for examining a Nabataean landscape and shedding more light on the date and function of the Khatt Shebib.

Prof. David Kennedy: Department of Classics & Ancient History - University of Western Ausralia - Nedlands - Australia.

Dr. Hamed Qatamin: Department of Archaeology - Mu'tah University - Al-Karak - Jordan.

ملخص: إن الاعتماد على البتراء في تفسير الآثار النبطية، يحول دون دراسة حضارة الأنباط، في مواقع نبطية أخرى تنتشر في كل من: الأردن وفلسطين والسعودية وسوريا. ففي السنوات الستين الماضية، كشفت المسوحات الآثارية الأرضية، عن مئات المواقع النبطية، التي رُصدت من خلال برنامج المعلومات للآثار الأردنية (JADIS) . فقد جرى احصاء ٨٦٨٠ موقعاً، منها ١٣٠٠ موقع أظهرت أدلة أثرية نبطية. والى جانب المسوحات الأرضية، هناك المسوحات الآثارية التي تتم بواسطة التصوير الجوي، وهو مدار هذا البحث. فالمسح الجوي يقدم تقنية متطورة، يمكن من خلالها اكتشاف وتسجيل مواقع أثرية، وبكلفة أقل. كما أنه يسمح بتسليط مزيد من الضوء، على المواقع المعروفة سابقاً، التي من الصعوبة بمكان تفسير آثارها من على مستوى الأرض (الجزء ب). وتوضح هذه الدراسة إمكانية استخدام تقنية التصوير الجوي، في تحديد مواقع الاثار النبطية، ذلك أن التوسع البحثي في المسح الجوي في الأردن، قد يشير الى أن اجمالي المواقع النبطية قد يصل الى عدة آلاف (الجزء ج). وبالعودة الى مواقع محددة (الجزء د)، فان دور تقنية المسح الجوي المتبعة في التفسير، موضحة من خلال الاشارة الى أمثلة تم اختيارها، من خلال صور جوية قديمة التقطت عام ١٩٥٣، وبعضها الآخر التقط حديثاً عام ١٩٩٨ .



Fig. 14: Kh. el-Moreighah and sites within immediate vicinity identified on the air photographs of 1953. Arrows indicate the line of the Khatt Shebib. Grid lines are at 1 km intervals.



sites (Fig. 14).

E. Conclusion

Even in this brief report on the application of aerial reconnaissance to research on the Nabataean period, it will be clear that a great deal can be achieved on different levels.

First, the discovery of sites of all periods many of which ground work may then date to this period.

Second, the interpretation and understanding of known Nabataean sites.

Third, the "peopling" of entire landscapes - not just the identification of single sites but of all, or most, of the sites of the Nabataean period which allow us to view and explain the en-

Fig. 13: Khatt Shebib: Streches of the wall as it passes by an unamed site south of Kh. el-Moreighah and a second just east of Mahattat Bir el-Lasan (HAS 37.017, 16 August 1953 at 11.30).



Moreighah or at least older than its latest phase of construction. The 1953 air photograph also shows the wall passing close to two other sites (Fig. 13). The first, less than 1 km south-southwest of Moreighah, again shows the wall becoming faint and disappearing to some extent as it passes an unnamed site (Fig. 13). The second, two kilometres further again, a few hundred metres east of Mahattat Bir el-Lasan, is a significant rectilinear ruin (Fig. 14). There again, very similar to the situation at Moreighah, the wall disappears entirely as it passes by the site. Unfortunately no date is available for this ruin(2). The implication of these observations is that the Khatt Shebib is contemporary with or older than Kh. el-Moreighah which seems to be Nabataean. Dating evidence from the two sites further south would help fix the time of its construction as the two sites too seem to have pillaged the stone from it.

The second feature on the air photos is the number of other sites close to Kh. el-Moreighah. The irregular enclosure 1 km south-southwest has been noted but all around are the traces of cairns/ towers and irregular enclosures. Despite the seeming emptiness of the landscape there are in fact many other

Fig. 12: Kh. el-Moreighah. Oblique view from c. 300 m looking east revealing details of the site. Note in particular the large building overlying the east wall. (Photo: D. L. Kennedy, APA 40.11, 20 May 1998).





Fig. 10: Kh. el-Moreighah. Oblique panoramic view looking north from c. 300 m to illustrate the location and general context of the site (Photo: D.L. Kennedy, APA 40.10, 20 July 1998).



Fig. 11: Kh. el-Moreighah. Vertical view (HAS 37.019, 16 August 1953 at 11.30).

meanders past the site (D). It disappears in places but has been traced in long stretches and much of it is included on the 1: 50,000 maps. It is marked on the Archaeological Map for at least 30 km beginning c. 15 km due west of Ma'an and ending just northwest of Kh. Dauq on the edge of the Shera escarpment. The wall is undated but Sir Alec Kirbride reported on it twice (Kirkbride, A. 1947-48). He identified the Shebib of "Shebib's Wall" as an emir of that name in the 10th century AD but was careful not to claim that date for the wall. He went on to note that the wall, representing a considerable undertaking, follows very nearly the line of the 100 mm raifall isohyet of his time, marking the absolute limit of reliable arable farming. In fact, the wall is more complex than Kirkbride realised from the brief flights he had over it. There are in fact various independent stretches, roughly parallel to one another, and it can be followed on air photographs of 1953 extending south of Kh. Dauq.

The air photos show the wall very clearly on either side of Kh. elMoreighah, but it is invisible in the immediate vicinity of the site. Indeed, it can be seen to become first faint as it gets closer then disappearing entirely. The implication may be that the building work at Moreighah included carrying off the stones from the nearer part of the Khatt Shebib. That in turn implies the wall is older than Kh. el-



Kh.el-Moreighah was evidently an important commercial and manufacturing center. It is situated on a crossroads of trade routes. To the east-northeast, about fourteen kilometres removed, lies Ma'an; to the west-northwest lies Sadaqah (81) and a group of other Nabataean sites on the way to Petra; to the south it was connected with all the Nabataean places in the Jebel esh-Shera discussed above and with the trade route leading then to Arabia. In addition to the Nabataean period there was apparently only one period when Kh. el-Moreighah was occupied, and that was in the Early Iron Age, as evidenced by a few unmistakable El I-II Edomite sherds." (Glueck 1935).

No dimensions are given, but his published plan (Fig. 9) shows alarge site of about 1 hectare the core of which is some 120 m (NS)by about 90 m (EW) with a few outlying structures.

The aerial view is instructive. The low level oblique photograph of 1998 shows graphically the location of the site on the top of the low hill and the nature of the undulating country all around (Fig. 10). More precisely, even in the oblique view the site appears a little different from the sketch plan of Glueck. In general the Glueck plan is a useful generalised drawing of a site whose walls must have been difficult to interpret at ground level. In detail it is evident from the vertical view (Fig. 11) that it portrays some elements incorrectly. Some rooms are distorted and the location of external structures is inaccurate and incomplete. Overall, the site seems more square than on his plan - c. 100 x 100 m. Moreover, the site looks very much as if it is distorted blater structures partly overlying earlier. In particular, as Glueck's own plan suggests, the strong impression, contrary to his assertion that it is "an open town, not surrounded by an outer wall", is that a large rectangular structure was subsequently partly overbuilt with individual smaller buildings straddling its circuit.

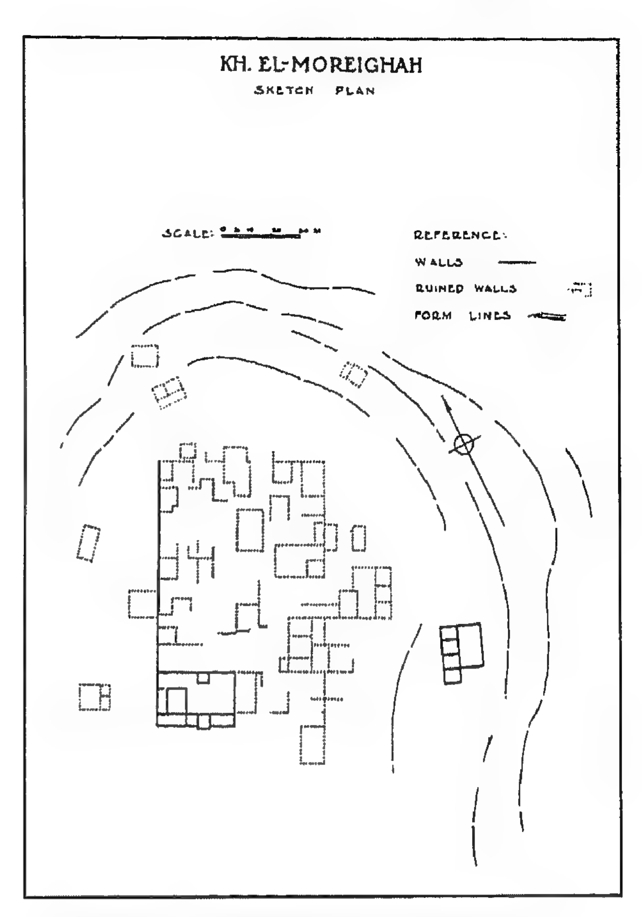


Fig. 9: Kh. el-Moreighah. Plan published by Glueck (1935:175, p1. 13).

The rectangular enclosure is substantial - about 100 x 60 m, 0.6 ha./ 1.5 acres. It looks very much like a defensive circuit for a small fort or buildings arranged facing much inwards to create a rectangular arrangement. The major later structures are those along part of the south wall (A), that at the northwest corner (B) and the very large building straddling the east wall (C). The last of these is some 40 x 50 m. and consists of several large rooms as may be seen more clearly in (Fig. 12).

Not mentioned by Glueck at all but revealed to good effect by the aerial views are two other features. First, the dark line of the long wall known as the Khatt Shebib which



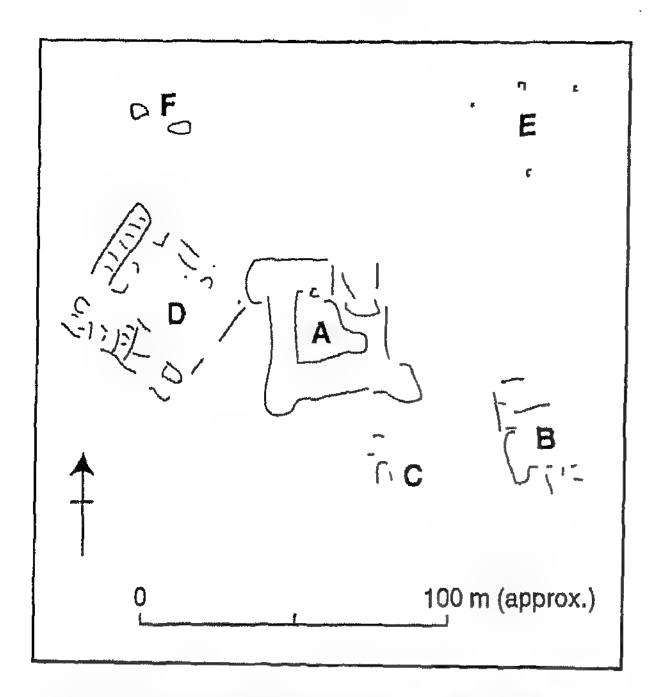


Fig. 6: Bir Madkhur. Sketch plan of, from the air.



Fig. 7: Bir Madkhur. Air photo of the field systems west of the settlement site (HAS 27.038, 18 July 1953 at 09.30).

Kh. el-Moreighah, P1. 13 [= Fig. 9]).

The buildings are carefully constructed of basalt blocks. Many of the walls are still standing to a height of from three to seven courses. It is an open town, not surrounded by an outer wall, and protected in no wise, except by its position on the top of a hill, from attack. Kh. el-Moreighah is distinctive among the various Nabataean sites examined, because with the exception of Bir Madkhur in the Arabah we found there a richer and more varied collection of Nabataean pottery than at any other Nabataean site. The areas beyond the buildings and on the slopes below them, particularly on the south and east sides, were packed with Nabataean sherds and pottery objects of all kinds.

Numerous lamp fragments and pieces of other objects, the nature of which is not clear in their fragmentary state, were found there. See P1. 30B showing lamp fragments, rouletted Nabataean ware, one piece of imported sigillata ware, and other, indeterminable pottery objects from Kh.el-Moreighah.

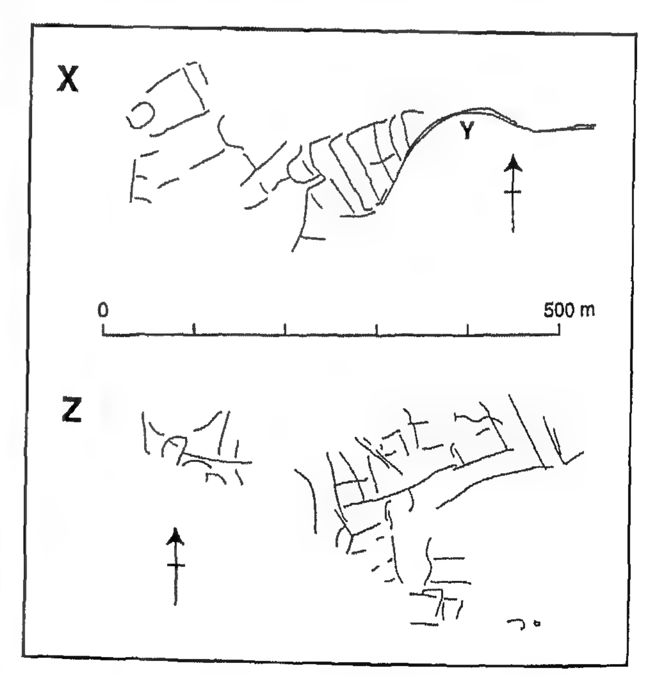


Fig. 8: Bir Madkhtir. Sketch plan of the field systems based on the air photograph.



Fig. 5: Bir Madkhur. Air photo of the main site (HAS 27.038, 18 July 1953 at 09.30).



courtyard. The appearance as a whole suggests less a hamlet or village than an organized compound with a regular layout. We may here be looking at an early (Nabataean?) caravanserai beside which, then or later, a small fort was constructed and another building (baths?) was added. The dark speckling northeast of the fort (E) may be the cemetery reported by King's team. Worth investigating on the ground are the two regular dark toned areas just west of the spring (F).

The wider view of the region reveals the fields c. 1.5 km to the west which would have been seen by Frank and Glueck as they approached from that side on their way south from Feinan (Figure 7: X). They cover an area of about 8 ha and were probably irrigated by what looks like a channel coming off the wadi from the east and running along the slope on the south side of the fields (Figure 7: Y). The fields themselves (Fig. 8) are reminiscent of the irregular rectangular shapes and varying sizes seen at Debdebah (Gentelle 1984), and known, too, at Feinan to the north (Barker 1998). Not reported by Glueck is a second area of fields (Figures 7 & 8: Z) about 1 km further south, covering 8-10 ha. In this case, water was probably supplied byseasonal streams coming out of the hills on the east. At the southeast corner is the outline of a roofless square structure and what may be a buried reservoir.

Finally, about 2.5 km directly south of Kh. Madkhur itself, the air photos show extensive traces of decayed fields along the western end of the Wadi Musa for about 1200 metres. These are what Gentelle (Gentelle 1984) - following the local designation - called "jardins romains", an extensive area on which he collected pottery which was exclusively Nabataean and Byzantine but mainly the latter. At ground level, the complex here disclosed traces of channels for conducting water from the wadi onto the fields.

Kh.Madkhur plainly deserves closer inspection. Formal interpretation of these and other air photographs and new flying over the site would allow detailed maps to show the various structural components of the site and the location and layout of the various areas of fields in the vicinity. Especially necessary is the examination of the large structure west of the caravanserai/ fort and evidence of dating.

Second, Glueck's report of Nabataean sherds on the fields, the only dating currently available, should be pursued and the mechanisms by which the fields were irrigated be discovered. Kh. Madkhur offers a valuable opportunity to examine what seems to be originally and primarily a Nabataean road-station and settlement site. Glueck's reports on several sites along this edge of the Wadi Arabah suggest there were others but this one is especially interesting for Nabataean scholars because of the abundance of material and the relatively complex series of roles the site reveals: security, trade and farming.

2 .Kh. el-Moreighah was reported on in some detail by Glueck who noted a little Iron Age pottery but otherwise found exclusively Nabataean material. The description he provided is of what he believed to be Nabataean structures and may be quoted in full to allow comparison with the evidence of aerial reconnaissance.

'We drove then thirteen kilometres east-northeast to Kh. elMoreighah (Kirkpride 1947, 1948), a very large Nabataean site situated on the top of a hill overlooking the Wadi and Ain el-Moreighah to the southwest. This is one of the best preserved Nabataean sites we investigated in all of the area of the Jebel esh-Shera. It is a purely Nabataean site, with a considerable number of buildings crowded together in a large rectangular area (see plan of



Feinan, whence it continued northward to et-Telah, and northwestward to el-Hosb. Bir Madkhur was subsequently occupied by a Roman garrison, which, however, seems for a long time to have used Nabataean pottery, because very few sherds were found which could be definitely characterized as Roman. Most of the coins found were in too poor a state to yield anything legible even after the most careful cleaning. A number of them, however, belonged to the fourth century A.D. One of them was a coin of Constantinus I, 306-337 A.D.. Two other coins were sufficiently clear to establish only that they too were probably Roman coins belonging to the fourth century A.D. Bir Madkhur, it is thus seen, continued for a considerable period after the downfall of the Nabataeans to be an important Roman post (Alt 1934), whose inhabitants evidently continued to use Nabataean types of pottery. Several rims and bases of fine glass vessels were also found, the date of which we could not determine, but which could well have been Nabataean in origin because of their similarity to Nabataean pottery forms".

What Glueck and others saw is a significant settlement at a road junction. Recent visitors (8) have confirmed the prominence of Nabataean sherds and the SAAS reported a Nabataean coin. Like Glueck, both recent surveys noted numerous Roman sherds and the SAAS found two more Roman coins. The most striking feature for everyone is the fortified structure variously described as a caravanserai (Glueck), a fort (Frank 1934), or just an enclosure (King et al 1989) .

King's team added a cemetery on the northeast and the SAAS a small structure south of what they call the castellum. The most important developments have been in relation to the supposed birkeh (Glueck), and the kilns (Frand and Glueck). The SAAS has proposed that they are in fact, respectively, a bath building and the ash heaps from its furnace (Smith et al 1997).

Second, there are the ruins west of the caravanserai/ fort: these were noted by Frank who also included them on his plan but neither mentioned nor drawn by Glueck. The SAAS found the Nabataean coin mentioned above precisely in this area; and following Frank in regarding them as a "housing complex1'? for the civilian population and were thus described as."... a complex of domestic houses. In an area of ca. 25sq m., numerous intersecting wall alignments and mounds suggest a large complex of concentric (sic) structures" (64). Finally, we might note the reference by Glueck to ancient fields which Frank, too, had seen on his approach to the site from the west.

Although the site falls on the edge of two barely overlapping sorties (9), the air photographs are informative (Fig. 5) and can be used to prepare a sketch plan of the site as a whole (Fig. 6). The caravanserai/ fort stands out clearly (Figure 6: A). On photo three of its four corner towers are visible but that at the northeast is obscured by what seems to be an overlying building. To the southeast Glueck's birkeh (Figure 6: B) appears more clearly as a structure with internal divisions as drawn by Frank and noted by the SAAS in support of the latter's preference for a building of some kind. The SAAS's small structure south of the caravanserai/ fort is visible (Figure 6: C).

Particularly important, however, is the "housing complex" (Figure 6: D). As Frank noted in general terms on his plan, it is aligned obliquely to the caravanserai/ fort. The photo shows an extensive complex stretching right up to the west side of the fort and covering an area of about 50 x 50 m. It appears as a planned structure with, on the west side in particular, ranges of similarly sized rooms around what may be an inner



arrived at Bir Madkhur, about 24 kilometres south-southwest of Feinan. Approaching it we passed through numerous formerly cultivated fields strewn with Nabataean sherds. There were two large ruins at Bir Madkhur (7). (see plan of Bir Madkhur, P1. 6). At the east end of the site is a large caravanserai measuring 30 metres square, with four square (?) corner towers. It is in an exceedingly ruined state, the lines of its walls being determined with difficulty. Part of the southwest corner tower is still intact. About 20 metres northeast of the caravanserai, Kh. Madkhur, is Bir Madkhur, a deep water-hole originally enclosed in masonry, some of the cut stones of which are still visible. A number of shrubs and trees grow nearby. About 34 metres to the east-southeast are the ruins of another structure, oriented north-south and measuring at the present time 30 by 26 metres. The ruins are in such a state that it is almost impossible to determine what they originally represented. In all probability they belonged to a birkeh, situated as they are on the side ofa small, dry wadi which bends by them on the north and east. Several hundred metres east of the caravanserai is a small spring. There was an extraordinarily large amount of Nabataean sherds of the most variegated types strewn all over the surface of the site. Glass, coin, a number of small pottery objects similar to those found at Kh. elMoreighah (see P1. 30b), the exact nature of which is still obscur because of the fragmentary condition in which they were found, lamp fragments and tiles were also found there. The amount of pottery found seems to be altogether too great for the size of the settlement at Bir Madkhur. It is quite possible that there were pottery kilns there which supplied pottery to Petra, about ten kilometres southeast of it. In support of this idea are considerable ash heaps near the south end of the site (Frank 1934). Leading from Bir Madkhur to the southeast are clearly marked trails, which led directly to Petra. The next morning when we passed the point a few kilometres below Bir Madkhur where a number of small wadis coming from the Petra region converge in the delta of Wadi Musa, we found many Nabataean sherds which had undoubtedly been washed down from Petra. Bir Madkhur is another one of the Nabataean stations which mark the Nabataean caravan routein the Arabah, and it was one of the most important of them. It gave direct access to Petra, the most important city of the Nabataean kingdom, and it was on the direct route from Aqabah to



Fig. 4: Kh. Mudeibi. Oblique aerial view looking south from c. 500 m, 1998 (Photo: D. L. Kennedy, APA 17.25, 14 May 1998).



ber, form and arrangement of the structures; a measured sketch plan could be prepared from the vertical version of this photograph. Finally, the context of the site in one direction at least is shown - hilly ground but with rich soils and several modern villages in the background.

3- Kh. Mudeibi(5)

Fig. 4. : (Miller 1991: 163, 165, site 435, ph. 47-48)

A multi-period site. c. 65 x 90 m. Miller offers a distant view of the ruins strung out along a ridge. His description reports Glueck's interpretation of the site as a Moabite hillfort reused by the Nabataeans.

The steep oblique view shown here reveals a large rectangular fort with gates at either end and marked by internal structures whose layout is in conflict with the sketch plan prepared by Glueck on the ground. The arid landscape all around is accentuated by the artificial modern pool created on the wadi nearby at a place where the old 1953 photograph suggests an ancient dam had preceded it.

At each of these examples, the Nabataean was one of several periods represented, many remaining in use in the Roman and Umayyad periods. The Nabataean features are difficult to identify beneath the latter and sometimes more extensive occupation. There are, however, a few sites which seem to be only or largely Nabataean in date; and it is to those we now turn for some more detailed case studies.

D. Case studies

1. Bir Madkhur lies on the Wadi Musa at a point just east of where it joins the Wadi Araba. The Wadi Musa is one of several routes by which the Negev is linked to the area around Petra(Zayadine 1985).

The earliest accounts (6) were all by visitors who explored the site in swift succession, Frank in 1934 (Frank 1934), and Glueck in1934 (Glueck 1934). More recently the site

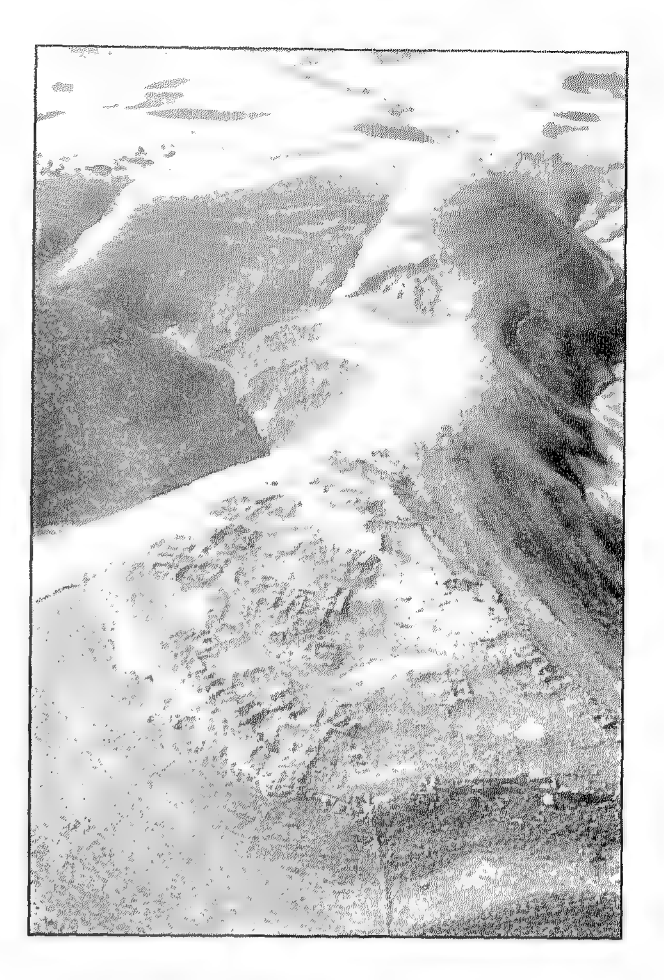


Fig. 3: Ed-Deir. Oblique aerial view looking east from c. 200 metres, 1998 (Photo: D. L. Kennedy, APA 36.15, 20 May 1998).

has again received attention from regional investigators - King and others were there in 1982 (King 1989), and now the Southeast Araba Archaeological Survey (SAAS) in 1994 (Smith 1997).

Between these accounts and the plans produced by Frank and Glueck certain differences exist. It is not the purpose of the present paper to resolve these - the detailed investigations of SAAS will surely address them. The purpose, here, is to explore the contribution a study of the air photographs may make. At the outset, however, it is appropriate to quote in full Glueck's most detailed report on the site: "March 27 [1934]. ... It was 6 p.m. before we



of site may be offered from the region recently surveyed by Miller (1991), where one can immediately compare the excellent ground views of that report with the striking image from the air.

1- Majdalein

Fig. 2.(Miller 1991:33-35, Site 16, Ph. 3-4):.

A multi-period site including Nabataean. c. 400 x 200 m. (2). Miller's two prints show respectively a distant ruinfield on hilly ground and a close view of part of a rectangular stone structure. A vertical aerial view from 1953 reveals at a glance the extent of the site, the dense scatter of rectilinear structures and something of its context. We can see, too, that the overall shape is irregular and that although there is no trace of any internal plan for the settlement as a whole, the buildings are nevertheless roughly oriented in a common direction.

2- Ed-Deir

Fig. 3.: .(Miller 1991:55-56, Site 71, Ph. 11)

Multi-period amongst which Nabataean was represented by more sherds (134) than any other period. c. 150 x 165 m. (3). Miller's view brings out well the steep-sided hill on which the ruins cluster but only a hint of the latter can be seen on the summit. A second photograph might have shown something of the ruins from close-up but the limited space on the hilltop would have made informative photography difficult. In contrast, the low vertical oblique view taken in 1998 (4) is informative in several ways. First, the location of the site on the summit of a round-topped hill linked to several others by a narrow neck of land. Second, the overall shape of the settlement. Third, the num-

Fig. 2: Majdalein. Vertical aerial view, 1953 (HAS 14.062, 10 July 1953 at 11.30).



Umm Qeis
Dar'a
Busra
Jerash
Deir el-Qinn
Tell Umm Hammad
Deir el-Kahf
Amman
Sahab
Azraq
Qasr el-Kharana
Dab'ah
Ed-Deir
Majdalein
Karak
Al-Qatranah
Kh. Mudeibi
Khirbet aj-Jariyeh
Al-Hasa
Bir Madkhur
Petra
Jafr
Ma'an
Kh. el-Moreigha
Ras en-Naqb
Quweira
Aqaba
Extent of HAS coverage
0
100 km

Fig. 1: Map of Jordan showing places mentioned in the text and outlining the area covered by the Hunting Aerial Survey (HAS) of 1953



Jauf Oasis (Smith 1999:56).

One readily available indicator of the scale and extent of Nabataean material culture is the tabulation of known sites in the invaluable JORDAN ANTIQUITIES DATABASE AND INFORMATION SYSTEM (JADIS) volume. It records that of 8,680 sites, 1300 (15%) have Nabataean material. However, if we exclude the undated 4.305, then almost 30% of dated sites have Nabataean material.

B. The contribution of Aerial Archaeology to research on the Nabataean period

In recent years increasing use has been made of air photographs to assist in ground survey. In the north, Kafafi and Palumbo employed them in conjunction with both ground survey and alone to "people" those areas they had not been able to visit in their Wadi az-Zarqa/Wadi al-Dulayl Archaeological project (Palumbo et al. 1996; kafafi et al. 1997). They reported a total of 409 sites -mainly seen only on the air photographs - giving a site density of almost 3.6 per sq. km. They believe, however, that the overall total for the entire area of 148 sq. km may be as high as 800, giving a density of 5.4 (CF. Kennedy 2000a).

The first author has now undertaken a total interpretation of the entire air photographic coverage of the western half of Jordan as it was in 1953 (Fig.1). The number of sites recorded is c. 25,000 and more intensive interpretation of specific parts suggests, with all probablity the total a much higher figure (Kennedy 1997; 1999a; 2000b). If we may use the results of ground surveys as a rough guide to possible chronological breakdown, then the numbers of Nabataean sites in this total could be anywhere between c. 2,750 and c. 10,000 Certainly thousands rather than hundreds.

Obviously such air photo interpretation will normally only reveal the sites and ground investigation will be required to provide relative or absolute dates. It is, however, a starting point on which the laborious task of ground survey can be built and the entire process enriched by collaboration with such surveys. A number of such collaborative ventures is now in progress, the preliminary results of one are now published (Kennedy 1998c), and the potential of a second is revealed (Kennedy 1998b).

There is a second approach. As noted, many known sites have already revealed a Nabataean presence. Most such sites are known only from ground inspection, and for few do we have even a sketch plan. In any case, such sketch plans, valuable as they are, are often by definition incomplete and prone to extensive distortions in what is usually no more than a simple measuring. Air photographs, too, are prone to both those limitations but usually less so and are far easier to work with. The number of sites which are known to have Nabataean components is considerable but in most instances the Nabataean phase is intermingled with those of other periods and the view on ground and air is of a palimpsest. Nevertheless, the novel perspective of an aerial view can be rewarding if only to reveal such sites in their entirety and to place them in their landscape context; such features are usually impossible at ground level. It will be useful to illustrate this point first in Part C then turn in Part D to some case studies where ground inspection suggests the site is overwhelmingly or entirely Nabataean and where this present exercise can be looked at more closely.

C. Nabataean archaeology from the air

Asimple demonstration of the immediate usefulness of an aerial view in a Nabataean archaeology may be obtained by comparing a standard ground view with that from above. In this respect, three examples of different types



Nabataean Archaeology From The Air

David Kennedy and Hamed Qatamin

Abstract. *Petra is justifiably a site of world heritage significance. However, in the context of Nabataean civilization as a whole there is the danger that such a place will seriously obscure the need to study their culture through all the evidence and not just a single, atypical site. Of course, important Nabataean towns are well-known elsewhere in Jordan as well as in Syria, Saudi Arabia and palestine. For 60 years, too, ground surveys have been revealing hundreds of smaller Nabataean sites. An indicator can be seen in the statistics prepared for the Jordan Antiquities Database and Information System (JADIS), a volume which notes that of the 8,680 sites listed there, no less than 1300 have Nabataean evidence on them. In pursuit of a more balanced, holistic interpretation, Excavation at Petra and elsewhere will continue to illuminate Nabataean culture and, in pursuit of a more balanced, holistic interpretation, we may expect that ground survey will reveal more Nabataean sites of all kinds (Part A). Another approach is aerial archaeology, a technique which allows sites of all periods to be discovered and recorded in a relatively cost-effective manner. It also allows new light to be shed on known sites which are often difficult to interpret at ground level (Part B). The present paper illustrates the potential of the technique for Nabataean archaeology. Wider aerial research in Jordan suggests that Nabatean total sites may be several thousand (Part C). Applied to specific sites (Part D), the role of the technique for interpretation is illustrated by reference to examples examined on old air photographs 1953 and some taken more recently 1998.*

A. Introduction

Despite the overwhelming impact of the remarkable city of Petra, Nabataean archaeology has always been more than just this place. Indeed, it is vitally important that the influence of Petra should not be allowed to distort what is undoubtedly a far more complex and interesting picture (Graf 1992: 253-260). Fortunately, scholarship has long ago engaged with several of the other well-known sites in Jordan (Rabba, Khirbet. et-Tannur, Humeima, Khirbet ed-Dariyh), Saudi Arabia (Hejr, Medain Saleh), Palestine (Oboda/ Avdat, Mampsis/ Kurnub, Nessana) and Syria (Bostra/ Bosra).

More generally, Nelson Glueck's interest in the period and ability to distinguish at least some of the characteristically Nabataean pottery, beginning with the first volume of his invaluable Explorations in Eastern Palestine (Glueck 1934), in showing scholars the evidence of first scores, at first, then hundreds of Nabataean sites of all kinds. The current emphasis on ground survey has taken the process further still with equally striking results. MacDonald's Wadi el-Hesa Survey has reported Nabataean sherds at 195 of the 1,074 sites recorded 18% (MacDonald 1989) (1). Further north, Miller has found Nabataean sherds at 290 sites of the 443 sites he identified on the Kerak Plateau; e.g., 65% (Miller 1991: 311-313). More widely, surveys of all kinds and levels of intensity have found or are finding Nabataean material on sites everywhere from the Hauran to the Hedjaz, the Negev to the

Issue No. 4 July 2001
ISSN: 1319-8947 (PP 21 - 40)



Hildesheim. New York.

The Holy Bible; 1986. New International Version **(NIV)**, Hodder and Stoughton, London, England.

Thompson, R. C., 1976. The New Babylon Empire, in: Burry, J.B. (& others), **CAH III,** pp. 218-225, Campridge University Press.

Thompson, R. C., 1960, **Late Babylonian Letters,** London.

Wiesman, D. J., 1985. **Nabuchadnezzar and Babylon,** Oxford.

Winnet, F. V., 1977. A Reconsideration of Some of the Inscriptions from the Tayma' Area, in: A. Al-Ansary (ed.), **Studies in the History of Arab Peninsula I**, pp. 69-77, Al-Riyadh, Saudi Arabia.

Winnet, F. V., Reed, W. L., 1970. **Ancient Records from North Arabia,** University of Toronto Press, Toronto.

Yehya, L. A., 1979. **Arabs in Ancient times,** (in Arabic) , Dar Al-Nahda, Beirut, Lebanon.

Zayadine, F., 1999. Le Reliet Neo-Babylonien a Sela pres de Tafileh, **Syria** 76: 83 - 90.



Anciennes de Teima; in: Lozachmeur, H. (ed.), **Presence Arabe Olans le Croissant Fertile**, pp. 63 ff, Paris.

Lindsay, J., 1976. The Babylonian Kings and Edom, 605- 550 B.C., **PEQ,** 108: 23-39.

Livingstone, A., 1989. Arabians in Babylonia / Babylonians in Arabia, in: T. Fahd (ed.), **L'Arabie Pr`eislamique et son Environnement Historique et Culturel, Travaux Du Centre De Recherche Sur Le Proche-Orient Et La Grèce Antiques,** 10: 97-105.

Luckenbill, D., 1927. **Ancient Records of Assyria and Babylonia II**, Chicago.

Macdonald, M. C. A., 1995. North Arabia in the First Millennium BCE, in: J. M. Sasson and others (eds.), **Civilizations of the Ancient Near East II,** 1355-1368, New York.

Mitchell, T. C., 1992. Where was Putu-Iaman?, **PSAS**, **22:** 69-80.

Mohammed, H. I., 1983. **Nabochaznazzar II; 604- 562 B.C.,** (in Arabic), Dar Al-Horriah, Baghdad, Iraq.

Moenes, H., 1987. **Atlas of the History of Islam,** (in Arabic), Dar Al-Zahraa, Cairo, Egypt.

Musil, A., 1928. **Northern Negd: A Topographical Itinerary**, New York, American Geographical Society of New York.

Oates, J., 1986 **Babylon**, Thames & Hudson , London.

Openheim, A. L. The Seafaring Merchants of Ur, **JAOS, 74** (1954).

Parr, P., 1989. Aspects of the Archaeology of North-West Arabia in the first Millennium B.C., in: T. Fahd (ed.), **L'Arabie Prèislamique et son Environnement Historique et Culturel, Travaux Du Centre De Recherche Sur Le Proche-Orient Et La Grèce Antiques, 10:** 39-66.

Parr, P., 1982. Contacts between North Arabia and Jordan in the Late Bronze and Iron Ages, in: A. Hadidi (ed.), **Studies in the History and Archaeology of Jordan, I:** pp. 127-133, Amman, Jordan.

Parr, P., 1992. Edom And Hejaz, in: P.Bienkowski (ed.), Early Edom and Moab : The beginning of the Iron Age in Southern Jordan, **Sheffield Archaeological Monographs 7**, pp. 41-46.

Parr, P., 1993. The Early History of the Hejaz: a response to Garth Bawden, **Arabian Archaeology and Epigraphy** 4 (1): 48-58.

Roaf, M., 1990. **Cultural Atlas of Mesopotamia and the Ancient Near East**, Facts on File, Oxford.

Roux, G., 1985. **Ancient Iraq**, Penguin Books 2nd. ed, London, England.

Saggs, H. W. F., 1995. **Peoples of the Past: Babylonians,** London.

Smith, S., 1975. **Babylonian Historical Texts Relating to the Capture and Downfall of Babylon** (BHT), Georg Olms Verlag,



Riyadh, Saudi Arabia.

Barkay, G., 1992. The Iron Age II-III, in: A. Ben-Tor (ed.), **The Archaeology of Ancient Israel,** pp. 302-373, Yale University press, London.

Barlett, J. R. 1972. The Rise and Fall of the Kingdom of Edom, **PEQ,** 104: 26-37.

Barlett, J. R. 1979. From Adomites to Nabataeans: A Study in Continuity, **PEQ,** 111: 53-66.

Bawden, G., (and others) 1980. Typological and Analytical Studies, **ATLAL,** 4: 69-120.

Bawden, G. 1992. Continuity and description in the Ancient Hejaz: an assessment of current archaeological strategies, **Arabian Archaeology and Epigraphy,** 3 (1): 1-22.

Bawden, G. 1981. Recent Radiocarbon dates from Teyma, **ATLAL,** 5: 149-155.

Beaulieu, P-A. 1995. King Nabonidus and the Neo-Babylonian Empire, in: J. M. Sasson and others (eds.), **Civilizations of the Ancient Near East II**, pp. 969-979, New York.

Beaulieu, P-A. 1989. **The Reign of Nabonidus: King of Babylon 556- 539 B.C.,** Yale University Press.

Browning, I. 1974. **Petra**, London.

Dalley, S., Gognel, A., 1997. The Sela Sculpture: A Neo Babylonian Rock Reliet in Southern Jordan, **ADAJ,** 41: 169-176.

Dougherty, R. P. 1933. Tayma's Place in the Egypto-Babylonian World of the 6th. Century B.C., **Mizraim 1.**

Eph ᶜal, I., 1982. **The Ancient Arabs: Nomads on the Borders of Fertile Crescent 9th.- 5th. Centuries B.C.,** Leiden, E. J. Brill.

Gadd, C . J., The Harran Inscriptions of Nabonidus, **Anatolian Studies, 8:** 35-108.

Graf, D. F. 1980. Ebrei in Arabia; in: **Gli Ebrei Nell'Impero Romano,** A cura di Ariel Lewin, Rome.

Grayson, A. K. 1975. **Texts from Cuneiform Sources V; Assyrian and Babylonian Chronicles**, J. J. Augustin Publisher, New York.

Grollenberg, L. H. 1983. **The Shorter Atlas of The Bible,** London, Penguin Books.

Herodotus, 1972. **Histories** I, London Penguin Books, London.

Kitchen, K. A. 1995. Ancient Arabia and the Bible; in: **Archaeology in the Biblical World,** 3 (1): 26-34.

Kitchen, K. A., 1994. **Documentation for Ancient Arabia (DAA I),** Liverpool University Press.

Lambert, W. G., 1972. Nabonidus in Arabia, **Proceedings of the Fifth Seminar for Arabian Studies** (PSAS) 2: 53-64.

Lemaire, A., 1995. Les Inscriptions



the King. Two inscriptions, recently discovered, affirm that tribal chiefs from south-west Taima were allies of Nabonidus and their task was "...to secure the area desert by desert" (Al-Theeb: forthcoming).

b) The archaeological survey attests to several features of the Babylonian influence in Taima, particularly the area where Qasr-al Hamra lies. This site consists of a complex of four buildings with Neo-Babylonian motifs and architectural style (Abu- Duruk 1986: 13, Bawden 1980: 79, 82-4: 1981, 152-3).

c) The Adomite artistic influence in painted pottery of Taima represents a notable relation between the latter and Edom, as a result of population movements either after or before Nabonidus defeated Edom (Winnet 1977: 72; Bawden 1992: 1-21; Parr 1993: 48-58). This evidence, however, would also strengthen the identification of Adummu with Edom rather than Dawmat Al-Jandal.

d) The identification of Nabonidus with the local deity of Taima, Salm of Hagam, may refer to a deification of the King there. As far as I know, this was mainly an Assyrian practice, which was never known in Arabia. Nevertheless, the cult of Nabonidus might have been practiced in Taima, and significantly it was served by an Egyptian priest called Petosiris, who was practically authorized to perform ritual service for the cult of a deified monarch (Dougherty 1933: 140 ff).

6) It is worth noting that Nabonidus's campaign had crucially changed the Babylonian documented concept of "Arabia." Since the criterion of this concept was based on the last point reached in Arabia, the allusion to Arabia after Nabonidus's campaign to Taima varied from the previous ones, and thus extended further south of Al-Madina in Babylon Documents (Yehya 1979: 96; fig. 3)

Prof. Dr. HASSAN EL-SAADY: Department of History & Archaeology -Faculty of Arts - University of Alexandria- Alexandria- Egypt.

ملخّص: يُلقي هذا البحث الضوء على الفترة التي قضاها الملك البابلي نابونيدس بالجزيرة العربية، التي بلغت على الأرجح عشر سنوات، من جملة عهده الممتد لسبع عشرة سنة. إذ تناول الباحث بالنقد معظم الآراء حول هذه القضية، مع وضع كافة أبعاد السياسة الدولية، وتوازنات القوى في الإعتبار. الأمر الذي ساعده على إستخلاص مجموعة من النتائج، التي يمكن أن تعد إضافة في فهم هذا العهد، الذي مثّل نهاية الإمبراطورية الكلدانية، وبزوغ نجم فارس كقوة كبرى.

* To Prof. Dr. Lotfy A. Yehia; with sincere gratitude and respect.

REFERENCES

Abbas, E. 1987. **Researches in the History of Al-Sham: The Nabateans** (in Arabic), Dar A-Shorouq, Amman.

Abu-Duruk, H. I. 1986. **Introduction to the Archaeology of Tayma,** University of Leeds.

Al-Belady, A. 1979. **Lexicographical Toponyms of Al-Hejaz III**, (in Arabic), Mecca.

Ali, J. 1993. A Comprehension in the History of the Arabs before Islam, vol. I (in Arabic), Inscriptions from the area of Rum", **Al-Darah**,



b)- For the next years, from the end of 553 to 549 B.C., sources lack any information. We would suggest that this was a period to run the state and to quell the dissension of the Babylonian cities, as well as the period for inaugurating his project in Harran, and the diplomatic alliances with Persia and Egypt. His conquest of Edom may, with all probability, have occurred during this period.

c)- During the last ten years, 449-439 B.C., Persia dominated Media, Nabonidus fulfilled his pre-planned target in Arabia, commenced his Harran project, his mother died. Then Persia started its expansion in the area, enmity with Babylon broke out and led to two confrontations: one in the northern borders during the King's stay in Taima and the other in Opis and witnessed the defeat and fall of Babylon.

2- Historical and economic circumstances in the Ancient Near East during the relevant era, suggest more convincingly that Nabonidus's expidition to Arabia had economic and strategic motivations (noted above). Other motivations, whether religious or personal, stand untenable or marginal at most (cf. Beaulieu: 1989, 184-5; Parr 1982: 49-50).

3- The excursion of Nabonidus to the oases of the Hejaz strip from Taima downwards to Al-Madina can be seen as the last step in fulfilling his economic and strategic targets. Again, it is inconceivable to assume that he had any intention to expand his influence further down then eastwards in order to control the trade of the Arabian Gulf, which might have been diverted from Ur to Arabia (Lambert: 1972: 60-2; Ali 1993: 615).

This assertion is based on two reasons: first the already settled situation of Gulf trade in favour of Babylon; the administrative documents attributed to year 11 of Nabonidus have considered the Gulf island of Telmon (Delmon: Bahrain) as a Babylonian province (Openheim 1967: 241). Second, since Al-Madina was considered the start of three major trade routes, the Arabian trade could be controlled through Al-Madina without penetrating further south. Of these, one route led directly to Mesopotamia passing southeast of the Nafoud desert, the other led to Transjordan through the stations of Dedan and Tabouk. The third passed by Khaybar and Fadak to reach Taima, where it branched off into three main routes: One to Dawmat Al-Jandal (Adummatu) then to Babylon, the second to Tabuk then to Transjordan, and thus could be reached directly by the third without going into Tabouk (Ephcal 1982: 181, map 241; Moenes 1987: 59, map 35; fig. 2). In sum, Nabonidus's residence in this Arabian area had enabled him to efficiently control crossroads of all trade routes to Egypt and Syria from Southwestern and eastern Arabia, as well as to govern his Empire as its legitimate ruler (Musil 1928: 225).

4- Nabonidus was never self-exiled in Taima for any political reasons; the cancellation of the Akitu festival during his sojourn and the issuing of official letters throughout his regnal years (Thompson 1960: 48, 117, 133, 137, nos. 51, 143, 165, 173) afford an explicit proof of his ruling the Empire continuously for his 17 year reign.

5- Despite the military nature of the campaign, many Babylonian cultural influences could be attested to particularly in Taima. In essence, the phenomenon of "urbanism" cannot be transferred by soldiers but by craftsmen. Thus, the presence of craftsmen was necessary to building forts and masons for soldiers stationed in Babylonian colonies for long periods (Browning 1974: 31; Parr 1989: 65; 1992, 45). One may summarize some of these cultural influences as follows:

a) The nature of the mutual relation between Nabonidus and Arabian tribes was transformed into alliance instead of animosity, thus no wonder if we find that those tribes were responsible for securing the area on behalf of



Babylonian Empire (Beaulieu 1995: 977).

In dealing with the motivations of Nabonidus's stay in Taima, the personal ones have also been proposed on the ground of the adequacy of Taima's dry weather as a cure for his evil sickness (virtual madness) which he suffered for seven years. It was brought upon him by divine wrath as an interpretation of a dream or omen, according to the book of Daniel and to the passage called "Prayer of Nabonidus" of the Qumran Dead Sea Scrolls (Wiesman 1985: 103-5; Lemaire 1995: 63ff; Book of Daniel 4, 28-32).

The latter sources tend to be propagandist similar to the Persian verse account which considered Nabonidus's illness a divine curse owing to his impiety (Gadd 1958: 74-5). This concordance between Jewish and Persian sources would possibly reflect the historical situation. It is understandable that Jews, by these references, might have firstly retaliated against the conquering Babylonians who left the Jewish people in very miserable conditions (Kings II: 25; 1-25; Barkay 1992: 372), particularly during the reign of Nabuchaznazzar whose name, instead of Nabonidus, was mistakenly mentioned in the book of Daniel (Book of Daniel: 4, 31-33). Secondly, they might have also expressed their gratitude to the benevolence of Cyrus II whom they considered a savior, delivering them from captivity and, after the fall Bablyon, allowing them to rebuild their temple in Jerusalem (Grollenberg 1983: 177-9).

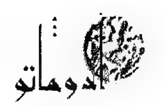
Another relevant point pertains to a possible role of Jews in the campaign of Nabonidus in Arabia, since the text of Harran referred to them amongst the King's people "... in the distant tracks, I (the King) spread abroad..." (Gadd 1958: 63-5). The Jewish participation in the Arabian campaign has prominently figured in the work of most scholars who dealt with this topic. It was considered as part of an enterprise for another exodus of the Jews who were brought from the Babylonian exile. The evidence on which they rely was that Jewish colonies in the Arabian oases were flourishing at the rise of Islam (Graf : 259-270). Another viewpoint refers to their local communities, which were established by the immigrants who fled towards the Arabah or the Jordan valley, and to occupied parts of several oases in Arabia either after their captivation by Nabochaznazzar or after the conquest of Edom by Nabonidus (Kings: II , 25; 4, c 4; Lindsay 1979: 38).

The speculative compromise would assign a possible Jewish participation alongside the Babylonian troops, and this participation was even nourished by the inhabitants of the oases on the route of Nabonidus's campaign. This conjecture is based on instances of Jews who assumed charge of high administration posts in Babylon at the time of Nabonidus (cf. Smith: 1975, 46-7). This fact may mean one of two things: either they were not ultimately treated as captives in the Babylonian society, or they were compelled to fight in the Babylonian army. Therefore, their participation in the campaign probably served the purposes of Nabonidus who employed them to guarantee the assistance of their relatives in the oases, or at least to rule out their possible opposition to his march.

Conclusions:

1- The uncollated texts of the time of Nabonidus did not enable scholars to reach a convincing chronology of the events (e.g. Gadd 1958: 79- 81; Smith 1975: 107-10; Lambert 1972: 54). Nevertheless, one may propose a general chronological outline of three entities:

a)- The first three years, 556-553 B.C., witnessed Nabonidus's accession, his northern campaign to Cilicia and Syria where he stayed for sometime in Lebanon to recover from illness.



(Smith 1975: 58-9).

3-It is worth noting that Marduk had been worshiped amongst several deities in Harran since the Assyrian Period, while the moon cult represented by Sin was known in Babylonia since the earliest times (Smith 1975: 53- 4). Thus, one may consider the contribution of Nabonidus to the temple of Harran as a conventional task of the King towards an eminent figure in the Mesopotamian pantheon.

4-The cancellation of the New Year festival (Akitu festival) does not refer, in the present writer's view, to the King's heresy. On the contrary, it may have a bifold significance: political and religious. Nabonidus was keen to retain the sacral prerogatives of Kingship at the festival (Beaulieu 1995: 976). Again, his co-regent son could not have celebrated this occasion in his father's absence in Taima. Therefore, the celebration of the Akitu festival was held once again after the return of Nabonidus to Babylon in his 17th regnal year (Grayson 1975: 109).

5-Since the Persian verse account of Nabonidus was written during Cyrus's reign, it seems an echo of the anxious Persian propaganda which depicted the Babylonian King as a heretic ruler (Smith 1975: 27, 82). This undoubtedly would curtail the historical value of the text.

In light of all these considerations, we may state that the religious motivation had been over estimated by scholars, even though it seems to entirely surmount the economic, diplomatic and strategic motives.

The argument of the diplomatic and strategic causes could not be taken within the purview of a threat of the Arabs to the trade routes to provoke Nabonidus to launch his expedition. It is quite untenable to conceive the King's marches as mainly punitive (cf. Lambert 1972: 62). In this respect, the campaign to Arabia would be considered as part of the strategic plan of Nabonidus to strengthen the conventionally powerful position of his empire in the whole area, especially since he subdued Cilicia and Syria, in addition to his successful treaties with Egypt and Persia as stated supra. Having realized the close proximity of Babylonian presence in Harran to conflicting powers, Nabonidus saw his Arabian campaign as a necessary step to fulfill this plan which created a strategic depth in the south similar to that of Harran in the north.

In fact, the importance of this step arose strikingly during Nabonidus's ten-year stay in Taima, first as a result of controlling the main trade routes as asserted above, and then as a result of the termination of the Babylonian-Persian alliance when their common fear of Media no longer existed. Another point to consider was the Persian expansion afterwards in Lydia and the coastal cities in its environs which was probably preceded by an attack on Northern Syria (Herodotus: I: 72 ff.; Roaf 1990: 204).

Here, one should emphasize the correspondence of the period of Nabonidus sojourn to that of the latter Persian expansion which most likely occurred between 548- 539 B.C., and thus it would lend more value to the strategic motivation. One should recall in particular the hostility between Cyrus and Babylon which reached its peak when Cyrus II from Elam threatened the sea-coast of southern Babylonia, and thus found herself caught between pincers (CAH III: 223; Smith1975: 101-2).

Although it is difficult to draw a chronological order for the events of this stage, one would postulate that most likely Babylon reacted when Nabonidus launched his troops twice, once under his son's leadership ca. 547 B.C. who failed to defend the northern frontier against the Persian devastation (Saggs: 1995: 171), and once when Nabonidus found himself compelled to leave Taima and face Cyrus in a decisive battle at Opis on the Tigris in 539 B.C., which ended the era of the Neo-

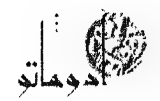


Fig. 3: The Babylonian expansion in Arabia in the reign of Nabonidus. (Beaulieu, P-A. 1989: 170).

long-term devotion of Nabonidus to the renovation of Sin (the Ekhulkhul) at Harran underlined his choice of Taima as a notable centre for moon worship where he was able to express his piety towards Sin peacefully (Smith 1975: 63, 88; CAH III: 221).

As manifested in Nabonidus's verse, conservative priesthood in Babylon considered those behaviors a sacrilege trend committed by Nabonidus. The same suggestion had been maintained by recent scholars who adopted the religious motivation as a prior reason for the King's self-exile in Taima. However, it would be proper to discuss this crucial matter in the light of the following points:

1-Although the project of Nabonidus at Harran became a matter of heresy in the views of his opponents, his predecessor Ashurbanibal had similarly restored the Temple of Sin there without any indictment of heresy (Luckenbill 1927: 914, 983).

2-Nabonidus was also interested in restoring ancient temples such as the Ebarra of Shamash in Sippar and the temple of Ur, after the king had been given a sure confirmation of his oracle from great lords of Babylon, Marduk and Adad. Those contributions seem undoubtedly the antithesis to the previous indictment



ᶜUla; ca. 113 km. southwest of Taima), where he had to defeat its people. Although we lack sources pertaining to the confrontation there, it is surely according to the chronological studies that Kerbil son of Matail (565- 550 B.C.) was the ruler of Dedan who was stimulated by the latter's defeat of Qedar to claim local supremacy before Nabonidus had subdued him (Kitchen 1995: 31; Winnet & Reed 1970: 90-1).

After Dedan, Nabonidus's next station was Padakku (Fadak means garrison; most likely the recent Al-Huwaiyit) which leads to the oasis of Khibra (recent Khaybar, ca. 240 km. from Taima); and from Khaybar to Iadikhu (Yadic; perhaps the recent Al-Hayit), which could be located between Fadak and Khaybar, more precisely between Wadi Akhtal and the Water of Hamaj (Al-Belady 1979: 171-2; Beaulieu 1989, 173, map: 170). Finally Nabonidus reached Iatribu (Yathreb; recent Al-Madinah Al-Munawarah, ca. 370 km. from Taima). Those localities witnessed the ten years stay of the King who most likely established garrisons to hold sway over the people there and move periodically from one to another safely. The text of Harran describes garrisons as follows: "...They kept guard for me, they accomplished my command in the seclusion of tracts, far distant and roads secluded which I traveled...." (Gadd 1958: 61, 85).

Although scholars have mostly accepted the course of marches of Nabonidus's campaign in Arabia, they did not come to terms with its motivations. Thus, it seems adequate in this respect to recount the different viewpoints and their relevant arguments.

Firstly, the economic motivation has been urged by some scholars on the ground that Nabonidus sought to fasten his grip on the lucrative trade routes which extended via Arabia from Sheba to Damascus then further north to Asia Minor, and from The Arabian Gulf to Egypt. These routes fostered a wide range of commodities such as frankincense, spices, metals, precious and semi-precious stones, etc (Smith 1975: 81; Oates 1986: 133-4). This required a campaign to Arabia which was considered the last straw for Babylon to overcome first its own economic problems which culminated in the Famine Babylonian cities underwent, and then to restore the Babylonian control over those vital trade routes which, since the fall of Assyria, were virtually lost to the Arabs, mainly the Nabateans and the Medes (Barlett 1979: 65; Yehya 1979: 414-5).

This economic motive, however, had been challenged or at least underestimated by other scholars who considered the King's campaign a natural step and in conformity with the policy of the Neo-Babylonian rulers who would have sought to bring north Arabia into their empire, in order to secure their control over the Mediterranean regions. Additionally, the economic motive would not have compelled the King to launch his troops, because he could have easily appointed on his behalf a military governor to keep the region under control (Beaulieu: 1995, 975).

The religious motivation is overestimated as being the major purpose of this enigmatic stay in Arabia. This motivation is based on the attempt of Nabonidus to promote deity Sin as master of gods, as referred to in the text of Harran. The promotion of Sin led to the degradation of the status of Marduk and his followers in the Mesopotamian pantheon (Gadd 1958: 47). For scholars, the consequences of this heresy had been reflected in two respects: First, in suspending the conventional new year festival (Akitu festival) where the Babylon King should celebrate and witness the reinstatement of Marduk as the master of deities (Grayson 1975: passim). This suspension had deprived the priesthood of Marduk of the annual observance of this festival which usually amounted to more than 150 kg. of gold and 3 tones of silver (Roaf 1990: 202). Second, the



to his action towards Dedan in particular (Gadd 1958: 59; Ephcal 1982: 180-1). Therefore, the relevant texts will be used to identify the course of Nabonidus's march to Arabia. The text of Harran refers to all important oases in the area south of Taima extending for 370 km. in length and 100 km. in width. These dimensions certainly place the area in the region of Hejaz, and these places will be dealt with here seriatim according to the text (Gadd 1958: 59; Moenes 1987: 47, map 31).

The texts begin with Taima where a warlike action was taking place because its prince was killed; a massive massacre was committed against its people, and their herds were also slaughtered (Lambert: 1972, 56). This may refer to a resistance by the tribes of the area and a harsh reaction from the King not only to subjugate people but also to destroy their means of subsistence (Beaulieu 1989: 174). Taima, however, became the base of the King in Arabia or most likely the second capital of his empire where he stationed his troops. He also built there a palace, which was a replica of the royal palace in Babylon where he was able to receive ambassadors (Beaulieu 1989: loc. cit.).

From Taima Nabonidus pursued his march southwards to dominate the whole region. He started with Dadanu (Dedan; the recent Al-

Fig. 2: Main routes in the Syro-Arabian desert. (Ephcal, I. 1982: 240).



nian capital which might have fallen at sometime between year 11 and year 17, or might have been before (cf., Lambert 1972: 54; Smith 1975: 108-9; Beaulieu 1989: 149-60).

The proposed time of the start and end of the sojourn in the latter views seems unconvincing. It is inconceivable that Nabonidus had started all his wars and strategic moves immediately after he assumed the throne and without returning or at least having a break to run his state (Beaulieu 1995: 947), especially if it is considered that he ruled during very extraordinary internal circumstances. As for his earlier return, Babylonia had not exprienced any fatal event; e.g. external attack, coup d''etat, etc., to have compelled the king to leave Taima and return to his capital where his son was successfully ruling in his name (Lambert 1972: 57-8). On the contrary, Nabonidus was able to move northwards in his year 9 to bury his mother who died in Durkarashu on the bank of the Euphrates upstream from Sippar (Grasyson 1975: 107), and he assembled in his presence the inhabitants of Babylon and Borsippa. He might have been able as well to fulfill his filial piety towards the moon-god in the temple of Harran (Gadd 1958: 74-5). Therefore one may adopt the period of Nabonidus' sojourn in Arabia in accordance with the available texts mentioned supra (from his regnal year 7 to year 17, i.e. circa. 549- 539 B.C.).

The next point to discuss is the march to Taima that had been preceded by a confrontation with Adummu in the course of his year 3, as texts asserted. The problem here is the identification of Adummu: whether it is Edom along the caravan route to North Arabia or Adummatu (the recent Dawmat Al-Jandal) in Al- Jawf. Those, however, are different according to calligraphic and geographical criteria (cf. Dalley, Gognel 1997: 169-76; Musil 1928: 225-6; Zayadine 1999: 83- 90; Roaf: 1990, map 203). Moreover, the mention of the King's military action there after dealing with the Ammananu mountain of Lebanon would back the assumption of its being Edom of the Syro-Arabian desert. It is hard to conceive that Nabonidus had left Lebanon to deal with the people of Dawmat Al-Jandal, more than 1000 kilometers away and which was always within the Mesopotamian' sphere of influence (Livingstone1989: 97ff). Thus the large troops of Nabonidus were already launched to Edom, which was strategically situated on the route between his Syrian vassals and his intended Arabian campaign; he succeeded in conquering its capital Bosra (near Al-Tofailah, Jordan), and its trade with Dedan and Taima (Abbas 1987: 20). This success in Edom, however, was also part of the series of confrontations between the Babylonian Empire and the Qedarites who used to threaten the area (Barlett 1979: 59-62, fig. 1). Since we are inclined to adopt the available textual references, we would say that the campaign against Edom had taken place in year 3, while the Arabian campaign had completely been fulfilled during Nabonidus's seventh regnal year. The campaign of Edom, however, had enabled Nabonidus to safely take the route to Taima. He certainly followed the trade route south from Syria through Edom, and once again Dawmat Al-Jandal was outside it (Lindsay 1976: 33-6; Barlett 1972: 26-37).

As regards the course of Nabonidus' march to Arabia, the collation of his main sources would enable us to reconstruct its layout as accurately as we can. Thus, while Nabonidus's chronicle refers to the King's stay in Taima, Persian poetry attests to his brutal policy towards the Persian people. And the text of Harran compiles in one passage the Arabian places which have been invaded by the King, while the fragmentary text of the B.M. (34167+ col. V) provides a valuable reference

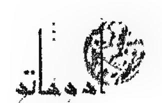


Fig. 1: Stages of Nabonidus' marches (a suggestive view). (Beaulieu, P-A.1995: 970.)

interest in controlling the traffic along desert routes (Ephcal 1982: 181-2; Macdonald 1995: 1367). It is inconceivable to consider the people of Taima's region, who were defeated by Nabonidus later on, as having established a mutual relation with him.

After the gap of three years, the chronicle of Nabonidus refers immediately to the King's presence in Taima in his seventh year, whilst the Harran text refers to a period of ten years there, before his return to Babylonia in his regnal year 17 (Grasyson 1975: 106-8).

Because of this textual gap, scholars' controversies concerning the King's arrival in Taima revolve around whether it started in his third regnal year and after his recovery in Lebanon or any regnal year from 4 to 6, beside year seven which coincides with the text's reference of being there. These different views consequently affected the year of his return to the Babylo-



tion was beyond Nabonidus's power (CAH III: 221; Roux 1985: 354).

Accordingly, Nabonidus claimed after his succession that the moon-god asked him in a dream to restore his temple (the Ekhulkhul) at Harran after 54 years of abandonment and decay. But owing to the political circumstances as well as the strategic position of this area that had been affected by frictions, then confrontations between the Medes and the rising power of Persia, Nabonidus's project for Harran persisted almost throughout his whole reign (Gadd 1958: 74-5), a fact which would confirm the inclination of Nabonidus to set his foot in this strategic area for as long as he could.

Nabonidus also campaigned in his second year in the Syrian city of Hamath, while he was too busy in his third one, having recovered from his illness, with campaigns in the Lebanese mountain of Ammananu, the then land of Amurru (Grasyson 1975: 105). These campaigns aimed either to quell rebellious cities, to guarantee the products of the region, or to fly the Babylonian flag in emulation of the heritage of his warrior predecessors (Smith 1975: 99-100). The importance of this area, needless to say, shows itself in its being the extension of the Arabian caravan trade routes. He also encamped his army in Adummu, the controversial area which will be dealt with in detail infra (Grasyson 1975: 105).

Although the Nabonidus Chronicle 7 has a gap covering his regnal years 3-6, his inscriptions of Harran refers to the peaceful relations which were already settled between him and "...Egypt, the city of the Medes as well as the land of the Arabs..." (Gadd 1958: 59; cf. Grasyson 1975: 106) . Within this period of three years brief events took place in the Babylonian sphere of interest, particularly those relating to the new rising power of Persia under its ruler Cyrus II who finally defeated Media in year 6 of Nabonidus ca. 548 B.C. (Herodotus I: 75; Diodorus of Cicily: II: 34, 6).
This Persian Victory, however, enabled Nabonidus to carry on his project in the moon temple of Harran which became under the control of Cyrus, especially after the treaty between both sides had been ratified..." (Gadd 1958: 59; Xenophon: 5, 2-3). Thus the allusion to peace with the city of the Medes in Harran text may possibly mean- according to Gadd- with the city of Ectabana which was occupied by Cyrus (Gadd :1958, 76-7).

Nabonidus also succeeded in putting an end to the inherited enmity between Egypt and Babylon, an enimity that reached its peak between Ahmose II and Nabochaznazzar. when the latter tried to eliminate from the trade route through Northern Hejaz the Egyptian control or whoever may appear there (cf; Ephcal 1982: 171-8; Mohammed 1983: passim). Ahmose escalated the situation by seeking help from his western neighbour, the Greek colony in Cyrene (Mitchell: 1992: 77). Thus the peace with Egypt achieved by Nabonidus - in the present writer's view - was of pronged target. On the one hand, it guaranteed to appease the Egyptian threat in Syria, which would have affected Nabonidus's supremacy there, and it would enabled Nabonidus to serve his aims in Harran northwards and Arabia southwards, on the other.

The reference to the Arabs in the text of Harran seems to have a bifold nature. At one level, it referred to Egypt and the city of the Medes. At another, it implied the oases of Taima and its ambit. Again, the first allusion referred to a peaceful relation between those Arabs and Nabonidus, but the second dealt with Nabonidus's defeat and subjugation of those Arabs (Gadd 1958: 59).

In this respect, the first reference may refer to the establishment of formal relations between Nabonidus and nomad groups in the Syro-Arabian desert to solidify their mutual



Nabonidus in Arabia: a Re-assessement*

Hassan El-Saady

Abstract. *This paper aims to highlight the possible motivations which may have been considered by Nabonidus to stay in Arabia for ten years of his 17 year reign. All the available reasons were discussed in the light of the contemporary sources as well as the international circumstances, in an attempt to clarify the reasons behind this self-exile. It also refers to the possible reasons of the fall of Babylon and the rise of Persia as a new super power.*

The sojourn of Nabonidus, the last King of the Neo-Babylonian Empire, to Arabia is the most controversial topic in his reign. His enigmatic character undoubtedly threw dubious shadows on this eminent event which spanned more than half of his 17 year reign (556-539 B.C.) (Kitchen 1994: 237ff). Scholars therefore still debate the period of this sojourn, its dating, nature, motivations and consequences. The present writer, however, aims to provide a cogent re-assessment of this event and its ramifications.

It seems adequate at the outset to shed some light on the internal and external circumstances that accompanied Nabonidus's accession and would have definitely affected his remarkable decision to move to Arabia.

Internally, it is well known that Nabonidus assumed the throne in 556 B.C. after the anarchy which dethroned the young legitimate King Labashi-Marduk. Since he had no royal background, it was most likely that Nabonidus and his son Belshazzar were involved in a coup d'`etat against the young King (Saggs 1995: 169). This can be attested to by texts alluding to Nabonidus's successful subdue of the struggle of some Babylonian cities which revolted against him in a possible opposition immediately after he usurped the throne. Consequently, fever and famine befell those societies as a result of those chaotic affairs (Gadd 1958: 53, 59; cf, Smith 1975: 100, 114). Thus, as a matter of speculation, those latter events would be considered internally as one entity that had nothing to do with his move outside Babylon.

As for the international status quo, Nabonidus had to secure his control over the area in Anatolia to guarantee the supply of silver, copper and iron, the most precious metals in the Near East. Since this area was mostly controlled by the two allied powers, Media and Lydia, he launched his troops in his first regnal year westwards to the land of Hume? (most probably Cilicia). This latter became a Babylonian vassal and created a buffer zone between his northwestern border and Lydia (Beaulieu 1989: 144).

His next two regnal years witnessed several strategic steps similar to those he took against Cilicia and which might have been repeatedly taken (Beaulieu 1995: 974). His attempt against Media meant to hold under his control the city of Harran which had long been of religious importance as a centre for the cult of the moon-god that was ministered by Nabonidus's mother. Moreover, the city had strategic importance whether for controlling the roads from northern Mesopotamia to Syria and Asia Minor or for being the final seat of Assyrian power, prior to being controlled since 610 B. C. by the powerful Medes whose confronta-

Issue No. 4 July 2001
ISSN: 1319-8947 (PP 7 - 20)



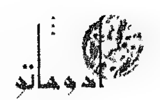
ages to the late Islamic periods. Of his earliest works was his 1954 The History of Art in the Age of Man, and his last was the 1999 Encyclopedia of Islamic Architecture, Archaeology, and Arts. Some fifty years separate his earliest from his last; in between he published many books and papers; he wrote on the arts in Iran, Iraq, Syria, the Arabian Peninsula, and of course Egypt. He supervised more than a hundred academic dissertations and was an active member in many scholarly associations and organizations in and outside Egypt. Professor Basha had the chance to spread his academic activities in many Arab universities: he worked at King Saud University, Umm Al-Qura University, and University of Sanaa. In all those places, Professor Basha contributed to, and participated in the research. I have had the chance to work with him for almost four years when he was a staff member in the Department of Archaeology at King Saud University. I have nothing but praise for his rich knowledge, constructive cooperation, and pleasant personality. When he found in the Museum of the College of Arts some Arabic texts from Beni Sulaim's region, he committed himself to studying them and publishing the results in the Proceedings of the International Forum for the Arabian Peninsula Studies, which was held at King Saud University. Professor Basha (may Allah have mercy on him) had earned the respect of all; he was honored with the State Award in Egypt in 1993 and the Shield of Arab Archaeologist Federation in 2000.

***

As for professor Abdulaziz Saleh (1921-2001), he was the first I met after I returned from Britain in 1966. At that time, he was the chairman of the Department of History at King Saud University. He welcomed me as a staff member in his department since the Department of Arabic, to which I was supposed to return, felt uneasy about my field of study: archaeology and ancient languages. He took me in, gave me an office, and kindly assigned to me the teaching of the courses he himself used to teach; namely, the Arabian Peninsula in pre-Islamic times and Historical Texts. These two courses, he felt, were within the domain of ancient history. Through my commerce with him, I came to realize that I was dealing with a first class, distinguished scholar who was deeply knowledgeable of the studies of the Ancient Near East. During our work together, we made our first visit to Al-'Ula and Madain Saleh, and we also established the Association of History and Archaeology in the College of Arts. He was the first to chair it. However, his tenure at King Saud University came to an end; and when he left, we felt that we had lost one of the fundamental pillars of the department. Others replaced him, but they just fell short of what Abdulaziz Saleh had been: confident, and well-versed in his field, committed to helping the youth until they find their own places among scholars and researchers. Our relationship continued; I used to visit him at his own home and benefit from his work. Professor Abdulaziz Saleh had returned to the University of Cairo to become the Dean of the College of Archaeology. He was the right man for the position. Professor Abdulaziz Saleh had published in Arabic, English, and German many solid works-- some ten authoritative books and a great many articles-- covering the civilizations of Mesopotamia, Syria, the Arabian Peninsula, and the Nile Valley. His work has been respectfully received by Arab and foreign academics. His name was well-known and his solid knowledge was well-recognized; only naturally his efforts for almost half a century were rewarded when he was chosen to the membership of The Assembly of the Arabic Language in Cairo. May Allah Almighty bestow his mercy on him.

I have no doubts that those two great professors have passed away after having enjoyed the gratification of respect and reverence their students bestowed on them. The two were seen as pillars of the College of Archaeology, University of Cairo. Though both were octogenarians, they had not left their offices and had to the very last minute been attending to the needs of their students and overflowing with knowledge and manners. This is the way in which scholars are rewarded; this is the way in which sons honor fathers. At an age of no loyalty, how wonderful to receive it from those who are loyal.

Editor-in-Chief



What have been stated above by no means lessen the importance of the role foreign expeditions play in general. A great number of these expeditions play, in their own home countries, conspicuous and continuous efforts in promoting aspects of development in the countries where they work. To take advantage of the presence of foreign expeditions in the area, it is perhaps essential for authorities and administrations of archaeologies and museums in the Arab world in general to explore the ways and means of qualifying a generation of archaeologists and aides-de-camp specialists. This will promote the emergence of a local archaeological school that will shoulder the burden of archaeological work and corroborate honorably and effectively the contribution of foreign expeditions.

* * *

With the exceptional difference in the case of Palestine, the status of Islamic landmarks and archaeological sites in Palestine in particular resembles the status of archaeological sites at times of wars between nations. However, most archaeological sites in Palestine are under Israeli dominance and suffer greatly owing to the interest in periods of civilizations preceding the emergence of Islam. For this biased interest, often enough Islamic settlements, rich in their archaeological finds and contents, stand as a stumbling block to be surmounted and cast off in order to move into the next "more important" period buried underneath, which is the centre of concern for the archaeologist's scholarship, ideology, or politics. This intentional negligence of the Islamic periods of human settlements for the sake of promoting earlier archaeological layers is a blatant methodological flaw and an obvious fraud in the authentication of the record of human civilization in Palestine.

Again, there are also many destructive and direct assaults on existing Islamic buildings (mosques, endowments, etc.), especially the sacred Al-Aqsa Mosque whose revered court covers large parts of the surrounding areas. The tunneling Israel has been furrowing for a long time underneath the sacred Al-Aqsa Mosque is nothing but an obvious and unjustified transgression. Such action only attempts to enfeeble the mosque's foundations and thus accelerate its collapse. Additionally, the failure to provide such landmarks of human civilization with the necessary protection has only induced many racist attacks, best exemplified by setting afire the Al-Aqsa Mosque, the killing of innocent worshippers, and the demolition of many historical mosques in various parts of Palestine.

We can only wonder, then: why professionals and international organizations concerned with the protection of human cultural legacy have so far remained indifferent as they watch these assaults that are exceeded only by the genocidal attacks on the armless Palestinians themselves?

***

Regrettably, Arab scholars and men of experience in research and serious work have started falling one after the other. With their fall, we lose enlightened figures whose experience and knowledge have guided us and enabled our efforts to follow on their track and thus benefit from their production and achievements.

Only few months ago we have lost Hamad Al-Jaser, and have addressed, in issue three, his struggle and hard work since he was one of those self-made who had dug in stones to become a pioneer in his field. Today, we will address ourselves to the loss of two great figures who have had their roles in the academia in the field of archaeology and human heritage. In losing them, Egypt and the Arab World have lost two great men whose role in archaeological and historical research on Arab and Islamic civilizations will surely be missed.

Professor Hasan Basha (1919-2001) had been a distinguished originating and instituting figure. If nothing else, he should pride himself on being one of those who instituted the Department of Islamic Archaeology at the College of Arts, University of Cairo, and chaired it in 1387H/1967 for six consecutive years. We shall not address his schooling or administrative contributions; only the academic work commemorates forever one's contributions. Professor Basha (may Allah have mercy on him) had special affections for the Arts: from the ancient



EDITORIAL

The Kingdom of Saudi Arabia, enjoys a cultural heritage the importance and scholarly weight of which are essential to understanding the history of civilizations and cultures that prevailed within its boundaries. Although many archaeological activities took, and are still taking, place in the Kingdom, many interested archaeologists and historians find themselves un-informed on what fieldwork and research activities are carried out .

Since neither space nor time allows for a well-deserved review of such efforts and academic activities, it is perhaps proper to marshal few suggestions as follows:

First: Media resources, especially the Internet and E-mail services, should be exploited in introducing the latest achievements in the field of scholarly publications, archaeological excavations, meetings, seminars, and lectures. Such publicity will provide the opportunity of participation for those who are interested, whether they be inside the Kingdom or abroad.

Second: Endorsing active academic co-operation and wide exchange of scholarly expertise with universities, organizations, and associations that are affiliated with archaeology, in addition to initiating joint scholarly projects that will enrich archaeology in the Kingdom.

Third: The importance of continuous and extensive presence in Arab and International archaeological symposia, and making available to those interested the latest discoveries in all fields of Saudi Arabian archaeology, especially those relating to fieldwork activities.

Fourth: The importance of organizing archaeological exhibitions for the most important archaeological finds and discoveries that are excavated in the Kingdom, exhibiting them in Arab and International museums, and providing the opportunity for exchanging exihibitions with these museums.

* * *

The volume of archaeological knowledge of the Arabian Peninsula and its archaeological remains relates clearly to the enormous role of foreign archaeological expeditions active in the region. These have published their field-work results in archaeological publications written in languages other than Arabic, and, mostly, presented their discoveries in scholarly conventions outside the Arab world. Therefore, though the contribution of these scholarly foreign expeditions in excavations and explorations is important, still they suffer few shortcomings which are not limited to expeditions active in the Arabian Peninsula but are applicable to those active in other parts of the Arab world. Of these limitations:

First: Qualified natives' participation is rather poor. Whenever it exists, it is either limited to the presence of a representative of the Directorate of Antiquities and Museums or to a number of unspecialized individuals.

Second: The absence of appropriate training opportunities for the unqualified; and those who are participating, if any, are, usually not involved in discussions and issues relating to the nature of the site and to its cultural traits.

Third: The disrespect for the excavated region's contribution to civilization, and the striving after foreign influences even before studying and analysing the archaeological material; a habit that betrays preconceived assumptions in regard to the site's cultural dimensions. This tendency is most obvious when assigning external cultural periods' names to local cultural layers.

Fourth: Some foreign expeditions do not provide public awarness programmes which help introduce the local community to their past heritage. Such expeditions also give no public lectures such as those usually given at universities, museums, or research institutions.

Fifth: The occurrence of legal violations as regards transporting archaeological artefacts, under the pretext of study, without meeting the essential legal procedures for transferring these outside their native country. We do hope that such actions are very limited.



CONTENTS



ADVISORY BOARD

1. **Dr. Assim Al-Bargouthy**
   Department of Archaeology and Museology, College of Arts, King Saud University, Riyadh, K.S.A.

2. **Prof. Giorgoi Buccllati**
   Institute of Archaeology, Malibu, CA, U.S.A.

3. **Prof. Walter Dostal**
   Institute of Social and Cultural Anthorplogy, University of Vienna, Vienna - Austria.

4. **Dr. Mohamed Fahad Al-Faar**
   Department of Islamic Civilization, Um Al-Qura University, Mekkah Al-Mukarama, K.S.A.

5. **Prof. Mohamed Hussain Fantar**
   National Institute of Heritage, Tunis, Tunisia.

6. **Prof. Gaballa Ali Gaballa**
   Supreme Council of Archaeology, Cairo, Egypt.

7. **Prof. Fekri A. Hassan**
   Department of Egyptology, Institute of Archaeology, University College of London, London - England.

8. **Prof. Moawiyah Ibrahim**
   Department of Archaeology, Faculty of Arts, Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman.

9. **Prof. Zeidan A. Kafafi**
   Deanery of Research and Graduate Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

10. **Prof. Ali T. El Mahi**
    Department of Archaeology, Faculty of Arts, Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman.

11. **Dr. Sultan Muhaisin**
    Department of Archaeology, Faculty of Lettres, Damascus University, Syria.

12. **Prof. Walter W. Muller**
    Department of Semitic Studies, Marburg University, Marburg, Germany.

13. **Prof. Ali M. Radwan**
    Faculty of Archaeology, Cairo University, Cairo, Egypt.

14. **Prof. Saad Abdul Aziz Al-Rashid**
    Deputy Ministry for Antiquities and Museums, Ministry of Education, Riyadh - K.S.A.

15. **Prof. Adel Monem Abdel Haleem Sayed**
    Department of History, Faculty of Arts, Alexandria University, Alexandria, Egypt.

16. **Prof. Jean-Francois Salles**
    Maison de l'Orient Mediterranean, University of Lumiere Lyon 2, Lyon - France.

17. **Prof. Ibrahim Shabuoh**
    Al al-Bait Foundation, Amman, Jordan.

18. **Prof. Rex Smith**
    Department of Middle Eastern Studies, University of Manchester, Manchester - U.K.

19. **Prof. Fred Wendorf**
    Department of Anthropology, southern, Methodist University, Dallas, TX, U.S.A.

20. **Dr. Fahad al-Wihaibi**
    Directorate of Kuwaiti Archaeology, Ministry of Information, Kuwait, Kuwait State.

21. **Prof. Ahmed Omar Zailaie**
    Department of Archaeology and Museology, College of Arts, King Saud University Riyadh, K.S.A.



A Semi-Annual Archaeological Refereed Journal on the Arab World

EDITORIAL BOARD

Editor-in-Chief

PROF. ABDUL RAHMAN T. AL-ANSARY

Editors

DR. KHALEEL I. AL-MUAIKEL DR. ABDULLAH M. AL-SHAREKH

PUBLISHER

ABDUL RAHMAN AL-SUDAIRY FOUNDATION

Opinions presented in Adumatu do not necessarily reflect those of the

Editorial Board or the Publisher

© All Rights Reserved For The Publisher.



GUIDELINES FOR AUTHORS

1. Submitted manuscripts must be written in Arabic or English and should be typed on A4 size paper, along with a 3.5 floppy disk typed on an IBM Compatible PC using Microsoft Word 6 or any updated version of it, Also Apple Macintosh.
2. Two abstracts, one in Arabic and one in English, should be submitted: they should not exceed 100 words each.
3. Submitted manuscripts should not have been published previously elsewhere; accepted manuscripts cannot be published elsewhere without prior written permission from the Editorial Board.
4. The text should not exceed 5,000 words; photos, illustrations, and graphs.... etc. should not exceed 30% of the text.
5. Photos: B & W photos printed on glossy paper are preferred; they must be suitable for publication.
6. Maps, figures and illustrations should be drawn with China Ink on tracing paper, and their captions should be submitted on a separate sheet.
7. References should be ciled parenthetically as follows: (Owen 1998: 11).
8. Notes (Comments) should be arranged at the end of the text, followed by the bibliography which should be arranged alphabetically at the end of the text as follows:
   a) Books: Mauger, T. 1987. **Bedouins of Arabia**. Alsagi Bookshop, London.
   b) Edited Books: Goldberg, P. and Ian Wihitbread 1993. "Micromorphological Study of a Bedouin Tent Floor". In: P. Goldberg, D. Nash and M. Petraglia (eds), **Formation Processes in Archaeological Context,** pp. 165-188. Monographs in World Archaeology No. 17, Prehistory Press.
   c) Journals: lewis, Roger 1993. "Paleolithic Paint Job" **Discover**, 14 (7): 64-70.
   d) Dissertations: Al-Ghamedi, Abdul Kareem, 1983, "The influence of the Environment on Pre-Islamic Socio-Economic Organizations in Southwestern Arabia". Ph.D Dissertation, Department of Anthropology, Arizona State University, Tempe, U.S.A.
9. Authors will be provided with twenty-five off-prints and a copy of the journal, free of charge.
10. Submitted manuscripts will not be returned to their authors, whether published or not.
11. A brief c.v. and the present address of the author should accompany submitted manuscripts.

SUBSCRIPTION

(Two issues per annum, including mailing charges)

- **The Arab World**
  - Individuals SR 70
  - Institutions SR 120
- **Rest of the World**
  - Individuals US$ 30
  - Institutions US$ 40

Subscription Form can be found inside this issue.

CORRESPONDENCE ADDRESS

Adumatu Journal
P.O. Box 10071, Riyadh 11433
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: (+966) (1) 403 6780
403 4751
Fax: (+966) (1) 402 2545
E-mail: **adumatu@suhuf.net.sa**
WebSite: **www.adumatu .com**

Legal Deposit Number: 3719 / 20
ISSN: 1319-8947

Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation: Was established by Prince Abdul Rahman bin Ahmad Al-Sudairy, the Emir of Al-Jouf region from 5.9.1362H - 1.7.1410H / 4.9.1943 - 27.1.1990 for the purpose of managing and financing the public library, known as "Dar Al-Jouf Lil Ulum", which he has established in 1963, and contributing to the preservation of literary traditions and cultural heritage, and the support of the scientific development in Al-Jouf region, and other charitable activities. Abdul Rahman Al-Sudairy Foundation hopes that Adumatu Journal will contribute to the identification of, and shedding light upon the antiquities of Al-Jouf region, within the framework of its broader concern about the antiquities of the Arab World.

*** Cover Photo:** An aerial view of Ed-Deir site, Jordan.